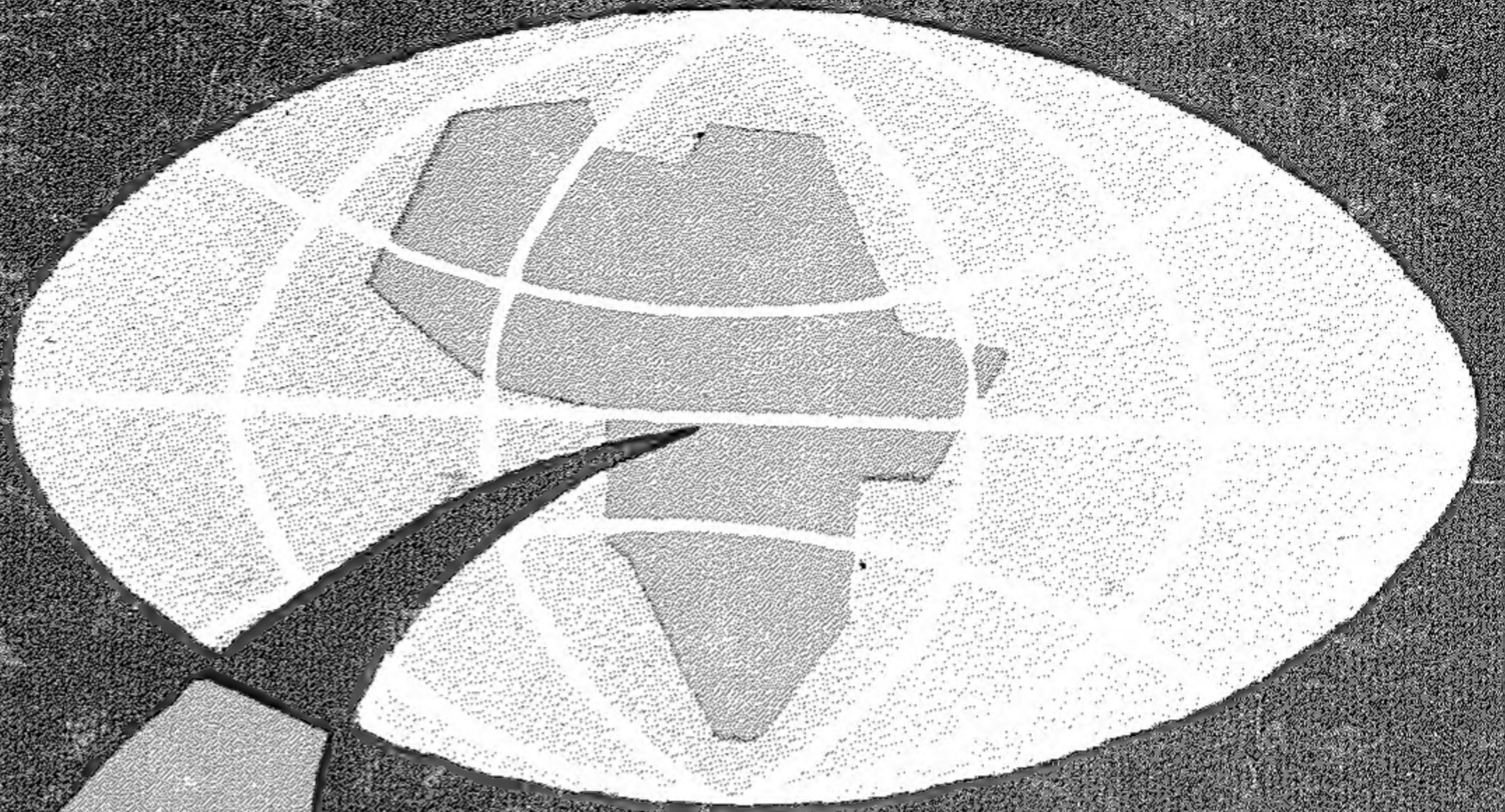


المكتبة الأفريقية



الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا

دراسة اقتصادية سياسية

د. محمد إمام الشراي



دار المعارف





المكتبة الأفريقية

الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا

دراسة اقتصادية سياسية

دكتورة محبات إمام الشراي



دار المعارف

مقدمة

لم تكن أفريقيا وليدة اليوم أو حديثة العهد في الفكر الصهيوني ، بل اتجهت نظرة زعماء الصهيونية إلى هذه القارة منذ أواخر القرن التاسع عشر : ففي عام ١٨٩٧ انعقد أول مؤتمر صهيوني عالمي في «بازل» بسويسرا ضم قادة الصهيونية بزعامة «تيودور هرتزل» لإنشاء وطن قومي يجمع شتات اليهود في جميع أنحاء العالم . وقد فكر زعماء الصهيونية في مشروعات كثيرة لتحقيق هذا الهدف ؛ إذ فكروا في استعمار أوغندة وقبرص وبعض دول أمريكا اللاتينية وأستراليا وغيرها .

وحينما انعقد المؤتمر الصهيوني الرابع في ربيع عام ١٩٠٣ في لندن بزعامة «تيودور هرتزل» عرضت الحكومة البريطانية على المنظمة الصهيونية أن تعطيها في شرق أفريقيا مستعمرة «كينيا» وقد عرف المشروع بعد ذلك خطأ بأنه مشروع أوغندة ومشروع شرق أفريقيا .. والصحيح كما هو ثابت في سجلات وزارة المستعمرات البريطانية أن كينيا هي التي كانت موضوع المفاوضات .

وعندما اجتمع المؤتمر الصهيوني السابع في يوليو عام ١٩٠٥ بعد وفاة هرتزل قرر نهائياً رفض مشروع شرق أفريقيا ، وقرر تركيز مجهودات المنظمة على الهجرة إلى فلسطين .

إن إقامة الوطن القومي لليهود في قلب الوطن العربي وفي وسط العالم الآسيوي والأفريقي يجعل الصهيونية تساند الدول الاستعمارية في صراعها مع التحررية في العالم العربي وفي دول العالم الثالث ؛ كما جعل إسرائيل الجسر الذي يعبر عليه الاستعمار الجديد إلى أفريقيا وآسيا .

لقد تأكدت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة لإسرائيل على لسان الكاتب الصهيوني «مردخاي كرينين» في كتابه «إسرائيل وأفريقيا» بقوله : «ثمة مميزات واضحة لسعى إسرائيل من أجل كسب أصدقاء لها في الكتلة الأفروآسيوية المتزايدة الأهمية ، فبسعيا ذلك تكسر طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها في الشرق الأوسط» .

أصبحت دول القارة الإفريقية التي يتجاوز عددها الآن ٦٠ دولة تمثل أهمية محسوسة في إطار النظام الدولي المعاصر ومجالاً واسعاً لنشاط دول العالم وتكتلاته نظراً للأهمية السياسية لهذه القارة وإمكاناتها الاقتصادية مستغلة حاجة دول هذه القارة للنظم التكنولوجية والعلمية الحديثة والتي تفتقر إليها نظراً لحدثة نشأتها وتطلعها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لشعوبها .

لذلك يجب النظر إلى التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا على أنه :

- عمل مكمل للنشاط الاستعماري في القارة الأفريقية وكحلقة اتصال بين الدول الصناعية الاستعمارية سابقاً والدول النامية في آسيا وأفريقيا .

- مجال للجهد الإسرائيلي الهادف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأصدقاء وتأمين التأييد السياسي لإسرائيل في المحافل الدولية .

- ميدان عمل وغرس للاقتصاد الإسرائيلي وتأمين الأسواق الخارجية .

- منطلق إسرائيل للوثوب على البلاد العربية من الخلف بقصد تحطيم الحصار المفروض عليها في شمالي أفريقيا .

إن التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية يتصاعد مع الزمن ويتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية تستقطب عدداً وافراً من الدول الحديثة الاستقلال في محاولة لطمس معالم قضية فلسطين ، وهي قضية العرب الكبرى وتعزيز قوة إسرائيل ضد دول الشرق الأوسط بغية تعويق نموها ودفعها إلى الانصراف عن تنمية أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

الفصل الأول

إسرائيل وأفريقيا

أولاً : أسباب اهتمام إسرائيل بالقارة الأفريقية

١ - الوضع الجيوبوليتيكي لإسرائيل يخلق لها اهتمامات بأفريقيا :

إسرائيل تحتل موقعاً ممتازاً في ملتقى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وسط دائرة عربية معادية ، لها سواحل على امتداد البحرين المتوسط والأحمر ، فتعد إسرائيل جزيرة صهيونية وسط محيط عربي إذا جاز لنا هذا التعبير . .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن المقاطعة العربية لإسرائيل ، مع إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الإسرائيلية جعل إسرائيل تهتم بخلق العقبة الذي يعطيها اتصالاً بأفريقيا ، حيث إنها تعد كنقطة ارتكاز فيما وراء الدول العربية ، ومن ثم يسهل لها تصريف منتجاتها والحصول على المواد الخام ، كما انعكس ذلك على التفكير في إقامة قناة بديلة لقناة السويس داخل إسرائيل والتفكير في إقامة منطقة للنقل بطريق البر بين إيلات وأشدود ، ويتضح ذلك من تصريح وزير المواصلات الإسرائيلي بأن شركة الملاحة الإسرائيلية «زيم» تأخذ على عاتقها مسئولية إنشاء منظمة للنقل بطريق البر بين إيلات على البحر الأحمر وأشدود على البحر المتوسط لنقل التجارة القادمة من أفريقيا إلى أوروبا وبالعكس .

كما ساعد صغر مساحة إسرائيل - ٢٠,٧٠٠ كم^٢ - على سهولة سيطرة الجهاز الحكومي على جميع أنحاء الدولة .

من ذلك يتضح أن وضع إسرائيل الجيوبوليتيكي أثر على اهتمامها بتخليج العقبة ومن ثم بأفريقيا^(١).

كما أن وضع إسرائيل الجيوبوليتيكي قد امتد أثره أيضاً لسعيها إلى كسب الرأي العام الأفريقي إلى جانبها لضمان أمنها وخروجها من عزلتها السياسية لإحاطتها بدول عربية ترفض وجودها ؛ حيث إنها دولة قامت على أساس طرد شعب من أرضه وجمع فئات مختلفة من يهود العالم ذوى الميول الصهيونية في شكل استعمار استيطاني مما جعلها دولة قائمة على الاغتصاب .

٢ - وضعية إسرائيل الدولية :

إن إسرائيل ليست دولة عادية الوجود والمنشأ ؛ وإنما هي دولة قامت في وضع دولي استثنائي أهدرت فيه القيم والعدالة الدولية والإنسانية ، وتمت هذه المنشأة داخل المنظمة الدولية ، ويرجع اهتمامها بأفريقيا كنتيجة لاهتمامها بتركيب هذه المنظمة وكل مايتعلق بها ، وكان عدد الدول الأفريقية الممثلة في المنظمة في أثناء بداية نشأتها أربع دول ، وكانت موازين القوى داخل المنظمة في يد المعسكر الغربي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة .

ومع ازدياد حركة الاستقلال وظهور الدول الجديدة المستقلة في آسيا وأفريقيا انضمت للمنظمة الدولية .

ونظراً لاطراد عدد الدول الآسيوية والأوربية الأعضاء بالمنظمة وثبات عدد الأعضاء من الأمريكتين وأستراليا فإنه منذ ١٩٥٥ تكون الزيادة المتوقعة في أعضاء الأمم المتحدة بشكل يؤثر في موازين التصويت وفي الاتجاهات السياسية بالمنظمة الدولية من الدول الأفريقية فقط ؛ لأنها كانت لاتزال القارة (الوحيدة) الخاضعة

Cohen - Arab Border Villages in israel, London, 1964.

(١)



مقياس الرسم ١ : ١٢٠ مليون

مركز. افریقا من العالم

شكل (١)

خضوعاً كاملاً للتسلط الأجنبي ، وأن هناك احتمالات لظهور الدول المستقلة الأفريقية .

ولما كانت القضية الفلسطينية تعد إحدى المشكلات الدولية في عالمنا المعاصر وأن الدول العربية مصرة كل الإصرار على إثارتها دولياً كلما سنحت الظروف فلذا ستكسب رأياً إفريقياً مناصراً عند عرض قضيتها في الأمم المتحدة ، وخاصة أن أغلب هذه الدول الأفريقية غير العربية - إن لم تكن كلها - تجهل كل حقائق وتفاصيل القضية منذ نشأتها في الأمم المتحدة .

لذلك كان على إسرائيل أن تسرع الخطى إلى الدول الأفريقية الجديدة لكسب ودها وصداقتها وتأييدها ومناصرتها للقضية والتأييد السياسي لها في المحافل الدولية^(٢) .

٣ - التاريخ :

تبدو قيمة تاريخ إسرائيل في أنه ساعد في تحقيق سعيها نحو تدعيم نفوذها السياسي في أفريقيا عن طريق استغلال الجاليات اليهودية والاتصال بالمؤسسات الأفريقية المختلفة ؛ كما ساعد في إبراز المنطق الدعائي الإسرائيلي في أفريقيا بالزعم بأن إسرائيل حقيقة تاريخية ، وأن هناك تجربة مشتركة بين اليهود والأفارقة .

٤ - المؤثرات الداخلية :

(١) الوضع الاقتصادي : تفتقر إسرائيل بصفة عامة إلى الموارد الطبيعية والقوى المحركة ، وتقتصر ثروتها المعدنية على النحاس والفوسفات وأملاح البحر الميت ، إلا أنها تدخل في عداد الدول المتقدمة تكنولوجياً ؛ فتطبق التقدم العلمي

(٢) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم في أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩) .

في استخدام مواردها ومساعدتها على ذلك المساعدات الخارجية ، وحقق الاقتصاد الإسرائيلي كثيراً من المنجزات أبرزها استقبال وإسكان واستيعاب وتشغيل المهاجرين الجدد ولاسيما القادمون من دول أفروآسيوية فقيرة ، كذلك ارتفع الإنتاج الزراعي والصناعي وارتفعت الصادرات واتسع نطاق الخدمات^(٣) .

هذا الوضع الاقتصادي لإسرائيل يؤثر على نظرتها للقارة الأفريقية وسياساتها الخارجية حيالها : فمن أهدافها الرئيسية تدعيم مركزها الاقتصادي ومن هنا فلقد فكرت سياساتها ومهندسو التحالف الإسرائيلي الأوربي الأمريكي في أن يتخطوا الحصار العربي لهم كي يمارس هذا الأخطبوط الصهيوني وتلك الدولة اللعين طبيعة وجودها في مجموعة من الدول الأفريقية والآسيوية المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً ، وهي في هذا تضرب عصافيرين بحجر :

الأول : معارضة ومعاكسة السياسة العربية التي ترمى إلى تضيق الخناق عليها .

والآخر : أن تتحرك استجابة لطبيعة تركيبها ووجودها ، وهو المركز الاقتصادي الصناعي المتحرك لحساب نفسه ولحساب المصالح الاقتصادية الأوربية الأمريكية التي تساندها ، وتفسح الطريق أمامها في هذه الدول الأفروآسيوية^(٤) .

(ب) الوضع الديموغرافي : لم يكن عدد السكان اليهود في فلسطين يتجاوز ٦٥٠,٠٠٠ نسمة عندما قامت إسرائيل على أنقاض فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني في مايو سنة ١٩٤٨ ، وفي سنة ١٩٦٢ وصل عددهم أكثر من مليوني نسمة ، ووصل العدد إلى ٢,٣ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ وما يقرب من

(٣) Israel Government year book, Jerusalem, 1966/ 67

(٤) المرجع السابق د . يوسف أبو الحجاج : الاقتصاد الإسرائيلي في الميزان - القاهرة سنة ١٩٦٦

Rubner, Alex: The Economy of Israel, London, 1960.

٣ ملايين طبقاً للإحصاءات الحديثة ، ومن الملاحظ أنه قد استُنفد جزءٌ كبيرٌ من
يهود أفريقيا عن طريق الهجرة لإسرائيل .

وجدير بالذكر أن تعدد الدول الأفريقية التي قدم منها سكان إلى إسرائيل يعطى
إمكانات لوزارة الخارجية الإسرائيلية في تفهم مشكلات هذه الدول ، ولأجهزة
الاستخبارات الإسرائيلية في التعرف بسهولة على الشخصيات التي يمكن التأثير عليها
في الدول الأفريقية وذلك في سبيل خدمة إسرائيل .

ولا نجد في هذه الدولة عدداً ضخماً من السكان يمكن أن يؤثر في سياستها
الخارجية الأفريقية - كما نجد ذلك بالنسبة لدول أخرى - ولكن أهمية هذا العامل
تنحصر في الإسرائيليين القادمين من أفريقيا ، وفي الإسرائيليين الذين لديهم درجة
عالية من التقدم العلمى وفي التقدم التكنولوجى الإسرائيلى الذى يستغل في وسائل
السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا^(٥) .

(ج) النظام الداخلى : يستتج من بيانات الحكومة الإسرائيلية وتصريحات
الرسميين فيها وبرايج الأحزاب السياسية أنه ليس هناك خلافٌ أساسىٌ نحو سياسة
إسرائيل الأفريقية ، بل إن هناك شبه اتفاق على تشجيع هذه السياسة بغية كسب
رأى عام أفريقى إلى جانب إسرائيل وتقوم مركز الاقتصاد الإسرائيلى وتدعيم نفوذ
إسرائيل السياسى عن طريق الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،
وإن كان هناك بعض الخلافات الطفيفة ، مثل معارضة حزب حيروت لسياسة
إسرائيل تجاه جنوب إفريقيا عندما قطعت علاقتها بها ، لأنه رأى أن ذلك يلحق
الضرر بالمصالح اليهودية والصهيونية ، أما جوهر السياسة الإسرائيلية الأفريقية
فلا خلاف عليه^(٦) .

(٥) حاتم صادق : نظرة على الخطر ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .

(٦) د . أسعد رزق : نظرة في أحزاب إسرائيل - مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٦

Israel Government Year book, 1966/1967.

٥ - المؤثرات الخارجية وتمثل فيما يلي :

(١) الجماعة الدولية الجديدة : الملاحظ أن إسرائيل أصبحت الآن تسير في إطار الدول الغربية عموماً ، وقطع الاتحاد السوفيتي علاقته الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، في الوقت الذي تجد فيه الجماعة الدولية تحدث أثرها :

فالصين الشعبية تؤيد العرب وتصدر بيانات تؤكد هذا الاتجاه ، وتتهم فيه السوفييت بالسير في ركاب الإمبريالية .
وبدأت فرنسا تنتهج سياسة أخرى تجاه الشرق الأوسط حيث أخذت تميل إلى الجانب العربي .

ولاشك أن هذا يؤثر في سياسة إسرائيل الأفريقية : فهناك من يرى أنها أداة الإمبريالية الأمريكية في أفريقيا ، كما أن لها علاقة بالاستعمار الجديد في هذه القارة .

(ب) ظاهرة الدول الجديدة : يطلق على ١٩٦٠ عام الاستقلال الأفريقي : ففي هذا العام حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها ، وهذه الدول تواجه بعد الاستقلال عدة مشاكل أهمها : التخلف الاقتصادي ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية ومشاكل الظهور في المجتمع الدولي وإقامة شخصية دولية جديدة ومشاكل عدم وجود الكوادر اللازمة لبناء الدولة على أسس جديدة .
كل ذلك استغلته إسرائيل وذلك بالإسراع في الاعتراف بهذه الدول وإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وإبرام اتفاقيات في المجال الاقتصادي وتوطيد أواصر التعاون الفني والثقافي وإيفاد الخبراء كما سيتضح^(٧) من الدراسة التحليلية التالية :

V. Vladimirov: Israel's policy in Africa, International Affairs, (٧)
Moscow, 1965.

انظر أيضاً : رياض القنطار : التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجايته - مركز الأبحاث - المنظمة الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٦٨ .

(ج) ظاهرة التخلف الاقتصادى : وهذه ظاهرة من أهم قضايا الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال فعظم هذه الدول تعانى من فائض فى العمل ونقص فى الطبقة العاملة المتعلمة القادرة .

وزاد الأمر تعقيداً التناقض بين مستوى المعيشة فى الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الأفريقية المتخلفة ، ومن هنا ظهرت أهمية التقدم التكنولوجى لهذه الدول ، وهذا لا يتحقق إلا بالأخذ بسياسات اقتصادية متعددة ومنها دور الاستثمار الأجنبى فى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وهذا يؤثر على السياسة الإسرائيلية التى تستغل هذا الوضع لإقامة بعض المشروعات الخاصة بالتنمية فى أفريقيا ، وساعد على ذلك الاتجاه الذى تسير فيه التجارة الدولية ، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية وإرسال خبراء . . إلخ للمساهمة فى القضاء على ظاهرة الفقر التى سببها الحكم الاستعمارى والاستغلال الطبقي وعدم كفاية رأس المال .

(د) المنظمة الصهيونية العالمية : قامت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسيسها سنة ١٨٩٧ بعدة جهود فى سبيل قيام إسرائيل وهى مازالت موجودة حتى الآن ، ومازالت هذه المنظمة تعد تدعيماً لجهود إسرائيل فى الخارج : من ضمن جهودها أنها ساهمت فى هجرة بعض اليهود الأفريقيين إلى إسرائيل ، كما تبرم علاقات مع الشخصيات اليهودية الهامة فى بعض الدول الأفريقية . . معنى ذلك أن المنظمة الصهيونية العالمية تؤثر فى سياسة إسرائيل الأفريقية بالإضافة إلى تأثيرها بها^(٨) .

(٨) Nurkse, Ragnar: Patterns of Trade and Development, oxford, 1962.

انظر أيضا : Galbraith, John Kenneth: Economic Development, Cambridge, 1968.

٦ - وضعية أفريقيا بالنسبة للوطن العربي :

إن دول أفريقيا غير العربية تمثل ظهر الوطن العربي ، فهي تواجه شبه الجزيرة العربية على طول الساحل الشرقى لأفريقيا وتمتد على طول الحدود الجنوبية للدول العربية الأفريقية ، وهذا يعطى هذه الدول مركزاً إستراتيجياً خطيراً إذا كانت على عداء مع الدول العربية أو تمكن أحد أعداء القضايا العربية والثورة العربية أن يتخذها مناطق هجوم أو وثوب ضد الوطن العربي .

ومن ناحية أخرى فإن اهتمام الدول الغربية في فترة تاريخية عقب الحرب العالمية الثانية كان موجهاً في الدرجة الأولى إلى المنطقة الآسيوية من الوطن العربي ، وكان هذا نتيجة للمعركة ضد الصهيونية وضد الأحلاف العسكرية وخاصة حلف بغداد ، وعلى هذا فإن وصول إسرائيل إلى هذه الدول الأفريقية غير العربية معناه أنها تحاول خلق نقط تهديد لظهر الأمة العربية ومنطقة العمق الإستراتيجي الضرورية للثورة العربية ، وهي تحاول جاهدة تهديد المعركة العربية ضدها من الخلف ، وتنقل بذلك المعركة إلى ميدان آخر أو تحاول بهذا تخفيف الانتباه العربي الموجه ضدها والذي يدعوها إلى هذا هو أن الثورة العربية في جميع معاركها اشتبكت في صراع ممت والدول الاستعمارية التي تريد أن تظل سيطرتها على الأمة العربية ، ومن ثم فمن مصلحة الدول الاستعمارية ومن مصلحة إسرائيل وحلفائها أن يتسللوا إلى ظهر الثورة العربية لمحاولة بناء مراكز تهديد لها من الخلف .

ومن ناحية أخرى فإن الدول الأفريقية التي تنال استقلالها سوف تنضم للأمم المتحدة وتدخل تبعاً لذلك مجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، وإسرائيل حتى وقتنا هذا محرم عليها الانضمام لهذه المجموعة في الأمم المتحدة لجهود الدول العربية ، وعلى هذا فالخطة الإسرائيلية بمساندة المعسكر الغربي تتمثل في محاولة كسر هذا الحصار السياسي الذي تفرضه الدول العربية على إسرائيل ^(٩) .

(٩) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم في أفريقيا القاهرة سنة ١٩٥٩ .

٧ - كنوز أفريقيا الاقتصادية :

إن أفريقيا بقعة لها وزنها في شتى المجالات : فهي قارة الكنوز المعدنية والمواد الخام المتنوعة التي يسيل لها لعاب الغرب والدول الاستعمارية التي وصلت لاستغلال القارة بصور شتى منها الاستفادة من وجود إسرائيل وتنشيط علاقاتها مع الدول الأفريقية ، ودورها في هذا يمثل مايقوله علماء الطب « دور حامل الميكروب » وتمثل نسب هذه الخامات فيما يلي طبقا لإحصاء سنة ١٩٧٥ :

في المجال الزراعي : فإن القارة تحتكر عديداً من الخامات الزراعية فهي تنتج نحو أكثر من $\frac{2}{3}$ الإنتاج العالمي من الكاكاو ، كما تحتكر معظم الإنتاج العالمي من زيت النخيل ونواته ، وتسهم بنحو $\frac{2}{3}$ الإنتاج العالمي من السيسل الذي يعد من أهم مواد الألياف سواء الخشنة أو الصلبة ، وأيضاً أهمية القارة في تجارته الدولية ، وكذلك تحتكر نوعية الإنتاج العالمي من القطن حيث إنها تستحوذ على معظم الإنتاج العالمي من القطن الطويل الثيلة ذات الشهرة العالمية ، بالإضافة إلى إنتاجها نحو ثلث الإنتاج العالمي من الفول السوداني ، وتسهم بنحو $\frac{2}{3}$ صادراته العالمية ، فالقارة لها مكانتها في هذا الصدد حيث إن نيجيريا أولى دول العالم في إنتاج هذه الغلة ، وتسهم القارة بما يقرب من ٣٠٪ من الإنتاج العالمي للبن . بالإضافة إلى إنتاج له اعتباره من الكروم والمواالح والزيتون ، فنجد أن الجزائر تعد المنتج الرابع للبيذ في العالم ، بل إنها أولى الدول المصدرة له ، كما أنه لا يغفل شأن القارة في إنتاجها لعديد من المحصولات الغذائية .

في المجال الغابي : تكاد تحتكر أفريقيا الإنتاج العالمي للصمغ العربي حيث إن الأبيض تعد أكبر سوق لتجارته في العالم . كما أن للقارة وزناً في إنتاج أخشاب الغابات المدارية المطيرة ، تلك التي أعطتها مكاناً بارزاً في تجارة الأخشاب العالمية .

في مجال الإنتاج الرعوى : نجد أن القارة لها وزنها العالمي في إنتاج الصوف من أغنام المارينو التي تتركز في إقليم الفلد؟^(١٠) .

في مجال الثروة المعدنية : فإن لأفريقيا إمكاناتها الضخمة في هذا الصدد. لدرجة أنها يطلق عليها قارة الكنوز المعدنية ، فالماس احتكار أفريقي حيث إن أفريقيا تنتج نحو ٩٨٪ من الإنتاج العالمي من ماس الصناعة و ٩٣٪ من ماس الزينة . ويؤلف إنتاج القارة نحو أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج العالمي من الذهب وفي الوقت الحاضر تعد مدينة جوهانسبرج بجمهورية جنوب أفريقيا أكبر قطب لإقليم ، تعدين في العالم ، وبعد اكتشاف ارتباط اليورانيوم بالتكوينات الحاوية للذهب - أصبحت مناجم الذهب تعطي ذهباً (يورانيوم) في آن واحد ، كما تكاد تختكر القارة الإنتاج العالمي من الكولميت .

* وتستحوذ أفريقيا على أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي من الكوبالت ، ونحو ربع الإنتاج العالمي من النحاس حيث إن زامبيا تحتل المركز الثالث العالمي في الإنتاج وزائير المركز السادس العالمي .

كما تأتي أفريقيا في المركز الثاني بعد أمريكا الشمالية في إنتاج الفوسفات ، إذ يؤلف إنتاجها نحو ١/٤ الإنتاج العالمي منه ، وتسهم القارة بنحو ١/٤ الإنتاج العالمي من المنجنيز ، وكذلك أكثر من ١٥٪ من الإنتاج العالمي للقصدير ، ونحو ٦٪ من الإنتاج العالمي للبوكسيت ، كما تسهم بنحو ثلث الاحتياطي العالمي منه . وتنتج نحو ٤٪ من الإنتاج العالمي لحام الحديد ، كما أن الاكتشافات الحديثة تشير إلى أن القارة ستكون منتجاً رئيسياً في المستقبل .

The Africa Guide company : The Economist intelligence Unit
LTd. Africa Guide, England, 1977.

(١٠)

انظر أيضا : الدكتور محمد عبد الفتاح سعودى : الاقتصاد الأفريقى والتجارة الخارجية - القاهرة ١٩٧٣ .

وفضلاً عن ذلك فإن أفريقيا تمد العالم بالمعادن النادرة مثال التتالوم والفانديم ، والبريليم والكروم والبلاتين وغيرها .

وفي مجال الطاقة نجد أنه قد برزت أهمية أفريقيا في الميدان البترولي منذ منتصف الستينيات ، ويؤلف إنتاجها نحو أكثر من ١٥٪ من مجموع الإنتاج العالمى للبترول ، فيقال : إنها قارة المستقبل في الإنتاج البترولي ، وتبلغ نسبة الطاقة المائية التي في أفريقيا مايقرب من ربع إمكانات العالم ، ومن هنا تبرز إمكاناتها من الطاقة الكهرومائية .

كما لايفضل شأن القارة في المجال السياحي حيث إنها تضم ثروة طبيعية هامة ومتنوعة من الحيوانات البرية التي تعد أهم كنوزها وثرواتها الوطنية ، كما أنها عامل هام في الجذب السياحي ، فالسياحة مورد اقتصادي حيوي في أفريقيا^(١١) .

مثل هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لأفريقيا مع الأخذ في الاعتبار للوضع الاقتصادي الإسرائيلي .. كل هذا يعلل اهتمام إسرائيل بالقارة وبذل كل الجهود لاقتحامها والتغلغل في أرجائها ، فإسرائيل تنظر على أنها سوق لتصريف المنتجات الإسرائيلية ومورد للمواد الخام المتنوعة التي تحتاج إليها مصانعها .

يتضح من الدراسة التحليلية السابقة المؤثرة في سياسة إسرائيل مع أفريقيا أنها ليست على درجة واحدة من حيث الأهمية ، فيتمثل أهم العوامل في الوضع الجيوبوليتيكي .. إنه نتيجة لهذا الوضع الذي قام على أنقاض فلسطين ساد توتر دائم على الحدود الإسرائيلية غير الواضحة مع الدول العربية ، ومن ثم أصبحت قضية الأمن الإسرائيلي هي الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول المتخلفة ومنها الأفريقية ، وترتب على ذلك قيام الدول العربية باتخاذ سياسات معينة

L - Clarke and 8 others: An Advanced Geography of Africa, (١١)
London, 1975.

U.N.: Statistical year book, 1976.

منها المقاطعة العربية لإسرائيل ، الأمر الذى أثر على سياسة إسرائيل نحو أفريقيا وجعلها تسعى إلى كسب الرأى العام الأفريقى إلى جانبها وذلك بمحاولة تأكيد وجودها وضمان أمنها عن طريق الرأى العام وخروجها من عزلتها السياسية لإحاطتها بدول عربية ترفض وجودها .

وفىما يتعلق بالعامل الآخر من حيث الأهمية فهو الاقتصادى فالتحليل السابق لكل من الوضع الاقتصادى الإسرائيلى وإمكانات القارة الأفريقية يوضح لنا كما ذكرت أهمية أفريقيا كسوق لتصريف المنتجات الإسرائيلية ومورد للمواد الخام التى تحتاج إليها إسرائيل ومنفذ لتشغيل الخبراء الإسرائيليين ، أى استغلال لفائض العمل الإسرائيلى .

أما التاريخ : فتبدو قيمته فى أنه ساعد فى تحقيق سعى إسرائيل نحو تدعيم نفوذها السياسى فى أفريقيا عن طريق استغلال الجاليات اليهودية والاتصال بالمؤسسات الأفريقية المختلفة ، كما ساعد فى إبراز المنطق الدعاوى الإسرائيلى فى أفريقيا بزعم أن إسرائيل حقيقة تاريخية وأن هناك تجربة مشتركة بين اليهود والأفارقة .

وبالنسبة للوضع الديموغرافى : فهو أقل أهمية لأن إسرائيل ليست دولة كبيرة فى عدد السكان مما يؤثر على وزنها الدولى ، وإن كانت تنحصر أهميته فى الاستفادة من الإسرائيليين الذين من أصل أفريقى فى تحقيق السياسة الخارجية الإسرائيلية فى أفريقيا ، وأن يكونوا عامل اتصال قوى بين الأفارقة الذين فى إسرائيل وكذلك الدول الأفريقية .

أما الأهم فهم السكان الإسرائيليون من أصل غربى حيث يعملون فى المشروعات الأفريقية المختلفة نظراً لمهاراتهم المتعددة وتخصصاتهم المختلفة بخلاف اليهود الشرقيين الذين فى إسرائيل^(١٢) .

Mcnamara, Robert: The Essence of Security, Harper, New york 1968. (١٢)

أما المؤثرات الخارجية فأثرت على حركة إسرائيل في أفريقيا من حيث تعدد مراكز القوى في العالم ولجوء إسرائيل أخيراً لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوتر العلاقات مع السوفييت الذي بلغ ذروته بعد حرب يونيو مباشرة ، ولو أن هذه الظروف والأوضاع السياسية قد تغيرت في الوقت الحاضر . أما وجود الدول الجديدة فكان مؤثراً خارجياً قوياً في خروج إسرائيل من عزلتها السياسية ومحاولة إيجاد تأييد دولي في المؤسسات الدولية . كما نجد أن التخلف الاقتصادي قد ساعد إسرائيل على استغلال الوسائل الاقتصادية مع الوسائل الأخرى لسياستها الخارجية في تحقيق أهدافها السياسية أساساً في أفريقيا ، هذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة في سياسة إسرائيل نحو أفريقيا ، وتشمل قدرة إسرائيل العسكرية وهزيمتها للدول العربية في حروب سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ .

غير أن هذا العامل الخاص بالردع العسكري يؤثر على سياسة إسرائيل الخارجية نحو الدول العربية وخاصة المحيطة بها والدول التي تحصل منها إسرائيل على الأسلحة والعتاد وهي أساساً الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة وفرنسا وإن كانت الأخيرة بدأت في التقييد من تزويد إسرائيل بالعتاد الحربي بعد التطورات الأخيرة لموقف فرنسا من الصراع العربي الإسرائيلي .

وهناك الأيديولوجية الصهيونية التي تؤثر في سياسة إسرائيل الخارجية وهي تربط الماضي اليهودي بالحاضر وتستند إلى الماضي اليهودي ، وهي أيضاً عصرية ، كما أن إسرائيل هي نتاج الأيديولوجية أكثر من أي دولة أخرى ، وهي واحدة من الدول القليلة التي سبقت فيها الأيديولوجية قيام الدولة .

ثانياً : أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

تهدف إسرائيل من التغلغل في أفريقيا وتدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية إلى مايلي :

١ - كسب الرأي العام الأفريقي والحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية مقدرة في ذلك ثقل الصوت الأفريقي في المؤتمرات والمحافل الدولية وتأييد الدول الأفريقية لها بالنسبة لمشاكلها العالمية وخاصة النزاع مع الدول العربية : فإسرائيل تحرص على كسب الرأي الأفريقي والحصول على تأييده سواء اتخذ التأييد سلوكاً دولياً على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي : يتمثل الفردي في تصريحات المسئولين في الدول الأفريقية ، ويتمثل المستوى الجماعي في المؤسسات الأفريقية المشتركة مثل منظمة الوحدة الأفريقية وفي المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة ، وهي تشكل مايزيد على ٣١٪ من مجموع الأصوات في الجمعية العامة ، وهذا أكبر تمثيل قارى في الأمم المتحدة : أى أن إسرائيل تهدف إلى الاستفادة من ازدياد الوزن المعنوي للمجموعة الأفريقية على الصعيد الدولي وازدياد وزنها في الأمم المتحدة حيث إن إسرائيل في حاجة ماسة إلى أصوات دول هذه المجموعة ، وذلك يدخل في إطار توسيع الاتصالات السياسية لإسرائيل من أجل الحصول على مركز بارز في العلاقات الدولية ولا سيما بين الدول النامية باعتبارها نموذجاً لهذه الدول تهتدى به عند اللزوم ، وإذا لم تحصل إسرائيل على التأييد الكامل لهذه الدول فإنها على الأقل تريد أن تضمن عدم دعم هذه الدول بأصواتها لمواقف الدول العربية وهي في هذا الصدد تحاول أن ترسخ لدى قادة أفريقيا والرأي العام فيها أنها جزء لا يتجزأ من العالم الأفروآسيوي تاريخياً وجغرافياً وواقعياً^(١٣) .

Safan, Nodav: The U. S. and Israel, Cambridge, 1963.

(١٣)

٢ - قضية الخروج من العزلة : شعرت إسرائيل منذ وجودها بواقع العزلة التي تعيشها ، كما حاولت الدول العربية أن تفرض حصاراً سياسياً عليها ، ولذلك عملت إسرائيل على الخروج من العزلة . فنظراً لفشل إسرائيل في أن تصبح جسماً مقبولاً إقليمياً حاولت تجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراء ذلك المسرح .

وتهدف إسرائيل من إقامة علاقات اقتصادية مع أفريقيا وتقديم المساعدات الفنية لدولها إلى كسر الحصار المفروض حولها . ويقال : إن ماتقدمه إسرائيل من مساعدات لآسيا وأفريقيا هو أفضل طريق يمكن اتخاذه لكسب الصداقة والعطف والتفاهم في العالم بأسره ، وسيؤدي ذلك إلى إقامة علاقات سلام وتعاون مع الدول العربية المجاورة .

ومما هو جدير بالذكر أن الطريق الوحيد لكسر جدار الحصار الذي يحيط بإسرائيل امتلاك عطف وصداقة الأمم القريبة منها والبعيدة على حد سواء : أى أن إسرائيل تحاول كسر الطوق العربي والوثوب عليه من الخلف^(١٤) .

ويقول زعماء إسرائيل : « إن عمل إسرائيل في أفريقيا ليس مساعدة ، ولكنه تعاون : فإسرائيل تُعلم ولكن تتعلم في الوقت نفسه لكي تكسب مقابل ذلك مكاناً في ملحمة الحرية الأفريقية » .

٣ - تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظرية الأمن الإسرائيلي عن طريق :

(أ) تطويق الدول العربية وخاصة مصر وحرمانها من أى نفوذ داخل القارة محاولة في ذلك استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية .

(ب) تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل وخاصة مصر بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابه مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا مستغلة في ذلك

Kreinin Mordechai E: Israel and Africa, A study in Technical Cooperation, New York 1964.

(١٤)

العداء التاريخي بين أثيوبيا والعرب وإمكاناتها في التأثير على السياسة الأوغندية بجانب قيامها بتشجيع جنوبي السودان في حركاته الانفصالية .

(ج) تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل عن طريق وجودها في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا وخاصة في أثيوبيا وبعض الجزر المتواجدة منها وتكثيف العملاء في جيبوتي^(١٥) .

(د) التأثير على اقتصاديات الدول العربية لعرقلة نموها .. وذلك عن طريق :
- منافسة المنتجات العربية في الأسواق الأفريقية .

- إنشاء بعض المحصولات الزراعية التي لها مثيل في بعض الدول العربية وذلك في بعض دول أفريقيا .

- وكما سبقت الإشارة إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا للتأثير على منابع النيل .

هذا وقد وجدت إسرائيل في غلق القناة فرصة ثمينة لزيادة وتوثيق علاقاتها مع الدول الأفريقية ، وخاصة في مجال التجارة باعتباره مدخلاً للسيطرة الاقتصادية ثم السياسية ، وذلك قبل أن تتفرغ الدول العربية من إزالة آثار العدوان لتنمية علاقاتها مع أفريقيا ، لذلك تهتم الدول العربية حالياً بوضع إستراتيجية عربية شاملة للبحر الأحمر واعتباره بحيرة عربية الأمر الذي سيهدد سلامة إسرائيل فيما بعد^(١٦) . كما يقال : إن هناك أسلوباً آخر لضمان أمن إسرائيل يتمثل في إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول ، أي أنها تعمل على وجود رادع دولي إلى جانب الرادع الإسرائيلي وجذب عطف الدول الأخرى إليها ومنها الدول الأفريقية ، كما أن إسرائيل تحرص على أن تكون علاقاتها الخارجية في خدمة الأمن .

Kreinim Mordechai E- Israel and Africa, A study in Technical
Co-operation, New york, 1964.

(١٥)

(١٦) تقرير المخابرات الحربية والعسكرية .

لقد بحثت إسرائيل عن ضمان لها في الخارج وهي أن تكون موجودة على جميع المستويات ، وفي كل المجالات ومن ثم تصبح ضرورة أفريقية . والملاحظ أن إسرائيل تتبع الوسيلة الدبلوماسية للتمهيد للوسيلة العسكرية ، وتجعل الرأي العام الأفريقي مستعداً لقبول العمل العسكري الإسرائيلي ضد الدول العربية ، بل إن العمل الدبلوماسي يرافق العمليات العسكرية الإسرائيلية ويتعقبها بعد إنجاز العمليات العسكرية مبرراً لها - بغض النظر عن مدى صحة ذلك التبرير - أمام الرأي العام الأفريقي (١٧) .

٤ - خلق تيار مناهض للعرب بصفة عامة عن طريق :

(أ) بث دعايات مغرضة عن الأهداف الاشتراكية العربية في أفريقيا .
(ب) فرض تأثيرها السياسي ، وذلك بربط العناصر المشابهة بمفاهيمها السياسية عن طريق إنشاء قرى نموذجية ونوادٍ للشباب ، وذلك بربط العناصر على غرار النحال والجدناع (يؤدي هذا إلى حدوث مشاكل وتوتر بين الدول العربية والأفريقية وخاصة ذات الحدود المشتركة مما يشغلها عن قضيتها الرئيسية ضد إسرائيل) .

(ج) محاولة الحصول على تسهيلات عسكرية في دول القارة كاستخدام القواعد الجوية أو البحرية (مثل ما حدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد إثيوبيا في عدوان ١٩٦٧ فكانت الطائرات تهاجم مصر من إثيوبيا) .

(د) استخدام الدول الأفريقية كقاعدة للتجسس على الدول العربية ولضرب حركات التحرر الموالية للعرب في القارة .

The Jewish observer, 24 February, 1967.

(١٧)

Cohn Leo: Israel's Foreign Relations, International Affairs, July 1960 Vol. 36, No. 3.

(هـ) تدعيم مركزها الاقتصادى فى الدول الأفريقية عن طريق فتح الأسواق وتشغيل فائض العمالة والحصول على المواد الخام والخروج من الحصار الاقتصادى والمقاطعة العربية ، وقد ركزت إسرائيل اهتمامها بمنطقة غربى أفريقيا ودعمت أسطولها التجارى مستغلة علم نيجيريا وليبيريا فى بعض تحركاته بجانب المساهمة فى السوق الاستهلاكية الضخمة فى نيجيريا .

(و) تفتت التضامن العربى والأفريقى وإبعاده عن العمل الموحد بتأييد الحركات الانفصالية والاضطرابات المحلية وتغذية الترععات الطائفية والقبلية وإيجاد التعاون مع نظم الحكم العنصرية^(١٨).

ثالثاً : العوامل التى هأت للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا

الملاحظ أن إسرائيل قد بدأت نشاطها - بالاتفاق مع الدول الاستعمارية سابقاً - كدولة مع الدول الأفريقية قبل استقلالها حتى خيل إلى هذه الأخيرة أن إسرائيل - تلك الدولة اللعين والجسم الحبيث الذى زرعه الاستعمار والصهيونية العالمية فى قلب الوطن العربى بفلسطين - إنما هى دولة صديقة تمد لها يد المساعدة لتخليصها من براثن الحكم الأجنبى ، وهذا ما حدث فى كينيا قبل نيلها الاستقلال وجلاء الإنجليز عنها عندما أعرب الزعيم الكينى «جوموكينياتا» فى خطابه بمناسبة أول استعراض لسلاح الجو الكينى عن امتنانه لحكومة إسرائيل التى قامت بتدريب الطيارين الذى تم سراً بها !

ومما يثبت هذه الحطة الإسرائيلية ما جاء فى الكتاب السنوى الإسرائيلى للعام ١٩٦٥/٦٤ حول المساعدات الفنية العسكرية الإسرائيلية للدول النامية أن المبدأ

(١٨) الأستاذ صلاح العقاد : تطور النزاع العربى الإسرائيلى (١٩٥٦ - ١٩٦٧) معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٥ .

العاجل والموجه لهذا التعاون هو إعداد السكان الأصليين للاضطلاع بشئونهم بأسرع ما يمكن تمشياً مع الحاجات المحلية ومستلزمات الروح الوطنية^(١٩) .

هذه المواقف إن دلت على شيء فهي تدل على سهولة انفتاح أبواب أفريقيا أمام إسرائيل وقيام العوامل والظروف المواتية لتسللها إلى القارة السوداء تمهيداً لإقامة علاقات أفريقية إسرائيلية .

وتتمثل العوامل التي هيأت للتغلغل الإسرائيلي وساعدت على نجاح إسرائيل في تنفيذ مخططاتها للتسلل لأفريقيا فيما يلي :

١ - التراث الحضارى الغربى وتشرب القيادات الأفريقية له :

ولعل أهم الأجواء التي مهدت أمام إسرائيل غزو أفريقيا يكمن في كون معظم القيادات الأفريقية - إن لم تكن جميعها - قد نشأت وترعرعت في ظل التراث الغربى اللاتينى والانجلوسكسونى الذى انتقل للنخبة الأفريقية عن طريق المعاهد والجامعات والبعثات الدراسية إلى العواصم والمدن الغربية ، فقد تأثر القادة الأفريقيون بكتابات المؤلفين الغربيين الذين قرءوا لهم دون سواهم ، ولم يكن في مقدورهم تبين الحقيقة إلا من خلال هذه الكتابات التي احتكرت اهتمامهم دون غيرها بحيث كان أمام الأفريقيين الذين استعمرتهم فرنسا سابقاً طريقاً واحداً للوصول إلى الوقائع والحقائق : اللغة الفرنسية والمعاهد والكتابات والمنشورات الفرنسية ، وكذلك بالنسبة للأفريقيين الذين استعمرتهم بريطانيا سابقاً ، فقد وجدوا أمامهم الثقافة الأنجلوسكسونية بلغتها ومعاهدها وكتابات مؤلفيها ومنشوراتها وصحفها ، فلم يتسن للرأى العام الأفريقى والحالة هذه أن يعرف أو يعلم إلا ما كانت تريد له الدولة المستعمرة .

Israel Government Year book, 1964/65

(١٩)

الدكتور عبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٤ .

وهناك نقطة هامة جداً جديرة بالدراسة تتمثل في وضعية إسرائيل بالنسبة للمعسكر الغربي ، إذ إن الدول التي استعمرت أفريقيا هي دول غربي أوروبا ، وهذه الدول نشرت ثقافتها ولغاتها ، وخلقت بطول المدة وبحكم الأمر الواقع فئات وطبقات جديدة من القيادات والخبراء والفنيين والمهنيين يرون أن نماذج غربي أوروبا الحضارية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية هي النماذج التي يرغبون في تطوير بلادهم إلى مستواها ، وهنا استطاعت إسرائيل أن تستفيد من هذا المناخ الحضاري المصطنع في الدول الأفريقية غير العربية ، كما أن المهاجرين إلى إسرائيل من الدول الأوروبية يتكلمون اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات أصلية ، وهذا يسهل عليهم الاتصال ويتيح أمام إسرائيل فرص الدعاية والتوجيه بالصحف والمطبوعات المنشورة في أوروبا وأمريكا والتي تحمل وجهات النظر الإسرائيلية ووجهات نظر الدول الغربية المساندة لها .

٢ - دور الجاليات اليهودية في أفريقيا^(٢٠) :

لا يمكننا أن نتجاهل دور يهود أفريقيا في دعم الهدف السياسي لإسرائيل ، ويقول أحد مخططي السياسة الخارجية الإسرائيلية : « إن أمن إسرائيل وأمن الشعب اليهودي ملتحمان بشكل وثيق » فالاعتماد المتبادل بين اليهود خارج إسرائيل وإسرائيل بديهيّة مقبولة من قبل الحركة الصهيونية وإسرائيل ، مما يحتم عليها في مواجهتها للدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح الدولي أن تبذل جهوداً فائقة لاكتشاف مسالك جديدة تمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها فلها حليف مخلص وأخوى في يهود العالم ، ومن الطبيعي أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية في أفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود بهذه القارة .

(٢٠) دراسات فلسطينية ٤٣ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته . رياض قنطار نوفمبر سنة

إن المهام التي وقفت فيها إسرائيل إلى جانب الجماعات اليهودية أو تلك التي وقفت فيها هذه الجماعات بجانب إسرائيل ليست قليلة ؛ كما أن إمكان الاتصال مع جماعة يهودية معينة تقرر إلى حد بعيد العلاقة بين إسرائيل وبين الدولة التي تعيش فيها تلك الجماعة ؛ كما أنه لا يمكن تجاهل أثر سيطرة الجاليات اليهودية برءوس أموالها على الدول الأفريقية ، كذلك تنظم إسرائيل دورات خاصة لليهود الشتات عن طريق مؤسسات عديدة ، منها الوكالة اليهودية منظمة المحاربين القدماء الإسرائيليين وذلك لتكريس ارتباط اليهود بها ، وتعمل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا على تنظيم زيارات يهود أفريقيا إلى إسرائيل واستقطاب المتطوعين اليهود الذين أنهموا خدمتهم العسكرية ، وهذا ينطبق على يهود جنوب أفريقيا .

٣ - لقد بحث الاستعمار عن بديل له في أفريقيا والدعم الاستعماري للتغلغل الإسرائيلي فيها :

إن السياسة الجديدة التي اتبعتها الدول الاستعمارية السابقة تقضى بترك المستعمرات الأفريقية التي منحت الاستقلال في وضع الحاجة والنقص مع تخطيطها في خضم المشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي من منازعات على الحدود إلى مشاكل التنمية الداخلية ومتطلبات الحكم الحديث . ولما كانت شعوب هذه البلاد تأبى التعامل بعد تحررها مباشرة مع مستعمرها السابقين - فقد وجدت الدول الاستعمارية في إسرائيل بديلاً لها يمكنها من خلاله المحافظة على مايمكن المحافظة عليه من مصالحها في هذه البلاد ، فقد حرصت هذه الدول الاستعمارية قبل جلائها عن بعض الدول الاستعمارية بربطها بإسرائيل عن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وخلق صداقات بين زعماء هذه الدول وإسرائيل عوضاً عنها ، الأمر الذي ساعد على التقاء أهداف الاستعمار مع إسرائيل تجاه المنطقة ، ولقد عملت الدول المستعمرة على تسهيل ومساندة الاندفاع الإسرائيلي نحو أفريقيا ، فأفسحت أمام ممثلي الحكومة

الإسرائيلية واتحاد نقابات عمال إسرائيل - المهستدروت - والوكالة اليهودية على استغلال أراضي المستعمرات الأفريقية التي تحت سيطرتها قبل استقلالها ومنعت في الوقت ذاته قيام أى تمثيل بين هذه المستعمرات وبين الدول العربية طوال مدة الاستعمار .

لم يقتصر الدعم الغربى لإسرائيل على استقبال بعثاتها الدبلوماسية والتمثيلية في أفريقيا ، وإنما تعداه إلى تمكين المنظمات الإسرائيلية وهيئاتها النقابية والاجتماعية والمهنية والطلابية من إقامة اتصال مستمر مع مثيلاتها في أفريقيا التي تتصل بدورها اتصالاً وثيقاً بالمنظمات والهيئات القائمة في نطاق المعسكر الغربى ، وقد استمر هذا الدعم حتى بعد الاستقلال .

ونلاحظ أن السبب كان واضحاً وراء الاتجاه الاستعماري الغربى في أن تظل معظم صادرات القارة من المواد الخام اللازمة للمصانع الأوربية .. هكذا خرج الرجل الأبيض المستعمر من الباب ليعود في الوقت نفسه من النافذة تحت ستار جديد ممثل في إسرائيل !

٤ - واقع الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال :

- إن الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال ينقصها الكثير من خبرة التمرس بالحكم ، كما تفوتها ألعيب السياسة الدولية المتمثلة في محاولات الدول المستعمرة سابقاً العودة إلى أفريقيا من نافذة الاقتصاد والمعونة الفنية ، بعد أن تم طردها منها كسلطة حاكمة (٢١) .

- هكذا وجدت حكومات الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال نفسها أمام النشاط الإسرائيلي المتشعب في كثير من نواحي الحياة العامة والخاصة ، فقبلته كما هو

(٢١) د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلي في أفريقيا - منشورات معهد الدراسات العربية - القاهرة

مقتنعة بجدواه تحت تأثير الدعاية الإسرائيلية المركزة والمسترة خلف الرأى العام والقيادات الأفريقية نفسها ، كذلك مبادرة إسرائيل بالاعتراف بالدول المستقلة وتدعيم علاقاتها الدبلوماسية وعدم تقييدها بالدبلوماسية التقليدية واستخدام جميع الأساليب لكسب زعماء الدول الأفريقية .

٥ - حاجة الدول الأفريقية إلى العون :

وتأتى هذه الحاجة فى عداد الظروف التى ساعدت إسرائيل على ترسيخ أقدامها فى أفريقيا : إن الاستعمار قد رحل عن القارة وتركها فى حالة من التخلف والفقر والتجزئة تعاني من جرائها الكثير من المشاكل والعقبات التى انعكست على حياة الشعب الأفريقى الذى يقطن قارة مساحتها نحو ٢٣٪ من مساحة العالم يسكنها أكثر من ٨٪ من سكانه مقسمة لنحو ٦٠ دولة ، نلمس فيها كل مظاهر التخلف وفى ميسس الحاجة للمعونات الفنية والإدارية والعلمية والاقتصادية .

- استغلت إسرائيل ذلك وتقدمت لهذه الدول فاتحة ذراعيها عارضة مساعداتها وخبرائها ورءوس أموالها وقروضها ، الأمر الذى جعل الحكومات الأفريقية تسارع إلى عقد الاتفاقات معها ، وقد ساعد على قبول هذه المساعدات وإقبال الدول الأفريقية عليها التسهيلات الكثيرة التى تميزت بها عن أية مساعدات تقدمها دول غير إسرائيل (٢٢)

٦ - قيام عناصر عسكرية تلقت تدريبها العسكرى فى إسرائيل تولت زمام الأمر فى دول القارة مما ساعد على توثيق العلاقات بينها وبين إسرائيل منها الجنرال عيذى أمين والرئيس موبوتو .

٧ - انهار بعض الدول الأفريقية النامية بالنصر العسكرى لإسرائيل فى يونيو

(٢٢) - المرجع السابق

انظر أيضا . L'Economie Revue- No. 928, 1964.

(دكتور سامى حكيم) : إسرائيل والدول النامية القاهرة فى سنة ١٩٦٦

١٩٦٧ مـ ساعد على تدعيم وجود وتغلغل إسرائيل في صفوف الجيش والبوليس في دول المنطقة ، وذلك للاستفادة من دور القوات المسلحة في هذه الدول .

٨ - امتلاكها أسطولاً تجارياً ضخماً واستخدام موقعها الجغرافي على البحرين الأحمر والمتوسط كمنفذ إلى دول شرق أفريقيا وغربها .

٩ - نجاح دعاياتها في اكتساب تأييد عدد من الدول الأفريقية بوجهة النظر الإسرائيلية مستغلة في ذلك طبيعة مشاكل الحدود بين هذه الدول وميل المسئولين إلى الحلول السلمية للتفاوض .

١٠ - متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي : عملت الصهيونية في خدمة الاستعمار الجديد ، وقبلت أن تكون رأس جسر للاستعمار في الشرق الأوسط ، كما أن تلبية إسرائيل لدعوى الدول الاستعمارية في أن تقوم بدور البديل في منطقة الشرق الأوسط وفي مواجهة القارتين الآسيوية والأفريقية يعبر عن مصالحها السياسية والاقتصادية في القارتين .

- إن الطاقات التي حشدتها إسرائيل للإنتاج الكبير الذي يفيض عن حاجتها يستلزم أسواقاً لتغذية الإنتاج ولهذا لجأت إسرائيل إلى القيام بدور تجارى يتمثل في تيارين :

الأول : في اتجاه البلاد النامية ويتضمن المصنوعات والسلع .

الآخر : يتضمن المواد الأولية والخامات .

- ويؤدي توثيق إسرائيل لعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية إلى كسبها صداقات هذه الدول الذي من شأنه تعزيز مركز إسرائيل على صعيد السياسة الدولية .

١١ - الحصار العربى على إسرائيل : الملاحظ أنه ما كانت إسرائيل لتبذل هذا الجهد الكبير الذى تقتضيه إقامة علاقات مع أكثر من خمسين دولة أفريقية لولا إحساسها كل لحظة بوطأة الحصار العربى الشديد عليها ، ومن هنا برز إصرارها على

التمسك بحرية الملاحة في خليج العقبة باعتباره المنفذ الوحيد على البحر الأحمر وشرق أفريقيا والمنطلق الأقرب إلى شبه القارة الهندية وآسيا بصورة عامة . ولم تكتف إسرائيل بذلك بل قفزت من فوق الحاجز العربي إلى البلاد الأفريقية للهجوم على هذا الحاجز من الخلف بقصد تهديده وإضعافه ومن ثم إرغامه على الصلح والتعامل معها وذلك بوجودها في إريتريا حيث تمتلك مزارع كبيرة على الحدود العربية ، كذلك في تشاد على مقربة من الحدود السودانية ، وأيضاً بعلاقاتها مع الدول الأفريقية في شرق القارة وجنوبها .

١٢ - غياب المنافسة العربية : لعل أهم العوامل السلبية التي استفادت منها إسرائيل لتحقيق وجود راسخ في أفريقيا هو غياب الوجود العربي في القارة بالرغم من وجود ست دول عربية على الأرض الأفريقية ، وكل من الصومال وموريتانيا عضو في الجامعة العربية .

ويرجع ذلك لعدم وجود سياسة عربية موحدة ذات أهداف واضحة تجاه القارة مع ضعف البنيان الاقتصادي العربي .

- وبعد استقلال المستعمرات الأفريقية اصطدمت الدول العربية وبأكثر من عقبة لدخول القارة منها : داخلية متعلقة بالدول العربية نفسها ، ومنها خارجية في طبيعتها الوجود الغربي المؤيد لإسرائيل داخل أفريقيا وخارجها ، وذلك لتشويه الإعلام الغربي المنحاز للصهيونية ضد المدينة العربية التي ألبسها الأقنعة البشعة المربعة ، مما أدى إلى عزوف هذه الدول المستقلة حديثاً عن كل ما يمت بصلة إلى البلاد العربية وفي الوقت نفسه فتحت جميع المجالات لكل ما هو إسرائيلي^(٢٣) .

(٢٣) - المصادر السابقة :

انظر أيضاً : رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته ، بيروت ١٩٦٨ .

١٣ - السياسة الإسرائيلية ودبلوماسيتها^(٢٤) :

المرونة التي تتسم بها الدبلوماسية الإسرائيلية : ففي الدول التي تضع أهمية لعامل الدين تقدم إسرائيل نفسها على أنها دولة «أهل الكتاب» وفي الدول التي تطلب المساعدات العسكرية يصبح الإسرائيليون «حملة السلاح !» وفي الدول التي تعتبر التنمية الاقتصادية قضيتها الأولى تصبح إسرائيل النموذج الأمثل للتنمية ! . . . وهكذا فضلاً عن وجود جهاز متخصص بأفريقيا داخل إسرائيل له القدرة على التصرف الفوري في جميع الأمور المتعلقة بدول القارة ، إلى جانب حسن التخطيط وسرعة التنفيذ والتدقيق في اختيار المسئولين عن ذلك .

رابعاً : المخطط الإسرائيلي للتسلل لأفريقيا والوسائل التي استخدمها لتنفيذه

١ - المخطط الإسرائيلي :

لقد اتبعت إسرائيل في تسللها إلى أفريقيا مخططاً شمل المراحل الآتية :

الأولى - مرحلة الدراسة :

- الدراسة المبكرة لاحتياجات الدول الأفريقية لاختيار أفضل المداخل إليها والعمل في الميادين التي تملك إسرائيل فيها الإمكانيات والخبرات الفنية والتيقن سلفاً من فائدة أى مشروع تتقدم به إلى الدول التي تريد التسلل إليها .
- التشدد والاهتمام بانتقاء الخبراء الموقدين إلى كل دولة .
- إظهار حسن النية باشتراط إسرائيل حضور ممثلين عن الدول المراد التسلل إليها لزيارتها ومشاهدة ما يلائمهم والتعرف على ما تتطلبه بلادهم .

(٢٤) المراجع السابقة .

الثانية - مرحلة الدعاية :

- إيضاح أن التعاون مع دول أفريقيا خالٍ من أى مطمع استعماري .
- حرص إسرائيل دائماً على ألا يشعر المستعمرون السابقون أنها ضد مصالحهم .
- تكثيف برامج الدعاية المدروسة عن حسن النية وعن تقدم إسرائيل الذي يجب أن يحتذى ، وكذلك عن تعرضها للقوى العريضة المعادية للسامية والتذكير باستمرار بدور العرب في تجارة الرقيق .

الثالثة - مرحلة التنفيذ :

- المبادرة بالاعتراف بالدول الأفريقية فور إعلان استقلالها .
- التنفيذ الفوري لأى اتفاقيات أو مشروعات أو غيرها في الوقت المناسب عن طريق خطوط اتصال حية وفعالة في المجال الدبلوماسي ، وفي إطار التنظيم الجاد عن طريق أجهزة مستعدة للتنفيذ والمتابعة الواعية .
- اتباع مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى الهدف سواء بالمغريات أو الحفلات أو الرشا مع محاولة جذب أكبر عدد ممكن من المسؤولين الرسميين وغير الرسميين
- التضحية بأى مكاسب مادية فورية لحين تثبيت أقدامها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية ، الأمر الذى يتضح من استمرار العجز في الميزان التجارى بين إسرائيل وأفريقيا حتى عام ١٩٧٠ حيث بدء تحقيق فائضه بعد ذلك لمصلحة إسرائيل .
- ربط الاقتصاد الأفريقى بالاقتصاد الإسرائيلى .
- وفي نطاق هذا المخطط تتبع إسرائيل الأسلوب الذى يناسب كل طبقة من الفئات المختلفة بالدول الأفريقية وذلك على النحو التالى :
- (١) المفكرين والطبقة المتعلمة في الدول الأفريقية : ومدخل إسرائيل إليهم

الادعاء بالاشتراكية والديمقراطية المزعومة في إسرائيل مستغلة في ذلك تشبع قيادات هذه الدول بالتراث الغربى .

(ب) العمال : ومدخلها إليهم المستدروت والمزارع التعاونية ومعهد الدراسات الأفروآسيوى بإسرائيل وأنشطة الشركات الإسرائيلية والمنح الدراسية والعلاقات مع النقابات والاتحادات العمالية .

(جـ) أجهزة الحكم : ومدخلها إليها التدريب المهنى والتنظيم الإدارى عن طريق مؤسسات التعليم والتدريب الإسرائيلية .

(د) الجيش : ومدخلها إليه بعثات التدريب العسكرى والخبراء والزيارات والأبحاث العسكرية .

٢ - وسائل إسرائيل في تنفيذ مخططها للتسلل لأفريقيا :

تعمل إسرائيل على التسلل لدول أفريقيا النامية بالوسائل الآتية :

١ - استغلال حداثة استقلال الدول النامية وحاجتها لمزيد من المساعدات وميلها - نتيجة شعورها بالضعف ورغبتها غير المحدودة في الحفاظ على استقلالها - إلى تقييد تعاملها قدر الإمكان مع الدول الكبرى وتدعيم علاقاتها مع مثيلاتها من الدول النامية .

٢ - مد الدول الأفريقية بالخبرة الفنية التى تعتبر من أهم العوامل التى تنقصها فى مجال التنمية ، ويلاحظ أن إسرائيل تقدم هذه الخبرة بموجب اتفاقيات تركز على تسميتها باتفاقيات « التعاون الفنى » ولا تطلق عليها اتفاقيات مساعدات مراعاة للعامل النفسى الذى تحاول استغلاله لدى الدول المختلفة .

٣ - إبراز إسرائيل فى صورة الدولة النامية - مثل غيرها من دول العالم الثالث - والتركيز على تشابه مشكلاتها مع مشكلات هذه الدول ، والحرص على

أن تظهر إسرائيل في صورة الدولة ذات التجارب النموذجية في حل هدف هذه المشكلات .

٤ - إنشاء شركات مشتركة بين حكومات الدول الأفريقية وشركات التعمير الإسرائيلية .

٥ - تدريب الطلاب الأفريقيين في إسرائيل .

٦ - التركيز على كون إسرائيل دولة مستقلة غير تابعة لأى من الشرق أو الغرب .

٧ - استغلال العلاقات المباشرة مع زعماء المنظمات والنقابات العمالية والطلابية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية .

٨ - استغلال حقيقة أن الدول الآسيوية الاقتصادية لم تخرج بعد من اقتصاديات السكون إلى اقتصاديات الحركة واستمرار بقاء هذه الاقتصاديات جزءاً من الاستثمارات الأوربية والأمريكية .

٩ - إرسال الدبلوماسيين الإسرائيليين إلى دول أفريقيا من ذوى الخبرة الواسعة في مسائل الزراعة ومشكلات التنمية بصفة عامة ، الأمر الذى يجعلهم أكثر قدرة على تفهم احتياجات الدول المعتمدين لديها .

١٠ - تبنى إسرائيل رسمياً لوجهة النظر الأفريقية من المشكلات التى تواجهها القارة مثل استنكارها للعنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا وموقفها من مشكلة روديسيا وتأيدها لحق جميع الدول الأفريقية فى الاستقلال ، ولكن واقع إسرائيل خلاف ذلك حيث إنها فى قرارة نفسها تؤيد الحركات الانفصالية فى أفريقيا ، ويتضح ذلك من موقفها من مأساة جنوبى السودان وأزمة زائير والحرب الأهلية فى نيجيريا ؛ كما أن واقعها من التفرقة العنصرية يخالف القرارات الدولية المتعلقة بذلك فى تدعيم علاقاتها بنظام الأقلية البيضاء فى روديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا وناميبيا ، كذلك مناصرتها للصراع الدموى الإثيوبى الصومالى فى القرن الأفريقى .

ولا يتوقف النشاط الإسرائيلي في هذه الدول عند حد العلاقات التي تقيمها إسرائيل معها عن طريق أجهزة الحكم الرسمية ، وإنما تستغل أيضاً هيئات أخرى لاتقل عن الأولى تنظيماً وكفاءة ، ومثالها الوكالة الدولية والاتحاد العام لعمال إسرائيل (المستندروت) .

وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يثير تناقضاً في تخطيط العمل وتنفيذه فإن سيطرة حزب الماباي الحاكم تجنب الوقوع في هذا التناقض .

ولاشك أن اشتراك مثل هذه الهيئات على اختلاف مستوى تنظيمها وطرق عملها ونطاقه ووسائل تنفيذه يزيد من فعالية النشاط الإسرائيلي في الدول النامية : ذلك لأن الجهاز الحكومي المتمثل في وزارة الخارجية والأجهزة الحكومية المتخصصة والبعثات الدبلوماسية تعمل كمؤسسة حكومية رسمية وفي نطاق العلاقة مع ما يقابله من أجهزة في الدول النامية على حين تعمل الوكالة اليهودية كمؤسسة غير حكومية في نطاق الأقليات اليهودية والمشتغلين بوسائل الإعلام والنشر وفي نطاق النشاط الأهلي كالجمعيات والروابط ، ويعمل المستندروت على مستوى التنظيمات العمالية والنقابية مع نشاط اقتصادي يتمثل في شركات ومؤسسات تجارية ومالية .

ويبدو مدى اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع دول العالم الثالث عامة وأفريقيا بصفة خاصة من دراسة التنظيم الإداري للمعونة الفنية : فنجد في وزارة الخارجية إدارة متخصصة باسم « إدارة التعاون الدولي » تقوم بالتخطيط والإشراف في مجال المعونات للدول النامية في حين تقوم بالتنفيذ المعاهد المتخصصة التابعة للدولة ، ويلاحظ أن عمل هذه الإدارة يتم على أعلى المستويات ، ولذلك فإنه حينما تتضمن المساعدة نشاطاً كبيراً في الدول النامية فإن تخطيط هذا النشاط وتنسيقه من النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية يشترك فيه وزير الخارجية لرسم وسائل وأهداف هذا

ومما يدل على انتشار النشاط الإسرائيلي في الدول النامية أن ٩٠٪ من برنامج المساعدة الفنية الإسرائيلية بناء على طلب رؤساء الدول النامية أنفسهم خلال زياراتهم لإسرائيل ، وعن طريق الطلبات التي تقدم للبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في هذه الدول . ولقد وضح في سنة ١٩٦٦ على وجه الخصوص وبعد تولى أباييان لوزارة الخارجية نشاط ملحوظ لإسرائيل لدى دول العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا : فقد زار ليني أشكول سبع دول أفريقية وعقد مؤتمراً لسفراء إسرائيل في دول غربي أفريقيا .

ولقد تركزت البيانات التي صدرت عن محادثات أشكول في أفريقيا حول ضرورة فض المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب ، وتطبيق هذا المبدأ على النزاع العربي الإسرائيلي ، ويوضح ذلك حقيقة الهدف من هذه الزيارات المتلاحقة التي قام بها المسئولون في دولة إسرائيل^(٢٦)

ولاشك أن إسرائيل تحاول من خلال هذه الدعوة - ولا سيما أنها تجد استجابة من جانب الدول الأفريقية التي بينها عديد من مشكلات الحدود - أن تقنع الدول النامية ليس فقط بتعنت وعدم جدوى موقف الدول العربية من إسرائيل ، بل بضرورة القيام بدور إيجابي للضغط على الدول العربية لإجبارها على حل النزاع

(٢٥) حاتم صادق : نظرة على الخطر : دراسة عن الإستراتيجية السياسية لإسرائيل القاهرة سنة ١٩٦٧ نتائج لمناقشاتي مع المسئولين بالمخابرات الحربية والمخابرات العامة .

(٢٦) المصادر السابقة .

تحليل لمقال (د . محمد محمود الصياد وآخرون) بمجلة المصور بعنوان : عن أخطر مؤامرة على أفريقيا - العدد ٢٧٤٢ في أبريل ١٩٧٧ .

Israel Government Year book, 1968/69.

رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته بيروت ١٩٦٨

سلمياً ، أو على الأقل عزل الدول العربية وخاصة عن المجال الأفريقي نظراً لما يمثله هذا التزاع من تهديد للسلام العانى !

وبذلك يتضح مدى الاهتمام الذى توليه إسرائيل علاقاتها مع دول العالم الثالث وخاصة منذ تاريخ فتح خليج العقبة سنة ١٩٥٦ وهو الاهتمام الذى بلغ ذروته خلال تولي أبا إيبان لوزارة الخارجية الإسرائيلية حيث ركز على زيادة ثقل إسرائيل فى المجال العالمى باتباع سياسة خارجية نشيطة ومتطورة لدى جميع الكتل الدولية سواء بالنسبة للغرب أو الشرق أو العالم الثالث على السواء .

٣ - المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى تقوم بتنفيذ السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا :

المؤسسات الحكومية : وزارة الخارجية :

تعد وزارة الخارجية الإسرائيلية المؤسسة الرسمية المعنية بتنفيذ سياسة إسرائيل الخارجية وتنقسم إلى :

إدارة جغرافية تختص بالشئون المختلفة بكل منطقة جغرافية وهى : سبع إدارات منها الإدارة الأفريقية ، كما تنقسم إلى إدارات وظيفية وثالثة إدارية ومايهم أفريقيا مايلي :

الإدارة الأفريقية :

وهى تتابع التطورات السياسية فى أفريقيا وطبيعة الإدارة الحاكمة فى هذه الدول ومواقفها السياسية والمشاكل التى تواجهها بغية الاستفادة منها فى رسم العلاقات الإسرائيلية الأفريقية .

كما تهتم بالسياسات الخارجية لهذه الدول ، وخاصة موقفها من قضية فلسطين سواء أكان ذلك على مستوى السلوك الدولى الفردى لهذه الدول أم سلوكها الدولى

الجماعى ولاسيا فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ؛ كما أن الإدارة توجه عناية كبيرة للسياسات الخارجية للدول العربية فى أفريقيا ، وتتابع أعمال البعثات الدبلوماسية العربية فى الدول الأفريقية ، وتحاول دائماً تصويرها على أنها تقوم بنشاط معاد لإسرائيل فى أفريقيا ؛ كما أنها أى الإدارة تتابع التطورات التى تطرأ على حركات التحرير الأفريقية ، وتعمل على فهم الاتجاهات السياسية لزعماء هذه الحركات .

وكذلك تتلقى البرقيات الدبلوماسية والتقارير الخاصة من البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا عن التطورات السياسية فى هذه الدول والنشاط الإسرائيلى فيها سواء كان ذلك نشاط السفارات الإسرائيلية الظاهر والمستتر أو نشاط الخبراء الإسرائيليين هناك ، وتتابع تأثير هذا النشاط على القوى السياسية فى هذه الدول والأثر الذى يحدثه فى كسب الرأى العام الأفريقى لجانب إسرائيل ، والإدارة على اتصال بالبعثات الدبلوماسية الأفريقية فى إسرائيل ؛ كما تلاحق أبناء الأفريقين فى إسرائيل القادمين من أجل مهات خاصة وتستعين بالمتخصصين فى الدراسات الأفريقية .

إدارة التعاون الدولى :

تشرف على إرسال الخبراء الإسرائيليين للعمل فى الخارج وتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية داخل إسرائيل التى تشترك فيها الوفود الأفريقية ، وتقوم بتنظيم المؤتمرات والندوات الدولية فى إسرائيل بالتعاون مع الجهات المعنية داخل إسرائيل وخارجها .

كما تعمل على تأمين قبول المندوبين والطلاب الأفريقين فى إسرائيل بالتعاون مع الجامعات والمعاهد الإسرائيلية المتخصصة .

ولقد كانت هذه الإدارة قسماً فى وزارة الخارجية ثم كبر حجمها لتقابل

اهتمامات إسرائيل الواسعة مع بداية الستينيات ولاسيما الاهتمام الإسرائيلي بالمعونة الفنية فيما يتعلق بالدول الجديدة حيث كان استقلال الدول الأفريقية على الأبواب ، والمنطق الإسرائيلي هو أن إسرائيل تؤيد الفكرة القائلة إن الأسرة الدولية تعمل من أجل الإسراع في رفع المستوى التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي للدول الجديدة ومنها الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستقلال ، وهذا التزام أدبي للقضاء على التخلف أينما وجد^(٢٧) .

وأعطيت الإدارة واجب تنسيق وإدارة عمل إسرائيل في مساعدة الدول الأفريقية في مجال الزراعة والتخطيط الإقليمي وتنظيم الشباب والتعليم والتنمية البيئية والحركة التعاونية والإدارة .

إدارة الإعلام :

وهي تابعة لوزارة الخارجية وتقوم الإدارة بمتابعة الإعلام مختلطا بالدعاية في الدول ومنها الدول الأفريقية ، كما تقوم الإدارة بإعداد دراسات خاصة قصيرة عن القضايا الإسرائيلية التي تخدم السياسة الإعلامية ، وتقوم بكتابة الخطب والمقالات ومقتطفات من الصحف العلمية ، ورسم الصور والكاريكاتير ، مما يخدم السياسة الإسرائيلية ومصالحها ؛ وتوزع باللغات المختلفة خارج إسرائيل . كما تقوم بتوزيع الكتاب السنوي الذي يعده المكتب الصحفي للحكومة بعنوان « حقائق عن إسرائيل » وكذلك تنشر مجلة ملونة بلغات مختلفة تحت اسم « إسرائيل » وتوزع في أفريقيا على الهيئات والمؤسسات وغيرها ، وتشارك الإدارة في المعارض

Israel Government Year book 1968,69.

(٢٧)

انظر أيضا د. منير عتباوى : أضواء على الإعلام الإسرائيلي - مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية

بيروت ١٩٦٨ .

وعبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا - منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٤ .

الفنية والثقافية والتجارية في الخارج ، وتدعو الشخصيات البارزة في أفريقيا لزيارة إسرائيل ضيوفاً على حكومتها ، وتقوم بإرسال القادة السياسيين والعلماء والمتخصصين في فروع المعرفة المختلفة لبعض الدول الأفريقية لإلقاء المحاضرات . كما تقيم الإدارة علاقات وثيقة مع شبكات التليفزيون الأفريقية ، وترودها بالأفلام التسجيلية وغيرها ، وتتصل بمؤسسات السينما في أفريقيا ، لتمدها بشكل دوري بشريط الأنباء الإسرائيلي .

وتقوم البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا بتوزيع نشرات تتعلق بالتطورات الحالية في إسرائيل ، وهناك اهتمام خاص بالعمل الإعلامي في أفريقيا .

إدارة العلاقات الثقافية :

تفاوض هذه الإدارة فيما يتعلق بالاتفاقيات الثقافية ومع الدول الأفريقية والعمل على تنفيذها ، وعادة ما تتضمن هذه الاتفاقيات تبادل الطلبة والبرامج الإذاعية والفرق الفنية ، كما تشارك في إعداد المعارض الإسرائيلية الفنية والثقافية في أفريقيا .

ولقد أرسلت إسرائيل إلى الجامعات الأفريقية مكبات كاملة عن شئوننا ، وحولت بعض الأغاني الأفريقية إلى العبرية .

الإدارة الاقتصادية :

تتم هذه الإدارة بالعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى ، والمهم أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأفريقية تدخل في اختصاص هذه الإدارة التي تبحث المسائل المتعلقة بالصادرات إلى الدول الأفريقية والواردات منها ، كما أنها تبحث في دبلوماسية المساعدات إلى هذه الدول وتتابع التقارير الاقتصادية المتعلقة بأفريقيا بغية توسيع التعاون الاقتصادي .

إدارة الزوار الأجانب :

وتقوم بالإشراف على الزوار الأجانب لإسرائيل القادمين من أفريقيا سواء أكانت استضافتهم ترجع إلى صفتهم الشخصية أم صفتهم الرسمية^(٢٨) .
وهناك جهات أخرى تشارك هذه الإدارة في هذا المجال مثل الكنيست والمستدروت .

الإدارة الأوربية :

وتنقسم ثلاثة أقسام .
القسم الثالث منها يتعلق بدول أوروبا الشرقية ، ومن ثم فإن التطورات السياسية في جنوب أفريقيا والسياسة الداخلية لحكم الأقلية العنصرية وسياساتها الخارجية ونشاط الجماعة اليهودية هناك وما تقوم به من جمع تبرعات لإسرائيل يدخل في اختصاص الإدارة الأوربية .

والملاحظ أن هذه الإدارات ليست على درجة واحدة من الأهمية : فالإدارة الأفريقية في المقدمة وإدارة التعاون الدولي ثم إدارة الإعلام : تليها إدارة العلاقات الثقافية والإدارة الاقتصادية وإدارة الزوار الأجانب .
كما لا ينبغي أن الإدارة الأفريقية إدارة جغرافية خاصة بأفريقيا أما الإدارات السالفة الذكر فهي إدارات وظيفية لا تقتصر على أفريقيا فحسب ، بل تعداها لجميع أنحاء العالم .

ونجد أنه بجانب النشاط النوعي الذي تقوم به هذه الإدارات لتنفيذ السياسة الإسرائيلية فإن وزارة الخارجية تقوم بالجهود التالية^(٢٩) :

(٢٨) المراجع السابقة .

(٢٩) Kreinin, Mordekhi : Israel and Africa, New York U.S.A 1964

وحمد سليمان المشوخي : التفاعل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا - القاهرة ١٩٧٢

- تنمية وحماية المصالح الحكومية الإسرائيلية مع الحكومات الأفريقية عن طريق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

- كما تقوم بتوضيح سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية في المحافل الرسمية ولدى الحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقى ، وتعمل على تقوية علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول الأفريقية ، وتقوم بتنمية العلاقات الثقافية معها .
وتعمل على حماية الإسرائيليين في الدول الأفريقية ، وتقوم بتقديم الخدمات القنصلية للأفريقيين ، وعلى توثيق الروابط بين إسرائيل ويهود أفريقيا .
وتعتمد الخارجية الإسرائيلية في تنفيذ السياسة الإسرائيلية بأفريقيا على :
(أ) تبادل التمثيل الدبلوماسي وهو الطريق الرسمي .

(ب) الخبراء الإسرائيليين في شتى المجالات .

(ح) المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية للطلبة الأفارقة .

(د) العلاقات مع الهيئات النقاية المختلفة في الدول الأفريقية .

الكنيست واللجان المختصة بأفريقيا :

يعتبر دور الكنيست في هذا المجال محدوداً وهو يقتصر على الآتى :

(أ) التصديق على سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا .

(ب) يعد منبراً لإعلان هذه السياسة والالتزام بها رسمياً .

وهناك عدة لجان داخل البرلمان الإسرائيلى تساهم بشكل مباشر في تحديد

الخطوط النهائية للسياسة الإسرائيلية في أفريقيا وأهم هذه اللجان هى :

(أ) لجنة الشؤون الخارجية والأمن : وتتمتع بسلطات واسعة ، ويمتد

اختصاصها إلى السياسة الخارجية والأمن والميزانية والدفاع وعلاقات إسرائيل بالدول الأخرى ، وتحسم في داخلها المناقشات الفعلية للسياسة الإسرائيلية في أفريقيا .

(ب) اللجنة الاقتصادية : يوكل إليها عدد كبير من المهام المقسمة بين وزارات متعددة مثل التجارة والصناعة والتموين والزراعة ، والنقل والتعاونيات والتخطيط والتنظيم الاقتصادي ومن ثم يدخل في اختصاصها تجارة إسرائيل الخارجية مع أفريقيا .

(ج) لجنة التعليم والثقافة : ويعهد إليها بمهام التعليم والثقافة والعلم والفن والاتصال الجماهيري والراديو والمسرح والإعلام ، ومن ثم يدخل في اختصاصها الأفريقيون الذين يتعلمون في إسرائيل^(٣٠) .

المؤسسة العسكرية :

(أ) في المخابرات الإسرائيلية قسم خاص بأفريقيا وله مندوبون في الدول الأفريقية للاستخبار عنها وعن نشاط الدول العربية فيها .

(ب) وحدة التعاون والاتصال الخارجي : وتضم هذه الوحدة أقساماً مختلفة تختص بأفريقيا مثل : قسم الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) .
- قسم مساعدة الأقطار الأجنبية ويدخل في اختصاصه الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأنجلوفون)
- قسم المدربين للعمل بالخارج .
- قسم الأبحاث والمنشورات .

مؤسسات التعليم والتدريب :

(أ) معهد وايزمان للعلوم : ويضم عدداً كبيراً من الأساتذة والعلماء

(٣٠) المراجع السابقة .

والخبراء ، ويقوم بتنظيم عقد دورات دولية لمناقشة مشاكل التنمية في العالم الثالث ومنه الدول الأفريقية ، وهذا يدخل في إطار الدعاية السياسية .

(ب) معهد التكنيون (المعهد التكنولوجي) : وهو في جبل الكرمل في حيفا ، وأسس سنة ١٩١٢ ويضم أقساماً لدراسة الهندسة بجميع فروعها ، ويساهم في وضع برامج خاصة للطلبة الأفريقيين (٣١) .

(ج) منظمة هداسا الطبية : مركزها الرئيسي نيويورك ومكتبها الثاني في إسرائيل ، وهي تتبع كلية الطب بالقدس ، وبها قسم خاص للقادمين من أفريقيا وآسيا افتتح سنة ١٩٦١ ولها نشاط ملحوظ في القارة من خلال عدة فروع لها ، وتركز نشاطها في الميدان الطبي والاتصال بالمنظمات النسائية .

(د) مركز الكرمل الدولي للتدريب : ومقره حيفا ومتخصص في تدريب النساء الأفريقيات على تنمية المجتمع وتنظيم ندوات سنوية لمناقشة مشاكل دولهن .

(هـ) الجامعة العبرية : تأسست سنة ١٩١٨ وتساهم في تنظيم دورات دراسية في الإدارة والقانون للقضاة والمسجلين في المحاكم الأفريقية .

(و) معهد الدراسات الأفريقية في حيفا : ويقوم بتقديم منح سنوية للطلبة الأفارقة ، كما يساهم في إعداد بحوث ميدانية عن المشكلات الأفريقية .

(ز) معهد التخصص الزراعي لطلاب آسيا وأفريقيا : وله مهام أربع رئيسية

هي :

- إرسال خبراء زراعيين إسرائيليين إلى دول آسيا وأفريقيا .

- إعداد الطلاب المتخصصين الذين يأتون إلى إسرائيل بموجب اتفاقيات

خاصة .

(٣١) حاتم صادق : العسكريون في المجتمع الإسرائيلي - مجلة السياسة الدولية . العدد ١٥ يناير سنة

- إعداد برامج لتدريب الموظفين والخبراء الزراعيين في دول آسيا وأفريقيا .
- إنشاء صلة وتبادل معلومات دائمة بين المعهد والخريجين ثم الاستمرار في هذه الصلة بعد إنجاز مدة تعليمهم^(٣٢)

المؤسسات الغير الحكومية :

المستدروت : ويعتبر من أنشط الأجهزة الإسرائيلية وأكثرها فاعلية فيما يختص بتنفيذ السياسة الإسرائيلية في أفريقيا ، فهو بحكم مكانته وظروف نشأته تشارك في أعماله وتنظيماته معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل ، ويضم هذا الاتحاد حوالى ٩٠٪ من عمال إسرائيل ويمارس المستدروت دوره في السياسة الخارجية الإسرائيلية بإفريقيا عن طريق عديد من الأجهزة والإدارات التابعة له وهى :

(أ) إدارة التعاون الدولى والعلاقات الدولية : وتقوم بالآتى :

- تنظيم الاتصالات مع نقابات العمال في أفريقيا .
- تقديم المنح الدراسية والتدريبية لزعماء وأبناء هذه النقابات للدراسة والتدريب في إسرائيل .
- دعوة كبار الشخصيات الأفريقية لزيارة إسرائيل للاطلاع على تنظيمات المستدروت ونشاطاته المختلفة .

(ب) الشركات التى يملكها المستدروت : مثل شركة « سوليل بونيه » للإنشاء والتعمير وغيرها .

(ح) الشركات التى يشترك المستدروت فى ملكيتها مع الحكومة الإسرائيلية أو الوكالة اليهودية : مثل شركة « ميكوروت وتسيم » للملاحة والعال للطيران .

(٣٢) يوسف مروة ، نورماندن ، الدكتور م . ص : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل - مركز الأبحاث ، م . التحرير - بيروت سنة ١٩٦٧ .

(د) بعض الأجهزة العلمية : المعهد الأفروآسيوى للدراسات والتعاون فى
تل أبيب : ويتم اختيار الدارسين فيه عن طريق البعثات الدبلوماسية فى أفريقيا
بالتعاون مع النقابات والجمعيات التعاونية فى دول القارة .
جامعة العمال فى حيفا : ومن خلالها يساهم المستدروت فى خلق وتكوين كوادر
أفريقية تؤمن بالمنطق الإسرائيلى وتروج له .
(هـ) وقد استطاع المستدروت أن يقيم علاقات مع الاتحادات العمالية
والنقابات المهنية فى أفريقيا باللجوء إلى أقنعة مختلفة تتردد بين الادعاء بالاشتراكية
وبين الاعتماد على الدعم الأمريكى فى إقامة هذه العلاقات (٣٣) .

The Jewish observer, 24. February, 1967.

(٣٣)

انظر أيضا لى القاضى : المستدروت - مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت سنة

افضل الثاني

تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

لقد اتخذت إسرائيل في تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية مسلكا ذا طابع خاص . إذ بدأت بدراسة ظروف القارة واستطلاع أفضل المنافذ للتسلل إلى داخلها لتهيئة المناخ المناسب للوجود الإسرائيلي . وقد تحقق لها الكثير مما كانت تصبو إليه حتى كان عام ١٩٦٧ الذي يمثل ذروة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وقد تأقننا ذلك طبقاً للمراحل التالية :

المرحلة الأولى : مرحلة الاستطلاع من عام ١٩٤٨ - ١٩٥٧ .

المرحلة الثانية : مرحلة التغلغل والاقترام من عام ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .

المرحلة الثالثة : مرحلة الدعم من عام ١٩٦٢ - ١٩٦٧ .

وإذا كان عام ١٩٦٧ يمثل ذروة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا فهو في الوقت نفسه يمثل بداية التدهور الفعلي في اتجاه العلاقات الأفروإسرائيلية ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ومتداخلة أدت إلى بلورة الموقف الأفريقي الجديد تجاه إسرائيل والذي يتسم بالرفض الجماعي لها ، وقد انعكس هذا على إجراءات القطع الجماعي للعلاقات الدبلوماسية بين أكثر من ٢٩ دولة أفريقية وإسرائيل عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولهذا يمكن القول بأن الفترة ما بين عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣ تعتبر مرحلة جديدة في العلاقات الأفروإسرائيلية ، ويطلق عليها مرحلة التدهور ، وقد رأيت أن يُخصص لهذه المرحلة جزء قائم بذاته في فصل مستقل لإبراز مدى الجهود التي بذلت بمعرفة القوى العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لتعرية حقيقة إسرائيل ونواياها التوسعية .

تطور العلاقات الأفروإسرائيلية خلال كل مرحلة^(١) :

المرحلة الأولى - مرحلة الاستطلاع

من ١٩٤٨ - ١٩٥٦

بالرغم من أن إسرائيل لم تتجه فعلياً نحو أفريقيا إلا بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذي اعتبرته ضربة سياسية وجهها إليها العرب لغزها تماماً عن الدول الأفروآسيوية ، والذي من تاريخه شرعت في إيجاد مرتكزات لها في هذه القارة لكسر الحصار العربي حولها ومواجهته فإنه كان لها اتصالات سابقة متفرقة مع القارة وإن كانت قليلة ومحدودة اقتصر على دولتين أفريقيتين فقط هما ليبيريا وإثيوبيا ، ذلك لأن إسرائيل لم تركز على أفريقيا في سنة ١٩٤٨ وما بعدها لانعدام ثقلها السياسي في ذلك الوقت . فحصلت إسرائيل على أول تأييد إفريقي من ليبيريا عام ١٩٤٧ التي تعد ثالثة دولة في العالم تعترف بإسرائيل عند قيامها سنة ١٩٤٨ ، وافتتحت لها قنصلية فخرية في منروفيا سنة ١٩٤٥ ، إلا أن خضوع ليبيريا للنفوذ الأمريكي لم يضيف قيمة على هذه الاتصالات ؛ كما لم تهتم إسرائيل بها كثيراً لانشغالها بمشاكلها الداخلية ولعدم وجود جالية يهودية بها .

- أما إثيوبيا فلم تكن تريد تعقيد علاقاتها التجارية مع جاراتها من الدول العربية التي على نهر النيل ، وكانت تأمل الحصول على تأييدها في مسألة إريتريا ، لذلك امتنعت عن التصويت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ؛ كما أن اعترافها بإسرائيل لم يتم إلا في أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وقد جاء بعد تعاون إسرائيل وإثيوبيا في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، ولم يتم قيام التبادل الدبلوماسي بينهما كاملاً إلا بعد قيام التبادل الدبلوماسي بين إسرائيل وعدد كبير من الدول الأفريقية وكان ذلك في مايو سنة ١٩٦٢ .

- كانت علاقات إسرائيل مع هاتين الدولتين محدودة عموماً : فإثيوبيا التي تعتبر قريبة نسبياً من إسرائيل كان يفصلها عنها سيطرة مصر على قناة السويس وشرم الشيخ ، ولم تتمكن إسرائيل من النفاذ إلى إثيوبيا ومنطقة شرقى أفريقيا عن طريق ميناء إيلات إلا بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد كان حجم التجارة بين إسرائيل وإثيوبيا في ذلك الحين صغيراً ليس فقط بسبب صعوبة المواصلات بين الدولتين بل أيضاً بسبب أن احتياجات إسرائيل حيث كانت تتركز في السلع الرئيسية والمواد الغذائية وخصوصاً من الحبوب واللحوم ، وكان من الصعب على إثيوبيا تزويد إسرائيل باحتياجاتها الأساسية في مجال المواد الغذائية ، حتى وقت قريب ، وبرغم زوال عقبة المواصلات فإن حجم التجارة بين الدولتين مازال يمثل قدراً محدوداً من السلع الثانوية^(٢) .

كيفية تطور العلاقات بين إسرائيل وليبيريا خلال هذه الفترة :

- بدأت إسرائيل تركز على أوجه التشابه بينها وبين ليبيريا من حيث النشأة على أساس أن كلاً منهما تمثل بؤرة تقدم وسط عالم متخلف .

- أبدى الرئيس الليبيرى السابق منذ اللحظة الأولى لإعلان قيام إسرائيل تعاطفاً شديداً معها وقام بزيارتها عام ١٩٤٥ وتعتبره إسرائيل من الأصدقاء الأوائل المؤيدين لها .

- طورت إسرائيل تغلغلها داخل ليبيريا عن طريق العلاقات غير الرسمية : ففي عام ١٩٥٥ أقيمت في « منروفيا » أول شركتين برءوس أموال إسرائيلية ليبيرية ، وهما تعتبران فرعاً لشركة ماير للاستثمارات في تل أبيب ، وتقوم إحداها بأعمال البناء والتعمير ، والأخرى باستثمار رءوس الأموال الإسرائيلية .

- برغم أن ليبيريا تعتبر أول دولة إفريقية تعقد معها إسرائيل معاهدة صداقة

وتعاون فإن الموقف الليبري الرسمي كان يتسم في بعض الأحيان تجاه إسرائيل ببعض الحذر والتحفظ .

إذا كانت بورما تعتبر ركيزة العلاقات الإسرائيلية في آسيا فإن ليبيريا لعبت الدور نفسه في أفريقيا ، ولا يمكن تجاهل الفوائد التي جنتها إسرائيل من علاقاتها المبكرة معها والتي استثمرتها في فهم الواقع الأفريقي والتغلغل في باقي الدول الأفريقية بعد ذلك .

تطور العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا (٣) :

لم تكن إثيوبيا تريد تصديق علاقاتها بالدول العربية ، ولذلك فضلت الاقتصار على العلاقات القنصلية ، وبرغم إلحاح إسرائيل على تبادل السفراء معها فلم يتم ذلك إلا في عام ١٩٦٢ .

استغلت إسرائيل ركائزها من الجاليات اليهودية في إثيوبيا حيث قبائل الفلاش . ولقد ظلت علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية مقصورة على ليبيريا وإثيوبيا حتى مارس سنة ١٩٥٧ وإن كانت من الناحية التجارية احتفظت ببعض العلاقات التجارية مع كل من كينيا ونيجيريا ومدغشقر وجابون ، وكانت الاتفاقات التجارية يتم إبرامها مع السلطات الاستعمارية .

وبرغم أن إسرائيل كانت توفد بعثات تجارية إلى مناطق أخرى في أفريقيا ، فإنها كانت محدودة الأثر وذات مهام استطلاعية ، ولذلك لم تحدد علاقات إسرائيل بالدول الأفريقية إلا حوالي عام ١٩٥٧ بعد حصول غانا على استقلالها .

وكان الاهتمام الإسرائيلي بدول القارة خلال هذه المرحلة معتمداً على الوجود الاستعماري في هذه الدول وضعف الوجود العربي بها .

(٣) المصدر السابق

حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة ١٩٦٧ .

وكما سبقت الإشارة فإن الاتجاه الفعلي الإسرائيلي لم يتحدد نحو أفريقيا إلا بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، قبل هذا التاريخ كانت الدول النامية تمثل أهمية ثانوية للسياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة تركيزها على العلاقات مع الدول الكبرى والدول العربية منذ قيام الدولة ، ووضعت الإستراتيجية الجديدة على أساس ضرورة انضمام إسرائيل إلى دول العالم الثالث لما لمسته من نتائج مؤتمر باندونج تمثل في عزلتها عن هذه المجموعة .

وكانت أهم الاعتبارات المحددة لهذه الإستراتيجية الجديدة هي :

إن انعقاد المؤتمر بحضور الدول العربية ودون حضور إسرائيل كان يعنى تبني الدول الآسيوية الأفريقية لوجهة النظر العربية من القضية الفلسطينية وهو ما أكدته قرار المؤتمر بشأن فلسطين .

ولقد وضحت خطورة عزل إسرائيل عن العالم الثالث ومنها أفريقيا إثر تأييد هذه الدول لمصر في أعقاب العدوان الثلاثي ؛ كما أن موقف مصر الصريح المضاد للسياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط جعل إسرائيل تتخوف من آثار هذا الوضوح الفكري واحتمالات نموه في المنطقة لما يمثله اضمحلال النفوذ الغربي في الشرق الأوسط من خطر وجودها ولا سيما في هذه المرحلة المبكرة من عمر الدولة ، كذلك كان وجود الدول الأفريقية في المؤتمر يمثل بوادر عزلة إسرائيل عن أفريقيا . ولقد تيقنت إسرائيل كذلك خطورة عزلتها عن الدول الآسيوية الأفريقية من خلال مواقف دول هذه الكتلة في الأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر باندونج وما ظهر من تقارب وتفاهم سياسى بينها ، كما وضع في مؤتمر بريوني ١٩٥٦ واتفاقها على عزل إسرائيل واعتبارها أداة تمثل الاستعمار القديم^(٤) .

(٤) المصادر السابقة .

المرحلة الثانية - مرحلة التغلغل والاقتحام

من ١٩٥٧ - ١٩٦٢

وضعت سياسة إسرائيل في هذه المرحلة موضع الاختبار ، وطراً كبير من التعديلات على الأهداف والمواقف الإسرائيلية تجاه القارة ، وتتميز هذه المرحلة كذلك بالبعثات والزيارات التي كانت ترسلها إسرائيل إلى أفريقيا على مستوى رسمي عالٍ :

ساعدت موجة الاستقلال التي اجتاحت الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ على ازدهار الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة ؛ إذ حرصت إسرائيل على تدعيم علاقاتها التي كانت قد بدأتها مع بعض الدول الأفريقية قبل الاستقلال والاعتراف بها رسمياً عن طريق البعثات الدبلوماسية ؛ كما حرصت على إنشاء علاقات جديدة مع الدول التي لم تكن لها علاقات بها من قبل .

النشاطات الإسرائيلية التي تمت خلال هذه المرحلة^(٥) :

- قام موشى ديان بزيارة ليبيريا وغانا سنة ١٩٥٧ ثم تلقى زيارة جولدا مائير لأفريقيا عام ١٩٥٨ ، وكان بصحبتهما وكيل الخارجية الإسرائيلية ، وقد زارت في هذه الرحلة التي تعتبر أول زيارة رسمية على مستوى عالٍ إلى الدول الأفريقية كلاً من ليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وساحل العاج ، وقد أجرت مائير محادثات هامة مع زعماء هذه الدول ، وأسفرت هذه الزيارة عن ضرورة قيام إسرائيل ببذل المعونات للدول الأفريقية ، وألا تقتصر صداقتها على أوروبا وأمريكا فقط .

Israel: Ministry for foreign Affairs, Department of international co-operation, Jerusalem, 1958 - 1968.

(٥)

- كان لرحلة ماثير المكثفة للدول الأفريقية تأثير واضح على علاقة إسرائيل بهذه الدول ، وخاصة بعد موجة الاستقلال ؛ إذ ساهمت هذه الرحلة في زيادة شعبية إسرائيل في أفريقيا بشكل لم يكن متوقعا من قبل ؛ كما مهدت هذه الزيارة الطريق أمام إسرائيل لاكتساب مساندة وإقناع الأفريقيين بكل ما هو إسرائيلي .

- بعد ارتقاء العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وغانا خلال عامي ٥٧ - ١٩٥٩ - أعلنت إسرائيل في فبراير سنة ١٩٥٩ عن توسيع شبكتها الدبلوماسية في القارة بإنشاء قنصلية في السنغال وسفارة في غينيا .

- وجهت ماثير خلال زيارتها لأفريقيا سنة ١٩٥٨ الدعوة لبعض رؤساء الدول الأفريقية لزيارة إسرائيل ، وخلال عامي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ قام بعضهم بهذه الزيارة بدافع حب الاستطلاع والاطلاع على التجارب الجديدة في مختلف مجالات التنمية التي روجت لها الصحف الأفريقية كثيراً .

عندما أعلنت غينيا استقلالها عن فرنسا وخروجها من مجموعة دول الفرانكوفون في غرب أفريقيا ، وقعت إسرائيل في مأزق إذ إن حرصها على تدعيم مواقعها في أفريقيا كان يحفزها للاستجابة لنداء غينيا للاعتراف بها على الفور ، في حين أن ذلك يغضب فرنسا التي تعد الحليف الصديق المقرب لإسرائيل ، وفضلت تأجيل هذا الاعتراف ، وأبلغت الحكومة الغينية ذلك مع تأكيدها الشديد على تنمية علاقات التعاون معها على جميع المستويات .

استطاع الدبلوماسيون الإسرائيليون إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة الاعتراف بالنظام الغيني من أجل مشكلة الأمن الإسرائيلي واكتساب مزيد من المواقع في العالم الثالث ، وتم فعلاً تبادل السفراء في يناير سنة ١٩٥٩ بعد أن أبلغت إسرائيل فرنسا في ذلك الحين كل الخطوات التي اتخذتها في هذا الشأن .

كان بسبب ملكية معظم الصحافة الأفريقية لشركات أجنبية وخضوعها للرقابة الاستعمارية أو الإجراءات البوليسية - أن اتسم موقفها بالتعاطف الكامل مع

إسرائيل ؛ مما أوجد لها مناخاً ملائماً لتجنيد كثير من الأقلام والكتاب والصحفيين للكتابة عن إسرائيل والترويج لها من خلال توجيه الدعوات لهم لزيارة إسرائيل والتعرف على المسئولين فيها ؛ مما ساعد في النهاية على خلق رأى عام أفريقي متعاطف مع إسرائيل . ولقد كان لقيام عدد كبير من الصحفيين والمراسلين في أفريقيا بزيارة إسرائيل أنهم أصبحوا من أهم أجهزة الرد على الدعاية المضادة لإسرائيل التي كانت تقوم بها السفارات العربية في أفريقيا ، وكان كثير من الكتاب الأفريقيين يحرصون في مقالاتهم على الاقتباس من الصحف الإسرائيلية وما تنشره الشبكة الواسعة بين مراكز الاستعلامات في أفريقيا .

ولاقى إسرائيل ترحيباً حاراً في دول غرب أفريقيا - الفرانكوفون - بسبب العلاقة الوثيقة التي كانت تربط إسرائيل بفرنسا ، وقد ظهر ذلك جلياً عندما زار رئيس جمهورية الجابون إسرائيل عام ١٩٦١ - فالصداقة والتعاون الإسرائيلي الفرنسي كان بمثابة موافقة فرنسية مسبقة على تغلغل إسرائيل في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية^(١) .

ومما سهل التغلغل الدبلوماسي الإسرائيلي بأفريقيا في هذه المرحلة أن إسرائيل قامت بتعيين مجموعة من الدبلوماسيين الأكفاء في مناصب هامة بالقارة . فقد كان معظم سفرائها في أفريقيا من أعضاء الكيبوتر الذين يجيدون جميع المسائل والأمور التي تثير اهتمام الدول الأفريقية ، وبعضهم من ذوي الخبرة في الشؤون الزراعية ، إلا أنهم لم يلاقوا جميعاً النجاح في خلق علاقات وطيدة مع الرؤساء الأفريقيين . ولا شك أن العلاقات الوطيدة التي أقامها الدبلوماسيون الإسرائيليون في أفريقيا مع أعضاء مكاتب رؤساء الدول الأفريقية ومع موظفي وزارات الخارجية الأفريقية بالإضافة إلى الدور الذي قامت به القنصليات الإسرائيلية التي أقامت إسرائيل في

(١) المراجع السابقة

وقت مبكر قبل الاستقلال - كل هذه العوامل قد أدت دوراً هاماً في كسب الرأي العام الأفريقي إلى جانب إسرائيل .

ومما لا شك فيه أن سرعة اعتراف إسرائيل بالدول الأفريقية الجديدة وعروض المعونة الفنية وإيفاد وفود إسرائيلية للمشاركة في احتفالات الاستقلال - كل ذلك مهد أيضاً الطريق أمام الاقتحام والتغلغل الإسرائيلي في القارة .

العلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وإسرائيل خلال هذه المرحلة ^(٧) :

في بداية عام ١٩٥٩ وصلت إلى إسرائيل بعثة من النيجر للاطلاع على الإنجازات في المجال الزراعي والاجتماعي وتلتها بعثة من تشاد .

وفي نوفمبر ١٩٥٩ وصلت إلى إسرائيل بعثة من نقابات عمال غينيا لدراسة الحركة التعاونية والاقتصادية وأعقب هذه البعثة وصول وفد نقابي في منحة دراسية لمدة ستة أشهر .

وفي عام ١٩٥٩ أيضاً استهلت إسرائيل أول سلسلة من معاهدات الصداقة مع الدول الأفريقية ؛ إذ تم في منروfia توقيع معاهدة صداقة بين إسرائيل وليبيريا تقضي بدعم صداقة مستديمة سابقة وياقية بين الدولتين ، وكانت هذه الثالثة معاهدة من هذا النوع توقعها إسرائيل مع أية حكومة أجنبية ، فقد كانت المعاهدتان الأوليان مع هولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

- ولقد أرادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن تؤكد اهتمام إسرائيل باستقلال الدول الجديدة في أفريقيا : ففي يناير سنة ١٩٦٠ زارت عدداً من الدول الأفريقية منها ليبيريا وسيراليون وغانا ثم غينيا زيارات رسمية .

وفي هذا المجال أيضاً قام وزير المالية الإسرائيلي بعد أشهر قليلة بزيارة

(٧) المصدر السابق

وأيضاً : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٦ .

« ليوبولد فيل » لحضور استقلال الكونغو ، ومن هناك واصل رحلته إلى ساحل العاج وغانا وليبيريا ومالي والسنگال ونيجيريا ، وفي الأخيرة أعلن عن تقديم إسرائيل لقرض بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترليني للحكومة النيجيرية وتشكيل ثلاث شركات مشتركة ومنحها حوالي ٢٠٠ منحة دراسية خلال عام ١٩٦٠ ، كما منحت مالي ٢٥ منحة دراسية ، وعرضت عليها مساعداتها في مجال الزراعة .

- يتميز عام ١٩٦٠ بكثرة الوفود التي زارت إسرائيل ، أما عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ فقد اتخذت العلاقات الأفروإسرائيلية شكلاً أكثر رسمية ، فأصبحت الزيارات الرسمية هي الطابع المميز للعلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية ، وأصبح وصول وفود رسمية أفريقية إلى إسرائيل حدثاً يقع كل يوم ، وأهمها في عام ١٩٦١ ما يلي :

زيارة رئيس مدغشقر ، وقد تعهد رسمياً في أثناء زيارته بتأييد مطالب إسرائيل الخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس وإجراء مفاوضات مباشرة لحسم النزاع العربي الإسرائيلي .

زيارة رئيس جمهورية « داهومي » ومعه وزيراً الزراعة والخارجية ، وقد أعلن في البيان المشترك الدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب .
وفي عام ١٩٦٢ تمت الزيارات الآتية :

١ - زيارة رئيس جمهورية « الجابون » ومعه وزيراً الخارجية والاقتصاد القومي ، وتم في هذه الزيارة توقيع اتفاقيات في مجالات التعاون التجاري والفني ، كما شملت الاتفاقيات معاهدة صداقة بين الدولتين .

٢ - زيارة رئيس جمهورية « أفريقيا الوسطى » وتم في هذه الزيارة توقيع اتفاقية صداقة بين الدولتين ، وقد دعا رئيس أفريقيا الوسطى الزعماء العرب إلى عقد السلام مع إسرائيل لحيرهم وخير بلادهم .

٣ - زيارة الرئيس الليبيري ، وقد وقع مجموعة من الاتفاقيات ، وقام بتوزيع

الكثير من الأوسمة على المسؤولين الإسرائيليين .

٤ - زيارة رئيس جمهورية ساحل العاج وقد شارك هو ورؤساء الدول الأفريقية الآخرون في تأييد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والعرب ، وقد وزع كثيراً من الأوسمة على المسؤولين الإسرائيليين .

٥ - زيارة رئيس وزراء أوغندا ورئيس حكومة غامبيا ، وتم توقيع اتفاقات شاملة للتعاون بين بلادهما وإسرائيل ، كما وقعت اتفاقية صداقة مع أوغندا ماعدا غامبيا التي لم تكن قد استقلت بعد .

تكملة لهذه الزيارات الرسمية تدفقت على القدس خلال هذه الفترة وفود أفريقية كثيرة ، كما تم إرسال عدد كبير من الوفود الإسرائيلية إلى أفريقيا ، وازدادت اتصالات إسرائيل مع كينيا وتنجانيقا ، وخاصة بعد وصول وفود نقابية من الدولتين إلى إسرائيل من أجل دراسة نظام المستدروت .

- كما تم إرسال عدد كبير من الوزراء الإسرائيليين لتمثيل بلادهم في احتفالات الاستقلال الأفريقية كان أبرزها الزيارة التي قام بها « موسى ديان » لدار السلام ، وأعلن خلالها عن تقديم إسرائيل لمائة منحة دراسية لتنجانيقا .

تتوج النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في أفريقيا خلال هذه المرحلة تلك الزيارة التي قام بها رئيس الدولة الإسرائيلي في أغسطس ١٩٦٢ لكل من ليبيريا والكنغويرازفيل والكنغوليوبولدفيل (زائير حالياً) وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال^(٨) .

لا شك أن الزيارات التي قام بها الرؤساء الأفريقيون لإسرائيل خلال عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ قد منحت إسرائيل شعوراً بالطمأنينة ، كما عوّضت شعورها بافتقار الأمن وإحساسها بالعزلة ، وتعتبر إسرائيل البيانات المشتركة التي صدرت عقب كل

(٨) المصادر السابقة .

زيارة بمثابة أسلحة دبلوماسية ضد الدول العربية ، فمن خلال هذه البيانات مارست إسرائيل الضغط على العرب من أجل البدء في مفاوضات السلام .

المرحلة الثالثة - مرحلة الدعم

من ١٩٦٣ - ١٩٦٧

لقد اتسمت هذه المرحلة بدعم العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق أفريقيا وإجراء اتصالات واتفاقات جديدة مع زعماء الحركات الوطنية في بعض المناطق الأفريقية التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد .

ولقد بلغت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ذروتها خلال هذه المرحلة ، ووصل نجاح التغلغل الإسرائيلي فته عقب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

وجدير بالملاحظة أن نجد أنه إدراكاً من إسرائيل لأهمية العمق الإستراتيجي لكيانها وارتباطه العضوي بأمنها وقدرتها على التوسع العسكري - بذلت إسرائيل خلال هذه المرحلة جهوداً مفضية في سبيل تعزيز علاقاتها الأفريقية وبالذات في الشرق الأفريقي المطل على البحر الأحمر باعتباره ممراً مصيرياً بالنسبة لها ، ولقد أصبحت إسرائيل خلال تلك الفترة من أوائل الدول المساعدة للدول الأفريقية التي تشكو حاجتها الماسة للخبرة الفنية في مجالات الاقتصاد والزراعة .

من هذا التحليل نستطيع أن تؤكد أن الاهتمام الإسرائيلي بالشرق الأفريقي ، وخاصة المناطق المطلة أو القريبة من مياه البحر الأحمر - كان أكثر بكثير من دورها في قلب القارة الأفريقية وباقي أرجائها ، وذلك بالطبع مربوط بالإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر . إن فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية أعطى إسرائيل الفرصة الذهبية ؛ لتمد نشاطها ليس فقط لدول شرق القارة وإنما أيضاً إلى دول آسيا والشرق الأقصى ، بحيث أضفى عليها مركزاً إستراتيجياً واقتصادياً كبيراً ،

وسرعان ما شملت بنشاطها معظم دول القارة ، وذلك - كما سبقت الإشارة - بعد أن ركزت جهودها في غانا الذي دعم نفوذها فيها التمهيد الاستعماري وخاصة أنها تمثل مفتاح غربي أفريقيا ، وتوثيق صلات إسرائيل معها أدى بالفعل إلى امتداد النشاط الإسرائيلي ليشمل كل دول غربي أفريقيا ثم امتد لوسطها^(٩).

النشاطات الإسرائيلية التي تمت خلال هذه المرحلة :

(أ) في يناير سنة ١٩٦٣ قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية بجولة في شرقي أفريقيا زارت فيها كلاً من كينيا وأوغندا وتنجانيقا ومدغشقر ، وتم فيها توقيع اتفاقية هامة للتعاون الفني مع أوغندا وتنجانيقا ، وتم التصديق على معاهدة الصداقة بين إسرائيل ومدغشقر ، كما ووفق فيها على دعم المساعدات لها ، ثم قامت وزيرة الخارجية بزيارة أخرى لشرقي أفريقيا في ديسمبر سنة ١٩٦٣ شملت كينيا لحضور احتفالات استقلالها وأثيوبيا بدعوة شخصية من الإمبراطور.

(ب) وفي أكتوبر سنة ١٩٦٤ قامت الوزيرة الإسرائيلية بزيارة أخرى إلى زامبيا لحضور احتفالات استقلالها ولتابعة الاتصالات التي سبقت الاستقلال ، واجتمعت خلال هذه الزيارة والزعماء الأفريقيون الذين اشتركوا في هذه الاحتفالات ، ثم واصلت وزيرة الخارجية رحلتها إلى نيجيريا حيث أجرت اتصالات هامة مع زعمائها .

(ج) إن الرحلات الثلاث السابقة التي قامت بها مائير لأفريقيا كانت تشكل الدفعات الدبلوماسية الإسرائيلية الكبرى في أفريقيا خلال هذه المرحلة ، علاوة على البعثات الإسرائيلية الأخرى التي كانت تجوب القارة ، وأهمها على وجه الخصوص الزيارة التي قام بها في أوائل سنة ١٩٦٥ رئيس الكنيست لكل من سيراليون وتشاد

(٩) مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية - مقال د. عبد الله النفيسي «إريتريا» - السنة

الثانية - أكتوبر سنة ١٩٧٦ ص ٧٠

وداهومي والنيجر وفولتا العليا وغانا وساحل العاج ، وقد وجهت إليه الدعوة لحضور جلسات الجمعيات الوطنية لهذه الدول .

استمر تدفق الزعماء والوزراء والوفود النقاوية والطلائية والبعثات من دول شرق أفريقيا إلى إسرائيل خلال هذه الفترة ، وتم فيها دعم العلاقات وتوقيع المزيد من اتفاقات التعاون الفني ، وخاصة مع كينيا وتترانيا اللتين أصبحتا مواقع أمامية لإسرائيل في هذا الجزء من القارة .

وأهم هذه الزيارات هي :

(أ) في مايو سنة ١٩٦٣ قام رئيس الكاميرون بزيارة إسرائيل ، واعتُبرت هذه الزيارة لفظة بالغة الأهمية حيث إنها من رئيس أفريقي مسلم .

(ب) في سبتمبر سنة ١٩٦٣ زيارة رئيس داهومي ومعه وزير الخارجية والعدل ورئيس أركان الجيش .

(ج) في ديسمبر سنة ١٩٦٣ زيارة الرئيس الكونغولي ومعه وفد من كبار أعضاء الحكومة ووقع خلال هذه الزيارة معاهدة صداقة مع إسرائيل ، وأيد موقفها من المفاوضات المباشرة مع العرب باعتبارها الطريق (الأوحده) للتسوية السلمية في الصراعات الدولية ، وتعتبر هذه الزيارة آخر الزيارات الرسمية الأفريقية لإسرائيل عام ١٩٦٣ .

(د) في خلال العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ زار إسرائيل ثلاثة من رؤساء الدول الأفريقية هم رئيس توجو في أبريل سنة ١٩٦٤ ومعه بعض الوزراء المسؤولين بالدولة ، ثم رئيس داهومي في يوليو سنة ١٩٦٤ ومعه نائب رئيس الجمهورية ، ثم رئيس تشاد في أكتوبر سنة ١٩٦٥ في ثانية زيارة له لإسرائيل .

(هـ) زيارة وفود وزارية هامة من ليبيريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر وتترانيا وتشاد وسيراليون وساحل العاج .

(و) في أغسطس سنة ١٩٦٤ وصلت إلى إسرائيل مجموعة تضم ١٦ محرراً في الصحف الأفريقية ، وكان لهذا الحدث أهمية بالغة في تطور العلاقات الأفروإسرائيلية ، وخاصة في الميدان الدعائي والإعلامي ، كما استضافت إسرائيل في سبتمبر سنة ١٩٦٤ وفداً وزارياً من تشاد على مستوى عالٍ (١٠) .

وصفوة القول نجد أن الأهداف النهائية للتغلغل الإسرائيلي ترمى إلى تدعيم ركائز الوجود الإسرائيلي في القارة الأفريقية لتحقيق أقصى استغلال ممكن للإمكانات السياسية والاقتصادية .

ونجد أن التحرك الإسرائيلي في أفريقيا قد اتسم بطابع السرعة والمرونة في تثبيت مواقعه ، بل كان متبعاً في ذلك أساليب وأهدافاً تناسب خصائص التجمعات المتعددة لدول أفريقيا التي تحددها الظروف الجغرافية وآثار الاستعمار الأوربي ممثلة في دول شرقي القارة الأفريقية وغربيها ووسطها وجنوبيها .

(١٠) د. عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلي في أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٦ .

مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية : سياسة إسرائيل الخارجية بيروت ١٩٦٧ .

الفصل الثالث

مظاهر النشاط الإسرائيلي في أفريقيا

الملاحظ أن النشاط الإسرائيلي في أفريقيا يتركز على العنصر البشري أكثر منه على العنصر المالى والاقتصادى ، وتعتمد إسرائيل في نشاطها بأفريقيا على مرتكزين أساسيين :

الأول : مرتكز ذاتى في الخبرات الفنية والقوى البشرية المدربة والمتوفرة والفائضة عن حاجة إسرائيل كأثر للتقدم التكنولوجى بها .

الآخر : مرتكز غير ذاتى تمثل في قدرة إسرائيل على تمويل مخططاتها من مصادر العون الأجنبى ، يضاف إلى ذلك دعم الدول الاستعمارية لها مادياً وسياسياً ، وضغط أجهزة الصهيونية العالمية مع أسواق المال فى العالم .

ولقد سلكت إسرائيل مختلف السبل من أجل تحقيق أهدافها فى القارة الأفريقية وإبراز دورها فى القارة السوداء بأنه دور دولة محبة للتعاون والإثراء ، وليست لها طموحات توسعية ! وتعددت هذه السبل وتنوعت ، ولكنها لم تتجاوز الخط العام المرسوم ، وكانت تتردد بين سرعة الاعتراف السياسى أو تبادل التمثيل الدبلوماسى فور إعلان الاستقلال الذى كانت تصحبه إسرائيل دائماً بعرض العون الاقتصادى ، ثم تليه المرحلة التى هى أهم وهى عقد الاتفاقات والدعوة لزيارة إسرائيل وما يتبعها من إرسال الخبراء الإسرائيليين والفنيين وأساتذة الجامعات والخبراء الزراعيين والعسكريين لتدريب الأفريقيين فى مجالات متعددة اقتصادية كانت أم اجتماعية أم عسكرية . كذلك تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة

واستقبالهم للتدريب والدراسة في إسرائيل مما يخلق مناخاً فكرياً وسياسياً مواتياً لها بين قيادات المستقبل .

وأنشأت إسرائيل كذلك مزارع مشتركة وشركات نقل وشركات استغلال للموارد الطبيعية ، وخاصة في غانا وسيراليون ؛ كما ساعدت في إقامة الصناعات الصغيرة القائمة على الإنتاج الزراعي وتصريف المنتجات الزراعية والتعدينية لهذه الدول والمشاركة فيما يقام بها من معارض وأسواق دولية بشكل منتظم . كذلك شكلت في إسرائيل شركات مقاولات لتنفيذ أو تصميم مشروعات للإسكان ومد الطرق ، ومنحت دعماً حكومياً سخياً للعمل خصيصاً في الأسواق الأفريقية .

كما وسعت إسرائيل تمثيلها الدبلوماسي والقنصلي ، واستضافت رؤساء الدول ومعظم القادمين على المستوى الرسمي والشعبي والثقافي للدول الأفريقية ، وأرسلت إلى أفريقيا بعثات تجارية وسياسية لدراسة الأسواق وللتأثير على الرأي العام هناك ، ولقد كان لحالة النفور من الاستعمار القديم المتأصلة في النفس الأفريقية الفضل الأكبر في نجاح الجهود الإسرائيلية^(١) . فنجحت إسرائيل من خلال المخطط المدروس والكوادر المدربة والمساندة الغربية أن تغزو معظم الميادين الأفريقية من خلال سنوات قليلة ، وتمثلت ميادين التغلغل الإسرائيلية في أفريقيا خلال فترة ازدهارها ووجودها في القارة ١٩٥٥ - ١٩٦٦ في ميدان التغلغل الاقتصادي ممثلاً في الزراعة والتدريب الزراعي ومنظمات الشبيبة ومجال الصناعة والتجارة والتمويل ، كذلك شمل التغلغل الإسرائيلي ميادين : التغلغل العسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي والإعلامي ؛ كما سيتضح من العرض التالي :

Bernard Reich: Israel policy in Africa- The Middle East
Journal, Vol. XX 11, 1964, PP. 14 - 26.

Israel Government year book, 1961/ 62- 1967/68.

التغلغل الاقتصادى

لقد كانت بريطانيا ودول الشرق الأوسط خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين السوق الرئيسية للصادرات الفلسطينية ، وبعد قيام إسرائيل فى جزء من فلسطين سنة ١٩٤٨ ظلت بريطانيا تشكل السوق الرئيسية لها ، ثم ما لبثت إسرائيل أن أقامت علاقات تجارية مع مجموعة كبيرة من دول العالم ، ويمتد نشاطها التجارى إلى جميع القارات . بيد أن هناك سمة بارزة تتميز بها علاقاتها الاقتصادية الدولية . وهى أن معظم الصادرات الإسرائيلية - الزراعية والصناعية على حد سواء - تأخذ طريقها إلى أسواق دول صناعية ؛ كما أن إسرائيل تجلب وارداتها من دول صناعية بالدرجة الأولى . وتحتل الدول الأوربية وبالذات مجموعة السوق الأوربية المشتركة حتى قبل انضمام بريطانيا لعضوية السوق المكانية الأولى . واليوم تحتل السوق الأمريكية دوراً هاماً كذلك ، وأخذت تحتل أمريكا المكانية المرموقة التى كانت تحظى بها بريطانيا فى السنوات الأولى . وفى السنوات الأخيرة حققت تجارة إسرائيل مع الدول الأفريقية والآسيوية الحديثة الاستقلال - أعلى معدل للنمو بالنسبة للنمو المقابل فى تجارتها مع أى مجموعة أخرى .

وفىما يلى جدول يوضح نسبة الصادرات التى تسوق فى مجموعات الدول الرئيسية وذلك للوقوف منها على تطور نسبة الصادرات الإسرائيلية للدول الأفروآسيوية والأفريقية بصفة خاصة^(٢) :

(٢) - للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٦٥ انظر :

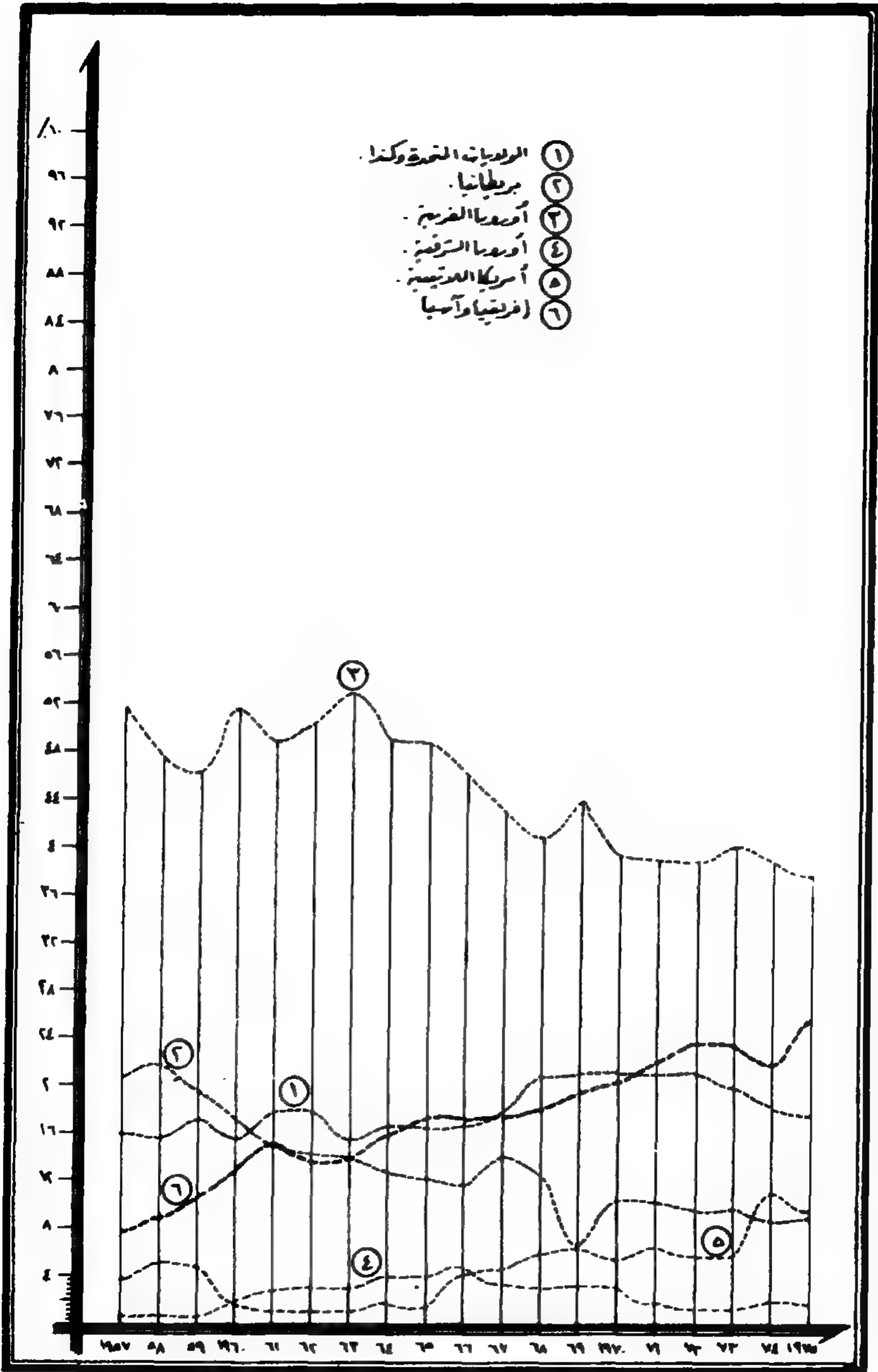
- Halevi and Mulul: The Economic Development of Israel, Jerusalem and New York, 1968 PP- 290- 291.

للسنوات من ١٩٦٦ - ١٩٦٨ . النسب محسوبة من جدولين فى الدليل الإحصائى انظر :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract of Israel 1969, No 20. PP. 206- 207 Table H/ 5 and H/6

| السنة | الولايات المتحدة وكندا | بريطانيا | أوروبا الغربية | أوروبا الشرقية | أمريكا اللاتينية ودول أخرى | آسيا وأفريقيا | المجموع |
|-------|------------------------|----------|----------------|----------------|----------------------------|---------------|---------|
| ١٩٤٩ | ١٧,٠ | ٥٣,٧ | ٢١,٥ | ٦,٠ | ٠,٤ | ١,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٥٠ | ٢٥,١ | ٣١,٣ | ٣٠,٥ | ١٠,٧ | ٠,٣ | ٢,١ | %١٠٠ |
| ١٩٥١ | ٢٤,٩ | ٣٢,٨ | ٣٤,٥ | ٤,٦ | ٠,٩ | ٢,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٥٢ | ٢٨,١ | ٢٩,٢ | ٣٣,٩ | ٦,١ | ٠,٧ | ٢,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٥٣ | ٢٣,٦ | ٢٦,١ | ٤٤,٣ | ٣,٥ | ٠,٥ | ٢,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٥٤ | ١٨,٢ | ٢٣,٠ | ٤٩,٠ | ٥,٢ | ١,٣ | ٣,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٥٥ | ٢٠,٠ | ٢٠,٩ | ٤٩,١ | ٣,٩ | ١,٣ | ٤,٨ | %١٠٠ |
| ١٩٥٦ | ١٩,٦ | ٢٢,٣ | ٤٥,٤ | ٤,٦ | ٠,٥ | ٧,٦ | %١٠٠ |
| ١٩٥٧ | ١٥,٩ | ٢٠,٦ | ٥١,٧ | ٣,٦ | ٠,٦ | ٧,٦ | %١٠٠ |
| ١٩٥٨ | ١٥,٧ | ٢١,٨ | ٤٧,٦ | ٥,١ | ٠,٨ | ٩,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٥٩ | ١٧,٣ | ١٩,٦ | ٤٦,٣ | ٤,٨ | ٠,٦ | ١٠,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٦٠ | ١٥,٣ | ١٧,٢ | ٥١,١ | ١,٩ | ١,٧ | ١٢,٨ | %١٠٠ |
| ١٩٦١ | ١٧,٧ | ١٤,٩ | ٤٨,٧ | ٢,٧ | ١,١ | ١٤,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٦٢ | ١٧,٩ | ١٤,٢ | ٥٠,٣ | ٣,٠ | ١,٠ | ١٣,٦ | %١٠٠ |
| ١٩٦٣ | ١٥,٤ | ١٤,١ | ٥٣,٠ | ٢,٨ | ١,٠ | ١٣,٧ | %١٠٠ |
| ١٩٦٤ | ١٦,٧ | ١٢,٧ | ٤٩,٠ | ٤,٠ | ١,٧ | ١٥,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٦٥ | ١٦,٤ | ١٢,١ | ٤٨,٩ | ٣,٩ | ١,٤ | ١٧,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٦٦ | ١٦,٧ | ١١,٧ | ٤٦,٠ | ٤,٥ | ٤,٢ | ١٦,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٦٧ | ١٧,٧ | ١٤,١ | ٤٢,٨ | ٣,٣ | ٤,٦ | ١٧,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٦٨ | ٢٠,٦ | ١٢,٣ | ٤٠,٥ | ٢,٩ | ٥,٨ | ١٧,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٦٩ | ٢٠,٩ | ٦,٥ | ٤٣,٩ | ٣,١ | ٦,٣ | ١٩,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٧٠ | ٢١,١ | ١٠,٤ | ٣٩,١ | ٢,٩ | ٥,٣ | ٢٠,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٧١ | ٢١,٠ | ١٠,١ | ٣٨,٩ | ١,٧ | ٦,٣ | ٢١,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٧٢ | ٢١,١ | ٩,٦ | ٣٨,٨ | ١,٣ | ٥,٨ | ٢٣,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٧٣ | ١٩,٨ | ٩,٧ | ٤٠,٠ | ١,٣ | ٥,٧ | ٢٢,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٧٤ | ١٨,٢ | ٨,٥ | ٣٨,٧ | ١,٩ | ١١,١ | ٢١,٦ | %١٠٠ |
| ١٩٧٥ | ١٧,٤ | ٨,٨ | ٣٧,٣ | ١,٦ | ٩,٣ | ٢٥,٦ | %١٠٠ |

انظر الرسم البياني في الصفحة المقابلة (شكل ٣)



شكل (٣)

التوزيع الجغرافي لمبيعات إسرائيل (بالنسبة المئوية)

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي :

في سنة ١٩٤٩ استحوذت أوروبا على نحو ٨١٪ من الصادرات الإسرائيلية وأمريكا ١٧٪ والعالم الأفروآسيوي نحو ١,٤٪ فقط . ثم اطردت زيادة صادرات إسرائيل إلى الدول الأفروآسيوية وقلت نسبياً صادراتها للعالم الغربي .

وفي سنة ١٩٥٧ استحوذت أوروبا على نحو ٧٦٪ من الصادرات الإسرائيلية وأمريكا على ١٦٪ والدول الأفروآسيوية على نحو ٧,٦٪ . واستمرت زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الأفروآسيوية وقلت من ثم نسبة الصادرات إلى أوروبا التي استحوذت في سنة ١٩٦٧ على ما يقرب من ٦٠٪ فقط من صادرات إسرائيل وأمريكا على نحو أكثر من ١٨٪ والدول الأفروآسيوية ١٧,٤٪ واستمرت الزيادة في الصادرات الإسرائيلية للدول الأفروآسيوية حتى بلغت نحو ١ قيمة الصادرات الإسرائيلية سنة ١٩٧٠ ، ثم اطردت الزيادة إلى أن بلغت نحو ١ قيمة صادرات إسرائيل سنة ١٩٧٥ ، ثم اطردت الزيادة حتى وقتنا هذا برغم توالي قطع الدول الأفريقية للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وبعد وفي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن على العموم نجد أن حوالى ٧٠٪ من الصادرات الإسرائيلية يتوجه إلى الدول الصناعية كالسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوربية ، وكذا

= ولل سنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١ انظر :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract 1972, No 23 P. 204 Table V111/5.

ولل سنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٣ النسب محسوبة من :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract 1974, No. 25 P. 208 Table V111/5.

ولسنى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ النسب محسوبة من :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract of Israel, 1976, No.27 PP. 198, 199, 200.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، مع العلم أن معدل نصيب دول السوق الأوربية المشتركة وحدها ما يقرب من ٤٠ - ٤٥٪ بحيث أصبحت لها المكانة الأولى .

ولكن مما يجب أخذه في الاعتبار أن الوزن النسبي للدول الحديثة في أفريقيا وآسيا وعلى الأخص دول أمريكا اللاتينية أخذ يتعاظم في حين أن الوزن النسبي لجميع الدول الصناعية أخذ يتناقص ؛ إذ كان نصيبه في الصادرات يتردد ما بين ٨٠ - ٨٥٪ .

وتتألف صادرات إسرائيل من المنتجات الصناعية وفي مقدمتها الماس المصقول ، وكذلك بعض المنتجات الزراعية ومن أهمها الحمضيات ^(٣) . وإن النظرة الممعة للجدول التالى الذى يبين مصادر الواردات الإسرائيلية تبرز بجلاء المركز الممتاز الذى تحظى به الدول الصناعية وخاصة الأوربية ، وتستورد إسرائيل نحو ٦٠٪ من احتياجاتها من الأسواق الأوربية ، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الثانى ، فهى تمد إسرائيل بنسبة لها وزنها واعتبارها من وارداتها ، لكن من الملاحظ أن نسبة واردات إسرائيل من أفريقيا آخذة فى التناقص ^(٤) .

وللوقوف على المشاكل التى أدت إلى انحسار تجارة إسرائيل مع أفريقيا انظر ^(٥) . وتتألف معظم الواردات من المواد الأولية والسلع الاستثمارية ، أما الواردات الاستهلاكية فنصيبها قليل .

(٣) - دكتور محمد أحمد صقر : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) - محمد أحمد صقر (دكتور) مرجع سابق ص ٣٩ - ٤٠

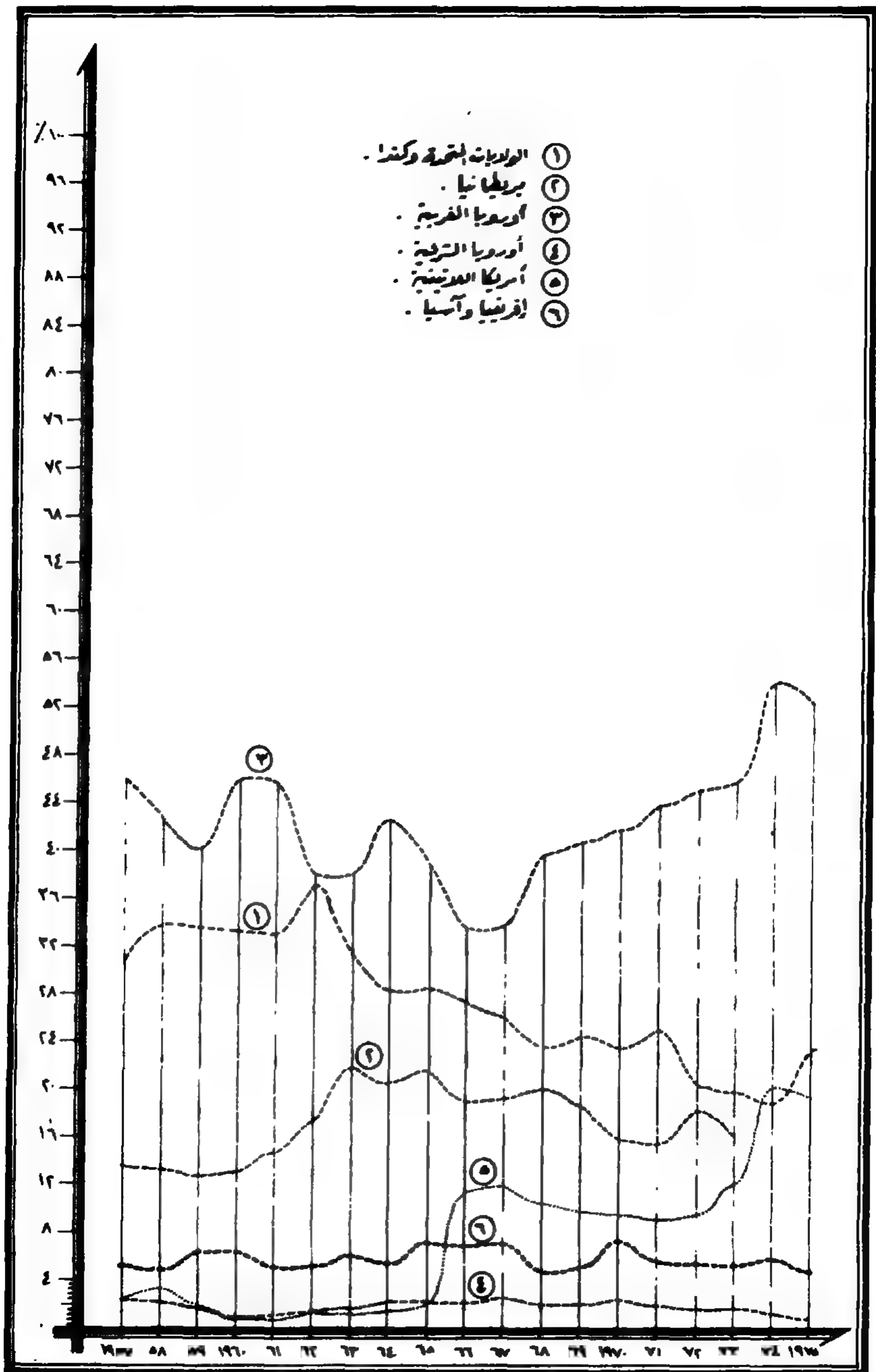
(٥) Sewer Plockier: Israel Trade with the Socialist Bloc. New Outlook, September 1968.

| السنة | الولايات المتحدة وكندا | بريطانيا | أوربا الغربية | أوربا الشرقية | أمريكا اللاتينية ودول أخرى | آسيا وأفريقيا | المجموع |
|-------|------------------------|----------|---------------|---------------|----------------------------|---------------|-------------------|
| % | % | % | % | % | % | % | % |
| ١٩٤٩ | ٣٥,٧ | ٩,٥ | ٢٥,٥ | ٩,٥ | ٨,٣ | ١١,٥ | %١٠٠ |
| ١٩٥٠ | ٤٢,٤ | ٩,١ | ٢٤,٦ | ٥,٨ | ٧,٣ | ١٠,٨ | %١٠٠ |
| ١٩٥١ | ٣٨,٠ | ١٠,٩ | ٣٢,٠ | ٣,١ | ٤,٠ | ١٢,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٥٢ | ٤٥,٣ | ٨,٧ | ٣١,١ | ١,٧ | ٢,٨ | ١٠,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٥٣ | ٣٩,٧ | ١٢,٢ | ٣٧,٦ | ٠,٩ | ٣,٢ | ٦,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٥٤ | ٣٤,٠ | ١٠,٩ | ٤٥,٨ | ٢,٨ | ٢,٢ | ٤,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٥٥ | ٣٣,٨ | ١١,٦ | ٤٥,٠ | ٢,٠ | ١,٩ | ٥,٧ | %١٠٠ |
| ١٩٥٦ | ٣٧,١ | ١١,٢ | ٤٣,٠ | ١,٢ | ٢,٧ | ٤,٨ | %١٠٠ |
| ١٩٥٧ | ٣٠,٨ | ١٣,٤ | ٤٦,٠ | ٢,٣ | ٢,٣ | ٥,٢ | %١٠٠ |
| ١٩٥٨ | ٣٣,٩ | ١٣,٢ | ٤٢,٧ | ٢,١ | ٣,٢ | ٤,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٥٩ | ٣٣,٥ | ١٢,٦ | ٤٤,١ | ١,٦ | ١,٨ | ٦,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٦٠ | ٣٣,٢ | ١٢,٩ | ٤٦,٠ | ٠,٨ | ٠,٧ | ٦,٤ | %١٠٠ |
| ١٩٦١ | ٣٣,٠ | ١٤,٥ | ٤٥,٨ | ١,١ | ٠,٦ | ٥,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٦٢ | ٣٧,٢ | ١٧,٢ | ٣٧,٧ | ١,٤ | ١,٤ | ٥,١ | %١٠٠ |
| ١٩٦٣ | ٣١,٤ | ٢١,٧ | ٣٨,١ | ١,٦ | ١,٢ | ٦,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٦٤ | ٢٨,١ | ٢٠,٤ | ٤٢,٦ | ٢,٢ | ١,٤ | ٥,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٦٥ | ٢٨,٣ | ٢١,٤ | ٣٩,٢ | ٢,١ | ٢,٠ | ٧,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٦٦ | ٢٧,٢ | ١٨,٩ | ٣٣,٤ | ٢,١ | ١١,٥ | ٦,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٦٧ | ٢٦,٠ | ١٩,١ | ٣٣,٥ | ٢,٥ | ١١,٩ | ٧,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٦٨ | ٢٣,٣ | ٢٠,٠ | ٣٩,٦ | ١,٩ | ١٠,٥ | ٤,٧ | %١٠٠ |
| ١٩٦٩ | ٢٤,٣ | ١٨,٦ | ٤٠,٦ | ١,٩ | ٩,٧ | ٥,٠ | %١٠٠ |
| ١٩٧٠ | ٢٣,٣ | ١٥,٦ | ٤١,٧ | ٢,٤ | ٩,٦ | ٧,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٧١ | ٢٥,٠ | ١٥,٢ | ٤٣,٦ | ١,٨ | ٩,٠ | ٥,٥ | %١٠٠ |
| ١٩٧٢ | ٢٠,٢ | ١٨,٣ | ٤٥,١ | ١,٦ | ٩,٥ | ٥,٣ | %١٠٠ |
| ١٩٧٣ | ١٩,٧ | ١٦,٠ | ٤٥,٧ | ١,٦ | ١٢,٠ | ٥,٠ | %١٠٠ ^١ |
| ١٩٧٤ | ١٨,٧ | (٧) ٠٠ | ٥٤,١ | ١,٢ | ٢٠,١ | ٥,٩ | %١٠٠ |
| ١٩٧٥ | ٢٣,٣ | ٠٠ | ٥٢,١ | ٠,٧ | ١٩,٢ | ٤,٧ | %١٠٠ |

ملاحظة : مصادر هذا الجدول هي مصادر الجدول السابق الذي يوضح اتجاه الصادرات الإسرائيلية ص ٤٠

(٦) النسب في سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ تشمل أوربا الغربية بما فيها بريطانيا .

انظر الرسم البياني (شكل ٤)



شكل (٤)

التوزيع الجغرافي لواردات إسرائيل (بالنسبة المئوية)

التجارة الإسرائيلية مع الدول الأفريقية :

إن أفريقيا كانت مطمعا تسعى إسرائيل إلى اعتباره مجالها الحيوى لتوسيع تجارتها .

والملاحظ أنه بالرغم من أن حجم التجارة الخارجية لإسرائيل مع الدول الأفريقية لا يشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة بعلاقة إسرائيل بالأسواق الأوربية والأمريكية فإن الاهتمام المتزايد الذى تبذله إسرائيل لغزو الأسواق الأفريقية شىء مُسترعٍ للنظر فعلاً ! ونجد أن اهتمام إسرائيل لا ينحصر فى إقامة علاقات تجارية تهدف إلى زيادة حجم التبادل بينها وبين الدول الأفريقية ، بل يتعداه إلى تقديم جميع المساعدات الفنية والاقتصادية لكثير من هذه الدول .

لقد تطورت تجارة إسرائيل مع دول القارة ، وأخذت تميل لمصلحتها فتضاعف حجم تجارتها مع الدول الأفريقية فى الفترة من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٢ حيث إنه ارتفع من ١٤,٤ مليون دولار سنة ١٩٥٧ إلى نحو ٣٠,٦ مليون دولار سنة ١٩٦٢. ثم اطردت الزيادة حتى بلغت نحو ١٤٣,١ مليون دولار سنة ١٩٧٥^(٧) . إنه من أجل الأسواق الأفريقية - بالدرجة الأولى - خططت إسرائيل ونفذت عدواناً على مصر سنة ١٩٥٦ ، حتى يبدأ ميناء إيلات الذى تمت آخر مرحلة فى تطويره وتهيئته لممارسة دوره فى التجارة ، ولكى تمخر ناقلات البترول خليج العقبة لتصب الزيت الخام فى خط الأنابيب الضخم الذى أنشئ لربط إيلات فى مصفاة البترول على السواحل الفلسطينية - فى أشدود - ولتؤدى منطقة النقب المتطورة دورها فى زيادة تصدير المنتجات الصناعية الإسرائيلية^(٨) إلى الأسواق الأفريقية

(٧) انظر الرسم البيانى فى الصفحة للمقابلة .

(٨) محمد أحمد صقر (دكتور) : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى معهد الدراسات والبحوث العربية ،

القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ٥١

المتخلفة والتي لا تملك جهازاً صناعياً يذكر ، وستبقى تعتمد لفترة طويلة على الاستيراد الخارجى ، ومن الأسباب الأخرى تطلع إسرائيل لزيادة وارداتها من المواد الخام من الأسواق الأفريقية .

فقبل سنة ١٩٥٦ كانت السفن الإسرائيلية تضطر إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح ، مما يعنى تأخيراً فى الوقت وارتفاعاً فى تكاليف النقل ، أما فتح الخليج فإنه يتيح للسفن الإسرائيلية استخدام البحر الأحمر الأمر الذى يقصر المسافة بمعناها الاقتصادية والجغرافية ويزيد من القدرة التنافسية للسلع المصنوعة . والبحث عن الأسواق الأفريقية كان أمراً حتمياً كبديل مرحلى للأسواق العربية التى يسيل لها اللعاب الإسرائيلى بعد أن سدت المقاطعة العربية الفرص أمام إسرائيل وحرمتها فى الغالب دخول أسواق معظم الدول العربية .

وهكذا وجدت إسرائيل ضالتها فى الأسواق الأفريقية حتى تطلع شمس ذلك اليوم الذى تتمكن فيه إسرائيل من تطويع الأسواق العربية ، والتي طالما تغنى بأهميتها رجال السياسة والاقتصاد قبل رجال الفن والإعلام فى إسرائيل . ولم تأل إسرائيل جهداً فى كسب الصداقات الأفريقية وإبراز دورها فى القارة السوداء بأنه دور دولة محبة للتعاون والإثراء ، وليست لها أى طموحات توسعية أو حب فى السيطرة الاقتصادية^(٩)

حتى ١٩٥٧ كانت معظم دول أفريقيا لا تزال تحت حكم الاستعمار ومن ثم لم تكن مالكة زمام أمرها ، وخلال هذه الفترة كانت العلاقة التجارية بين إسرائيل ومعظم الدول الأفريقية من جانب واحد حيث اقتصر على شراء إسرائيل بعض السلع من الأسواق الأفريقية مثل الكاكاو والبن وبذور الزيت ، وعندما تم فتح

(٩) محمد أحمد صقر (دكتور) مرجع سابق ص ٥١ ، ٥٣

وأيضاً : David- Ben Gurion - Israel years of challenge (New York, 1963) P. 51

خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية كما أشرنا نتيجة للعدوان الإسرائيلي على مصر في أواخر ١٩٥٦ ، أيقنت إسرائيل أن فرصة ذهبية قد لاحت لها لإقامة علاقات تجارية مع الدول الأفريقية وخصوصا في شرق أفريقيا وجنوبها فبادرت لاتخاذ خطوات عديدة في هذا المجال .

واستهلت إسرائيل محاولاتها لتوسيع التبادل التجاري مع أفريقيا بإنشاء شركة ملاحية Dizengoff West Africa Co. نصفها حكومية ونصفها الآخر أهلية لها أربعة عشر فرعاً في نيجيريا وغانا وسيراليون .^(١٠)

والواقع أن الأسواق الطبيعية لإسرائيل هي أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية إلا أن اتجاه تجارة إسرائيل للقارة وتحقيق عجز مزمن في ميزانها التجاري مع دولها إنما هو بهدف دخول ميدان من أهم الميادين المعصدة لمخططها التغلغل ، والأمل كذلك في تحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل ، وهذا ما سيتضح من صادراتها و وارداتها وميزانها التجاري مع القارة .

الصادرات الإسرائيلية لدول أفريقيا :

لقد تطور حجم صادرات إسرائيل لأفريقيا ، فلقد بلغ نحو ٣,٠ من مليون الدولار سنة ١٩٥٧ ، ثم اطرء في الزيادة حتى بلغ نحو ٢٤,٤ من مليون الدولار سنة ١٩٦٧ ، ثم زاد إلى نحو الضعف سنة ١٩٧١ ، وهبط بعض الشيء سنة ١٩٧٣ في أثناء حرب أكتوبر ، ثم عاد في الازدياد إلى أن بلغ نحو ٧٨ مليون دولار مشكلاً بذلك نحو ٤٪ من جملة الصادرات الإسرائيلية الكلية سنة ١٩٧٥ كما سيتضح من الجدول التالي^(١١) :

(١٠) يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث ١٩٦٩

(١١) راجع الجداول التي توضح كلاً من تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التي تعاملها ، وأيضاً تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا ص ٤٧ .

| السنة | قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا | السنة | قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا |
|-------|---------------------------------|-------|---------------------------------|
| ١٩٥٧ | ٠,٣ من مليون الدولار | ١٩٦٧ | ٢٤,٤ مليون دولار |
| ١٩٥٨ | ٣,٦ من مليون الدولار | ١٩٦٨ | ٢٨,٠ مليون دولار |
| ١٩٥٩ | ٤,٦ من مليون الدولار | ١٩٦٩ | ٢٤,٥ مليون دولار |
| ١٩٦٠ | ٥,٦ من مليون الدولار | ١٩٧٠ | ٤١,٥ مليون دولار |
| ١٩٦١ | ١٠,٥ من مليون الدولار | ١٩٧١ | ٤٧,٥ مليون دولار |
| ١٩٦٢ | ١٠,٧ من مليون الدولار | ١٩٧٢ | ٤٦,٢ مليون دولار |
| ١٩٦٣ | ١١,٥ من مليون الدولار | ١٩٧٣ | ٤٢,٧ مليون دولار |
| ١٩٦٤ | ١٢,٧ من مليون الدولار | ١٩٧٤ | ٦٩,٤ مليون دولار |
| ١٩٦٥ | ٢١,٦ من مليون الدولار | ١٩٧٥ | ٧٨,٠ مليون دولار |
| ١٩٦٦ | ١٩,٥ من مليون الدولار | ١٩٧٦ | |

وجدير بالملاحظة - كما سبقت الإشارة - أن حجم صادرات إسرائيل لأفريقيا يؤول نسبة ضئيلة بالنسبة لباقي أسواقها ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن اطراد الزيادة في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا لم يكن نتيجة لتأسيس شركات للملاحة بين إسرائيل والأسواق الأفريقية فحسب ؛ وإنما يرجع أيضاً إلى وجود خبراء إسرائيليين في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها في كثير من الدول الأفريقية .

ومن ثم نجد أنه بالرغم من أن كثيراً من السلع الإسرائيلية تصل إلى الأسواق الأفريقية مرتفعة جداً لارتفاع تكاليف الإنتاج في إسرائيل فإن وجود هؤلاء الخبراء وإلحاحهم على استعمال معدات وآلات إسرائيلية الصنع في برنامج المعونة فتح مجالاً واسعاً أمام السلع الإسرائيلية للانتشار ؛ كما أن هناك وسائل أخرى عديدة اتبعتها إسرائيل لتخطى عقبات تصريف منتجاتها في الأسواق الأفريقية تتمثل في الآتي :

- تقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة لمروجي بضائعها : مثال ذلك أن شركة

إسرائيلية تدعى ديزينكوف تستجلب حمولات بواخر إسرائيلية من السلع الإسرائيلية المتنوعة التي أنتجتها بعد دراسة لأحوال الدول الأفريقية ، وتعطيها بالأمانة الموزعين على أساس دفع الثمن بعد الفراغ من البيع وإعادة كل سلعة لم يتم بيعها . وكذلك إقامة شركات أفريقية إسرائيلية مشتركة - كما سبقت الإشارة - والتغلغل بها محلياً في حقل التجارة والنقل والخدمات مثل شركة الملاحة الغانية والشركة الكنفولية الإسرائيلية ، والعاجية الإسرائيلية والشركات النيجيرية الإسرائيلية . . إلخ ، فقد تمكنت إسرائيل بفضلها من تأمين خطوط مواصلات ثابتة لتجارها مع دول أفريقيا الغربية ومن الدخول في حقل المقاولات الكبيرة لبناء عمارات حكومية ومساكن ، وإقامة مشروعات في حقل الزراعة وتربية الدواجن . كما أن إسرائيل اتبعت وسائل أخرى عديدة للتغلب على أى صعوبة أو معوق لتصريف منتجاتها في الأسواق الأفريقية كما سيتضح من الدراسة التالية للكتاب . وأهم الدول الأفريقية التي تعاملها إسرائيل تجارياً جمهورية جنوب أفريقيا وأثيوبيا وغانا وليبيريا وتترانيا وأوغندا وكينيا ونيجيريا وساحل العاج وجابون إلخ . والجدول التالي يوضح تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التي تعاملها في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ (بملايين الدولارات) (١٢) .

(١٢) المصادر : لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٧ انظر:

Statistical Abstract 1957/58 No. 9 PP. 273- 275,

Statistical Abstract 1959/60 No. 10 P. 82 Table 10

Statistical Abstract 1961 No 12 P. 331 Table 9.

لسنة ١٩٥٨ :

لسنة ١٩٥٩ :

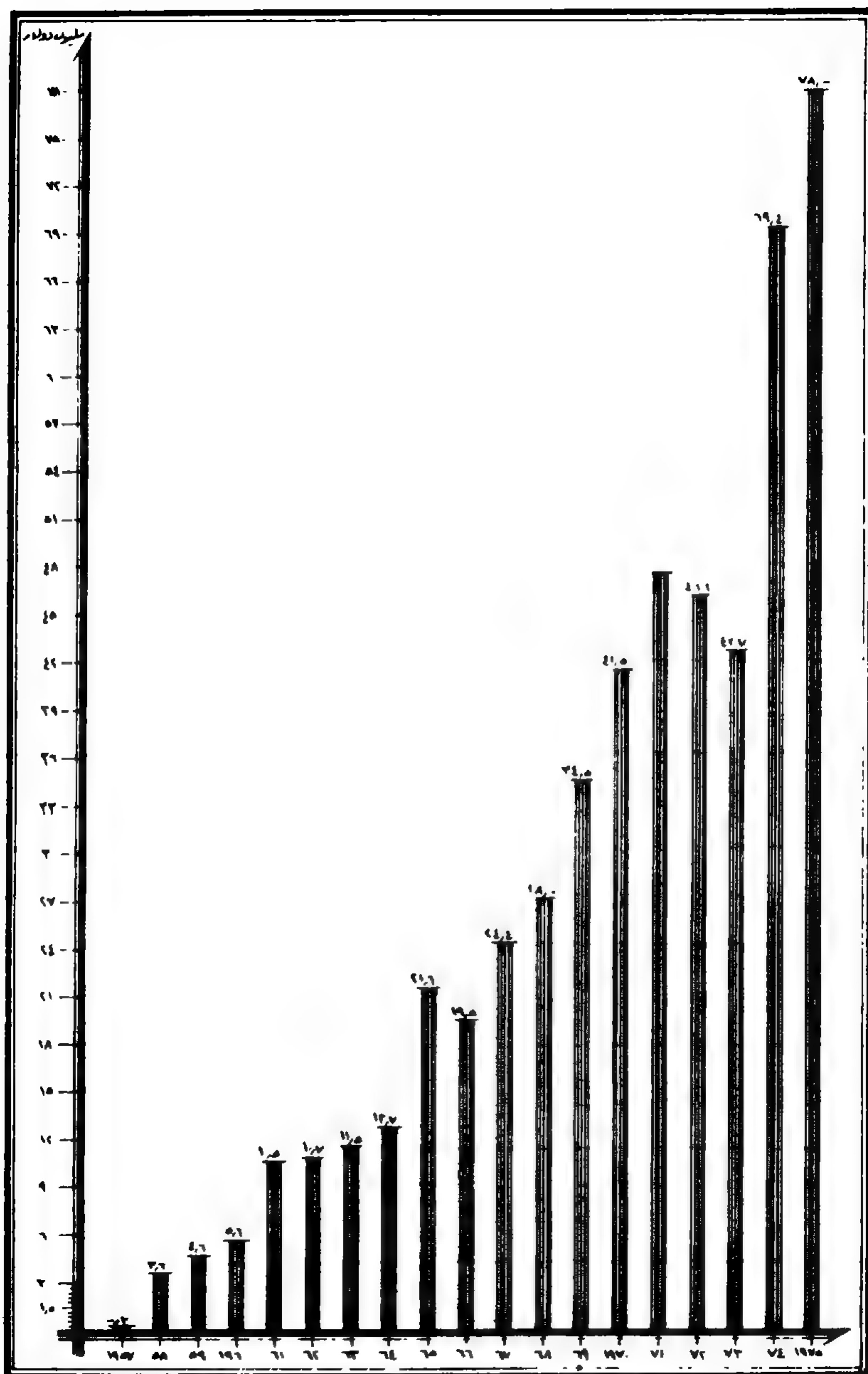
للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٨

Statistical Abstract No. 15- No. 20 and: L. M. F. Consultations
to Israel- August 7, 1969 Part II, P. 76 Table 50.

Statistical Abstract 1974, No. 25 P. 210. Table VIII/6. : لسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ :

Statistical Abstract of Israel, 1976 No. 27 PP. 198, 199, 200

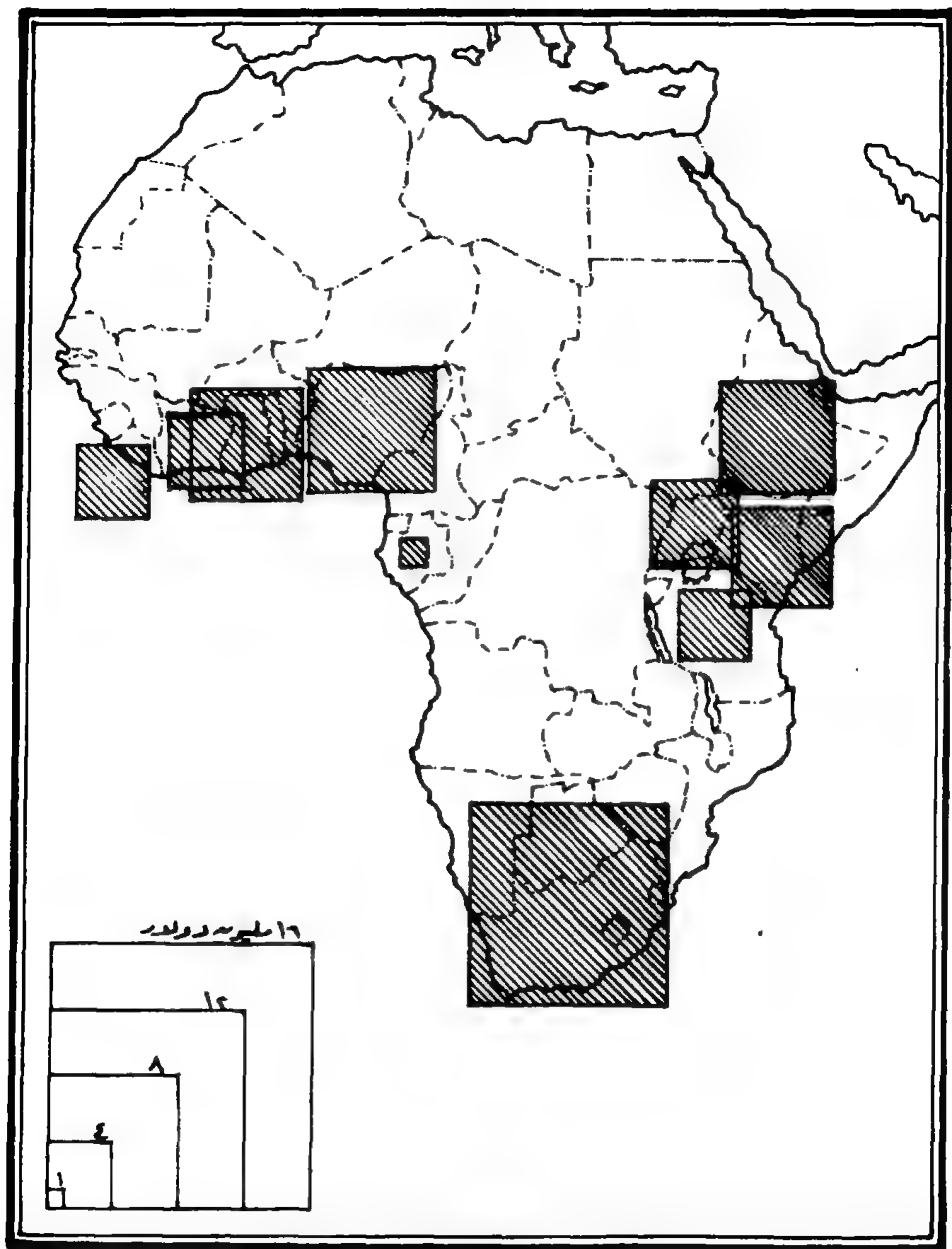
لسنق ١٩٧٤ - ١٩٧٥



شكل (٥)

تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى المرقيا
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

| السنة | مجموع أفريقيا | أوغندا | إثيوبيا | غانا | جنوب أفريقيا | ساحل العاج | تنزانيا | ليبيريا | نيجيريا | كينيا | دول أخرى | |
|-------|---------------|--------|---------|------|--------------|------------|---------|---------|---------|-------|----------|------|
| ١٩٥٧ | ٠,٣ | - | - | - | - | ٠,١ | - | - | - | - | - | - |
| ١٩٥٨ | ٢,٦ | - | ٠,٤ | - | ٠,١ | ٠,٩ | - | - | - | - | - | - |
| ١٩٥٩ | ٤,٦ | - | ٠,٢ | - | ٠,٥ | ٠,٩ | - | - | - | - | - | ١,٢ |
| ١٩٦٠ | ٥,٦ | - | ٠,٤ | - | ١,٦ | ١,٩ | - | - | - | ٠,٤ | ٠,٣ | ٢,٣ |
| ١٩٦١ | ١٠,٥ | - | ١,٠ | - | ٢,٠ | ١,٩ | - | - | ٠,٤ | ٠,٩ | ٠,٤ | ١,٠ |
| ١٩٦٢ | ١٠,٧ | - | ٠,٩ | - | ١,٤ | ٢,٠ | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٢,٢ | ٠,٣ | ٢,٧ |
| ١٩٦٣ | ١١,٥ | - | ١,٢ | - | ١,٦ | ٢,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,١ | ١,٩ | ٠,٠ | ٢,٧ |
| ١٩٦٤ | ١٢,٧ | ٠,١ | ١,٢ | - | ٣,٣ | ٢,١ | - | ٠,٩ | - | ١,٨ | ٠,٧ | ٢,٤ |
| ١٩٦٥ | ٢١,٦ | ٣,١ | ١,٦ | - | ٥,٣ | ٢,٧ | ١,١ | ١,١ | - | ٢,٥ | ١,٢ | ٣,٩ |
| ١٩٦٦ | ١٩,٥ | ٠,٥ | ١,٥ | - | ٤,٩ | ٢,٣ | ٠,٥ | ١,٨ | - | ٣,٠ | ١,٥ | ٣,٥ |
| ١٩٦٧ | ٢٤,٤ | ١,٦ | ٣,٤ | ١,٠ | ٣,٩ | ٤,٠ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٣ | ٢,٥ | ٢,٥ | ٥,٠ |
| ١٩٦٨ | ٢٧,٩ | ٣,٦ | ٤,٩ | - | ١,٩ | ٥,٧ | ١,٣ | ١,٢ | - | ٢,١ | ٢,٦ | ٤,٦ |
| ١٩٦٩ | ٣٤,٢ | ٣,٣ | ٤,٣ | - | ٢,٥ | ٨,٢ | ٨ | ١,٤ | ١,٠ | ٢,٦ | ٣,٠ | ٧,٨ |
| ١٩٧٠ | ٤١,٥ | ٥,٦ | ٤,٤ | ٠,٢ | ٢,٧ | ١٠,٧ | ١,٩ | ١,٩ | ٣,١ | ٣,٦ | ٣,٧ | ٨,٣ |
| ١٩٧١ | ٤٧,٥ | ٨,٠ | ٣,٦ | - | ٣,١ | ٩,٤ | ١,٤ | ١,٤ | ٣,٠ | ٥,٠ | ٤,٢ | ٨,١ |
| ١٩٧٢ | ٤٦,٢ | ٣,١ | ٤,٠ | ٠,٤ | ٢,٤ | ١٢,٠ | ٤,٩ | ١,٣ | ٧,١ | ٦,٢ | ٢,٨ | ٩,١ |
| ١٩٧٣ | ٤٢,٧ | ٠,٤ | ٤,٠ | ٠,٣ | ٢,٤ | ١٤,٠ | ٤,٩ | ١,٢ | ١,٥ | ٥,٦ | ٣,٠ | ٧,٦ |
| ١٩٧٤ | ٦٩,٤ | - | ٥,٤ | ٠,٦ | ٥,٥ | ٢٨,٧ | ٨ | ٢,٥ | ٣ | ٧,٢ | ٥,٧ | ١٢,٦ |
| ١٩٧٥ | ٧٨,٠ | - | ٤,٣ | ١,٢ | ٢,٠ | ٣٩,٢ | ١,٥ | ٢,٠ | ٢,٧ | ١٣,٣ | ٣,٨ | ٨,٠ |



شكل (٦)

صادرات إسرائيل إلى أهم دول إفريقيا
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

يتضح من الجدول السابق والخريطة البيانية المقابلة أن أسواق إسرائيل في أفريقيا تتمثل أساساً في عشر دول تزدهر في ست منها بصفة خاصة وأساسية وهي جمهورية جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا - حيث تستوعب هذه الأقطار في المتوسط نحو ٧٥٪ من مجموع صادرات إسرائيل لمجموع دول القارة . وفيما يلي ترتيب أهمية أسواق إسرائيل في أفريقيا طبقاً لإحصائية ١٩٧٥ :

- | | | |
|------------------|-------------|-------------|
| ١ - جنوب أفريقيا | ٢ - نيجيريا | ٣ - إثيوبيا |
| ٤ - كينيا | ٥ - ليبيريا | ٦ - غانا |
| ٧ - ساحل العاج | ٨ - تنزانيا | ٩ - جابون |
| ١٠ - أوغندا . | | |

وهذا هو بالطبع ترتيب مختلف عن الوضع قبل حرب أكتوبر حيث إن كثيراً من الدول الأفريقية خففت من تعاملها التجاري بعض الشيء مع إسرائيل نتيجة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها وبالأخص أوغندا ، كما أنه بعد حرب أكتوبر توسعت إسرائيل في علاقاتها التجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا ذات الأنظمة العنصرية - وكذلك نيجيريا في حين كان ترتيب أسواق الصادرات الإسرائيلية بأفريقيا سنة ١٩٦٧ : جنوب أفريقيا فغانا فإثيوبيا ويلها نيجيريا ثم كينيا فأوغندا . ولكن كانت قيمة صادراتها إلى جنوب إفريقيا ضعيفة جداً بالمقارنة بقيمتها بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن الملاحظ أن ازدهار العلاقات الاقتصادية واطراد الزيادة في تجارة إسرائيل إلى دول أفريقيا في ظل المقاطعة الدبلوماسية بينها ظاهرة تستوجب البحث والمراجعة من جانب الطرف الأفريقي والمبادرة بإعلان المقاطعة الاقتصادية وإسرائيل خاصة أن أجهزة الإعلام الإسرائيلية تبرز هذا الازدهار الاقتصادي مع أفريقيا في محاولة لاحتواء آثار ومؤثرات الضغوط والمقاطعة الدبلوماسية الأفريقية عليها .

ولمزيد من وضوح الرؤية نلاحظ أن قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا قد زادت

إلى ما يقرب من الضعف سنة ١٩٧٥ قياساً إلى ما كانت عليه سنة ١٩٧٣ (زادت من ٤٢,٧ مليون دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٧٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٧٥) وعلى سبيل المثال نلاحظ أن صادرات إسرائيل إلى إثيوبيا زادت من ٤,٠١٧ سنة ١٩٧٣ إلى ٤,٣٧٠ ملايين دولار سنة ١٩٧٥ وجابون من ٢٨١ إلى ١,٢٠٥ مليون دولار ، وجنوب إفريقيا ١١,٩٦٦ إلى ٣٩,٢٦٤ ألف دولار ، وتتنانيا من ١,٢٦٤ إلى ١,٨٨١ ألف دولار ، وليبيريا من ١,٥٢٦ إلى ٢,٦٥٠ ألف دولار ، ونيجيريا من ٥,٦٣٨ إلى ١٣,٣٥١ ألف دولار ، وكينيا من ٣,٠٢٨ إلى ٣,٧٧٩ ألف دولار عن المدة نفسها^(١٣) .

ويمكن تمييز أربع مجموعات رئيسية من السلع التي تصدرها إسرائيل لأفريقيا كالآتي^(١٤) :

- ١ - مواد البناء من الأسمنت ودهان وبلاط وأخشاب ومسامير .
 - ٢ - سلع استهلاكية كالأطعمة المحفوظة والأحذية والمنسوجات والملابس .
 - ٣ - سلع استهلاكية معمرة كالثلاجات وأجهزة التبريد والتكييف والأجهزة الكهربائية . إلخ .
 - ٤ - سلع إنتاجية من آلات ثقيلة كالآلات الزراعية وغيرها .
- وتتوقع إسرائيل في المستقبل توسيع صادراتها من المجموعتين الأخيرتين وخاصة أن مستويات المعيشة آخذة في الارتفاع من جهة ، ومن جهة أخرى كآثر لتطوير القطاعات الإنتاجية في الدول الأفريقية وأثر المشروعات التي تقيمها إسرائيل في القارة .
- ومن المنتجات الزراعية تصدر إسرائيل منتجات متنوعة أهمها الحمضيات والمربات المعلبة وزيتون الطبخ .

Statistical Abstract of Israel, 1976 No. 27 P. 200 -

(١٣)

Laufer Leopold - Israel and the Developing countries, New York, 1967

(١٤)

ومن أهم السلع التي تصدرها إسرائيل للدول الأفريقية وأهم أسواقها نذكر الآتي :

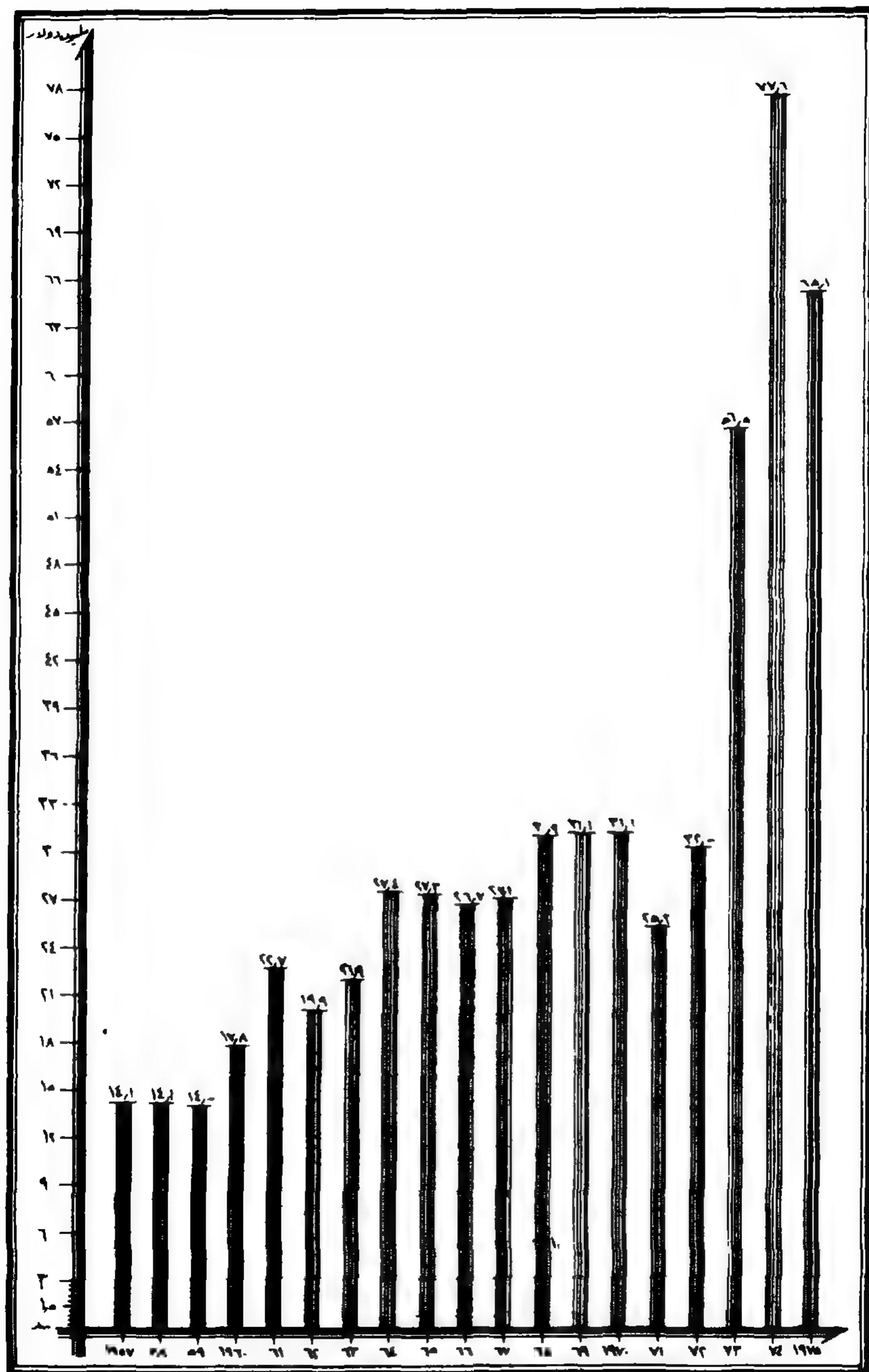
- (أ) مواد البناء وأهم أسواقها غانا وساحل العاج وكينيا ونيجيريا .
- (ب) الملابس الجاهزة وخاصة إلى إثيوبيا وجنوب أفريقيا .
- (ح) المنسوجات إلى كل من زامبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وكينيا .
- (د) منتجات الصناعات الكيماوية إلى غانا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير ومالي وكينيا .

- (هـ) سماد مُصنَّع إلى إثيوبيا والصومال الفرنسي (جيبوتي) وغانا .
- (و) مواد طبية إلى غانا ومالي وزائير ونيجيريا .
- (ز) ورق معظمه لإثيوبيا .
- (ح) إطارات السيارات إلى غانا وإثيوبيا ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا .
- (ط) سيارات ركوب إلى غانا .
- (ي) طائرات وبواخر (كعملية إعادة تصدير) إلى أوغندا وليبيريا .
- (ك) آلات للحفر والتنقيب وآلات زراعية إلى غانا والسنغال وليبيريا^(١٥) .

وبجانب هذه السلع الرئيسية هناك عشرات السلع المختلفة كالأجهزة الكهربائية وأجهزة التكييف والتبريد والآلات الزراعية والأدوات الصحية والمطبوعات والأسلحة بجانب قيام إسرائيل بالكثير من عمليات إعادة التصدير للسلع الأجنبية وخاصة من أوروبا وأمريكا حيث تتجمع في إسرائيل عن طريق فروع هذه الشركات الأجنبية وتصدرها على أنها سلع إسرائيلية .

(١٥) المرجع السابق

وأيفضا : تقرير جامعة الدول العربية - الأمانة العامة : المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل رقم ٨٩٠٥ في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٨ .



شكل (٧)

تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

الواردات الإسرائيلية من دول القارة :

لقد بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من دول القارة الأفريقية نحو ١٤,١ مليون دولار ثم اطردت في الزيادة حتى بلغت ما يقرب من الضعف سنة ١٩٦١ ، ثم تذبذبت ما بين الزيادة والتقصان حتى بلغت نحو ٢٧,١ مليون دولار سنة ١٩٦٧ مشكلة بذلك نحو ١,٥٪ من جملة واردات إسرائيل ، ثم ارتفعت إلى ٣١,١ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ثم انخفضت إلى ٢٥,٢ مليون دولار سنة ١٩٧١ ثم زادت إلى ٣٢ مليون دولار سنة ١٩٧٢ أى قبل حرب أكتوبر ثم وصلت إلى ٦٥,١ مليون دولار في أعقابها .

والجدول التالى الذى يوضح تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا يؤكد تلك الحقائق السالفة الذكر (١٦) :

| السنة | قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا | السنة | قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا |
|-------|--------------------------------|-------|--------------------------------|
| ١٩٥٧ | ١٤,١ مليون دولار | ١٩٦٨ | ٣٠,٩ مليون دولار |
| ١٩٥٨ | ١٤,١ مليون دولار | ١٩٦٩ | ٣١,١ مليون دولار |
| ١٩٥٩ | ١٤,٠ مليون دولار | ١٩٧٠ | ٣٠,١ مليون دولار |
| ١٩٦٠ | ١٧,٨ مليون دولار | ١٩٧١ | ٢٥,٢ مليون دولار |
| ١٩٦١ | ٢٢,٧ مليون دولار | ١٩٧٢ | ٣٢,٠ مليون دولار |
| ١٩٦٢ | ١٩,٩ مليون دولار | ١٩٧٣ | ٥٦,٥ مليون دولار |
| ١٩٦٣ | ٢١,٩ مليون دولار | ١٩٧٤ | ٧٧,٦ مليون دولار |
| ١٩٦٤ | ٢٧,٤ مليون دولار | ١٩٧٥ | ٦٥,١ مليون دولار |
| ١٩٦٥ | ٢٧,٣ مليون دولار | ١٩٧٦ | |
| ١٩٦٦ | ٢٦,٧ مليون دولار | ١٩٧٧ | |
| ١٩٦٧ | ٢٧,١ مليون دولار | | |

(١٦) مراجع الجداول التى توضح كلاً من تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التى تعاملها وأيضاً تطور قيمة واردات إسرائيل من أهم دول أفريقيا التى تعاملها .

وتغلب المواد الأولية والخامات على معظم الواردات الإسرائيلية من أفريقيا ، حيث تحصل عليها مباشرة نتيجة لمبادلاتها مع الدول الأفريقية بعد أن كانت تحصل عليها عن طريق الاحتكارات العالمية ، أو من الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ، إلا أن مبادلاتها التجارية مع الدول الأفريقية (مباشرة ميدان) أمّن لها مصدراً دائماً للمواد الأولية وبأسعار رخيصة وبطرق تكفل لها التخلص من أخطار المقاطعة العربية .

وأهم الخامات التي تستوردها إسرائيل من دول القارة^(١٧) :

(أ) الخامات المعدنية وخاصة الماس من ليبيريا وغينيا وكذلك المعادن الأخرى .

(ب) المواد الأولية الغذائية والمحصولات النقدية مثل الكاكاو من غانا والبن من ساحل العاج وأوغندا وكينيا وإثيوبيا والقطن وغزله من أوغندا وكينيا وعلف الحيوانات من جنوب أفريقيا وبذور ثمار نخيل الزيت من نيجيريا وتزانيا وموزمبيق والخضر الطازجة أو المحفوظة بصورة بدائية وخاصة من إثيوبيا .

(جـ) مواد أولية أخرى مثل الجلود غير المصنعة من إثيوبيا وجنوب أفريقيا والحيوانات الحية واللحوم من إثيوبيا وساحل العاج والأخشاب من ملاجاش وجابون وغانا ، ونجد أن السلعة الأولى في واردات إسرائيل من القارة تتمثل في المواد الغذائية واللحوم والحيوانات الحية يليها الأخشاب فالمحصولات النقدية كالبن والكاكاو والقطن والعلف وبذور الزيت .

ومن الملاحظ أن مستوردات إسرائيل من أفريقيا تتمثل أيضاً مثل أسواق صادراتها في عشر دول تزدھر كذلك في ست منها بصفة أساسية هي على التوالي جنوب أفريقيا وإثيوبيا وليبيريا وجابون وكينيا وساحل العاج ، حيث تستورد منها إسرائيل في المتوسط نحو أكثر من ٧٠٪ من مستورداتها ، وأهم الأسواق الأفريقية

Laufer Leopold: Op, Cit- New York, 1967

(١٧)

التي تستورد منها إسرائيل هي جنوب أفريقيا وخاصة منذ حرب أكتوبر وذلك لأنظمتها العنصرية حيث إن لها نصيب الأسد في هذا المجال .

والجدول بالصفحة التالية يوضح تطور قيمة واردات إسرائيل من الدول الأفريقية^(١٨) (في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥) (بملايين الدولارات)

فما لاشك فيه أن هذه الحقائق والأرقام تثير تساؤلات حول جدوى المقاطعة الدبلوماسية الأفريقية ضد إسرائيل ما لم يواكها مقاطعة اقتصادية وخاصة أن المقاطعة الشاملة لإسرائيل تعد التزاماً أفريقيا نصت عليه قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ووثائق مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول ، كما سيتضح تفصيلاً في الفصول التالية من الكتاب .

وثمة اعتبارات عديدة تشجع الدول الأفريقية على إعلان مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل : فالمقاطعة أولاً لن تضر الاقتصاد الأفريقي ، لأن تجارة إسرائيل مع أفريقيا لا تشكل أهمية تذكر للقارة ، وإنما المستفيد الوحيد هو إسرائيل ، لأنها تحقق من تجارتها مع أفريقيا فائضاً يسهم في تخفيف العجز الذي يعاني منه ميزانها التجاري .

وعلى سبيل المثال حققت إسرائيل سنة ١٩٧٥ فائضاً لمصلحتها مع كل من نيجيريا ١,٣٢٤ ألف دولار ، وغانا ١,٠٥٨ ألف دولار وتزانيا ١,٠٢١ ألف دولار وكينيا ١,٠٠٨ ألف دولار . والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من جانب أفريقيا من ناحية أخرى تعزز وتؤكد التعاون الأفريقي العربي وهو أساساً تعاون قائم بين إخوة وأشقاء تربطهم مصلحة ومصير مشترك^(١٩) .

(١٨) مصادر الجدول ص ٤٧ الذي يوضح تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التي تعاملها .

Statistical Abstract of Israel, 1976 No 27.

(١٩)

ومن ناحية ثالثة نجد أن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من جانب أفريقيا تعد ردّ فعل أفريقياً على العلاقات الخاصة التي تربط النظام العنصرى فى كل من تل أبيب وبريتوريا .

ويعنى هذا أن كفة النظام العنصرى بجنوب أفريقيا فى تجارة إسرائيل الخارجية تفوق بكثير كفة كل الدول الأفريقية .

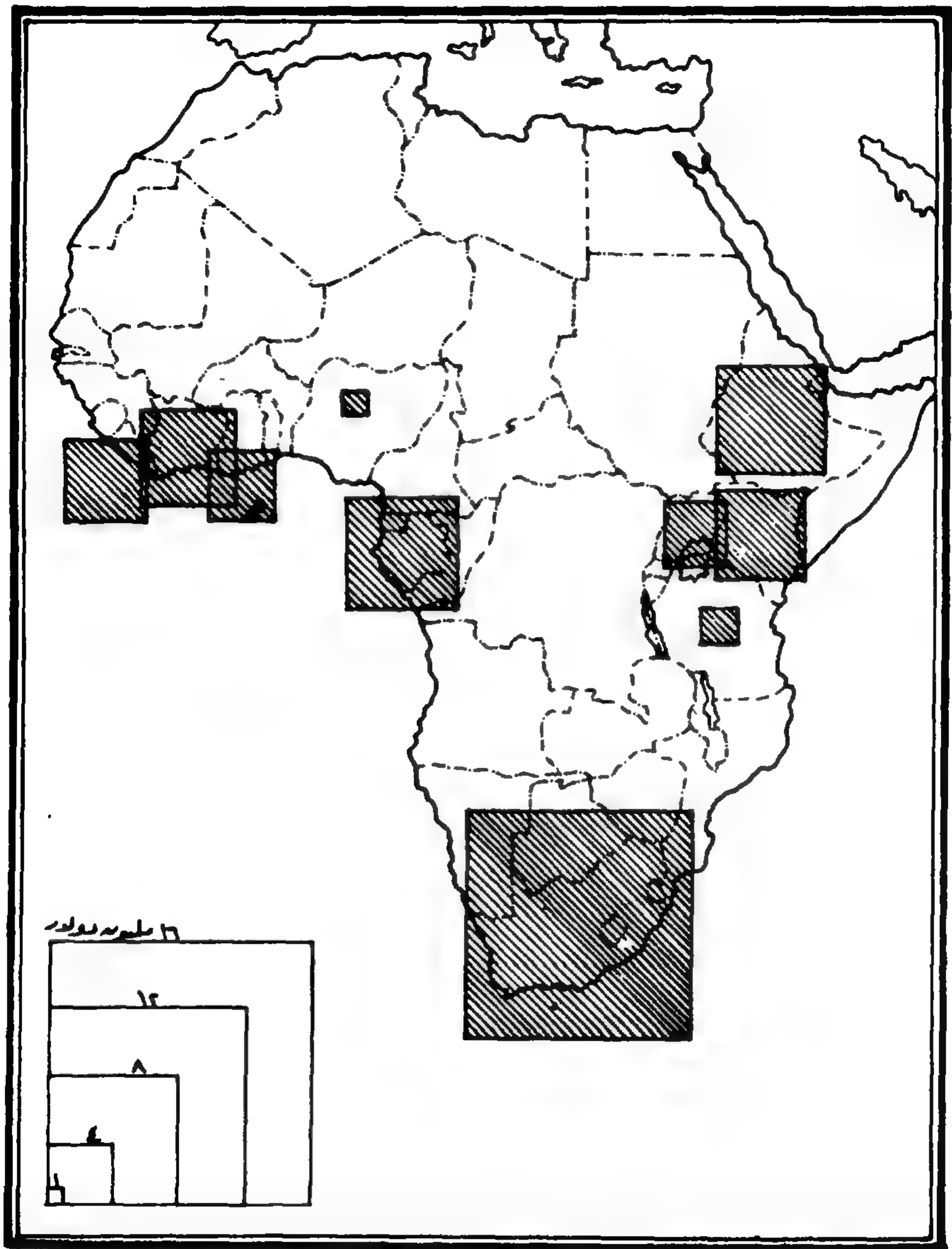
وإذا كانت إسرائيل فى علاقاتها السياسية والاقتصادية قد رجّحت كفة الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا على كفة الحكومات والشعوب الأفريقية فإن الدول الأفريقية وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول قد وضعت إسرائيل فى مصاف أعدائها الألداء مع جنوب أفريقيا وروديسيا ، وقررت النهوض بالإجراءات الفردية والجماعية بغية تأكيد عزلة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية إلى أن يتحقق سلام عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . وتبقى إذن المبادرة الأفريقية لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً التزاماً أفريقياً ، لعل المقاطعة الشاملة تشكل مزيداً من الضغط الأفريقى على إسرائيل تريد من إحكام حلقات الضغوط الدولية على حكومة تل أبيب .

الميزان التجارى الإسرائيلى مع دول القارة :

كما أوضحت فقد بدأت إسرائيل تجارتها مع دول القارة من طرف واحد تأكيداً لتنفيذ أهدافها التغلغلية واتخذت من التجارة دعاية لذلك ، ومن ثم ظل ميزانها التجارى مع دول القارة يحقق عجزاً بصفة مستمرة وإن كانت هذه الفجوة بين الصادرات والواردات أخذت تميل لمصلحة إسرائيل حيث نقصت كثيراً ، مما يؤكد نظرة إسرائيل للكسب فى هذا الميدان فى المدى الطويل بالحصول على أسواق جديدة لصادراتها الصناعية وضمان استيراد المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات .

تطور قيمة واردات إسرائيل من أهم الدول الأفريقية (٢٠)
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ (جلايين الدولارات)

| السنة | مجموع أفريقيا | أوغندا | أثيوبيا | جابون | غانا | جنوب أفريقيا | ساحل العاج | تنزانيا | ليبيريا | نيجيريا | كينيا | دول أخرى |
|-------|---------------|--------|---------|-------|------|--------------|------------|---------|---------|---------|-------|----------|
| ١٩٥٧ | ١٤,١ | - | ٢,٩ | - | ٠,٣ | ٢,٨ | - | - | ٠,٧ | - | - | ٢,٤ |
| ١٩٥٨ | ١٤,١ | - | ٢,٣ | - | ٠,٦ | ٤,٩ | - | - | - | - | ١,١ | ٥,٢ |
| ١٩٥٩ | ١٤,٠ | - | ١,٥ | - | ٠,٩ | ٣,٣ | - | - | - | - | ١,٥ | ٦,٨ |
| ١٩٦٠ | ١٧,٨ | ١,٣ | ١,٨ | - | ١,٤ | ٦,٢ | - | - | - | - | ١,٨ | ٥,٢ |
| ١٩٦١ | ٢٢,٧ | ٠,٥ | ١,٧ | ٣,٠ | - | ١,٢ | ٧,٠ | - | ١,٧ | ٠,٣ | ٢,٠ | ٥,٢ |
| ١٩٦٢ | ١٩,٩ | ٠,٣ | ١,٥ | ٣,٦ | ٠,٩ | ٥,٥ | ٤,٠ | - | ٢,٧ | ٢,٠ | ١,٥ | ٣,٣ |
| ١٩٦٣ | ٢١,٩ | ٠,٦ | ١,٠ | ٤,٢ | ١,٢ | ٤,٦ | ٠,٢ | - | ٠,٢ | ٠,١ | ٢,٦ | ٧,٢ |
| ١٩٦٤ | ٢٧,٤ | ٠,٤ | ١,٤ | ٣,٥ | ٠,٩ | ٤,٠ | ١,٠ | ٠,٤ | - | ٠,٣ | ٣,٧ | ١٠,٩ |
| ١٩٦٥ | ٢٧,٣ | ٠,٤ | ١,٦ | ٢,٩ | ٠,٦ | ٤,٤ | ٠,٥ | ٠,٤ | - | - | ١,٧ | ١٣,٩ |
| ١٩٦٦ | ٢٦,٧ | ١,٤ | ١,٦ | ٢,٩ | ٠,٦ | ٤,٤ | ٠,٥ | ٠,٤ | - | - | ١,٨ | ١٤,٥ |
| ١٩٦٧ | ٢٧,١ | ٢,١ | ١,٤ | ٣,٤ | ٠,٦ | ٣,٣ | ٢,٩ | ٠,٣ | - | - | ١,٥ | ١١,٥ |
| ١٩٦٨ | ٣٠,٩ | ١,٨ | ٢,١ | ٤,٦ | ١,٨ | ٥,٢ | ٢,٨ | ٠,٤ | - | - | ١,٢ | ٩,٩ |
| ١٩٦٩ | ٣١,١ | ١,٨ | ١,٧ | ٤,٣ | ١,٩ | ٥,٨ | ١,٢ | ٠,٢ | ١,٦ | - | ٠,٨ | ١,١ |
| ١٩٧٠ | ٣٠,١ | ٢,١ | ٢,٠ | ١,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ١٠,٢ | ٠,٩ | ٠,١ | ١,٢ | - | ١٠,٩ |
| ١٩٧١ | ٢٥,٢ | ١,٤ | ٢,٢ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٨,١ | ٠,٤ | ٠,٢ | ٣,٢ | - | ١,٢ | ١٠,١ |
| ١٩٧٢ | ٣٢,٠ | ٠,٣ | ٢,٣ | ٢,٠ | ٠,٥ | ١١,٦ | ٠,٨ | ٠,٤ | ٣,٢ | - | ١,٠ | ٥,٧ |
| ١٩٧٣ | ٥٧,١ | ٠,٥ | ٤,٥ | ١,٩ | ٢,٠ | ٠,٤ | ٣,٨ | - | ١,٧ | ١٠,٣ | - | ٢١,٣ |
| ١٩٧٤ | ٧٧,٦ | - | ٤,٦ | ١,١ | ٠,٤ | ٤٣,٤ | ١,٨ | ٠,٥ | ٣,٣ | - | ١,٨ | ٢١,٣ |
| ١٩٧٥ | ٦٥,١ | - | ٥,٤ | ٤,٧ | ٠,٣ | ٣٨,٤ | ١,٦ | ٠,٨ | ٢,١ | - | ٢,٧ | ٨,٦ |



شكل (٨)

واردات إسرائيل من أهم دول إفريقيا
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

وقد لوحظ من جدولى تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أفريقيا وتطور قيمة مستورداتها منها تطور التجارة بدرجة ملموسة بين إسرائيل وأفريقيا سواء صادراتها أو وارداتها هذا بالرغم من المعوقات التى تواجه إسرائيل وبرغم ضعف القوة الشرائية فى الدول الأفريقية وضيق أسواقها .

وهناك دلالات واضحة على أن الاتجاه فى المبادلات التجارية لمصلحة إسرائيل مع مرور الزمن ، إذ نجد أن العجز فى الميزان التجارى انخفض من ١٠,٤٦ ملايين دولار سنة ١٩٦٣ إلى ٥,٦٧ ملايين دولار سنة ١٩٦٥ ثم انخفض العجز مرة أخرى ليصل سنة ١٩٦٧ إلى مليونى دولار وسبعمئة ألف دولار وبلغ العجز فى الميزان التجارى سنة ١٩٦٨ مقدار مليونى دولار وتسعمئة ألف دولار وفى سنة ١٩٦٩ حقق الميزان فائضاً لمصلحة إسرائيل بلغ ٣,٤ ملايين دولار وارتفع الفائض سنة ١٩٧١ إلى ٢٢,٣ مليون دولار . ثم انخفض الفائض إلى ١٤,٥ مليون دولار سنة ١٩٧٢ . وفى السنوات الأخيرة وفى أعقاب حرب أكتوبر حقق أيضاً فائضاً ، وفى سنة ١٩٧٥ حققت إسرائيل عجزاً فى ميزانها التجارى يقدر بنحو ١٢,٩ مليون دولار .

وبجانب هذا نجد أن إسرائيل فى تطورها وصلت إلى درجة الاحتكار لتجارة المحصولات فى بعض الدول الأفريقية واحتكار أسواق الاستهلاك للعديد من السلع : ففى إثيوبيا احتكرت إسرائيل أسواق المنتجات الغذائية والإطارات والثلاجات والأسمنت والصابون والبطاريات وعصير الفاكهة والخضر المحفوظة وغيرها من السلع الاستهلاكية ، وفى ليبيريا وغينيا احتكرت تجارة الماس الخام ، وفى أوغندا احتكرت محصول البن ، لقد أصبحت شركة والى الإسرائيلية هى المصدرة الوحيدة لبن أوغندا ، كما احتكرت الشركات الإسرائيلية أسكو وداوودانى وامبروساشو وديزنجوف للتجارة فى محاصيل السمسم والبقول السودانى والصمغ والماشية والأغنام والجلد فى تشاد وفى شرق أفريقيا ، وفى ملاجاش تحتكر الشركات الإسرائيلية ٨٠٪ من إنتاج الأخشاب وتجارتها .

عوامل تطور تجارة إسرائيل مع أفريقيا (٢١) :

لقد صاحبت موجات الاستقلال لدول أفريقيا النامية تغيرات في اتجاه تجارتها لعدة عوامل أبرزها العوامل القومية والحرص على الاستقلال والبحث عن مصلحة البلاد ، وهذا ما دعم اتجاه إسرائيل التي حرصت على الظهور بمظهر الحريص على مصلحة واستقلال الدول الأفريقية متبعة جميع الطرق لتشجيع تجارتها معها سواء في عقد الاتفاقات التجارية أو إقامة المعارض والأسواق أو تقديم الائتمان التجارى والقروض ، أو اتباع سياسة الإغراق السلمي ، بجانب تطويرها لسبل المواصلات لخدمة تجارتها ، بالإضافة لكل هذا كان للمشروعات التي قامت إسرائيل بتنفيذها في القارة والخبرات الإسرائيلية وبرنامج المعونة الفنية التي قدمتها إسرائيل لدول القارة أثره الكبير في تطور التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا كما سيتضح فيما يلي :

ففيما يتعلق بدراسة الأسواق وعقد الاتفاقيات التجارية : نلاحظ أن إسرائيل أرسلت بعثاتها التجارية للقيام بدراسة ميدانية للأسواق الأفريقية ودراسة التركيب الاقتصادي لكل دولة وظروفها وما يلزمها من احتياجات وبيع استهلاكية واستثمارية ودرجة المنافسة في أسواقه ومدى إمكانيات إسرائيل لدخول هذه الأسواق مثلاً حدث في غانا سنة ١٩٥٧ وفي إثيوبيا وأوغندا وشرقي أفريقيا سنة ١٩٦٢ وغيرها .

وعلى ضوء هذه الدراسة كانت تتم اتفاقيات التجارة والدفع بهدف تشجيع التجارة من جهة وتوثيق الروابط والصلات من جهة أخرى ، ولقد وقعت اتفاقيات للتجارة والدفع مع معظم الدول الأفريقية .

Churba, Joseph - Israel Rivalry over Aid and Trade in sub-Saharan Africa, Colombia, 1965.

(٢١)

انظر أيضا : Laufer Leopold - Israel and Developing countries, 1967- P. 209.

بعض هذه الاتفاقيات يتضمن حجم التبادل التجارى والاتفاق على الدفع وتتجدد تلقائياً وبعضها اتفاقيات مفتوحة وبعضها اتفاقيات معدلة .

وكانت أول اتفاقيات عقدها إسرائيل للتجارة مع غانا سنة ١٩٥٨ حيث تحدد حجم التبادل التجارى ويجدد الاتفاق تلقائياً كل عام .

ثم عقدت اتفاقية أخرى سنة ١٩٦٢ ، وهى اتفاقية شاملة للتعاون التجارى والفنى جددت مرة أخرى سنة ١٩٦٤ ، وكانت آخر اتفاقية فى مايو سنة ١٩٦٨ .

ومع ساحل العاج اتفقت إسرائيل فى أبريل ١٩٦٦ على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما بنسبة ٥٠٪ لتوسيع حجم التبادل التجارى ، وسبقها اتفاقيات مماثلة مع توجو وداهومى ، وفولتا العليا سنة ١٩٦١ ونيجيريا وجابون وليبيريا وكينيا ورواندا وزامبيا وزائير وغينيا سنة ١٩٦٢ .

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقعت إسرائيل اتفاقية مع مدغشقر (ملاجاش الحالية) تحدد فيها حجم التبادل التجارى بين الدولتين بمبلغ ٨ ملايين دولار فى السنة .

وفى يوليو سنة ١٩٦٦ اتفقت مع مالى على أن تصدر إسرائيل لمالى سلعا قيمتها ٤٧,٥ مليون ليرة إسرائيلية ، وكذلك اتفاق تجارى مع الكونغو ليوبولدفيل تصدر بموجبه إسرائيل للكونغو ٧٢ سلعة .

ومع سيراليون حرصت إسرائيل على دعم علاقاتها التجارية حيث تتبع الماس بدرجة وافرة (٢٢) .

وبحث موضوع التعاون الاقتصادى بين إسرائيل وجمهورية أفريقيا الوسطى فى

(٢٢) د . يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية ، مركز أبحاث فلسطين - بيروت سنة ١٩٧٠
انظر أيضا : أبحاث مكاتب التمثيل التجارى المصرى فى السفارات المصرية بأفريقيا .

V. Vladimirov, Israel Policy in Africa International Affairs
Moscow, 1962. PP. 68, 72)

أكتوبر ١٩٦٣ ، وفي سنة ١٩٦٢ وقعت إسرائيل اتفاقية مع الكاميرون تكفل لإسرائيل حق الدولة التي أكثر رعاية ووقعت اتفاقية تصدر بمقتضاها الكاميرون لإسرائيل الكاكاو والخشب والتبغ والزيوت والقطن والألومنيوم والجلود والمعادن المختلفة ، وتستورد من إسرائيل مواد البناء والصباغة والآلات والأغذية والأسمدة والأدوية .

وفي ١٩٦٣/١/٦ بحث موضوع تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وسافر وفد اقتصادي إسرائيلي إلى داهومي لبحث إمكان قيام إسرائيل بمساعدة داهومي في تطوير اقتصادها .

ولاشك أن الوفود والبعثات الاقتصادية تساهم في دراسة الأسواق والاحتياجات مما يقوى العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا .

وعملت هذه الاتفاقيات على تطوير حجم التجارة بدرجة ملحوظة ، وخاصة أن هذه الاتفاقيات تتغلب على الحواجز الجمركية والأسواق المقفلة في الوقت الذي تعطى فيه أفضلية في الأسواق المفتوحة .

ومما دعم التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول القارة الاتفاقيات التي عقدتها مع دول السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقيات مع الدول المستعمرة الأم التي منحها أفضليات تجارية كالاتفاق مع فرنسا الذي منحها أفضلية تجارية في دول المجموعة الفرنسية في القارة .

وبجانب هذه الاتفاقيات أقامت إسرائيل الغرف التجارية الإسرائيلية الأفريقية مع العديد من الأقطار ، وافتتحت عشرات المكاتب التجارية في القارة بجانب نشاط الملحقين التجاريين في السفارات الإسرائيلية ونشاط مكاتب الشركات الإسرائيلية وفروعها العامة في القارة .

- بالنسبة للمعارض والأسواق التجارية : فإن المعارض بمختلف أنواعها - المعارض الدورية الثابتة التي تقيمها إسرائيل أو المعارض المتنقلة التي ترسلها لتطوف بدول القارة أو الاشتراك في المعارض الأفريقية وإقامة أسواق تجارية للبضائع الإسرائيلية - قد اتخذت منها إسرائيل وسيلة هامة لتشجيع تجارتها مع دول القارة ، وتدعو إسرائيل الدول الأفريقية للاشتراك في الأسواق والمعارض التجارية التي تقيمها مثل معرض تل أبيب الدولي الذي تقيمه في يونيو من كل عام ، وفي سنة ١٩٦٦ اشتركت فيه ١٨ دولة أفريقية عرضت منتجاتها الزراعية والحرفية وهي تشاد وسيراليون وجابون وإثيوبيا وملاشاش وتوجو وداهومى والكاميرون وأوغندا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا والسنغال وبورندي ورواندا وتزانيا وزائير.

وتحصر إسرائيل على الاشتراك في المعارض التي تقيمها الدول الأفريقية : ففي سنة ١٩٦٧ اشتركت إسرائيل في ثلاثة معارض دولية أفريقية :

- معرض غانا الدولي سنة ١٩٦٧ .
- معرض زامبيا التجارى فى الفترة ٦/٣ - ١٩٦٧/٧/٣ .
- معرض نيروبي بكينيا فى الفترة ٩/٢٦ - ١٩٦٧/٩/٣٠ .

ولقد أقامت لها معرضاً دائماً للسلع الإسرائيلية فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا منذ سنة ١٩٥٨ ، وفى سنة ١٩٦٥ أقامت إسرائيل معرضاً لمنتجاتها فى أيدجيان عاصمة ساحل العاج . وفى الفترة ١٩٦٨/٢/١٢ أقامت إسرائيل سوقاً خاصة لمنتجاتها فى أديس أبابا . وفى سنة ١٩٦٢ أرسلت إسرائيل معرضاً متنقلاً لمنتجاتها التجارية زودته بجميع السلع ، واشتركت فيه ٣٠ مؤسسة إسرائيلية ابتداءً المعرض بغانا ، ثم انتقل إلى نيجيريا فساحل العاج ثم ليبيريا فسيراليون والسنغال وغيرها . ومن وسائل تشجيع التجارة أيضاً اتبعت إسرائيل نظام البائع الجائل كمندوبين لترويج البضائع الإسرائيلية وأنشأت مؤسسة خاصة متخصصة فى المعارض

والأسواق وتطور التجارة لتتابع المعارض وتنظيم الاشتراك فيها ، وتشترك سنوياً في أكثر من ٣٠ سوقاً تجارية في الخارج وتنظيم ٢٠ أسبوعاً للترويج للمنتجات الإسرائيلية (٢٣) .

تقديم الائتمان التجاري وسياسة الإغراق السلمي :

لقد منحت إسرائيل القروض والائتمان التجاري للدول الأفريقية بهدف تنشيط وتشجيع التجارة معها : ففي اتفاقية سنة ١٩٥٨ مع غانا قدمت لها إسرائيل قرضاً قيمته ٢٠ مليون دولار يصرف كائتمان تجاري . ويسدد على مدى أربع سنوات وبموجبه تستورد غانا من إسرائيل سلعاً مختلفة بالمبلغ على أن تسددها فيما بعد بالمواد الأولية من كاكاو وبن وجلود وبوكسيت ، فأدى هذا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما وخاصة إذا علمنا أن البرنامج الفني والتغافل الإسرائيلي في المباديء الأخرى دعم هذا الاتجاه بحيث أصبحت غانا العميل الأول في تجارة إسرائيل بالقارة .

ولقد منحت اثماناً تجارياً إلى سيراليون قيمته ٧,٠ من مليون الدولار ، ومنحت اثماناً لشراء مواد بناء لإنشاء فندق في أبيدجان قيمته ١,٥ مليون دولار ، ومنحت ليبيريا ١٠ ملايين دولار لشراء سلع إسرائيلية قدمته شركة مايروينك للاستيراد والتصدير الإسرائيلي .

ولكسب الأسواق تتبع إسرائيل في معظم الأحيان سياسة إغراقية في جارتها كما حدث أن غمرت الأسواق في غانا بمئات السلع وبكميات ضخمة ظلت في أسواقها

Churba, Joseph - Israel Rivadry over Aid and Trade in sub-Saharan Africa, Colombia, 1965.

(٢٣)

وأيضاً تقارير إدارة الإعلام - الإدارة الاقتصادية وإدارة المقاطعة العربية - الجامعة العربية ٢٧٠٧ / ٦٩ في أبريل ١٩٦٩

بلا منافس لعدة سنوات حتى سيطرت على أسواقها ، وحدث مثل هذا في إثيوبيا وغيرها ، وتقوم إسرائيل بتعويض الشحنات التالفة وغير ذلك من الطرق التي تضمن لها الأسواق وتشجع تجارتها^(٢٤) .

وفيما يتعلق بالمواصلات : فلقد اهتمت إسرائيل بتطوير مواصلاتها وأسطولها البحري والجوى لدعم تجارتها مع دول القارة والعالم الخارجى : فسيرت شركاتها الملاحية والخطوط المنتظمة لربط إسرائيل بشرق القارة وغربها . وربط تجارتها في أفريقيا بأوروبا وأمريكا لتغطى بنشاطها معظم موانئ القارة ، كما قامت شركاتها الملاحية بتكوين شركات ملاحية مشتركة مع الدول الأفريقية : فسيرت شركة زيم للملاحة البحرية - كما سبقت الإشارة - بواخر بصورة منتظمة تربط بين إيلات وشرق القارة - وأنشأت شركة « جولدستار » بالاشتراك مع غانا والشركة الإسرائيلية العاجية والشركة الإثيوبية الإسرائيلية إلخ . وأنشأت إسرائيل شركة النجوم السبعة للملاحة البحرية لخدمة غربى القارة وربطها بإسرائيل وأوروبا ، وشركة النجوم الخمسة لربط إسرائيل بموانئ شرق القارة والشرق الأقصى حيث تسير خمسة خطوط منتظمة تمر بجيبوتى ومصر ومقدشيو ودار السلام وموانئ الشرق الأقصى .

وركزت إسرائيل على ميناء إيلات لما له من أهمية ملاحية كمنفذ هام لشرق القارة وآسيا والشرق الأقصى وخاصة أن فتح خليج العقبة أثر بدرجة ملحوظة في تطوير تجارة إسرائيل مع دول شرق القارة : ففي الوقت الذى لم تصل إيلات أى سفينة حتى سنة ١٩٥٧ حيث كانت الملاحة فيه مغلقة أمام إسرائيل نجد أنه قد وصلها ١٩٥٩ عن طريق إيلات ٤٥ سفينة تجارية ارتفعت إلى ٩٣ سفينة تجارية

(٢٤) Laufer Leopold - Israel and Developing Countries, U.S.A. 1967.

وأيضاً : حمد سليمان المشوخى : التغافل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢

سنة ١٩٦٣ حملتها ٦٦ ألف طن ، وفي سنة ١٩٦٦ بلغ حجم التجارة الإسرائيلية عن طريق إيلات من استيراد وتصدير ٢٧٥ ألف طن .

هذا بجانب البترول حيث تصل ناقلات البترول الضخمة ، وتفرغ حمولتها في إيلات ليضخ عبر أنبوب يمر بإسرائيل ليصب في البحر المتوسط ، لتعيد الناقلات شحنه مرة أخرى لأوروبا ، فكان للميناء أثر كبير في تطوير العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق القارة وآسيا اقتصاديًا وسياسيًا .

واستغلت إسرائيل غلق قناة السويس على أثر حرب سنة ١٩٦٧ لتضفي أهمية كبيرة على ميناء إيلات ومقدرة إسرائيل التجارية .

ونجد أن إسرائيل وسعت مقدرة ميناء إيلات وبنت الأرصفة لتصدير المعادن والفوسفات ورصيف لناقلات البترول .

كما اهتمت إسرائيل بالنقل الجوي وتنظيم رحلات متعددة للقارة ، وعقدت عدة اتفاقات للطيران وشئون البريد والبرق مع معظم الدول الأفريقية ، فمثلا عقدت اتفاقية مع ليبيريا في ١٩٦٣/٢/٣ ونيجيريا في سبتمبر سنة ١٩٦٢ وكذلك مع أغلب الدول الأفريقية الأخرى ، ثم وقعت اتفاقية طيران شاملة مع دول اتفاقية ياوتدى التي تضم ١١ دولة اتفقت فيما بينها على إنشاء شركة طيران مشتركة أطلق عليها Air Afric (٢٥) .

أثر الشركات والخبرات الإسرائيلية في تشجيع التجارة :

المساعدات الفنية التي تقدمها إسرائيل لدول القارة والمشروعات التي تقوم بتنفيذها سواء نفذتها عن طريق شركاتها أو بالمشاركة مع الدول الأفريقية لها دورها

(٢٥) د/أنيس صايغ وآخرون - فلسطينيات - بيروت سنة ١٩٦٨ .

وأيضا : حمد سليمان المشونى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، (القاهرة سنة ١٩٧٢)

الكبير في تشجيع التجارة الإسرائيلية الأفريقية، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه الشركات التجارية الإسرائيلية في القارة.

فالمساعدات والخبرات الفنية الإسرائيلية العاملة في القارة تمنح إسرائيل ميزات التفضيل سواء في المنافسة السعرية أو في الجودة.

كما تقوم الشركات الإسرائيلية الأفريقية القائمة على تنفيذ عدة مشروعات عمرانية في القارة - بشراء ما يلزمها من إسرائيل مثل أعمال البناء بالمشاركة ومشروعات الري والمطارات مما يؤدي إلى تطور كبير في حجم التجارة ويخفف من حدة المنافسة التي تلقاها السلع الإسرائيلية في القارة أمام منافسة الدول الأخرى بل وتضع أسساً قوية للتجارة.

وأبرز نشاط هذه الشركات : شركات «سوليل بونيه» و«ماير إخوان المحدودة» و«فيدرمان» وغيرها.

كما قامت الشركات التجارية الإسرائيلية بدور هام وخاصة شركة ديزنجوف التجارية والتي تقوم بالانجاء في ٥٠٪ من تجارة إسرائيل مع دول القارة، وقد افتتحت لها ١٤ مكتباً تجارياً في أهم مدن القارة وخاصة في غربها، وقامت شركتا «إخوان وأميران» بدعمها جهود شركة «هارون إخوان» بتولى التجارة في القارة وخاصة في شرقها، وقامت عدة شركات تجارية أخرى بفتح مكاتب لها والانجاء مع القارة بحيث أصبح نشاط الشركات الإسرائيلية يغطي القارة السوداء بأكملها^(٢٦).

ويمكن القول : أن إسرائيل باتباعها هذه الطرق استطاعت في هذا الميدان أن

Krein, Mordechai - Israel and Africa, (New York, 1964) +
Laufer Leopold - Israel and Developing countries, U. S. A. 1967.

تغطي بنشاطها التجارى كل دول القارة السوداء حتى الدول التى لم تستطع دخولها بطريقة مباشرة كالصومال وموريتانيا اتبعت الطرق الملتوية للتجار معها .

التمويل والإنفاق الإسرائيلى فى القارة (٢٧) :

إن افتقار إسرائيل للموارد التمويلية ، فرض عليها إستراتيجية تلائم مخطتها التغلغل فى القارة ، وبرغم ذلك قدمت إسرائيل بعض المنح والقروض للدول الأفريقية بما يلائم خدمة أهدافها السياسية والاقتصادية فى المخطط الشامل وخاصة أن هذا المخطط لا يخضع للمنطق الاقتصادى المعروف ، بل يخضع للعوامل السياسية ومن ثم ارتبطت القروض والنفقات الإسرائيلية فى القارة بمشروعات معينة تخدم أهدافها .

وبجانب القروض قدمت إسرائيل بعض المنح فى بداية تقاربها مع الدول الأفريقية . ويمكن القول أن الأموال الإسرائيلية المنفقة فى القارة كقروض أو منح ارتبطت بأغراض محددة تخدم الهدف الإسرائيلى العام فى المخطط التغلغل الشامل ، وتقدر هذه القروض والمنح فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ بقيمة تتردد ما بين ٥٠ - ٥٥ مليون دولار بجانب الإنفاق السنوى على تنفيذ المخطط والذي يبلغ من ٢ إلى ٤ ملايين دولار فى السنة بصفة رسمية .

Tettegah, Tom - How Israel Secret Agents Subvert Africa
(Ghana, 1968)

(٢٧)

وأيضاً : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢ .

حجم القروض المقدمة

قدمت إسرائيل قروضاً إلى كل من غانا ونيجيريا وليبيريا وساحل العاج وسيراليون وتترانيا وغينيا ، كما سبقت الإشارة ، وارتبطت القروض بأغراض معينة ، وفي الغالب تقدم هذه القروض وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع مثل تقديمها لقروض مراكز الشبيبة أو من المستدروت وشركاته المنتشرة في القارة السوداء لإقامة المشروعات أو تنفيذ أهداف معينة ، كما يتضح من الجدول التالي الذي يوضح القروض التي قدمتها إسرائيل للدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ .

| الدولة | قيمة القروض | تاريخ القروض | طبيعة القرض وشروطه (٢٨) |
|-------------|----------------|-----------------|--|
| ١ - غانا | ٢٠ مليون دولار | ١٩٦٠ | ٥٠٪ ائتمان تجارى ، ٥٠٪ لتنفيذ مشروعات التنمية ومدة الائتمان من ٥,٥ سنوات إلى ٦,٥ سنوات . |
| ٢ - نيجيريا | ٨,٤ | ١٩٦٠/٣/٧ | تنفيذ مشروعات وإقامة المباني والمستعمرات في الإقليمين الشرق والغربى بفائدة ٦٪ ويسدد بعد ٧ سنوات . |
| ٣ - ليبيريا | ١٣ | ١٩٥٩ | ١٠ ملايين من شركة ماير وشركة سوليل بونيه وبنك الاستيراد والتصدير كائتمان تجارى لتمويل بعض المشروعات ، ٣ ملايين قدمت من |

(٢٨) المصدر السابق :

| الدولة | قيمة القرض | تاريخ القرض | طبيعة القرض وشروطه ^(٢٩) |
|----------------|---------------|----------------|---|
| | مليون دولار | | حكومة إسرائيل لتنفيذ بعض مشروعات البناء . |
| ٤ - ساحل العاج | ١,٥ | ١٩٦٣ | بناء فندق وشراء مستلزمات البناء من إسرائيل بقيمة القرض . |
| ٥ - غينيا | ٢ | ١٩٦٤ | تمويل مشروعات بناء المساكن وبعض المباني الحكومية . |
| ٦ - كينيا | ٢,٨ | ١٩٦٥ | لتنفيذ بعض المشروعات الزراعية والصناعية على يد الخبرات الإسرائيلية . |
| ٧ - سيراليون | ٣,٥٥ | ١٩٦٣ | ١,٧ مليون دولار كقرض من شركة ديزنجوف لتمويل المشروعات الإسرائيلية والباقي من حكومة إسرائيل كائتمان تجارى والتنمية ، ويسدد على مدى خمس سنوات بعد عام من الدفع . |
| ٨ - تنزانيا | ٥,٨ | ١٩٦٣ | منا ٣,٦ مليون دولار كقرض لبناء فندق كليمنجارو وشراء معدات ومستلزمات البناء من إسرائيل والباقي كائتمان تجارى وتنفيذ المشروعات الزراعية المتفق عليها . |
| ٩ - مالي | ٠,٧٠ | ١٩٦٦ | قرض لتمويل مصنع لتجديد إطارات السيارات . |
| ١٠ - مدغشقر | ٠,٢٠ | ١٩٦٤ | قرض تنفذه الشركات الإسرائيلية للبناء . |
| (ملاجاش) | | | |

(٢٩) حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا ، القاهرة سنة ١٩٧٢ .

ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر تقدر أن المعونة التي تقدمها إسرائيل لأفريقيا لا تمثل سوى ٠,٠٥٪ من المعونات الخارجية للقارة ، وهذا يدل على ضعف المساهمة الإسرائيلية في مجال التنمية الاقتصادية بأفريقيا التي تقوم على التصنيع الثقيل والقروض والمعونات الضخمة الأمر الذي لا تقدر عليه إسرائيل .

حجم الإنفاق الإسرائيلي في القارة :

تتحمل إسرائيل نفقات كثيرة في تنفيذ مخططاتها في القارة : فهي تتحمل نفقات بعثاتها الدبلوماسية التي تقدر في السنة بمبلغ ٣٠ مليون ليرة ، وتتحمل نفقات إرسال مرتبات وتنقلات الخبراء الإسرائيليين ، وإن كانت قد تخضع في أغلب الأحيان إلى الظروف السياسية والعلاقة مع الدولة الأفريقية وعلى حسب الاتفاقيات المعقودة ، كما تتحمل في الغالب نفقات المتدربين الأفارقة سواء في أثناء إقامتهم أو تنقلاتهم وجميع نفقاتهم في إسرائيل وأحيانا تنقلاتهم عند عودتهم لبلادهم ، وهذه تخضع أيضا للاعتبارات السياسية التي تغطي على كل اعتبار وتقرر كل المدفوعات . وهناك النفقات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات القومية والوزارات المختلفة وأيضاً نفقات استثمارية مباشرة تقوم بها الشركات الإسرائيلية العاملة في القارة . ولقد بلغت جملة الاستثمارات التي قامت بها الشركات الإسرائيلية في مختلف المشروعات ٤٠٠ مليون دولار في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ وبلغ عائدها ٥٠ مليون دولار عن الفترة نفسها .

مصادر الأموال المنفقة والقروض :

إن إسرائيل تفتقر للموارد المالية وتعتمد بدرجة أساسية على العون الأجنبي في اقتصادها ، ويشكل نقص رأس المال لديها ومتطلبات القروض والتمويل لمشروعاتها في القارة عقبة كبيرة تحد من سرعة انطلاقها فيها وتوسعها ، بل ويعتبر الافتقار

للتحويل المانع الرئيسي الذي يحد بدرجة كبيرة من مدى تغلغلها ، وبرغم ذلك حاولت واستمرت في المحاولة على التغلب على هذا المعوق بشتى الطرق بخلق مصادر تمويلية متعددة ، وتلجأ في سبيل ذلك إلى الطرق والمصادر التالية (٣٠) :

١ - تقوم بالاقتراض من البنوك الغربية الأمريكية والإنجليزية والألمانية بأسعار فائدة منخفضة ، ثم تعيد إقراضها للدول الأفريقية بأسعار مرتفعة ، بالإضافة لتقديمها في صورة سلع وخدمات فتكون الفائدة مزدوجة .

٢ - تودع العقود التي تبرمها مع الدول الأفريقية لتنفيذ بعض المشروعات لدى البنوك الأجنبية ، وتقترض بضمانها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها .

الخبراء :

تأخر المعونة الفنية التي تطلبها الدول الأفريقية من الأمم المتحدة أو وكالاتها بعض الوقت ، فالخبراء المختارون لمهات معينة يبحث عنهم في الدول المختلفة ، وتقوم الوكالة المتخصصة والدولة المستقبلة بعملية الاختيار النهائي ، مما يستغرق وقتاً يتردد بين ٦ أشهر ، ١٢ شهراً .

وعلى العكس فإن إسرائيل سريعة في الإجابة على الطلبات الخاصة بالمعونة الفنية ! فالسفارات الإسرائيلية في أفريقيا مخول لها سلطة اتخاذ القرارات في هذا الصدد ، فتستغرق أسابيع قليلة ، وكثيراً ما يرسل الخبراء دون كلمة مكتوبة حول موضوع إرسالهم ، وتدعى بعض المصادر الإسرائيلية أن خبراءها أكثر نفعاً للدول الجديدة من خبراء أوروبا وأمريكا الشمالية ، فتجربة التنمية في إسرائيل تعطى المستشارين الإسرائيليين إطاراً يستفيدون منه عند العمل في الدول الأخرى حتى إن

Tettegah, Tom - How Israel Secret Agents Subvert Africa, Ghana, 1968.

(٣٠)

المراجع السابقة .

مخطط مدن إسرائيل الذي قام بمسح دولة في غرب أفريقيا انتقد اقتراحات خبير بريطاني معروف لأنها مستمدة من النمط البريطاني^(٣١) ، وتضيف هذه المصادر أن هناك بعض المظاهر المناخية والجغرافية المتشابهة بين إسرائيل وأفريقيا ، ولذلك فالفنيون الإسرائيليون أكثر تعوداً للعمل في أفريقيا وقد تكون إنتاجيتهم أكبر من الفنيين في المناطق المعتدلة الذين يعملون في أفريقيا ، وطالما أن الدول الأفريقية صغيرة فتستطيع أن تتعلم أكثر من بلد صغير عن بلد كبير ، والمقصود بالبلد الصغير هو إسرائيل حتى إن سفير ليبيريا في إسرائيل قال : إن الذين تدربوا في البلاد الغربية المتقدمة يجدون أنفسهم فاشلين في ليبيريا ، وإن المعرفة العملية لإسرائيل أكثر تنوعاً مما يمكن الحصول عليه من مكان آخر ، كما أن منظمة الفاو اعترفت بكفاءة المستشارين الزراعيين الإسرائيليين^(٣٢) .

والخبراء الإسرائيليون ذوو تخصصات مختلفة تتردد بين خبراء تخطيط المدن والطب والسياحة وإمدادات المياه والتعاون .
ويلاحظ على هذا المنطق تناقضه أحياناً وكذبه أحياناً ثانية وإخفاؤه لحقائق من جانب ثالث .

فإذا كانت الظروف المناخية تشابه أحياناً كما يدعى هذا المنطق فلماذا يحتاج الخبير الإسرائيلي إلى أعداد كبيرة حول ظروف المناخ والعمل في المناطق المدارية ؟ فضلاً عن أن الحقائق العلمية تكذب ذلك ، فأفريقيا تمتد من المناطق الاستوائية والمدارية والصحراوية إلى المعتدلة الدفينة على عكس إسرائيل التي هي في منطقة البحر المتوسط ولا يشاركها في هذه الصفة إلا شمال غرب القارة وجنوب غربيها . أما المحاولات الخاصة بتمييز الخبير الإسرائيلي على الخبير الغربي فهي مضللة :

(٣١) محمد علي العوفي : سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢ .

(٣٢) Laufer Leopold - Israel and developing countries New York, 1967. P. 4

فمعظم الخبراء الإسرائيليين من أصل غربي ، كما أن ظروف التنمية الإسرائيلية تختلف كلية وظروف التنمية الأفريقية : فالأولى منقولة عن طريق المساعدات الاقتصادية والفنية والأمريكية والجبابة اليهودية من مختلف دول العالم ، كما أن الخبراء أنفسهم منقولون .

أما في أفريقيا فالوضع مختلف تماما : فالمساعدات لها ضئيلة للغاية بالمقارنة بالمساعدات التي تقدم لإسرائيل .

والجدول التالي يوضح عدد الخبراء الإسرائيليين في أنحاء العالم على حسب القارات في الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٧٠ (٣٣) :

| القارات | من ١٩٥٨ - ١٩٧٠ |
|-------------------------|---|
| ١ - أفريقيا | ٢٤٨٣ بلغ مجموع عدد الخبراء في سنة ١٩٧٠ مقدار ٢٤٦ خبيراً |
| ٢ - أمريكا اللاتينية | ٥٣٠ هذا يدل على مدى التغلغل الإسرائيلي وعمقه في أفريقيا دون سواها . . |
| ٣ - منطقة البحر المتوسط | ٥٠٤ |
| ٤ - آسيا | ٤٣١ |
| المجموع | ٣٩٤٨ خبيراً |

المشروعات الأفروإسرائيلية :

شكّلت المشروعات التي أقامتها الشركات الإسرائيلية في القارة سواء لحسابها أو بالمشاركة ميدان ربح اقتصادي كبير فاق كثيرا الربح العائد من المبادلات التجارية . فالمشروعات تحقق الربح الاقتصادي من ناحية وتوفر العمل للخبرات الإسرائيلية من

ناحية أخرى ، والأهم من ذلك فهي تجسّد الجهد الإسرائيلي في إنجازها للعديد من المشروعات التي تظل عالقة في الأذهان وتمثل رمز العمل الإسرائيلي .
فالمشروعات المقامة تؤمن العمل لنحو ٦٥٠ خبيراً إسرائيلياً في السنة في المتوسط .

ومن الملاحظ أن إسرائيل تتبع في تنفيذ المشروعات بالقارة غالباً فلسفة المشاركة التي تقوم على مشاركة الشركات الإسرائيلية مع الحكومات الأفريقية لضمان هذه المشروعات المنفذة والابتعاد عن نشاط القطاع الخاص بما يلائم الروح القومية ، كما أن هذه المشاركة تظهر للحكومات الأفريقية أن إسرائيل صديقة تعمل لمصلحة الدول الأفريقية حيث تبعد عنها شبح الارتباط بالصورة الاستعمارية المألوفة وبشركاته الاستعمارية السابقة مما يقوى مكانة إسرائيل .

- ونجد من ناحية أخرى أن المشاركة تحقق الأهداف القومية للطرفين بما يلائم الظروف السيكولوجية السائدة لدى القيادات الأفريقية بالحفاظ على السيادة والاستقلال الاقتصادي وخاصة أن الكثير من المشروعات المنفذة تحيط بها عوامل لها حساسيتها السياسية والاقتصادية .

ومن ثم تتركز إسرائيل على إبراز القومية الإسرائيلية بجانب القومية الأفريقية في معظم مشروعاتها المنفذة ومشاركتها .

- كما أن الأسس التي قامت عليها إستراتيجية المشاركة تضمن لإسرائيل حرية الحركة ، وتمنحها الفرص الضخمة سواء في تنفيذ المباني الحكومية الضخمة أو إرسال العطاءات عليها بجانب تخفيف الأعباء التمويلية عن الشركات الإسرائيلية^(٣٤) .

Laufer Leopold - Israel and Developing Countries (New York 1967).

(٣٤)

وانظر أيضاً حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا (القاهرة ١٩٧٢) .

ونجد أيضاً أن إستراتيجية المشاركة قد سهلت لإسرائيل دخول معظم الدول المقفلة في وجه الشركات الأجنبية ، كما أن المشاركة مع الحكومات تضمن رعاية الحكومة للشركة من المنافسة الأجنبية ، وبصفة عامة يتوقف مركز الشركات الإسرائيلية في الدول الأفريقية - مثلها مثل غيرها - على العوامل السياسية والاقتصادية .

إن إسرائيل تعمل باستمرار على ضمان إدارتها للمشروعات حتى بعد تسليمها للأفريقيين !

وبهذه الطريقة استطاعت إسرائيل أن تغزو معظم الميادين الاقتصادية بالمشاركة وخاصة ميادين النقل البحري والتشييد والبناء ومشروعات الزراعة والرى والتنقيب عن المياه وحفر الآبار وإقامة السدود وتصنيع بعض الخامات الأفريقية والبحث عن المعادن وإقامة المحال التجارية وشركات التجارة كما سيوضح في العرض التالي :-

(١) في ميدان النقل :

تعتبر شركات الملاحة البحرية والجوية في الدول النامية ضرورة تفرض وجودها وخاصة للدول التي لها حدود بحرية كبيرة ، وذلك لنقل تجارتها وتأكيد شخصيتها ، وكمورد للعمولات الصعبة بجانب دورها الكبير في الاقتصاد .

وكانت أول مشاركة لإسرائيل في القارة تمثل في قيام شركة ملاحية النجمة السوداء الإسرائيلية الغانية بنسبة مشاركة بين شركة زيم للملاحة البحرية الإسرائيلية ٤٠٪ وساهمت حكومة غانا بنسبة ٦٠٪ وتم هذا المشروع في سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وهذه المشاركة كانت بمثابة تجربة مشجعة للدول الأفريقية الأخرى وخاصة أن نشاط شركة زيم امتد إلى إنشاء وإدارة معهد البحرية الغاني وتدريب الغانيين سواء في حيفا بمقر الشركة أو في غانا ، وركزت إسرائيل على هذا المشروع حيث فتح نجاحه آفاقاً جديدة أمام الشركات الإسرائيلية الأخرى وفي الدول المجاورة لغانا :

ففي سنة ١٩٦٢ شاركت إسرائيل بنسبة ٢٥٪ من أسهم شركة الأسطول البحري الليبيري ، وتولت الخبرات الإسرائيلية إدارة الشركة برغم أن هولندا تشارك أيضا بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .

أسست إسرائيل على غرار المشاركة الغانية الإسرائيلية شركة ملاحية بحرية مع سيراليون وغيرها من الدول حيث نشطت شركة زيم وسيرت الخطوط الملاحية المختلفة لربط القارة بإسرائيل وبغربي أوروبا وأمريكا^(٣٥) .

وفي ميدان النقل البري تولت الشركات الإسرائيلية تنظيمه في معظم الدول وخاصة في أثيوبيا حيث تولت إدارة شركة النقل الحكومية ، وأنشأت بها شركة النقل البحري ومطار في أسمرة وأديس أبابا ..

(ب) وفي ميدان التشييد والبناء :

برز نشاط الشركات الإسرائيلية بشكل واضح في هذا الميدان ، وخاصة أنه يؤمن لها أرباحاً ضخمة بجانب فئات الخبرات الإسرائيلية وآلاف الأيدي العاملة الأفريقية . كما أنه يلبي حاجة الدول الأفريقية في مجال التنمية التي تتطلب إقامة الجسور والطرق والوحدات السكنية وحفر الآبار ومد شبكات الري وغيرها ، واهتمام إسرائيل بهذا الميدان يفوق اهتمامها بميدان التجارة وخاصة أنه يجسد لها أهدافها المرسومة .

ومن أبرز الشركات في هذا الميدان شركة « سوليل بونيه » ، وهي شركة تشييد تابعة للهستدروت التي أقامت المئات من المشروعات العمرانية ، وساهمت في عشرات المشاركات مع الحكومات الأفريقية ، وقامت بفتح فروع لها في معظم

(٣٥) المرجع السابق

Krein, mordekhi E - Israel and Africa (New York, 1964/P. 133)

المدن الأفريقية ، وقد بلغ حجم استثماراتها في أفريقيا من ١٩٥٨ - ١٩٦٣ مبلغ ١٥٠ مليون دولار بلغ عائدها ٥٠ مليون دولار ، وارتفع حجم مشروعاتها المنفذة من ٢١ مليون دولار عام ١٩٦٤ ليصل إلى ٣١ مليون دولار عام ١٩٦٦^(٣٦) . من مشروعاتها بناء مطار أكرا الدولي والمباني الحكومية والطرق والمدارس والمستشفيات ، كما بنت الشركة مبنى اتحاد المزارع بغانا وقصر الرئاسة وشاركت « سوليل بونيه » في إنشاء شركة الإنماء الصناعي في غانا .

وفي إثيوبيا قامت الشركات الإسرائيلية للتشييد والبناء بتكوين شركات مختلفة ، كما شيدت أربعة مطارات جديدة وجامعة « هيلاسلاسي » الأول ومستشفى مصوع ومشروع دار الإذاعة في جيبوتي ، ورصفت طرقاً أطوالها ١١٢ كم . وتكونت شركة ذات ملكية مشتركة في نيجيريا الغربية تدعى Nigersol كشركة مشاركة ، ونفذت مشروع رصف طريق طوله ١٠٠٠ كم ، وأقامت المدينة الجامعية والبيوت التجارية وعديداً من المصانع .

ونفذت (شركة شرق نيجيريا للتشييد والأثاث) التي تكونت بالمشاركة تشييد جامعة (شرق نيجيريا) والمدينة الجامعية وبنيت فندقاً كبيراً وبعض المدارس والمراكز التدريبية .

ولقد نفذت شركة ثالثة إسرائيلية نيجيرية سنة ١٩٦٠ (شركة البناء والمفروشات) العديد من الإنشاءات والمشروعات والمساكن^(٣٧) .

ولقد تم في سيراليون إنشاء شركة تشييد وطنية سنة ١٩٦٠ كشركة مشاركة ساهمت حكومة سيراليون بـ ٦٠٪ وسوليل بونيه بـ ٤٠٪ ، ولقد نفذت الشركة مبنى

(٣٦) حمد سليمان المشوخي (مرجع سابق) :

Israel Government Year book, 1960/61 +

L'Economie A Revue - L'aide Israel ienne aux pays en voie de developpment, no. 918, 1964. P.9.

(٣٧)

البرلمان وأتمت سد كونجا وبنت فندقاً ضخماً في فريتاون ومبنى البلدية والطرق المؤدية إليه ورصفت عدة طرق ، ومدت طرق مطار لونجي وفندقاً ضخماً في المطار ، كما بنت مبنى هيئة البريد ومبنى رئاسة الوزراء ومباني للمصالح الحكومية والبنك المركزي وكلية الآداب في جامعة فور أباي وبعض المباني الأخرى في الجامعة وبنت رصيفاً للنقل في الميناء ويعمل في الشركة ٤٠ خبيراً وفنياً إسرائيلياً و ١٢,٠٠٠ عامل سريالونيون .

كما قامت إسرائيل بإنشاء شركة للتخطيط والتعميم لمساعدة «سوليل بونيه» وتعمل كمستشار للحكومات الأفريقية .

وهناك أنشطة أخرى مثل عقود الإدارة في صناعة الفنادق حيث تقوم الشركات الإسرائيلية بإدارة الفنادق في منروفيا وأيدجان ودار السلام .

وفي ليبيريا : تكونت شركة بناء مشتركة مع «سوليل بونيه» وشركة «ماير إخوان» الإسرائيلية فأقامت عدة إنشاءات هامة مثل القصر الجمهوري ومباني وزارة الخزانة والبلدية ومصلحة الاستعلامات والغرفة التجارية وفندق ضخم وبنت طريق كورنيش منروفيا وعبدت الطرق .

وفي تنزانيا : تكونت شركة التخطيط والأعمال الدولية المحدودة بالمشاركة بين «سوليل بونيه» والحكومة ، وهي شركة إسرائيلية تابعة لمؤسسة المستدروت بناء على اتفاق عقد مع حكومة تنزانيا في أكتوبر سنة ١٩٦١ عهد بإدارة الفندق إلى شركة مولونوت الإسرائيلية ، وتم افتتاح فندق كلمنجارو بدار السلام في ١٩٦٥/١٢/٨ وقد تم بناؤه بموجب قرض إسرائيلي طويل يبلغ ١,٥ مليون جنيه إسترليني .

وفي يوليو سنة ١٩٦٩ وقع عقد قيمته ٢٦٠,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني بين «سوليل بونيه» وشركة بحاري بوتش للفنادق التي أنشئت حديثاً في تنزانيا ، تقوم بمقتضاه «سوليل بونيه» ببناء فندق ساحلي مكون من ٢٠٠ سرير لجذب السياح الأوربيين المتوسطى الدخلى إلى تنزانيا ، على أن يكون الفندق على شكل قرية

أفريقية ، كما بنت دار الجمعية التعاونية ومكتباً للبريد ومبنى وزارة الري ومبنى المعرض الوطنى وجامع أغاخان بالمدينة الجامعية ومبنى مستشفى أروشا وأكملت بناء القصر الجمهورى ومجموعة فيلات سكنية وعمارات كبيرة^(٣٨) وعلى عكس ماتدعيه إسرائيل من النجاح الفريد لمشروعاتها الاقتصادية فإن ثلاثة مشروعات منها كانت إسرائيل قد قامت بتنفيذها فى تترانيا ومنيت بالفشل لأسباب فنية وإدارية وهى :

١ - مشروع الكوزانا التعاونى الذى التزمت إسرائيل بتنفيذه لإقامة تعاونيات وسلسلة من العمليات الاقتصادية للبيع والشراء وتوزيع المنتجات الاقتصادية وفشل المشروع وصنى بعد تحقيق خسائر كبيرة .

٢ - ومشروع أجريدون لاستصلاح الأراضى الذى صُنّى بعد ظهور دلائل الفشل منذ الشهور الأولى لتنفيذه .

٣ - ومشروع إقامة فندق كلمنجاو فى دار السلام حيث هاجم البرلمان التترانى المشروع لعدد من العوامل التى أدت إلى استهلاك الأرباح وهبوط عائداته^(٣٩) ولقد وقعت الحكومة الإسرائيلية وشركتان إسرائيليتان للبناء مع حكومة أوغندة عقداً قيمته ٧ ملايين جنيه لتشييد ٣٠٠٠ منزل بأوغندة على أن تسدد الدولة قيمته خلال ١٢ سنة بفائدة قدرها ٦٪ ، وفى كينيا شيدت شركة الإنشاءات المشتركة فندقاً ضخماً فى مواجهة الشاطئ وعلى أعلى قمة فى القارة وبناء مساكن شعبية فى

(٣٨) Laufer Leopold - Israel and Developing Countries New York, 1967.

وانظر أيضاً : حمد سليمان المشوخى : التخلخل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة ١٩٧٢ .

(٣٩) دكتور عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ٥١ وكذلك الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية سنة ١٩٦٦ - ص ٥٩٠ .

نيروبي ؛ كما أنها أنشأت مركزاً للتعمير والمقاولات في الدولة وأيضاً أنشأت بها سلسلة من التعاونيات .

وفي غينيا بنت العديد من المساكن .

وفي تشاد شيدت الشركات الإسرائيلية أربعة مطارات في أنحاء متفرقة من الدولة ؛ كما أنها تولت مشروع الكبارى وحفر الآبار وإصلاح الطرق^(٤٠) .

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى : تولت الشركات الإسرائيلية بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية ، كما وافقت الدولة على أن تقوم إسرائيل بإنشاء محطة إذاعة تليفزيونية بيانجوى في ١٩/٢/١٩٦٦ .

وفي ملاجاش نفذت الشركات الإسرائيلية بناء فندق سياحي في تناريف تولت تنفيذه شركتا مولونوت وشركة أوناسين رازين الإسرائيلية بالمشاركة مع الحكومة . وفي الكاميرون تولت شركة الإنشاءات المشتركة المقامة بالمشاركة سنة ١٩٦٢ بناء جامعة ياوندى ومعهد للتنمية وفندق كبير .

وفي ساحل العاج تكونت شركة بالمشاركة وساهمت « سوليل بونيه » بنسبة ٤٨٪ من رأسمالها وهي الشركة الوطنية العاجية للأعمال الإنشائية ، وقامت ببناء المساكن الشعبية ومساكن خاصة بكبار موظفي الدولة ، ونفذت وبنّت فندقاً كبيراً تكاليفه ٦ ملايين دولار ، وبنّت المركز التجارى العام . وفي يوليو ١٩٦٨ اتفقت شركة فيلرمان الإسرائيلية مع حكومة ساحل العاج على إقامة العديد من المباني الأخرى .

هذا بالإضافة إلى جهود هذه الشركات في جمهورية فولتا العليا وغيرها من الدول الأفريقية^(٤١) .

(٤٠) نشرات الأمانة العامة للجامعة العربية - الإدارة الاقتصادية .

(٤١) Kreinin, Mordekhi E - Israel and Africa, New- York, 1964.

(حـ) وفي ميدان المشروعات الزراعية والرى :

لقد برزت المشاركات الإسرائيلية أيضاً في ميدان النشاط الزراعى والرى ، حيث قامت الشركات الإسرائيلية بمسح شامل للمشكلات الزراعية في الدول الأفريقية ، وشاركت في تكوين عدة شركات أفروإسرائيلية لتنفيذ شبكات الرى ومشروعاتها وخاصة أن مشروعات المياه والرى تمثل مشكلة بارزة لدى الدول الأفريقية ، وأن إسرائيل لديها الخبرات في هذا الميدان حيث عانت وما زالت تعاني من مشكلة المياه ، فأقامت عدة مشروعات من تشييد محطات مائية ومضخات وتخزين المياه وتنظيم طرق الرى واختبارات التربة وحفر الآبار ، وقامت شركاتها بدور كبير سواء من جهدها الذاتي أو بإقامة مشاركات مع الدول الأفريقية :

ف نجد أنه في نيجيريا على سبيل المثال قامت شركة تطوير مصادر المياه الإسرائيلية **Comp. of water Resourcer Development Ltd.** بالاشتراك مع حكومة غربى نيجيريا بتكوين الشركة المحدودة لغربى نيجيريا ، ونفذت عدة مشروعات للمياه تكلفت نحو ١٠ ملايين دولار ، كما عمل بالشركة ٧٠ مهندساً وخبيراً إسرائيليين ، وأهم المشروعات حفر الآبار ومد خطوط الأنابيب وبناء الكبارى والسدود الصغيرة وتشيد محطات لضخ المياه وتنظيم طرق الرى ؛ كما نشطت شركة التخطيط المائى الإسرائيلية بتنظيم المياه في الإقليم الغربى .

وفي إقليم شرقى نيجيريا : تكونت شركة مشتركة على غرار الشركة التى تشكلت في الإقليم الغربى ونفذت مشروعات مماثلة بمبلغ نحو ٧,٥ من مليون الدولار .

وفي غانا برز نشاط شركة تطوير مصادر المياه الإسرائيلية لتنفيذ عدة مشروعات بالاشتراك مع حكومة غانا من تخطيط ومد أنابيب المياه في المدن والقرى ، وأمدت شركة التخطيط المائى الإسرائيلية شبكة المجارى الرئيسية في منطقة أكرا بتفويض من

منظمة الصحة العالمية^(٤٢) .

وفي إثيوبيا قامت الشركة نفسها بتطوير مصادر المياه ، وساهمت في بناء خزانات على بحيرة تانا ، وهناك اتفاق معقود بين إثيوبيا وإسرائيل قامت بمقتضاه شركة «سوليل بونيه» وشركة أعمال الموانئ Harbour Works Co. Ltd. بمد حوالى ١٥ كم من خطوط الأنابيب الفولاذية من بحيرة اليمبابا إلى مدينة هرر ، وبلغت قيمة العقد مليوناً ونصف مليون الدولار الإيثيوبي ؛ كما تم بناء طريق جيما - أجارو ٤٥ كم ، وطريق أديس زيمين باهف دار ٦٠ كم^(٤٣) .

كما تقوم إسرائيل بالمشاركة في تنظيم توزيع المياه وإدخالها للمدن والريف مثلما حدث في غانا وسيراليون وليبيريا وغيرها من الدول ، بل قامت الشركات الإسرائيلية في أخذ امتياز للبحث وتطوير وتنظيم المياه في معظم الدول ، كما حدث في إثيوبيا وإقليم غربى نيجيريا وشرقها وغانا وغيرها^(٤٤) .

وفي مجال الزراعة والتدريب الزراعى : أقامت إسرائيل مشروعات مشتركة ، بل امتلكت بعض المزارع لحسابها ، واشترت بعضها كما اهتمت ببرامج التدريب النظرية والميدانية ومنظمات الشبيبة الأفريقية بهدف تطوير البلاد ، إذ يتدرب

Israel Government Year book 1960/61 P. 25.

(٤٢)

وانظر أيضاً : تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥ / ٦٤ في ٨ / ١٩٦٤ ، ١١٦٠٢ / ٦٤ في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٤ ورقم

٣٣٠٧ في ٢٣ / ٤ / ١٩٦٦ .

The Consulate of Israel: News from Israel, Vol. XV111, No. 5

(٤٣)

Bombay, India, 1971. P. 32.

انظر أيضاً في هذا الصدد : حمد سليمان المشونى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة

سنة ١٩٧٢ .

(٤٤) الجامعة العربية : تقارير إدارة المقاطعة الاقتصادية رقم ٦٤٣٥ / ٦٧ في ٢٢ / ٦ / ١٩٦٧ ورقم

٦٠١١ / ٦٧ في ٥ / ٦ / ١٩٦٧ .

الشباب من الجنسين على الأعمال التعاونية ويتطعون بروح القيادة ، وشمل ذلك ١٨ دولة أفريقية .

وتتمثل المشروعات الزراعية فيما يلي^(٤٥) :

الملاحظ أن النهوض بالزراعة من أهم مشاكل أفريقيا بصفتها تستحوذ على النشاط الرئيسى لمعظم السكان ، وتمثل الطابع الأساسى للاقتصاد الأفريقى ، وتركيز إسرائيل على هذا الميدان يضمن لها التغلغل فى صفوف السواد الأعظم من الشعب من الزراعين الكادحين المتعطشين لكل عون مطلق بغض النظر عن جميع الاعتبارات السياسية والعنصرية ، ولقد قامت إسرائيل بدراسة النظم الاقتصادية الأفريقية آخذة فى الاعتبار عاداتها وتقاليدها لتعديل وتوفيق مشروعاتها الزراعية بما يلائم ظروف البيئة الأفريقية .

ولقد وجهت إسرائيل أكثر من ٥٠ ٪ من خبراتها العاملة فى القارة إلى ميدان الزراعة وما يتعلق به .

لقد انتشرت المستعمرات الزراعية فى أفريقيا على ضوء التجربة الإسرائيلية وتحت إشراف الخبرات الإسرائيلية وخاصة على ضوء تجربة المزارع الجماعية الإسرائيلية « الكيبوتزات » والمزارع التعاونية « الموشاف » .

ففى غانا كانت البداية أن أقامت إسرائيل عشرات المزارع ، ومهدت لها بإدخال مزارع الدواجن فى سنة ١٩٥٩ التى سرعان ما عمت غانا ، ثم أقامت مزرعة لمختلف الزراعات فى منطقة Akatsi وتلتها مزرعة أخرى على غرار الكيبوتزات والقرى التعاونية وخاصة أن غانا أدخلت بالنظام الاشتراكى بحيث ما إن حلت سنة ١٩٦٢ حق كان فى غانا أكثر من ١٠٠ مزرعة أقيمت أغلبها على يد الخبرات الإسرائيلية .

(٤٥) نشرات الأمانة العامة للجامعة العربية - الإدارة الاقتصادية .

إنظر أيضا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢ .

وفي تنزانيا أقامت الخبرات الإسرائيلية ثلاث مزارع مساحتها ١٠٠٠ أكر لزراعة القطن ومحصولات غذائية .

وأشرف على إدارة هذه المزارع ٦ خبراء إسرائيليون وشركة أجولايدين الإسرائيلية .

وفي إقليم غربي نيجيريا تم إنشاء ٢٥ « موشاف » لتشكيل قرى تعاونية وعضدت المشروع منظمة « الفاو » وخطط لإقامة ٥٠٠ قرية تعاونية على غرار الموشاف الإسرائيلي على عشر سنوات .

ولقد حذا إقليم شرق نيجيريا حذو الإقليم الغربي ، وأقامت فيه إسرائيل عدة مزارع على غرار القرى التعاونية فيها ، وأدخلت مزارع الدواجن بدرجة كبيرة ، وكذلك تربية المواشى ، ولقد انتشرت المزارع لتمد أجزاء القارة السوداء فأقيم في شرق القارة ما يقرب من ٣٠ مستعمرة زراعية سواء من موشاف أو كيبوتزات على حسب طبيعة وظروف البلاد وخاصة في تنزانيا ؛ كما أقيمت عدة مزارع في أوغندا وكينيا وملاياش .

وفي وسط غربي القارة أقيمت بجانب المزارع المراكز التدريبية :

ففي ساحل العاج أقيمت مزارع ومركز التدريب الزراعي ، وقامت شركة أجريدوف بنشاط كبير في إقامة المزارع .

وأقيم في الكاميرون ثلاث قرى تعاونية ومركز تدريبي ومركز للخدمات الآلية الزراعية ، وقرتان تعاونيتان في داهومي ومركز تدريب زراعي ، ومركز تدريب ومزرعة كبيرة في توجو . ومزارع نموذجية في زائير وفولتا العليا حيث أقيم منها مزارع تضم مشروعاً لتنمية مزارع القطن ومزارع لتربية الخيل والمواشى .

ولقد قامت إسرائيل بإرسال بعض الخبراء في زراعة القطن إلى زامبيا سنة

١٩٦٦ ، كما أنشأت فيها قرية تعاونية بإشراف ثلاثة من الخبراء الإسرائيليين .
وفي الكنفو (برازافيل سابقاً) تكونت شركة للقيام بدراسات القطن
وصناعته والأبحاث المتعلقة به وتوسيع زراعته^(٤٦) .

وفي إثيوبيا تملك شركة نكودا الإسرائيلية أراضي مساحتها ٥٠ ألف هكتار ،
وهي الأملاك السابقة لشركة سيا الإيطالية الزراعية ، وأقامت فيها عدة مزارع
لزراعة القطن والحبوب وتربية الماشية ، وهذه الأرض في منطقة إريتريا ، وترونها
الشركة من نهر فارس على حدود السودان حيث يروى السودان أراضيها من النهر
نفسه ؛ كما منحت إثيوبيا الشركات الزراعية الإسرائيلية ٣٠,٠٠٠ هكتار في
منطقة Remote لزراعة الخضراوات والمحصولات و ٢,٠٠٠ هكتار إلى شركة أتاغن
الإسرائيلية في منطقة بين مصوع وأسمرة ؛ كما أن هناك مشروعات زراعية تعتمد على
سحب المياه من بحيرة فيكتوريا للتأثير على منابع النيل ؛ كما أن إسرائيل أهدت
لبعض الدول الأفريقية معدات زراعية .

وكذلك قامت بتنفيذ مشروع لصيد الأسماك في المياه الإثيوبية وكذلك مع
موريشيوس ، وفي ليبيريا اشترت إسرائيل قطعة أرض لزراعتها ، كما تولت استثمار
مزارع المطاط .

ولقد أقيمت عدة مزارع أخرى في جابون وليبيريا والسنغال وتولت إسرائيل
تنفيذ مشروع تخطيطي كامل للريف في تشاد .

وبجانب إقامة المستعمرات الزراعية امتد نشاط إسرائيل إلى عدة ميادين تتعلق
بالزراعة مثل إقامة المراكز التدريبية كما حدث في غانا وفي غينيا حيث أقامت مركزاً

(٤٦) المصادر السابقة

Krein, Mordekhi E - Israel and Africa New York, 1964.

لإلقاء الضوء على اقتصاديات إسرائيل انظر :

Shible, Yusuf - Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.

تدريباً لإنتاج الخضراوات والفاكهة وتربية الدواجن التي انتشرت مزارعها ؛ لتعم معظم أنحاء القارة بحيث أصبح العديد من الدول الأفريقية تكتفى ذاتياً :
فمثلاً في غانا وفي خلال ثلاث سنوات من إدخال مزارع الدواجن تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين سنة ١٩٥٩ غطت استهلاكها من البيض والدواجن بعد أن كانت تستورد سنوياً ٥٠ مليون بيضة ، وحدث هذا في نيجيريا حيث أدخل المشروع سنة ١٩٦٠ وانتشر لبقية الدول الأفريقية الأخرى .

كما أدخلت إسرائيل المراكز الآلية لخدمة الزراعة في محاولة لتحويلها إلى الزراعة الحديثة ، وعملت على إقامة مراكز أبحاث لتحسين البذور واستنباط أنواع جديدة منها واستخدام المخصبات الصناعية وإدخال محاصيل جديدة مثل الحمضيات والفلال إلخ ، وأدخلت تربية الأسماك في أوغندا وغيرها سواء في البحيرات الصناعية أو الطبيعية^(٤٧) .

كما ركزت إسرائيل اهتمامها على الريف الأفريقي رابطة الريف بالاقتصاد ومشاكله وخاصة أن تطور الريف يؤدي إلى توفير متطلبات السلع الاستهلاكية الغذائية للسكان بدلاً من استيرادها ، ويعمل على تحسين المستوى المعيشي وزيادة صادرات الدول ، ويؤدي بدوره إلى التصنيع ، ومن ثم تنمية وتطوير الريف عندما يقومون على أسس التخطيط الزراعي والخبرات العلمية يصبحان من أقوى بواعث النمو الاقتصادي .

والاهتمام بالريف يتفق مع الأهداف الإسرائيلية للاندماج مع معظم أفراد الشعب الأفريقي والتأثير في نفوسهم .

(٤٧) حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا القاهرة / ١٩٧٢

وانظر أيضاً تقارير للقاطمة الاقتصادية ٤٩٥٢ / ١٩٦٢ في ٨ / ٩ / ١٩٦٢ ورقم ٦٠١١ / ١٩٦٧ في ١٩٦٧ / ٦ / ٥ .

وأيضاً : + Kreinin, Mordekhi E - Israel and Africa, New York, 1964.

(د) في ميدان المشروعات الصناعية والتجارية :

أقامت الشركات الإسرائيلية المصانع وتولت التنقيب عن المعادن وحصلت على امتيازات كثيرة لاحتكار السوق في الكثير من الدول ، ولقد حرصت إسرائيل على المشاركة في معظم مشروعاتها الصناعية وتمثل فيما يلي :

ففي كينيا : أقامت الشركات الإسرائيلية مصنعاً للأخشاب برأسمال مشترك يديره الخبراء الإسرائيليون ، ومصنعاً ثانياً لتعليب اللحوم وثالثاً للأحذية لسد حاجة دول شرق أفريقيا .

وفي ملاجاش وجمهورية أفريقيا الوسطى : تولت الشركات الإسرائيلية التنقيب عن المعادن ، كما أقيم في الأخيرة مركز صناعي لصناعة الترانزستور والأدوات الكهربائية الأخرى بهدف تنمية الصناعات الحرفية مقابل حصول إسرائيل على المواد الخام .

ولقد حصلت إسرائيل في ملاجاش على امتياز تطوير صناعة الخشب واستغلال كنوز الأحراج فيها .

وفي السنغال : تعاونت إسرائيل وشركات أمريكية وفرنسية في إقامة معمل لتجميع أجهزة الراديو واللاسلكي والأدوات الإلكترونية .

وفي سيراليون : أنشأت إسرائيل مصفاة لتكرير البترول في فريتاون تديرها الخبرات الإسرائيلية برغم مساهمة اليابان فيها .

كما اتفقت شركة « ديزنجوف » التجارية على إقامة مصنع للأسمنت في منطقة ولنجتون الصناعية قرب فريتاون ، وتمتلك الشركة الإسرائيلية ٤٧ ٪ من رأس المال .

وكذلك أنشأت شركة آسيا الإسرائيلية مصنعاً للأدوية زودته بالخبرات والإدارة الإسرائيلية^(٤٨).

ولقد أنشئ في غانا مصنع للألومنيوم وفي ساحل العاج مصنع للآلات الزراعية.

وفي تنزانيا أقامت شركة « أمجات بلاستيك الإسرائيلية Amgat plastico » مصنعاً للبلاستيك بالمشاركة مع الحكومة التنزانية ، كما أقيم مصنع للغزل زودته بـ ٣٠ مغزلاً يدوياً.

وفي أوغندا أقيم مصنع لإنتاج اللحوم وثنان للمبيدات الحشرية وثالث للمواد الكيماوية.

وفي سنة ١٩٥٩ اتفقت شركة « ديزنجوف » التجارية الإسرائيلية ومؤسسة آسيا للصيدلة الإسرائيلية مع حكومة نيجيريا الشرقية على إنشاء مصنع للأدوية تديره إسرائيل في منطقة أبا ومصنع ثان في منطقة Iwo ومصنع ثالث للأصباغ ورابع للنسيج في نيجيريا الغربية ، كذلك اشتركت إسرائيل وشركات استغلال المطاط بنيجيريا ، ونشطت في إقليمها الشرق والغربي صناعات مرتبطة بالزراعة.

وفي الكونغو تكونت شركة مشتركة مع الدولة للاهتمام بالصناعات القطنية من حلب وغزل وصباغة ونسيج بجانب القيام بالأبحاث الزراعية لتحسين الإنتاج رأسمالها ٥ ملايين فرنك ، وشاركت إسرائيل بمبلغ ٤ ملايين فرنك بالإضافة إلى الخبرات ،

(٤٨) المراجع السابقة .

وانظر أيضا في هذا الصدد :

- تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥ / ٦٤ في ٨ / ١٩٦٤ ، ١١٦٠٢ / ٦٤ في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٤ .

- مركز الأبحاث الفلسطينية - نشرات خاصة رقم ١ - ١١ بيروت ١٩٦٩ .

وقامت مشاركة أخرى لصنع الأخشاب وتجارتها أطلق عليها اسم شركة أخشاب الكونغو أفروإسرائيلية المحدودة :

(Afris Bois Congo Sa Afris Bois Ltd.)

كما تولت شركة فيدرمان الإسرائيلية تنفيذ عدة مشروعات صناعية أخرى في الدولة بالمشاركة مثل إنتاج الأدوية وصناعة الألومنيوم والأسلاك وتصنيع الأخشاب ومواد البناء والورق والكاوتشوك ، وكذلك مصنع لاستغلال زيت النخيل .

ولقد وصل النشاط الإسرائيلي إلى إريتريا حيث تقوم شركة أنكودا الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية في الدولة ، وذلك بإنتاج اللحوم المحفوظة والمثلجة والجلود المدبوغة ، ولشركة أنكودا مصانع تقوم بتحويل فضلات اللحوم والعظام والشحم إلى مواد أخرى ، والمركز الرئيسي لها في أسمرة ولها فروع في أديس أبابا والصومال الفرنسي إلخ . . . وفي ليبيريا نجحت إسرائيل في الحصول على امتياز التنقيب عن الماس وإقامة مصنع للبلاستيك في منروفيا أقامته شركة « ماير » الإسرائيلية ^(٤٩)

وفي زائير أقيمت مصانع للأدوية والصيني والتلاجات والورق والكاوتشوك . ولقد احتكرت إسرائيل صناعة الأخشاب في الجابون وساحل العاج : لأنها أسواق مفتوحة وفي حاجة إلى الخبرات ورؤوس الأموال . كما أن إسرائيل قد حصلت على امتيازات البحث عن البترول في بعض دول أفريقيا .

(٤٩) Laufer Leopold - Israel and Developing countries New York, 1967

وانظر أيضا - تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥ / ٦٦ في ٨ / ١٩٦٤ ، ١١٦٠٢ / ٦٤ في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٤ ورقم ٢٧٠٧ في ٢٣ / ٤ / ١٩٦٩ .

- مركز الأبحاث الفلسطينية - نشرات خاصة رقم ١ - ١١ بيروت سنة ١٩٦٩ .

ملاحظة : لقد استقل الصومال الفرنسي تحت اسم جمهورية جيبوتي .

والملاحظ أنه في سنة ١٩٦٦ اتفقت إسرائيل مع جمهورية مالي على إقامة مصنع لتجديد إطارات المطاط على أن تدفع إسرائيل تكاليفه ، كما تتولى إدارة المصنع وتشغيله .

وفي غينيا قامت شركة « سوجيكو الإسرائيلية » - تحت اسم شركة فرنسية بإنشاء المصانع التالية :

(أ) مصنع نسيج .

(ب) مصنع لتجميع السيارات .

(جـ) مصنع بلاط .

(د) مصنع للجدران المسلحة .

(هـ) شركة للقنادق .

كما أن إسرائيل قد أقامت مصنعاً لتفريخ وتجهيز الدواجن وأهدته لغينيا^(٥٠) . ولم تقتصر المشروعات الصناعية على هذه الدول ، بل امتدت لتشمل معظم الدول الأفريقية أينما حلت الخبرات الإسرائيلية والمشروعات الزراعية والتبادل التجاري ، وكل هذه النشاطات الإسرائيلية داخل القارة الأفريقية لها أثرها الكبير لما يصاحبها من طلب عمال ونشر خدمات أساسية وتدريب المواطنين وتحركات سكانية وتوفير فرص عمل إلخ ، الأمر الذي يترك أثره في نفوس الأفريقيين ، ويطلبون المزيد من الخبرات وتنفيذ المشروعات الإسرائيلية ، ولقد حرصت إسرائيل في مشروعاتها بقدر المستطاع على تكاملها .

V. Vladimirov, (Israel policy in Africa) International Affairs
Moscow, 1962 PP. 66- 72.

(٥٠)

انظر أيضا :

- تقارير القاطعة الاقتصادية رقم ١٣٥١ / ٦٤ في ٢٥ / ٢ / ١٩٦٤ ، ١١٥ / ٣ / ٦٦ في ٢ / ٦ / ١٩٦٦ ،

١٠٠٨٥ / ٦٦ في ٥ / ١٠ / ١٩٦٦ ورقم ٤٧٩١ / ٦٥ في ٩ / ٥ / ١٩٦٥

- مركز الأبحاث الفلسطينية - نشرات خاصة رقم ١ - ١١ (بيروت سنة ١٩٦٩) .

وفي ميدان التجارة والتسويق : نلاحظ النشاط التجاري الكبير الذي وصل لدرجة احتكار أسواق بعض الدول الأفريقية لبعض السلع مثل ما حدث في إثيوبيا وغانا وملاياش وغيرها .

وبجانب هذا تشكلت مشروعات مشتركة مثل ما حدث مع حكومة تنزانيا حيث اتفقت سنة ١٩٦٤ مع شركة أميران الإسرائيلية للقيام بالأعمال التجارية ، ومع كينيا حيث وقعت الشركة نفسها سنة ١٩٦٢ اتفاقية لإنشاء مجموعة من المحال التعاونية التجارية تساهم فيها الشركة الإسرائيلية بنسبة ٤٩ ٪ من رأس المال ، واتفاق شركة ترومودكس الإسرائيلية مع حكومة كينيا على تولى تجارة الأخشاب وتكوين شركة للتجارة بين إثيوبيا وشركة أميران للتجارة ، وشركة تجارية مع ساحل العاج وكذلك مع سيراليون إلخ .

كما قامت مشروعات أخرى بالمشاركة مثل مشروعات صيد الأسماك مع إثيوبيا وملاياش .

ولقد امتدت المشاركة لتشمل معظم الأقطار الأفريقية موفرة مجالات عمل للكثير من الخبرات الإسرائيلية بجانب ما تجنيه من أرباح ، هذا بجانب ما تفتحه المشاركات والمشروعات التي تنفذها من آفاق للشركات الإسرائيلية الأخرى : فمثلا تركز الشركات الإسرائيلية على تسليم إدارة الفنادق التي تبنيها لمؤسسات إسرائيل ، كما تشتري مستلزمات البناء من إسرائيل وكذلك الأثاث مما يعمل على تنشيط التجارة وفتح مجالات جديدة للربح .

وبرز في هذه المشاركات المستدروت ومؤسساته .

ومما يجدر ذكره أن المشروعات الإسرائيلية التي تنفذها الشركات الإسرائيلية لحسابها قليلة مثل نشاط شركة أنكودا في إثيوبيا ، ومن ثم حرصت على المشاركة كما وضحت في معظم مشروعاتها ، وقامت بعض الشركات بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية لتنفيذ بعض المشروعات مثل تعاون شركة « سوليل بونيه » بمشاركة شركة

« رينولد الأمريكية » بإثيوبيا في بعض المشروعات وتكوين شركة أمريكية إسرائيلية لإتمام عملية التجارة في زامبيا ومركزها لوزاكا أطلق عليها اسم :

American- Israel Trading Corporation

كما أسست الشركات الإسرائيلية العديد من الشركات وسجلتها على أنها أفريقية مثل تأسيس ٤٠ شركة إسرائيلية في إثيوبيا سجلت على أنها إثيوبية^(٥١).

نخلص من كل هذا بأن القارة تمثل ميدان كسب اقتصادي كبير لإسرائيل : فقد استفادت من الوسائل الاقتصادية التي قامت بها أجهزتها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في أفريقيا ، وذلك بكسب الرأي العام الأفريقي نحوها في قضاياها بطريقة غير مباشرة ، ولأن الوسائل الاقتصادية تؤثر على المواقف السياسية للدول ، فتجارة إسرائيل الخارجية مع دول أفريقيا وقيامها بتقديم القروض وإبرام اتفاقيات التعاون الفني ومشروعات المشاركة الاقتصادية وتقديم الخبراء والقيام بالتدريب والتنمية الزراعية والاتصال بالمنظمات الاقتصادية أدى إلى احتكاك إسرائيل أفريقي بطريق مباشر ، الأمر الذي ساعد بشكل رسمي وغير رسمي على كسب الرأي العام الأفريقي تجاه إسرائيل وتدعيم النفوذ السياسي الإسرائيلي من خلال المؤسسات الاقتصادية والفنية والمنظمات الاقتصادية المتعلقة بأفريقيا .

كما أن ذلك ساهم في تدعيم مركز الاقتصاد الإسرائيلي ، وذلك بتوسيع أسواق المنتجات الإسرائيلية وإيجاد مصدر للمواد الخام وتشغيل فائض العمل في بعض القطاعات الإسرائيلية .

على أن الهدف الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية بعد الهدف السياسي الذي تخدمه وتركز عليه جميع الوسائل الإسرائيلية في أفريقيا .

(٥١) المصادر السابقة .

الفصل الرابع

المظاهر الأخرى للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا النشاط السياسي

لقد شمل التغلغل السياسي الإسرائيلي في أفريقيا أساليب متعددة ومتنوعة تتمثل فيما يلي :

- عقد الصداقات مع زعماء أفريقيا والاعتراف الفوري بالدول الأفريقية بمجرد حصولها على الاستقلال ، وكذلك المبادرة بإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ، فقد كان وفد التهيئة الإسرائيلي عادة يحمل معه دراسات دقيقة ومستفيضة في يوم الاحتفال عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعمالية كافة للدولة المستقلة وإمكانات العمل الممكن أن تقدمها إسرائيل لها ، وقد كان ذلك يلقي قبولا من المسؤولين الذين كانوا يتطلعون للمساعدة من أجل تنمية بلادهم .

- وكانت إسرائيل تزود بعثاتها الدبلوماسية بصلاحيات واسعة ، وقد استطاعت من خلال هذه السياسة أن تحرز نجاحاً دبلوماسياً بعيد المدى ، إذ تمكنت من تعميم شبكة بعثاتها الدبلوماسية في أفريقيا ، حتى بلغ عدد الدول الأفريقية التي اعتمدت لديها بعثات إسرائيل ٣٢ دولة وفقاً للكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية (١٩٦٩/١٩٧٠) ؛ كما بلغ عدد البعثات الدبلوماسية الأفريقية المعتمدة لدى إسرائيل ١١ بعثة : أي أن البعثات الأفريقية لا تتجاوز أكثر من ثلث البعثات الإسرائيلية في الدول الأفريقية مما يدل على أن المبادرة في إقامة العلاقات وتوسيع نطاقها جاءت من ناحية إسرائيل .

وبالنسبة لتبادل الزيارات : كانت الخطوة التي تلى الاعتراف السياسى وتبادل التمثيل الدبلوماسى هى دعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة إسرائيل وعقد الاتفاقيات المختلفة ، وكانت إسرائيل تحرص على اختيار زوارها الأفريقيين من القيادات التي تؤثر في الرأي العام ومن ذوى المراكز الحساسة من جميع المستويات بدءاً برجال السياسة والأدب والإعلام ورؤساء النقابات وانتهاء بالمهنيين والطلبة والنساء^(١) .

وبدأت زيارات الرؤساء الأفريقيين لإسرائيل منذ عام ١٩٦١ ، وتوالى حتى بلغ عدد الزوار الأفارقة لها عام ١٩٦٦ حوالى ١٥٠٠ زائر من بينهم عدد كبير من الرؤساء والوزراء والصحفيين وأساتذة الجامعات والقياديين لأكثر من ٣٠ دولة أفريقية . وكانت السلطات الإسرائيلية تحاول بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة أن تبرز لهم منجزاتها وتركز على الجوانب التي تغرس في نفوسهم الإعجاب بكل ما هو إسرائيلي ، لقد قام عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين بزيارات متعددة للدول الأفريقية من أجل دعم الجهود الإسرائيلية ، وقد قصدت إسرائيل من وراء ذلك التدليل على احترامها لهذه الدول ورغبتها في اكتساب ثقها وإيجاد لغة مشتركة للتفاهم معها .

ولقد كانت الاتصالات والزيارات بين إسرائيل والدول الأفريقية تتسم بالتنوع من حيث مراكز القائمين بها ومن حيث استغلال المناسبات ، ولا شك أن تزايد عدد الزيارات المتبادلة وتنوعها يحمل دلالة هامة مؤداها أن تتمكن إسرائيل من خلالها من شرح وجهة نظرها والحصول في النهاية على الأثر الفعال الذي تتطلع إليه .

(١) مناقشة مع مسئول بالمخابرات الحربية والعسكرية .

وانظر ايضا : + Kreinin, Mordekhi E- Israel and Africa, New York, 1964.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات : فلقد أسفرت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الإسرائيليين والأفريقيين عن عقد عشرات الاتفاقيات في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية : ففي الفترة من عام ١٩٦٠ / ١٩٦٩ عقدت إسرائيل أكثر من ٨٠ اتفاقية شاملة مع الدول الأفريقية منها اتفاقيات مع غانا ونيجيريا وليبيريا ومالي وتترانيا وداهومي وجابون وساحل العاج والسنغال وسيراليون والكاميرون وتشاد وأوغندا وبوروندي وزائير وملاشاش . . وغيرها .

أما عن معاهدات الصداقة : فقد وقعت إسرائيل عدة معاهدات للصداقة أبرزها مع ملاشاش عام ١٩٦١ ، وجابون وداهومي عام ١٩٦٢ وزامبيا عام ١٩٦٤ - هذا عدا المعاهدة التي أبرمتها مع ليبيريا عام ١٩٥٩ ، وتنص هذه المعاهدات على إيجاد سلام دائم وصداقة ثابتة بين هذه الدول وإسرائيل علاوة على تقوية أواصر العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بينهما وفض المنازعات بالطرق السلمية .

ويلاحظ أن إسرائيل لجأت إلى هذا الأسلوب برغم أن مثل هذه المعاهدات غالبا ما تبرمها الدول الكبرى مع دول أقل منها قوة أو الدول التي تمتاز بالتقارب الجغرافي وتجمعها روابط قوية ، أي أن إسرائيل تقلد الدول الكبرى في ذلك ^(٢) . وبخلاف ما سبق فإن إسرائيل تحرص على استمرار نشاطها السياسي في أفريقيا لمواجهة التحرك العربي وقد تمثل ذلك فيما يلي :

(١) استخدام لبعض الزعامات الأفريقية المعروفة بمعاداتها للعرب للدفاع عن وجهة النظر الإسرائيلية .

(٢) المصدر السابق .

وانظر أيضا : Reich, Bernard - Israel policy in Africa, The Middle East Journal, Vol XV111, 1964.

(ب) محاولة الضغط على بعض الوزراء الأفريقيين للحيلولة دون صدور قرارات معادية لإسرائيل في المؤتمرات المختلفة .

(ج) استغلال الاضطرابات والكوارث في التقرب للدول الأفريقية لكسب تأييدها ، وذلك بسرعة تقديم المساعدات والمعونات ، كما في أحداث الكونغو كينشاسا في يونيو ١٩٦٠ حيث أرسلت إسرائيل إليها فريقاً طبياً مكوناً من ١٦ عضواً وفي عام ١٩٦١ قدمت إسرائيل مساعدات طبية للنيجر للقضاء على بعض الأوبئة ، وقيام القائم بالأعمال لسفارة إسرائيل في كينيا بتقديم التبرعات لمساعدة منكوبي الجفاف بها .

(د) استغلال إسرائيل للانقلابات الرجعية في الدول التحررية بأفريقيا في زيادة دعم وجودها بهذه الدول ، كما حدث في الانقلاب العسكري بغانا في فبراير سنة ١٩٦٦ الذي أطاح بالرئيس « نكروما » .

(هـ) حرص إسرائيل على أن ينص في البيانات المشتركة مع الدول الأفريقية على مسألة المفاوضات المباشرة مع العرب ، كما كانت تدعو فيها إلى تصفية الاستعمار في أفريقيا ومهاجمة التمييز العنصري برغم قوة علاقاتها مع جنوب أفريقيا وروديسيا .

النشاط العسكري بين إسرائيل والدول الأفريقية^(٣)

- تتنوع الأساليب العسكرية التي تلجأ إليها إسرائيل من أجل استكمال دائرة نفوذها وسيطرتها المباشرة على المؤسسات السياسية في أفريقيا ، وبتأييد نفوذها ليشمل الآتي :

(٣) المصدر السابق

وانظر أيضاً : Laufer Leopold - Israel and the Developing countries, New York, 1967.

- الإشراف على إنشاء مدرسة للمظليين في الكنفو برازافيل .
- إقامة القواعد العسكرية ومراكز الاستخبارات وإقامة مدرسة عسكرية في إريتريا لتدريب الإثيوبيين على حرب العصابات .
- القيام بدور هام في تدريب وتسليح الجيوش الأفريقية سواء بإسرائيل أو عن طريق خبراءها العسكريين في دول القارة .
- تدريب الشباب الأفريقيين على غرار تنظيمي النحال والجدناع .
- الإشراف على إنشاء الكليات العسكرية وتدريب الضباط والجنود الأفريقيين في الأسلحة البرية والجوية والبحرية ، بالإضافة إلى تدريب الطلبة الأفريقيين في مجالات الطيران والبحرية في تنزانيا وساحل العاج وغانا وكينيا وليبيريا مع تنظيم حركة طلائع الشباب الوطنيين في تشاد .
- السيطرة الكاملة على المناطق الشمالية في أوغندا دون حاجة لإنشاء قواعد عسكرية إسرائيلية عن طريق تغلغل الضباط الإسرائيليين في الجيش الأوغندي .
- المشاركة بقوات رمزية إسرائيلية في أعياد استقلال الدول الأفريقية .
- تهريب الأسلحة إلى المناطق التي تعاني من بعض المشاكل الإقليمية مثل تشجيعها لما حدث في إقليم بيافرا ، ودعمها للانفصاليين ضد الحكومة الاتحادية في نيجيريا ، وكذلك إرسال أسلحة إلى أوغندا لاستخدامها ضد جنوبي السودان .

الزيارات العسكرية :

لأهمية الدور الذي مازالت تقوم به الجيوش في كثير من الدول الأفريقية في سيطرتها على النظم القائمة حرصت إسرائيل بشدة على توثيق العلاقات الشخصية بين العسكريين الإسرائيليين والأفريقيين وذلك بتبادل الزيارات العسكرية التي حققت هدفاً هاماً يتمثل في خلق جماعات من العسكريين الأفريقيين تبهرهم

التجربة الإسرائيلية وتعميق إيمانهم بدور وأهداف ومنجزات المؤسسة العسكرية بإسرائيل ، وكذلك الاطلاع على أسرار الجيوش في الدول التي يعملون فيها .

المخابرات الإسرائيلية في القارة :

إنه لمن الدلائل التي تشير إلى نشاط المخابرات الإسرائيلية في عديد من الدول الأفريقية أن بها قسماً خاصاً بأفريقيا يقوم بالآتي :

(أ) جمع المعلومات عن الدول الأفريقية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها .

(ب) تقديم تقارير دورية عن التطورات السياسية المتوقع حدوثها في الدول الأفريقية .

(ج) تبادل التقارير بصفة منتظمة مع السفارات الغربية في الدول الأفريقية .

(د) إقامة مراكز تجسس على الدول العربية الأفريقية ^(٤)

أبرز صور التعاون الأفروإسرائيلي في المجال العسكري :

استغلت إسرائيل الإمكانيات العملية والمادية المتاحة لجنوب أفريقيا وخاصة في مجال إنتاج الأسلحة الذرية ، فضلاً عن استخدام جنوب أفريقيا كوسيط ثالث بينها وبين فرنسا في سبيل الحصول على طائرات الميراج وقطع الغيار الخاصة بها . أعلن في نوفمبر سنة ١٩٧٦ عن عزم إسرائيل بيع سفن مزودة بالصواريخ إلى جنوب أفريقيا .

(٤) مناقشة مع المسئولين بالمخابرات الحربية والعسكرية .

وانظر أيضاً : د . أنيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل (مركز الأبحاث الفلسطينية) بيروت سنة ١٩٦٩ .

النشاط الإسرائيلي في المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية

الملاحظ أن اهتمام إسرائيل لم يقتصر على توطيد علاقاتها السياسية والعسكرية مع الدول الأفريقية وتدعيم مصالحها الاقتصادية في القارة فحسب ، بل ركزت أيضا على المجالات الثقافية والاجتماعية والصحية . . والتي تتيح لها التغلغل والتأثير في السواد الأعظم من الشعوب الأفريقية ، فقامت بدراسة احتياجات الدول في هذه المجالات كما قامت بعمل أبحاث ميدانية عليها .

ويتمثل نشاط إسرائيل في المجال الثقافي والتعليمي فيما يلي (٥) :

-تقديم الكثير من المنح الدراسية في الطب والعلوم وفنون الزراعة المتبعة بالكمبيوترات الإسرائيلية وذلك لتتنزانيا والكاميرون وكينيا وإثيوبيا و مالي والسنغال وتوجو وغانا وزامبيا ، كما منحت أوغندا ١٥٠ منحة دراسية لطلابها ؛ كذلك تدريب الطلبة الأفريقين في الجامعات الإسرائيلية ودعوتهم لزيارتها على نفقتها .
-إرسال عدد من الأساتذة المتخصصين للتدريس بالجامعات الأفريقية وقد انتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا عمداء ومديري أغلب هذه الجامعات في إثيوبيا وغانا ونيجيريا .

-عقد اتفاقيات ثقافية مع الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي والثقافي .

-إنشاء الجامعات والمدارس مثل مدرسة الشرطة بتنزانيا والخدمة الاجتماعية بكينيا ، وإنشاء كلية بجامعة هيلاسلاسي ، وأيضاً في جنوب أفريقيا وغانا التي قد

(٥) د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلي في أفريقيا - القاهرة ١٩٦٦

وانظر أيضا : Reich, Bernard: Israel Policy in Africa, the Middle East Journal, Vol. XV111, 1964.

تبرعت لجامعاتها بمبلغ ١٣ ألف دولار.

- قيامها بتدريس اللغة العبرية في سيراليون ، كذلك ساعدت إسرائيل على نشر هذه اللغة بدول أخرى بأفريقيا بإنشائها مدرسة في كينيا ومدارس إسرائيلية في إثيوبيا وأيضاً جامعة أهلية في الكاميرون .

- كما أرسلت محطة إرسال تليفزيونية في أفريقيا الوسطى .

- اشتراكها في الاحتفالات التي تقام في الدول الأفريقية .

- إرسال أعداد من الخبراء للعمل في مختلف أوجه النشاط الثقافي والفني من بينهم بعض الذين يعملون ضمن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها التي تعمل في القارة .

ترجمة الأعمال الأدبية لبعض زعماء وكتاب الدول الأفريقية مثل أشعار وكتابات رؤساء كل من كينيا ، وزامبيا ، والسنغال .

في مجال الطب والصحة :

درست إسرائيل احتياجات الدول الأفريقية في هذا الميدان وقامت بالآتي :

- إرسال الأطباء والمرضات والمتخصصين واستقبال عشرات المدرسين الأفريقيين في ميدان الطب والتمريض والصحة العامة وافتتحت العيادات الثابتة والمتنقلة وإدارة المستشفيات .

- عمل أبحاث ميدانية على بعض الأمراض المتوطنة في أفريقيا .

تنظيم مؤتمرات وندوات لبحث الشؤون الصحية والاجتماعية ومشاكل الطفولة تدعو إليها العديد من الأقطار الأفريقية ^(٦) .

(٦) المراجع السابقة

النشاط الإسرائيلي في المجالات الإعلامية ، والدينية والنقابية

في المجال الإعلامي: نجد أن لإسرائيل اهتماماً خاصاً بعلاقاتها في هذا المجال وللمنطق الدعائي الإسرائيلي بأفريقيا عدة جوانب تتمثل على النحو التالي :

(أ) وحدة التجربة التاريخية لليهود والأفريقيين .

(ب) التجربة الإسرائيلية نموذج للدول الأفريقية .

(جـ) إسرائيل ليست لها أطماع سياسية في أفريقيا .

(د) إسرائيل حقيقة تاريخية .

إلى جانب الزيارات وتنظيم المؤتمرات وتصدير الخبراء وما يساهمون به في هذا المجال بالإضافة إلى الوسائل غير المشروعة ، فهناك وسائل أخرى للدعاية وتستخدمها إسرائيل في أفريقيا للتأثير في مواقف الدول لمصلحتها وهي كما يلي (٧) :

- النشرات الدعائية التي توزع في أفريقيا .

- الصحف الأفريقية وذلك بالاتصال بالصحفيين فيها والمحررين ودور النشر لإغرائهم بالمال وتجنيدهم للكتابة لمصلحة إسرائيل ؛ كما تشتري السفارات الإسرائيلية عديداً من صفحات الجرائد في أفريقيا للترويج للمنطق الدعائي الإسرائيلي كما هو في نيجيريا وكينيا .

- انتشار الصحف اليهودية في أفريقيا وخاصة باللغة الإنجليزية ، ٤٢ مجلة أسبوعية منها ٣٣ باللغة الإنجليزية .

(٧) د . حامد ربيع : فلسفة الدعاية الإسرائيلية - مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت

- الإذاعة والتلفزيون - برامج موجهة باللغة الأمهرية واللغة السواحيلية ؛ كما ترسل إسرائيل شرائط مسجلة من الموسيقى والمواد الدعائية وغيرها للعديد من محطات الإذاعة والتلفزيون للدول الأفريقية وباللغة العبرية لليهود في أفريقيا .
- الأفلام السينمائية الإسرائيلية التي توزع على دور العرض في الكثير من الدول الأفريقية باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعبرية .
- السياحة في أفريقيا لإسرائيل وخاصة من جنوب أفريقيا .
- وتهدف إسرائيل من نشاطها في هذا المجال إلى ما يلي :
- تقبل الدول الأفريقية للوضع في الشرق الأوسط كما يساعد على الإذعان للمنطق الدعائي الإسرائيلي .
- خلق رأى عام رسمى مؤيد لإسرائيل وحقها في الوجود .
- تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الترويج للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأفريقية .
- وفي المجال الدينى :** استغلت إسرائيل ما يسمى بدعوة « الصهيونية السوداء » كوسيلة للتقرب من الدول الأفريقية ، وهى دعوة كان قد دعا إليها بعض القيادات الزنجية في أمريكا تطالب بالعودة إلى أفريقيا نتيجة ضغوط التفرقة العنصرية والحياة الاجتماعية المهنية التى كان يعيشها الزنوج هناك .
- وبرغم فشل هذه الدعوة فإن إسرائيل قد استغلت الأرضية الفكرية لها للترويج لفكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين والتغلغل فى الدوائر الفكرية والإعلامية فى الدول الأفريقية ، ويقوم المستدروت بنشاط كبير للترويج لهذه الفكرة .
- وفي المجالات النقيية :** استطاعت إسرائيل من خلال هذا المجال دعم علاقاتها بالمؤسسات النقيية والقيادات العمالية : فقد اهتم المستدروت الذى يستند إلى ارتباطاته الدولية وخاصة الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة والمؤسسات فى دول الغرب ، بالتمهيد للتغلغل الإسرائيلى فى دول أفريقيا وخاصة النقابات كالاتى :

- استقبال مئات الأفريقيين لتلقى تدريبهم في المعهد الأفرو آسيوى فى
تل أبيب .

- إعداد دورات تدريبية منتظمة للدارسين من أفريقيا ويغلب على برامجها
الصفة النظرية والدعائية والتركيز على التجربة الإسرائيلية فى مجالات التنظيمات
النقابية والتنمية الاقتصادية^(٨) .

وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى مايلى :

- إحداث نوع من التسلل الفكرى لإيجاد أشخاص يؤمنون بإسرائيل ووجودها
ويدافعون عن قضاياها .

- جعل تسرب وجهات النظر إلى هذه الدول الأفريقية أمراً سهلاً .

- الارتباط بالقيادات الشابة التى يتظر أن تتولى الحكم فى تلك الدول فى
الحقبة القادمة لضمان استمرار العلاقات والاتجاهات المؤيدة لإسرائيل .

دراسة تحليلية استتاجية

بتقييم حجم النشاط الإسرائيلى من الدراسة التحليلية السابقة يتضح أن إسرائيل
قد ركزت فى مخططها بأفريقيا على تحقيق عدة أهداف تدور كلها حول محور أساسى
وتنبع من منطلق البحث عن الأصدقاء والكسب السيامى لتأكيد الأمن والوجود
الإسرائيلى ، وخاصة بعد أن وجدت نفسها فى عزلة تهدد أمنها ، بل إن الجهود
العربية برزت على المستوى العالمى لتضييق الخناق عليها فى إحكام طوق المقاطعة
والعزلة التى فرضتها عليها ؛ كما أن تطلعها للقارة لتحقيق هدفها الأساسى بإقامة
علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول القارة يضفى عليها أبعاداً جديدة فى

(٨) د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٦٦ .

وانظر أيضا : Kreinin, M. E. : Israel and Africa, New York, Frederick-A -
Praeger, 1964.

مركزها الدولى بجانب ما تؤمن به هذه العلاقات من خرق الحصار العربى وفك طوق العزلة ؛ كما أنها تخطط لتحقيق مكاسب أكبر فى المدى الطويل ، وخاصة أن أفريقيا - كما سبقت الإشارة - سوق فسيحة لتصريف السلع الإسرائيلية بالإضافة إلى ضمان مورد هام ووافر للمواد الأولية اللازمة لهذه السلع ، ثم خلق مجالات عمل جديدة للخبرات الإسرائيلية الفائضة .

واعتمدت إسرائيل لتحقيق أهدافها المخططة على مرتكزات أساسية تمثلت فى بناء الاقتصاد الإسرائيلى بمختلف قطاعاته المنتجة للسلع والخدمات .

ولقد كان المرتكز القوى لهذا التغلغل للقوى البشرية الفنية المدربة والمتوفرة فى إسرائيل بحيث يمكن القول : أن نشاط إسرائيل فى القارة استثمار للقوى البشرية يدعم هذا المرتكز الأساسى قدرتها على تدبير الأموال من شتى المصادر لتمويل مشروعاتها فى القارة .

كما أنها قد استفادت من الوجود الاستعمارى فى القارة وتمهيده لها قبل رحيله ، والدعم السياسى والاقتصادى الاستعمارى لإسرائيل لتكون خير وريث له يرعى مصالحه فى القارة ؛ كما استفادت من الميراث الفكرى والسياسى والاقتصادى الذى أوجده الاستعمار فى القارة بما يلائم الطاقات والفكر الإسرائيلى ، ودعم تغلغلها أيضا الظروف التى تمر بها القارة سياسياً واجتماعياً ، والتى تفرض تقبل الدول الأفريقية الوليدة لأى عون مها كان ومن أى مصدر بشرط ألا يمس استقلال هذه الدول .

كما استفادت إسرائيل من غياب الوجود العربى عن القارة واعتمدت على فنيها وخبرائها لاستغلال هذه الظروف .

هذا بجانب الجهد الذى بذلته إسرائيل لتكون مركز تدريب عالمى للدول النامية ، وخاصة الأفريقية ؛ إذ تدرب فيها فى مختلف الميادين - الزراعية والصناعية والتجارية ، والطب وغيرها - آلاف الأفريقيين شكلوا خير رسل لنقل الفكر

والتجربة الإسرائيلية للدولة ، ولقد جسدت إسرائيل انطلاقها في القارة بغزوها الميادين المختلفة محققة منجزات كبيرة ؛ فلقد ركزت - كما سبقت الإشارة - على الميدان الزراعي في القارة لأنه يمس حياة السواد الأعظم من الشعب فوجّهت ٥٠٪ من نشاطها لهذا الميدان .

ولقد صاحب اهتمام إسرائيل بميدان الزراعة الاهتمام بتنظيمات الشبيبة وربطها بالمشروعات الزراعية على غرار تجربتي النحال والجدناع الإسرائيليتين ، وسرعان ما انتشرت تنظيمات الشبيبة في القارة حيث أرسلت خبراءها لذلك ، وفي سنوات قليلة غطت هذه التنظيمات خمس عشرة دولة أفريقية وضمت آلاف الشباب الإفريقيين ،

وفي ميدان العلاقات التجارية نجد أنه بالرغم من أن القارة أصبحت تستوعب ٤٪ من جملة الصادرات الإسرائيلية وتستورد إسرائيل ١,٥٪ من جملة وارداتها من القارة - فإننا نجد أن الميزان التجاري للتجارة الإسرائيلية مع دول القارة في عجز مستمر حتى سنة ١٩٦٩ .

كما قامت في الغالب العلاقات التجارية من طرف إسرائيل مع الكثير من الدول الأفريقية بهدف تحقيق الكسب السياسي في الأمد القصير .

إن التجارة التي بدأت من طرف واحد - حيث كانت إسرائيل تشتري السلع الأفريقية من جانبها لتوثق روابطها معها - تطورت إلى احتكارها لتجارة العديد من السلع في الكثير من الدول الأفريقية واحتكار الكثير من الأسواق ، وهذا التطور نتيجة جهود ضخمة اتبعتها إسرائيل لتطوير تجارتها مع دول القارة سواء تمثلت في إقامة المعارض والأسواق التجارية أو عقد اتفاقيات ، واتباع سياسة الإغراق السلعي على ضوء الدراسة الميدانية للأسواق الأفريقية ، وتقديم الائتمان التجاري واهتمامها بالمواصلات وتأثير الخبرات الإسرائيلية والشركات العاملة بالقارة في

تشجيع وتطور التبادل التجارى الإسرائيلى الأفريقى .

ونلاحظ برغم افتقار إسرائيل للموارد التمويلية واستيرادها الملايين من الدولارات كل سنة لسد الفجوة والعجز فى ميزانها التجارى ومقابلة متطلبات الاقتصاد الإسرائيلى ، فإنها لتنفيذ مخططها تنفق فى السنة نحو ٤ ملايين دولار كإنفاق حكومى فى القارة ، وتنفق شركاتها ومؤسساتها القومية للغرض نفسه أضعاف هذا المبلغ ، كما قدمت ملايين الدولارات قروضاً لدول القارة ، هذه الأموال الغرض من إنفاقها إستراتيجية التغلغل وخدمة الأهداف الإسرائيلية . ولقد حققت إسرائيل نجاحاً ملموساً فى ميدان إقامة المشروعات لشركاتها العالمية والعاملة فى القارة والى تزايد على ٥٠ شركة ومؤسسة متخصصة . وأقامت أكثر من ٤٠٠ مشاركة مع الحكومات الأفريقية يزيد رأسمالها على ٥٠٠ مليون دولار .

وفلسفة المشاركة التى اتبعتها إسرائيل تظهرها حريصة على مصلحة واستقلال وسيادة الدول الأفريقية وتوطيد علاقات الصداقة وإبعاد شبح الاستغلال والاستعمار عنها .

وتختار إسرائيل فى تنفيذ المشروعات ما يتفق مع مخططها مركزة على المشروعات الصغيرة والسريعة ، والى تجسد الشخصية الإسرائيلية ، وتترك أثراً فعالاً فى نفوس أكثر عدد ممكن من الأفريقيين وبرزت هذه المشاركات فى ميدان الإنشاءات ومشروعات المياه وغيرها وميادين المواصلات والتجارة والصناعة ، ودعم هذه المشروعات الخبرات الإسرائيلية والمتدربون من الدول الأفريقية سواء ممن تدربوا فى إسرائيل أو الآلاف ممن تدربوا فى المراكز التدريبية الإسرائيلية التى افتتحتها فى القارة وأدارتها بخبراتها على غرار ما هو متبع فى المراكز التدريبية الإسرائيلية . وامتد النشاط الإسرائيلى - كما أشرت - للميادين الاجتماعية وخلق

التنظيمات العمالية بجانب تنظيمات الشبيبة ودخولها ميدان الخدمات الطبية والتعليم والصحة والميدان العسكري ، فأرسلت الأطباء والمرضى إلى الدول الأفريقية وأقامت العيادات والمستشفيات ونظمت الشؤون الصحية في الكثير من الدول الأفريقية وبرزت في هذا الميدان وخاصة أنه يمس حياة الشعب الأفريقي ، ويظهرها بمظهر إنساني ؛ كما احتل الأساتذة الإسرائيليون الذين أوفدتهم إسرائيل للقارة مراكز حساسة في الجامعات والمدارس الأفريقية ، وامتد النشاط الإسرائيلي ليشمل ميادين اجتماعية أخرى من تنظيمات المرأة وتطوير الريف اقتصادياً واجتماعياً والشؤون الدينية والإدارية والإعلامية ، واستقبلت المئات للتدريب في إسرائيل في هذه الميادين .

وبرزت الجهود الإسرائيلية لخدمة مخططاتها في الميدان العسكري مظهرة أنها في هذا الميدان تستجيب لطلبات الدول الأفريقية : فلقد أرسلت الضباط الإسرائيليين والخبراء العسكريين للعمل في مجال تدريب الجيوش الأفريقية في مختلف الأسلحة البرية والبحرية والجوية والشرطة والمخابرات ، وافتتحت كليات للشرطة والطيران والبحرية والحرية في الكثير من الدول الأفريقية ، ودرّبت الآلاف من الأفريقيين في المراكز التدريبية ؛ كما استقبلت المئات من الأفريقيين لتدريبهم في كلياتها العسكرية بإسرائيل بجانب تدريب الآلاف في تنظيمات الشباب الأفريقيين على التنظيم العسكري .

ولقد غطى النشاط الإسرائيلي في هذا الميدان أكثر من ١٦ دولة أفريقية سواء في مجال إرسال الخبراء العسكرية أو استقبال المدربين أو تقديم الأسلحة أو إقامة المراكز العسكرية لمصلحتها .

كما أن إسرائيل تبذل وتضحي بإمكاناتها الاقتصادية كمثال لتحقيق برامجها في القارة بالرغم من أنها تعيش على العون الأجنبي .

وتركيز إسرائيل على البرنامج الاقتصادي لأفريقيا ينبع من تفكيرها وتفكير قادتها طبقاً لحاجة أفريقيا التي تفرضها الظروف .

فالدعم المادي والتعاون الاقتصادي والفني له مضمونه السياسي في مخطط الإستراتيجية الإسرائيلية .

وتعتبر إسرائيل أن التغلغل الاقتصادي والدعم المادي بمثابة تأشيرة الدخول لها في القارة لتحقيق أهدافها السياسية وتوثيق صلاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية وخلق مكانة لها في الأسرة الدولية ، وتركيزها على المساعدات الاقتصادية والدعم المادي باعتبارها مفتاح العلاقات ، وكذلك بمثابة حصر للعالم الثالث وإبعاد شبح العزلة عنها ، بل وتعزيد موقفها في نزاعها العربي الإسرائيلي وخاصة بعد بروز دور جمهورية مصر العربية والكتلة العربية في القارة وعلى المستوى العالمي ، كما أنه قد أصبح للكتلة الأفريقية وزن في الأسرة الدولية .

ويمكن القول أن إسرائيل حققت إلى حد كبير أهدافها التغلغلية في القارة ، فوجدت في شتى الميادين وعلى جميع المستويات محقة نجاحاً أكبر مما يتوقع بالقياس إلى المرتكزات الأساسية التي اعتمدت عليها والدعائم المساعدة لتنفيذ مخططاتها ، وبالنظر كذلك لقصر الفرص التي نفذت فيها مخططاتها ، بالإضافة إلى ما واجهها من معوقات عديدة بحيث أضفت العلاقات الأفريقية الإسرائيلية مكانة دولية على إسرائيل ، ودعمت موقفها في قضاياها بالمحافل الدولية .

وجدير بالملاحظة أنه يتضح أيضاً من تقييم حجم النشاط الإسرائيلي تركيز جهود إسرائيل في تغلغلها داخل القارة الأفريقية تجاه شرق أفريقيا وغربها وجنوبها وكذلك وسطها ، وخاصة تلك التي تشترك هي والدول العربية في الحدود مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشاد إلخ وذلك بهدف :

- تشجيع عوامل التوتر داخل الدول العربية نفسها لشغلها عن التفرغ لمواجهة

التوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي العربية كمشكلة جنوبي السودان وكذا عوامل التوتر بين الدول الأفريقية والعربية : تشاد وليبيريا وأوغندا والسودان ، ومشكلة إريتريا وارتباطها بالعلاقات بين الدول العربية وإثيوبيا .

- تشجيع الدول التي بها منابع النيل على استغلال مياهه ، وذلك للتأثير على الاقتصاد المصري ومنجزات الثورة ممثلة في السد العالي والكهربا واستصلاح الأراضي .

- ضمان وجود أنظمة حليفة لها على مدخل البحر الأحمر لتأمين تجارتها إلى ميناء إيلات ، وقد ساعدت العوامل التالية على ازدياد النشاط الإسرائيلي في هذه الدول .

- قرب إسرائيل من هذه المنطقة عن طريق ميناء إيلات ، واعتبارها المجال الأول لنشاطها الاقتصادي في مواجهة المقاطعة العربية .

لذلك تهتم حاليا باعتبار أن البحر الأحمر بحيرة عربية ، وبذلك يمكن عزل إيلات عن العالم في حالة الحرب تماماً وذلك ما سيوضح تفصيلاً في الفصل العاشر .
ومما يجدر ذكره أنه قد وضح من مواقف الدول الأفريقية أنها صوتت ضد المشروعات المدعومة للحق العربي ومؤيدة للمشروعات التي تدعم العدوان الإسرائيلي .

ولم يقف الدعم الأفريقي والتأييد لإسرائيل على المستوى الرسمي ، بل وامتد إلى المستوى الشعبي ، فعلى أثر عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ قامت التنظيمات الشعبية من اتحادات عمالية وتنظيمات الشبيبة ونقابات مختلفة بإرسال التأييد والتهنئة ، ولقد شمل التأييد جميع القضايا في المحافل الدولية .

ودعم هذه المواقف كأثر مباشر للتعاون الاقتصادي والدعم الفني الإسرائيلي للدول الإفريقية الضغط الأمريكي المرتبط بالصهيونية وكذا ارتباط بعض الدول

الأفريقية بالمعسكر الغربى وتأثير الدول الغربية الصديقة لإسرائيل عليها مثل تبعية الكثير من الدول الأفريقية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا وسيرها فى الخط الذى تنتهجه نفسه هذه الدول الكبرى ، إلا أن المؤثر الأول والرئيسى فى مواقف الدول الأفريقية وتحقيق إسرائيل لمكاسبها السياسية - هو التغلغل فى الميادين الاقتصادية ، وتقديم العون والدعم الفنى للدول الأفريقية حيث أوجد البرنامج الفنى والدعم الاقتصادى الإسرائيلى للدول الأفريقية مكانة لإسرائيل فى الأسرة الدولية بعد أن كانت شبه منعزلة حتى سنة ١٩٥٧ .

فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٤ حيث بلغ النشاط الإسرائيلى قمته فى التغلغل فى معظم الميادين وظهر أثر المعونات الاقتصادية الإسرائيلية فى مخططها بالقارة - نجد أن دولاً مثل إثيوبيا وغانا وغيرهما مما يبرز فيها الوجود الإسرائيلى - قد ثبت موقف إسرائيل بالمطالبة بالتفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية لحل القضايا المتعلقة ودعت الأمم المتحدة لتحقيقه .

كما برز أثر التغلغل الاقتصادى فى مواقف الكثير من الدول الأفريقية : ف بجانب تحقيق الأهداف السياسية والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية السابقة - فإن التغلغل الإسرائيلى ترك آثاره النفسية على القيادات والشعوب الأفريقية : فلقد وصف الكثير من قادة أفريقيا إسرائيل بأنها رمز التقدم والتحضر كما عبر الرئيس الكينى بقوله : « إن إسرائيل ساعدت فى بناء أفريقيا » ، وأشار أحد وزراء أوغندا عندما زار إسرائيل بأنها « تعتبر نموذجاً فذا ومصدر إلهام ، وعلى الدول الأفريقية الاقتداء بها إذا أرادت التقدم والنمو » ، وخاصة أنها كما وصفها الوزير الأوغندى لا مطامع سياسية لها ولا روابط استعمارية وليست متمية لتكتلات عسكرية . . كل هذا أثر فى طبع الشخصية الإسرائيلية وتجسيدها فى نفوس الأفريقيين لما تركته خدمااتها من آثار فى ميدان تغلغلها .

ملاحظة : هذه الاستنتاجات التحليلية السالفة الذكر بناء على عدة لقاءات ومناقشات مع مسئولين بالمخابرات الحربية والعسكرية ، ولقاءات أخرى مع مسئولين بكل من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، وأيضا مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بالأهرام .

الفصل الخامس

مصادر المعارضة والمعوقات للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

إنه لمن الملاحظ أن التغلغل الإسرائيلي الذي غزا شتى مجالات الحياة في أرجاء القارة الأفريقية السوداء قد واجهته معوقات عديدة تتمثل فيما يلي :

لقد تكاثفت بعض العناصر والمجموعات والقوى المختلفة على معارضة التوسع الإسرائيلي في القارة وهي تنصنف إلى قوى داخلية وأخرى خارجية ، وتشمل مصادر المعارضة الداخلية للتغلغل الإسرائيلي بالقارة الآتى ^(١) :

١ - التجار المحليون في أفريقيا والذين يتمون إلى الجاليات الآسيوية في شرق القارة والجاليات العربية من سوريا ولبنان في غرب أفريقيا حيث تشكل البضائع الغربية إنجليزية وفرنسية حوالى ٧٥٪ من تجارتهم لارتباط مصالحهم من زمن طويل بالشركات العالمية في لندن وباريس ، وظهور البضائع الإسرائيلية في أسواق أفريقيا يمثل تهديداً مباشراً لمصالحهم ، وخاصة أن دخول هذه البضائع يكون مصحوباً بتسهيلات وضمانات عديدة علاوة على مساندة الحكومات الأفريقية .

٢ - الفئات الوطنية التي تعمل في ميادين التجارة والمقاولات التي أظهرت سخطها إزاء الشركات الأفرو - إسرائيلية التي تم تكوينها براءوس أموال مشتركة ، لأنها تمثل تهديداً للشركات الوطنية في ميادين البناء والتعمير ، مما قاد الأخيرة إلى

(١) حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢
وانظر أيضا : Colin legum (Editor) - Africa contemporary Record, Vol. VI
1973.

الدخول في منافسة حادة مع الشركات الإسرائيلية التي كانت تشق طريقها في مناطق الأنجلوفون بغربي أفريقيا ، وقد أعربت إحدى الشركات الإسرائيلية في هذا الجزء من القارة عن مخاوفها نتيجة للموقف غير المتوقع من الشركات الوطنية المحلية .

٣ - الإسلام ويمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا باعتباره أحد الأديان الرئيسية في القارة مع وجود بعض الأئمة المرتبطين روحياً بالأزهر ، وقد نشط دور العلماء المسلمين في مواجهة النشاط الإسرائيلي نتيجة للقرار الذي اتخذته المؤتمر السادس للعلماء المسلمين الذي عقد في مقديشو عام ١٩٦٤ والذي ينص على تجنيد جهود العلماء المسلمين في جميع أنحاء العالم لخدمة القضية الفلسطينية ودرء الخطر الإسرائيلي - وقد ترتب على ذلك امتناع موريتانيا والصومال عن تبادل العلاقات مع إسرائيل ؛ كذلك العلاقات القائمة بين الدول الأفريقية المناضلة وبين إسرائيل تتعارض هي والروح الحقيقية للتعاون الأفروآسيوى .

٤ - كما أن المؤتمرات الأفريقية كان لها دور فعال في تعويق التسلل الإسرائيلي في القارة ووصف إسرائيل بأنها أداة في خدمة الاستعمار بنوعية القديم والجديد وأنها دأبة على مناصرته ودعت هذه المؤتمرات جميع دول أفريقيا إلى الوقوف في وجه هذه السياسة التي يستخدمها الاستعمار لخلق قواعد جديدة له متمثلة في الوجود الإسرائيلي بالقارة ، ومن أهم هذه المؤتمرات مايلي (٢) :

- مؤتمر الدار البيضاء في المغرب من ٤ - ٦ من يناير سنة ١٩٦١ .
- مؤتمر الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣ في أديس أبابا ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية التي تهدف إلى تنسيق وتعاون دول أفريقيا وتوحيد

(٢) المصدر السابق

وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها . القاهرة سنة ١٩٧٨ .

جهودها ، وأصبحت هذه المنظمة مسرحاً للتعاون العربى الأفريقى وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربى الإسرائيلى بوجه عام .

لقد قامت المؤتمرات الآسيوية والأفريقية بفضح حقيقة إسرائيل لشعوب العالم بصفة عامة وشعوب أفريقيا بصفة خاصة ، وأهم هذه المؤتمرات والقرارات التى اتخذت فيها ما يلى :

(أ) مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ بالقاهرة ، وقد أكد المؤتمر حقوق العرب فى فلسطين وأيد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ؛ كما أعلن المؤتمر أن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته ، وأدان سياستها العدوانية .

(ب) مؤتمر كونا كرى بغينيا أبريل سنة ١٩٦٠ ، وقد أيد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه ، وأيد كذلك قرار مؤتمر القاهرة سنة ١٩٥٧ الخاص بإدانة إسرائيل والسابق ذكره .

(ج) المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الأفروآسيوية فى فبراير سنة ١٩٦٣ والذى عقد فى تنجانيقا ، لقد حاولت إسرائيل بشتى الطرق أن تحول دون أن يتخذ هذا المؤتمر قراراً يكشف ألاعيبها وألاعيب الصهيونية كأداة استعمارية تمثل أبشع صور الاستعمار الجديد فى القارة الأفريقية ، فلجأت المخابرات الإسرائيلية إلى رشوة أحد رؤساء الوفود الأفريقية لمعارضة أى قرارات يصدرها المؤتمر ضد إسرائيل كما هدفت إلى محاولة إفساد المؤتمر والتشويش عليه بالزيارة التى قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى كينيا ومدغشقر وتنجانيقا فأوغندة فى الوقت الذى كان منعقداً فيه المؤتمر محاولة بذلك إثارة موضوع اشتراك إسرائيل فى المؤتمر من جديد ؛ كما لجأت إسرائيل إلى التسلل لمتابعة أعمال المؤتمر بعد أن منع سفيرها من الحضور كمراقب بإيفادها بعض الصحفيين والدبلوماسيين والمراقبين الغربيين اليهودى الأصل لمتابعة جلسات المؤتمر ورغم كل هذا فقد كان قرار إدانة إسرائيل أعنف قرار اتخذته المؤتمر .

وواجه التغلغل الإسرائيلي معوقات أخرى لعل أبرزها المشاكل التابعة من ذاتية المخطط التغلغلي التي كان لها الأثر الكبير في الحد من سرعة اندفاع إسرائيل في القارة ، ولقد طرأ على دول القارة تحولات انعكست بدورها على العلاقات الأفروإسرائيلية كأثر لتيارات التغيير التي أخذت تهب على القارة وخاصة في الميدان الاقتصادي لاتجاه معظم الدول الأفريقية نحو النظم الاشتراكية وتطلعها لتقارب عربي يدعم موقفها .

كما أن هناك معوقات تنبع من المرتكزات الأساسية تتمثل فيما يلي^(٣) :
المعروف أن إسرائيل تواجه مشاكل اقتصادية ، ولقد أدت هذه المعاناة الاقتصادية إلى جعل الكثير في إسرائيل ينادى بوقف أى نوع من أنواع المساعدات المقدمة لأفريقيا لأنها تُعطى على حساب حياة إسرائيل وخاصة أنها تتكلف ملايين الدولارات للإنفاق على هذه الميادين برغم ما تعانيه من ضيق الموارد .
فالقطاع الزراعي الإسرائيلي قد بدأ نموه في التثاقل ؛ كما بلغ مرحلة يصعب فيها الاضطراد في النمو مستنفداً كل الإمكانيات المتاحة من مياه وتكنولوجيا زراعية ، كما تعاني إسرائيل من ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية وشح الموارد الطبيعية والقوى المحركة ، وكذلك الصناعات ما زالت ضعيفة في منافستها للمنتجات الأجنبية المماثلة برغم الإعانات الضخمة والتسهيلات التصديرية والمنح المباشرة والمستثمرة وهكذا بقية القطاعات بحيث يمكن القول بأن الموارد أرهقت وأسيء استخدامها في معظم الحالات .

والذي زاد في تفاقم المشكلة الاقتصادية الأهداف الصعبة المنال فهي أهداف طموح تسعى إلى تحقيق قدر واسع من التنمية وقسط كبير من العدالة الاجتماعية

(٣) حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا - القاهرة ١٩٧٢ .
وانظر أيضا : Halevi and Klinov Malul- the Economic Development of
Israel, Jerusalem and New York, 1968

وزيادة الهجرة والتسليح ودعم المخطط التغلغلي ومد العون لمعظم الدول النامية . .
إلخ .

كما أن هناك المشاكل السياسية والعسكرية وندرة الموارد والهجرة وتغلب التمويل الأجنبي ، لكن نجد أن إسرائيل تحكم الاعتبارات السياسية في إصرارها على تحقيق أهدافها .

وتتمثل أكبر معوقات المرتكزات الأساسية للتغلغل الإسرائيلي في مشكلة التمويل : فافتقار إسرائيل للمصادر التمويلية واستيرادها مئات الملايين من الدولارات كل سنة لسد العجز في ميزانها التجاري شكل الحدّ الرئيسي لقدرتها التغلغلية ؛ فهي تملك القدرات الفنية لتلبية طلبات الدول الإفريقية ، لكن هذه القدرات لها طاقتها وطلبات الدول النامية لا حدود لها .

فإسرائيل تتحمل الكثير من النفقات سواء على بعثاتها الدبلوماسية أو في إرسالها الخبرات أو استقبال المتدربين وتقديم المنح لهم على حسابها ، وتقديم الإعانات والقروض إلى غير ذلك من النفقات .

هذا بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التي تحد من التغلغل الإسرائيلي وخاصة مشكلة الأمن والمشاكل العسكرية على الحدود ، مع الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل تعطي الاعتبارات العسكرية السياسية والأمن أولويات ، وتفضلها على الاعتبارات الاقتصادية في معظم قراراتها ومشروعاتها .

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تحملت إسرائيل أعباء ضخمة في مرتكزاتها الأساسية نتيجة لزيادة متطلبات الأمن وبروز المقاومة الفلسطينية والحسائر المادية والبشرية المتزايدة كل يوم وانخفاض معدلات السياحة لعدم توفر الأمن فيها ، وتناقص تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخاصة على إسرائيل ؛ كما نقصت الاستثمارات الأجنبية بدرجة ملموسة ، هذا بالإضافة إلى المشاكل المالية الداخلية سواء تمثلت في التضخم الجامح أو في فوضى الأسعار وانخفاض قيمة الليرة

الإسرائيلية ونقص المخرات وزيادة الضرائب وتضخم أرقام الميزانية !
صاحب ذلك اختناقاتٌ صناعية ونقصٌ في المواد الغذائية والاستهلاكية مما
اضطرها إلى عدم القدرة على تلبية متطلبات الدول الأفريقية للوفاء بالتزاماتها^(٤) .
هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والتعصب الطائفي في إسرائيل ، كل هذه
المشاكل قد أثرت بدورها في المخطط التغلغلي الإسرائيلي وحدثت من توسعه مما أدى
إلى خمول النشاط التغلغلي الإسرائيلي وبرز هذا بوضوح سنة ١٩٦٧ .

وهناك معوقات تنبع من الدعائم الأساسية للتغلغل : فمن دعائم التغلغل
الإسرائيلي نبعث بعض المعوقات التي حدثت من المخطط التغلغلي وبرزت هذه بصفة
خاصة بجانب المتاعب التمويلية ممثلة في المشاكل التي تصاحب الخبرات المرسلة
أوتواجه المتدربين في إسرائيل في أثناء تدريبهم .

فالخبرات الإسرائيلية المرسلة للقارة تتصف بالعزلة برغم محاولاتهم للتقرب من
الخبراء الأفريقيين وتكوين صداقات معهم . كما أنه في معظم الأحيان تجهل
الخبرات الإسرائيلية ظروف القطر الأفريقي ؛ كما تُرسل الخبرات أحيانا في غير مكان
تخصصها ، بالإضافة إلى الافتقار المرافق والخدمات الأساسية كضرورة لتكامل
المشروعات الأمر الذي يضع العراقيل أمام تنفيذ المخطط الإسرائيلي^(٥) .

ويواجه الخبراء الموفدون لأفريقيا من إسرائيل صعوبة التكيف مع الظروف
الجديدة ، وكذلك عدم قدرة إسرائيل لتلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية
وخاصة أنها تفتقر الكثير من الخبرات في بعض المجالات ؛ كما أنه تواجه المتدربين
مشاكلٌ عديدة في شتى الجوانب في أثناء تدريبهم في إسرائيل .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المتدربين بعد عودتهم غالباً لا يستفيدون من تدريبهم

Laufer Leopold: Israel and Developing countries U. S. A. New
York 1967.

(٤)

Rubner, Alex: The Economic of Israel, London: 1960

(٥)

لعدم توفر الأساسيات للمشروعات مما يؤدي إلى عقم البرنامج التدريبي ، وهذه كلها مشاكل تعوق المخطط الإسرائيلي ، بل تعاكسه بدلاً من دعمها لتنفيذ الأهداف الإسرائيلية .

ومعوقات تنبع من ميادين التغلغل : فلقد واجهت إسرائيل في ميادين التغلغل مشاكل حدثت من توسعها ، فإنها تواجه فشل إقامة وتنفيذ مشروعات في القارة على غرار ما هو متبع في إسرائيل مثل فشل تجربة المزارع وتنفيذها في بعض دول القارة ، بالإضافة إلى الأمراض والآفات والحشرات التي تواجه الكثير من المشروعات .

ونجد أن إسرائيل في تجارتها لا تستطيع استيعاب الصادرات الأفريقية في أسواقها من المواد الخام ، ومن ناحية أخرى تتكدس البضائع الإسرائيلية في بعض الأسواق الأفريقية لضعف القوة الشرائية الأفريقية وللمنافسة التي تلقاها ولاارتفاع أسعار السلع الإسرائيلية .

وتبرز المشاكل التمويلية التي انعكست على الدول الأفريقية بدورها لعدم القدرة التمويلية للدول الأفريقية لتمويل المشروعات التي تقترح إسرائيل تنفيذها .

كما أدى تنفيذ المشروعات الإسرائيلية بسرعة والفلسفة الإسرائيلية لتجسيد العمل إلى ترك ثغرات كبيرة في هذه المشروعات أساءت لسمعة الشركات الإسرائيلية وحدثت من تجديد تعاقدتها لمشروعات جديدة .

ونجد أن الدول الأفريقية تتطلع لبناء صناعات متوسطة وثقيلة كأمل يراودها في طريق التقدم ، وإسرائيل لا تقدر على الاستجابة لمدها بمتطلباتها لافتقارها للخبرات والمتطلبات التمويلية .

هذه كلها معوقات شكلت مجتمعة قيوداً حدثت من تنفيذ المخطط الإسرائيلي ،

بل إنه قد بدأ يتدحر في الكثير من الميادين التي تغلغل فيها^(٦) .

معوقات تنبع من الدول الأفريقية والدول الأخرى : تتمثل معوقات الدول الأفريقية في الاتجاه الذي ساد القارة وموجات التأميم وتوجيه الاقتصاد وغيرها من تيارات التغيير التي تفرضها الظروف السياسية وتشكل عوائق كبيرة أمام النشاط الإسرائيلي ، وخاصة أن معظم الحركات التحررية في القارة قادها ساسة اتخذوا الاشتراكية منهاجاً لهم كقاعدة عامة نبذاً للنظم الرأسمالية الاستعمارية ؛ كما حدث تقارب بين معظم الدول الأفريقية ودول المعسكر الاشتراكي .

ولقد وضحت للكثير من الدول الأفريقية الأساليب الملتوية التي تتبعها إسرائيل وعدم إيفائها بالتزاماتها في كثير من المشروعات مما أدى إلى قطع العلاقات وإنهاء المشروعات التي تنفذها المؤسسات الإسرائيلية وإلغاء الاتفاقيات المعقودة معها مثلاً حدث في تنزانيا ونيجيريا وغانا .

ولقد استنكرت الدول الأفريقية موقف إسرائيل في كثير من القضايا الأفريقية مثل تعاملها مع حكومة جنوب أفريقيا والحكم العنصرى في روديسيا ومواقفها السابقة من قضايا الاستقلال للدول الأفريقية مثل تصويتها ضد استقلال الجزائر في الفترة من ١٩٥٢/ ١٩٥٦ ، وكذلك ضد استقلال المستعمرات الفرنسية ، كما وقفت سنة ١٩٥٦ ضد مشروع الامتناع عن إجراء التجارب الذرية في الصحراء الأفريقية ، وعارضت سنة ١٩٥٩ مشروع الأمم المتحدة لإجراء انتخابات عامة في الكاميرون تحت إشراف الهيئة الدولية وأيدت سياسة الاستعمار البرتغالي في أنجولا وموزمبيق ، كما عارضت مشروع ليبيريا الخاص بمنح الحكم الذاتي للأقاليم

(٦) المرجع السابق :

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخي - التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا - القاهرة ١٩٧٢ .

المستعمرة ، ودعمت الحركة الانفصالية في الكنفو كنشاسا (زائير حالياً) ونيجيريا وزودت الانفصاليين بالسلاح .

وامتنعت عن التصويت لمنح تنجانيقا ورواندا وبورندي الاستقلال وامتناعها عن التصويت لإدانة جنوب أفريقيا سنة ١٩٦١ في الأمم المتحدة .

كما وقفت عدة مواقف مع فرنسا ضد مستعمراتها في القارة مما أدى إلى الشك في نوايا إسرائيل من قبل بعض الدول الأفريقية حيث التزمت إسرائيل بجانب فرنسا وتأييدها في سياستها ضد المستعمرات الأفريقية الفرنسية في فترة تحرر الدول الأفريقية وخاصة أن فرنسا كانت تمثل الاستعمار البارز في القارة لوقت طويل .

كما أثار تهريب إسرائيل الأسلحة للقارة الفتن ودعمها للحركات المناوئة لمخططها ، مما أثار الشك الزائد في تصرفاتها ، وظهر هذا في اكتشاف الأسلحة الإسرائيلية مع أبناء الجنوب في السودان وتحريضهم لإثارة الفتن .

وهذا أدى إلى عدم قبولها في الكثير من الدول الأفريقية ووصفها الرئيس الغيني في مؤتمر أكرا بأنها استعمار مقنّع وكذلك الكثير من الزعماء الأفريقيين وتتمثل مصادر المعارضة الخارجية للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا فيما يلي ^(٧) :

قوة المعارضة الأجنبية :

الملاحظ أنه لم يقتصر موقف الإدانة والاستنكار للدور الذي تقوم به إسرائيل في أفريقيا على الدول الاشتراكية ، بل إن إسرائيل تواجه تنافساً حاداً بينها وبين الدول الاستعمارية القديمة وخاصة في غرب أفريقيا ، حيث حدثت منافسة بين المصالح العسكرية والاقتصادية البريطانية ونفوذ إسرائيل الممتد في غانا عامي ١٩٥٨ ، و

Laufer Leopold: Israel and Africa Developing Countries
U.S.A. New York, 1967.

(٧)

١٩٥٩ ، ولكن مساندة حكومة الرئيس « نكروما » للنشاط الإسرائيلي هناك حد من استمرار التنافس كما زالت احتمالات وقوع صدام بين النفوذ الإسرائيلي والمصالح البريطانية .

وفي المعسكر الغربي نجد أن الفكر الغربي على المستوى السياسى بدأ يتفهم وجهة النظر العربية ، وبدأت القضية العربية تأخذ مكانها فى أذهان المفكرين الغربيين ، كما يظهر هذا فى الفكر الفرنسى بوضوح وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ وزيادة التقارب العربى الفرنسى ، وانعكس هذا على الدول النامية وخاصة على الكتلة الفرنسية فى أفريقيا .

ولقد أدى انعكاس الفكر الفرنسى على هذه الدول إلى التقارب بين الدول العربية والأفريقية .

وبجانب هذه التحولات فإن المؤسسات الاقتصادية الغربية وأصحاب المصالح فى القارة فى الاحتكارات الغربية بدءوا يشعرون أن إسرائيل تتحمل لتجسيد ذاتيتها .

كما وجه الفكر الشيوعى نشاطه ودعمه لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية مع دول القارة ، ولقد ظهر ذلك من نشاط روسيا والصين سواء فى غربى القارة أو شرقها حيث أقيمت المستعمرات وأنشأت المشروعات وتدفقت السلع الروسية والصينية على القارة .

والمعسكر الشرقى فى نشاطه منذ سنة ١٩٥٦ يؤيد وجهة النظر العربية وينظر إلى إسرائيل على أنها أداة للاستعمار أينما حلت ، وينعت الاتحاد السوفيتى النشاط الإسرائيلى فى القارة بأنه يمثل حصان طروادة للنشاط الاستعمارى بوجهه الجديد ، كما برز نشاط يوغوسلافيا كدولة تعتق مبدأ الحياد الإيجابى ولديها إمكانات وافرة

قامت بمجهود كبيرة لبناء علاقات صداقة سياسية وتجارية مع الدول الأفريقية مدّت نشاطها لمختلف الميادين .

قوى المحاربة المصرية تجاه التغلغل الإسرائيلي^(٨) :

لكون جمهورية مصر العربية رائدة للأمم العربية في نضالها ولموقفها الإستراتيجي سواء بالنسبة للعالم أو للقارة الأفريقية أو للدول النامية ولموقفها من الاستعمار وتأيد الحركات التحررية العالمية وخاصة في أفريقيا وآسيا بالإضافة إلى صلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع معظم الدول الأفريقية - كل ذلك أضفى على موقفها ضرورة مواجهة تغلغل إسرائيل في القارة ؛ لأنها حلقة من حلقات الاستعمار وأداة من أدواته ، وأصبح لزاماً عليها أن تؤدي دوراً هاماً لمواجهة النشاط الإسرائيلي المتزايد فيها .

كما قامت بمجهود كبير لمحاربة هذا التغلغل على جميع المستويات ، ولقد برز بصورة جلية منذ البداية في النشاط السياسي ، ثم ركزت جهدها كضرورة أخرى في الجانب الاقتصادي والفني ، وإن بدأ أخيراً إلا أن أثره أخذ يزداد نسبياً .

(١) في المجال السياسي :

قامت الجمهورية بمجهود بارزة في المؤتمرات الأفريقية من أجل كشف حقيقة إسرائيل ، واستصدار قرارات تدينها وإبراز القضية العربية والخطر الإسرائيلي في القارة ، كما برزت مواقف الجمهورية المشرقة في دعم دول القارة في عدة ميادين : مثل موقفها في الكونغرس سنة ١٩٦٠ ودعمها للحركات التحررية في أنجولا وموزمبيق

(٨) حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة سنة ١٩٦٧

وانظر أيضا : Baulin, Jacque: The arab role in Africa, (London, 1962).

ضد الاستعمار ، وموقفها لدعم الوحدة الأفريقية وصيانة استقلال الدول الأفريقية مثل موقفها مع نيجيريا وكذا تعاضدها للقضايا الأفريقية المختلفة والمتمثل في موقفها ضد الحكومات العنصرية ومقاطعتها كما حدث مع جنوب أفريقيا وروديسيا .

(ب) في المؤتمرات السياسية التي شاركت فيها جمهورية مصر العربية على مستوى القارة :

شاركت مصر بمجدها في المؤتمرات الأفريقية - كما كانت مقراً لمعظمها التي جاءت بجهود مشمرة في مجابهة إسرائيل وأدانتها وتأييد الحق العربي ، وفيما يلي بيان بذلك :

- المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة والذي عقد في أكرا سنة ١٩٥٨ .
- المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة والذي عقد في أديس أبابا في يونيو سنة ١٩٦٠ .

- المؤتمر الثالث للدول الأفريقية المستقلة والذي عقد في ليوبولدفيل في أغسطس سنة ١٩٦٠ .

- مؤتمر الدار البيضاء يناير سنة ١٩٦١ ويعتبر أهم المؤتمرات على الإطلاق حيث كان له أثر حاسم في إدانة إسرائيل ولقد أصدر قرارا لمصلحة القضية الفلسطينية .

وقال الكاتب Ali A Mazrui في مقاله Black Africa and the Arabs « إن مؤتمر الدار البيضاء وصف إسرائيل بأنها أداة للاستعمار Tool of neo-Colonialism ورأس للإمبريالية ، وذلك في الوقت الذي كان نفوذها قد تغلغل داخل معظم دول القارة وخاصة غانا وغينيا ومالي التي شاركت في المؤتمر ، ووقعت على قراراته ولقد أدى ذلك إلى رد فعل قوى في

إسرائيل وصل إلى حشد المطالبة بمنع المعونات عن الدول الأفريقية التي شاركت في المؤتمر لأنها لم تحسن الفائدة المرجوة .

- مؤتمر القمة الأفريقى الأول فى مايو سنة ١٩٦٣ ولم يتخذ المؤتمر أى قرار بإدانة إسرائيل ، وقد ظل الأمر هكذا فى المؤتمرات التالية (مؤتمرات القمة الأفريقية) حتى مؤتمر القمة السادس الذى عقد فى الجزائر سنة ١٩٦٨ أى بعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد دعا المؤتمر إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقد اعترضت عدة دول أفريقية على القرار .
- وجاء مؤتمر القمة الأفريقى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ بالقرار نفسه واعتراض بعض الدول الأفريقية .

- وفى يونيو سنة ١٩٧١ استطاعت الدول الأفريقية التوصل إلى استصدار قرار حاسم من منظمة الوحدة الأفريقية يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى المحتلة .

فى كل هذه المؤتمرات قامت جمهوريتنا بدور هام وفعال مؤكدة على خطر السرطان الاستعمارى الصهيونى وضرورة مجابهته وإبراز الحق العربى فى فلسطين .

(ج) فى المؤتمرات السياسية الأفروآسيوية التى شاركت فيها جمهورية مصر العربية :

١ - مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ وترتب عليه استبعاد إسرائيل من الكتلة الأفروآسيوية .

٢ - المؤتمر الأول للتضامن الآسيوى الأفريقى بالقاهرة فى نهاية عام ١٩٥٧ وأوائل سنة ١٩٥٨ .

٣ - المؤتمر الثانى للتضامن الآسيوى الأفريقى فى كوناكرى عام ١٩٦٠ .

٤ - المؤتمر الثالث للتضامن الآسيوى الأفريقى فى موش بترانيا عام ١٩٦٣ ،

وأصدر قراراً تاريخياً بإدانة إسرائيل ، وقد أعتبر ذلك أحد الإنجازات الهامة التي حققتها مصر في كشف حقيقة إسرائيل وإبراز الخطر الذي تشكله بالنسبة للقارة الأفريقية^(٩) .

فتيجة للجهود العربية لم تستطع إسرائيل دخول أى تجمع آسيوى أو أفريقى أو الاشتراك فى أى مؤتمر من مؤتمرات الدول النامية ، ولم تنجح حتى فى الانضمام لمجموعة الدول الأفروآسيوية فى الأمم المتحدة ولو بصفة مراقب فى اللجان الأفروآسيوية ، هذا بالرغم من أن إسرائيل أقامت علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية .

وبالنسبة لجهود جمهوريتنا فى الميدان الاقتصادى والفنى فقد أملت ضرورة مجابهة إسرائيل فى القارة دخولها الميدان الاقتصادى والتعاون الفنى مع أفريقيا على ضوء تجربتها السياسية معها ، ودخلت جمهوريتنا هذا المجال منذ سنة ١٩٦٠ على أسس جديدة ، وتولى هذا النشاط الاقتصادى والفنى هيئات متخصصة وشركات أبرزها شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة العربية للتجارة الخارجية والشركة التجارية الاقتصادية .

لكن جمهوريتنا أسندت النشاط الاقتصادى وتوسيع نطاق التبادل التجارى مع دول القارة إلى شركة النصر للتصدير والاستيراد منذ منتصف سنة ١٩٦٥ حيث بدأت هذه الشركة نشاطها فى القارة منذ سنة ١٩٦١ فى غربى القارة على أسس جديدة منظمة بعد أن كان الجهد الاقتصادى مع دول القارة لا يعدو كونه جهوداً فردية مبعثرة ، فأقامت شركة النصر الفروع والمكاتب فى أهم المدن الأفريقية ، فأصبح للشركة واحد وعشرون فرعاً ، وغطت بنشاطها أكثر من عشرين دولة

(٩) مرجع سابق Baulin, Jacque

وانظر أيضاً : مجلة السياسة الدولية العدد ٩ لسنة ١٩٦٧

أفريقية ، كما نظمت الشركة مؤتمرين ١٩٦٣ ، ١٩٦٩ بهدف تنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية ، وقدمت جمهوريتنا بعض القروض للدول الأفريقية وعقدت الاتفاقيات التجارية وسيرت خطأً ملاحياً يربطها مع دول القارة ، وتصدر جمهوريتنا أكثر من خمسين سلعة لدول القارة أهمها القزل والمنسوجات والأسمنت والأرز ومستلزمات البناء والإطارات والأغذية المحفوظة والأدوية والثلاجات والأجهزة الكهربائية والبصل والفاكهة . إلخ . وتبذل جهوداً كبيرة لمواجهة السلع الأجنبية والإسرائيلية الشديدة المنافسة في الأسواق الأفريقية .

ولقد تطور حجم التبادل التجارى مع القارة بشكل ملحوظ : ففي الفترة ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٩/٦٨ بلغ النشاط التجارى لشركة النصر فى القارة ٨٦ مليون جنيه ، منها ٣٧ مليون جنيه عمليات تبادل تجارى من صادرات وواردات تمت بين جمهورية مصر العربية ودول القارة ، والباقي عمليات تجارية دولية قامت بها الشركة ، وفى ١٩٧٠/٦٩ بلغ حجم النشاط التجارى للشركة ٢٧ مليون جنيه من القارة . منها : ١٥ مليون جنيه عمليات تجارية دولية ، والباقي صادرات وواردات بعد أن كانت ٢,٦ من المليون فقط سنة ١٩٦٢/٦١^(١٠) .

ومازال نشاط الشركة محدوداً فى ميدان الاستثمار بالرغم من أنها قامت بإنشاء عمارة ضخمة فى أيديجان بساحل العاج ، وعمارة أخرى فى نيامى بالنيجر وفندق كبير فى عاصمة مالى وبعض المشروعات الإنشائية من رصف الطرق وحفر الآبار

(١٠) تقرير المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية - شركة النصر - القاهرة ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

وانظر أيضاً : الجامعة العربية - المجلس الاقتصادى العربى (دورة الاقتصاد العاشرة ١٢/٨/ ١٩٦٥) وكذلك : الجامعة العربية - تقارير إدارة المقاطعة رقم ٦٧/ ٦٤٣٥ فى ٢٢/ ٦/ ١٩٦٧ .

وذلك من قرض قدمته جمهورية مصر العربية إلى مالى قيمته ٦ ملايين جنيه .
وبرغم ما تبذله ج . م . ع وشركة النصر من جهود لتنمية العلاقات التجارية
مع دول القارة فإنه يواجهها صعوبات كبيرة محلية وخارجية تحتاج لجهود مفضية
للتغلب عليها ولواجهة التغلغل الإسرائيلي بنجاح : تتمثل الصعوبات الداخلية في
الإجراءات الروتينية واختناقات التصنيع وعدم مسايرة التطورات العالمية ومشاكل
النقد وارتفاع الأسعار وعدم توفر الإمكانيات التسويقية ؛ وأبرز الصعوبات
الخارجية تتمثل في السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتبعها الدول الأفريقية وعادة
المستهلك الأفريقي بتعويده على سلع معينة ، ومنافسة الدول والمؤسسات الأخرى
التي تتبع سياسة إغراقية وأيضاً الافتقار إلى الخدمات الأساسية في القارة
والاضطرابات السياسية .

وفي ميدان المعونات الفنية والتبادل الثقافي بين ج . م . ع ودول القارة عقدت
جمهوريةنا الاتفاقيات الثقافية ، وأرسلت العديد من الخبراء ، وفي ضوء برنامج
ج . م . ع الفني بالقارة أرسلت الخبراء في ميدان الطب حيث ترتفع الخدمات
الطبية في الدولة ، كما أوفدت خبراء في الزراعة لنيجيريا وتزانيا والصومال ،
وأوفدت بعثة من كبار مهندسي الري لتزانيا .

وعقدت جمهوريةنا عدة مؤتمرات اقتصادية واجتماعية للبحث في شئون القارة
مثل مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية للدول الأفريقية في أبريل سنة ١٩٦٧ .
واستقبلت ج . م . ع آلاف الطلبة الأفريقيين في جامعتها ومعاهدها العلمية
للدراة ، وقدمت لها المنح الدراسية .

كما نظمت دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة والتعاون
والأبحاث الجيولوجية والطب .

وتحرص ج . م . ع على تقوية الصلات الثقافية مع الدول الأفريقية ، فأوفدت

الأساتذة للتدريس في المدارس والجامعات الأفريقية وتبادل الخبرات ، وتستجيب لطلبات الدول الأفريقية ، كما توجه القاهرة جهازاً إعلامياً متكاملًا لدول القارة سواء في مجال الصحافة أو الإذاعة ، إذ توجه عشرات البرامج الإذاعية باللغة الإفريقية لدول القارة من ضمن ٤٤ لغة عالمية تذيع بها ج . م . ع لشتى أنحاء العالم .

كما أن الدول العربية الأخرى قد قامت بدور هام لتعويق التغلغل الإسرائيلي : لقد حاولت الجهود العربية المضادة لإسرائيل استئثار جهود الجاليات العربية في أفريقيا وبرغم ثراء هذه الجاليات وإمكاناتها الضخمة وتعاطفهم الواضح مع القضية العربية فإن دورهم ظل في المجتمعات الأفريقية دوراً هامشياً ، وذلك لاهتمامهم بتنمية ثرواتهم ومشروعاتهم التجارية أكثر من اهتمامهم بالقضايا السياسية^(١١) .

اتبعت المقاطعة العربية أحكاماً ومبادئ عامة لتحقيق أهدافها وتطبيق هذه الأحكام في جميع الحالات وفق مبادئ شرعية تسرى على تحقيق كل من يدعم إسرائيل آخذة في الاعتبار العامل الإنساني ومصالح الدول العربية ومتدرجة في تطبيق أحكامها من مراقبة إلى استفسار ثم الإنذار فالمقاطعة بعد التيقن من دقة معلوماتها ، وللمقاطعة وجهان يمثلان أحكامها هما :

الوجه السلمي :

وينصرف إلى عدم التعامل مع إسرائيل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

Baulin, jacque: The Arab Role in Africa, London, 1962.

(١١)

وانظر أيضا : الجامعة العربية : تقارير المقاطعة العربية رقم ٤٥٨٣ / ٦٥ في ٥ / ٥ / ١٩٦٥

وأيضا : حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة سنة ١٩٦٧ .

الوجه الإيجابي :

ويهدف إلى عرقلة كل ما يدعم إسرائيل بمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها ومنافستها في أسواق وارداتها وغير ذلك .

أثرت المقاطعة العربية على التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا من عدة جوانب هي :

(١) ففي جانب أساسي أثرت على المرتكزات الأساسية للتغلغل منذ أن أحكمت مبادئ المقاطعة .

(ب) وفي جانب آخر دعمت الاقتصاد العربي ووفرت له الحماية والدعم بدلاً من أن يكون مصدراً مريحاً للمواد الأولية اللازمة للصناعات الإسرائيلية ، وسوقاً واسعة لتصدير المنتجات الصناعية للأسواق العربية ، وخاصة أن الصهيونية العالمية هدفت أن تكون إسرائيل نواة صناعية وسط بيئة عربية مختلفة اقتصادياً وتكنولوجياً .

(ج) وفي الجانب الثالث أثرت المقاطعة في المجال الدولي ، مما أدى إلى وقوع رد فعل من جانب إسرائيل للقيام بمقاطعة معاكسة وإثارة الضجة عالمياً ضد المقاطعة العربية وإحكامها^(١٢) .

وبالرغم من أن المقاطعة العربية كانت أحد الدوافع للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا للتخلص من طوق العزلة العربية ، فإننا يجب ألا ننفل أن الدوافع وراء ذلك هو أثر المقاطعة في إضعاف المرتكزات الأساسية للتغلغل والتي تتمثل في المجالات الآتية :

(١٢) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة) معهد الدراسات العربية ١٩٧٨ .

- فى مجال التجارة والنقل لَحِقت بإسرائيل خسائر كبيرة نتيجة لحرمانها من أسواقها الطبيعية فى آسيا وأفريقيا .

- وفى المجال الاقتصادى حدث تقارب عربى أفريقى سواء تمثل فى تطور التبادل التجارى ، أو التمويل ، أو تقديم المنح الدراسية ، وإرسال الخبراء ؛ كما سيتضح تفصيلها فى الفصول التالية .

ولقد شاركت بعض الدول العربية فى المعارض التجارية الأفريقية مثل اشتراك لبنان والمغرب فى معرض غانا الدولى الذى عقد فى الفترة ١ - ١٩ / ٢ / ١٩٦٧ ، وحازت المعروضات العربية إعجاب الأفريقيين ، وكان المعروض فرصة لمحابة إسرائيل وقامت الدول العربية أيضاً بعقد الاتفاقات مع دول السوق الأوربية المشتركة لمزاحمة إسرائيل فى أسواقها حيث اتفقت لبنان مع دول السوق الأوربية المشتركة ثم تلتها دول بلاد المغرب سنة ١٩٦٩ وكذلك ج . م . ع فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ ؛ مما أدى إلى فرصة تقوية العلاقات العربية مع الدول الأفريقية المتسببة للسوق ؛ كما عملت الدول العربية على توسيع شبكة مواصلاتها البحرية والجوية مع القارة .

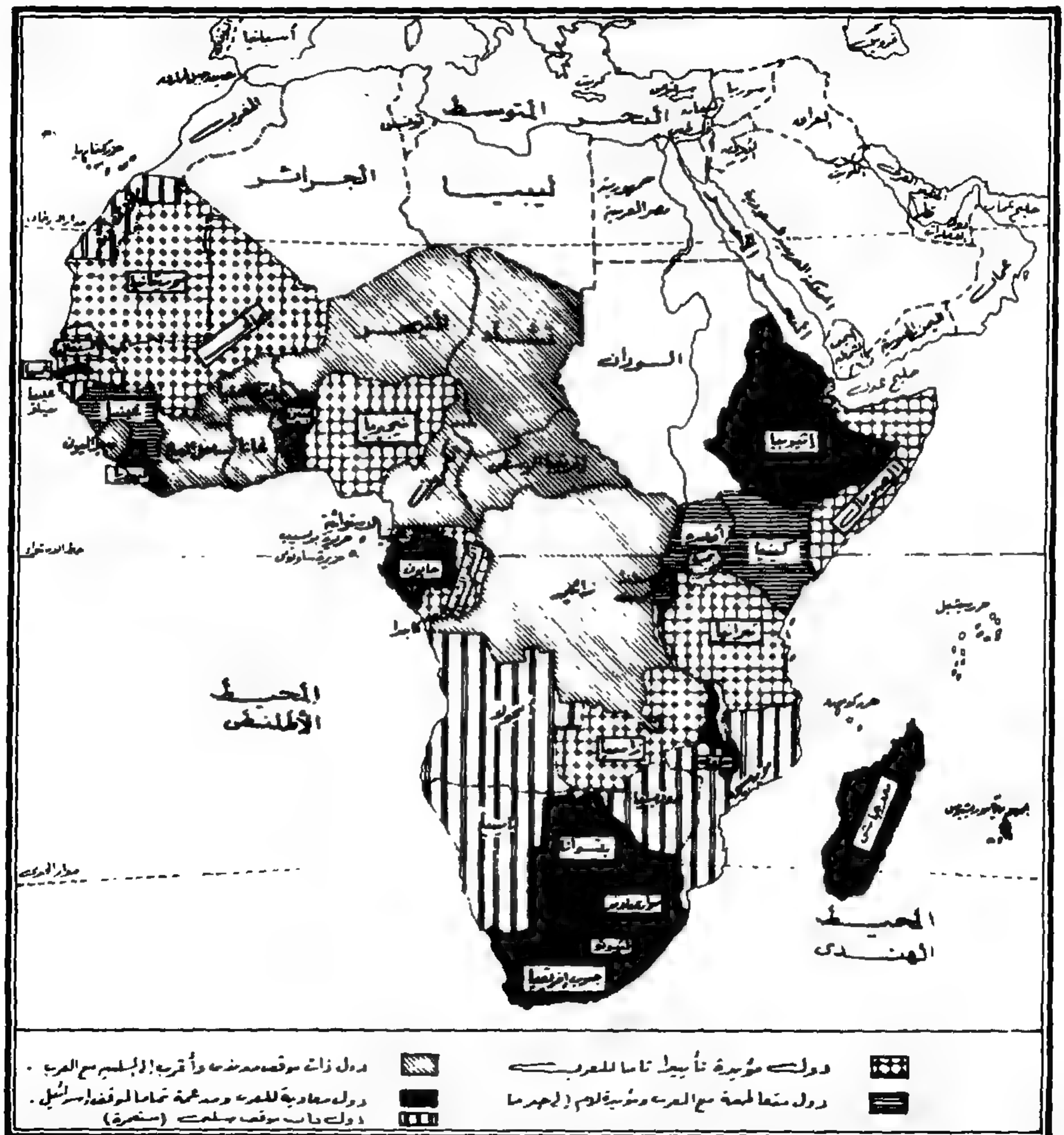
كما أن فكرة الوحدة الأفريقية واللقاءات العربية الأفريقية فى مؤتمرات القمة الأفريقية وغيرها من المؤتمرات دعم أواصر الصداقة بين كثير من القادة الأفريقيين ؛ كما ظهرت تيارات المناذاة بالترابط بين أجزاء القارة والاشتراك فى الأمانى والنظر للمستقبل والتطلع لإقامة سوق إفريقية مشتركة وازدياد عدد التكتلات الإقليمية الأفريقية وبرز معالم القضية العربية ، وظهور الشخصية الفلسطينية المقاتلة والمطالبة بحقوقها ، وكشف حقيقة إسرائيل وإظهار مدى اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربى فى صورته الاستعمارية التقليدية . . . كل هذا أدى إلى

تقارب عربي أفريقي تلاه تباعد أفريقي إسرائيلي ، ولقد دعم هذا الاتجاه عدوان يونية ١٩٦٧ حيث أعادت الكثير من الدول الأفريقية بحث موقفها في علاقاتها مع إسرائيل والشك في نواياها وحقيقة نشاطها .

تحليل لما سبق :

يمكن القول : أن التغلغل الإسرائيلي بلغ قمته أوائل سنة ١٩٦٧ في القارة الأفريقية ، ثم بدأت تعتريه فترة يمكن أن نطلق عليها مرحلة التثاقل ، وذلك نتيجة للمعوقات السابق ذكرها ولزيادة التقارب العربي الأفريقي ، ولما واجه إسرائيل على إثر عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ مع ترايد جهود الدول العربية وبرز دور مصر لمواجهة هذا التغلغل ودخولها الميدان الاقتصادي على أسس مخططة وسياسة مدروسة تعضدها جهود الدول العربية في هذه المواجهة ، فتحولت مرحلة التثاقل إلى مرحلة انحدار التغلغل .

ونتيجة للمعوقات السابقة والتي أبرزها جهود مصر وتحركها على أسس جديدة ومنسقة أحدثت أثرها في التغلغل - مما وضع في تحول مواقف بعض الدول الأفريقية في مصلحة القضية العربية بعد ما يقرب من عامين من الجهود العربية الكبيرة ، كما ظهر ذلك جلياً في دورة الجمعية العمومية التي عقدت في سبتمبر سنة ١٩٦٩ واستمرت حتى يناير سنة ١٩٧٠ ، ومن مواقف الدول الأفريقية عند بحث القضية العربية في الصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة - يمكن تصنيف مواقف الدول الأفريقية - حتى قبيل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ - إلى أربعة أقسام كالآتي :



شکل (۱۰)

مقياس الرسم ١ : ٣٢,٥ مليون

موقف الدول الأفريقية حيال القضية العربية حتى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣

المجموعة الأولى - دول مؤيدة تأييداً تاماً للعرب^(١٣) :

موريتانيا والصومال ومالي والكونغو ونيجيريا والسنغال وتترانيا وزامبيا .

المجموعة الثانية - دول متعاطفة مع العرب ومؤيدة لهم إلى حد ما :

غينيا وكينيا وأوغندا وموريشيوس وبورندي .

المجموعة الثالثة - دول أفريقية ذات موقف مذبذب وأقرب للسلبية مع العرب :

غانا وتشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج والنيجر وسيراليون وتوجو وفولتا العليا وغينيا الاستوائية .

المجموعة الرابعة - دول أفريقية معادية للعرب ومدعمة لموقف إسرائيل :

إثيوبيا وتيسوانا وبنين (داهومي) وجابون وغامبيا وليسوتو وليبيريا وملاشاش وملاوى ورواندا .

ويبرز التحول الواضح في مواقف الكثير من الدول الأفريقية بعكس مواقفها سنة ١٩٦٧ وخاصة دول نيجيريا وكينيا وبورندي ومالي والكونغو والسنغال وتترانيا وغيرها من الدول التي أخذت تؤيد العرب بكامل ثقلها بالإضافة إلى تحول بعض الدول الأفريقية من عدائها السافر ضد العرب ووقوفها بجانب إسرائيل إلى موقف شبه حيادي مثل دول غانا والكاميرون وتوجو والنيجر .

ويمكن تقدير درجات التغلغل على ضوء مواقف الدول وعلاقاتها مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً بتقسيم هذه الدول إلى مجموعات أربع تفاوت فيها التغلغل الإسرائيلي سواء من ناحية بدايته والظروف التي مربها والميادين التي امتد نشاطه إليها وعلى ضوء ما صادفه من معوقات كذلك لتدرج كالاتي :

(١٣) حمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا - القاهرة ١٩٧٢ انظر الخريطة

في الصفحة السابقة .

المجموعة الأولى^(١٤) .

نجد أن التغلغل الإسرائيلي بها حقق أهدافه ، ووصل سنة ١٩٦٧ إلى قمة نجاحه نتيجة للجهود الاقتصادية التي بذلتها إسرائيل ، ويظهر هذا الترابط جليا في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إثيوبيا وبنين وليبيريا وملاوى وتشاد وجابون .

المجموعة الثانية :

تذبذب التغلغل الإسرائيلي فيها ، ومن ثم العلاقات الإسرائيلية معها تبعاً لظروف الدول الأفريقية وعلاقتها مع الدول الغربية والكتل الأخرى ، والمعوقات المعاكسة للنشاط الإسرائيلي ، إلا أن البرنامج الفنى والدعم الإسرائيلي المادى لهذه الدول خلق لغة تضطر هذه الدول تحت ضغط الحاجة والعوز إلى تقبلها وأدى من ثم لتحقيق أهدافها في معظم الأحيان ؛ كما حدث مع غانا وزائير والكاميرون والنيجر وتوجو وساحل العاج .

المجموعة الثالثة :

تذبذبت العلاقات الإسرائيلية معها بعد أن بلغت درجة كبيرة من النجاح ، وغزت شتى الميادين ، ثم بدأ التغلغل يندحر منها برغم الجهود التي بذلتها إسرائيل لجعل الكلمة الأخيرة لرسوم موقوفها للدعم المادى وتقديم العون الفنى فإن هذه الدول رفضت استمرار قبول إسرائيل سواء لظروف نابعة منها أو للتقارب العربى مع هذه الدول ؛ مما أشعر إسرائيل بقلق بالغ لفقدانها وجودها في هذه الدول ، وظهر هذا مع نيجيريا وتترانيا ومالى وغينيا والكنغو .

(١٤) المرجع السابق .

المجموعة الرابعة :

منذ أن بدأت إسرائيل مخططاتها التغلغلي في القارة حاولت النفاذ لدول هذه المجموعة . . . وبالرغم من أنها نجحت في دخولها مستترة في ظل ظروف معينة تخرج عن إرادة هذه الدول فإنها فشلت في التأثير في مواقف هذه الدول المؤيدة تأييداً كاملاً للقضية العربية والمعادية لإسرائيل وتشمل الصومال وموريتانيا والإقليم الشمالي من نيجيريا وجميعها دول إسلامية .

إن إمكان زيادة دعم التغلغل الإسرائيلي في القارة يتوقف على الهدف الذي من أجله كان التغلغل ومازال بمجهوده المستميتة ، وهو البحث عن الأمن وتأكيد الوجود الإسرائيلي في أى مكان وعلى المستويات كافة ، ويقرر مصير هذا الهدف الصراع العربى الإسرائيلى على الأرض التى تقيم عليها إسرائيل والتى احتلتها بالقوة كاستعمار استيطاني فريد من نوعه فى تاريخ العالم الحديث بحيث قامت على العنف والنظرة التوسعية والاستيطان فى الأرض بعد رحيل أهلها الأصليين !

ومن ناحية أخرى فإن تقويض دعائم هذا الكيان يستلزم مجابهة عربية جادة وقوية قائمة على أسس علمية مدروسة ومخططة دقيق ليس فقط لمجابهة التغلغل بل والتأثير على دعائم الكيان الصهيونى القائم .

إن الضرورة تفرض على الجهد العربى سد الثغرات القاتلة التى تتخلله والتى ترك فى الوقت نفسه دعائم تستفيد منها إسرائيل لدعم جهودها التغلغلي ، وخاصة بعد أن وضع أن أفريقيا ميدان صراع جديد .

كل ذلك سيتضح فى الفصول التالية من الدراسة التحليلية السياسية الاقتصادية للتعاون العربى الإفريقى لمجابهة إسرائيل وتقويض دعائم تغلغلها فى أفريقيا .

الفصل السادس

(تابع) تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية المرحلة الرابعة : مرحلة التدهور في العلاقات الأفروإسرائيلية من ١٩٦٧ - ١٩٧٣

إنه لمن الملاحظ أن الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أحرزتها إسرائيل في أفريقيا خلال الحقبة السابقة كان لها آثارها النفسية على القيادات والشعوب الأفريقية التي كانت تنظر إلى إسرائيل باعتبارها الدولة التي لا تفشل أبداً وأنها تعد نموذجاً فذاً ومصدر إلهام ، وعلى الدول الأفريقية الاقتداء بها إذا أرادت التقدم والنمو !

فإذا كان عام ١٩٦٧ يمثل ذروة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا فهو في الوقت نفسه يعد بداية التدهور الفعلي في اتجاهات العلاقات الأفروإسرائيلية ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ومتداخلة ساهمت جميعها في كشف حقيقة إسرائيل ونواياها التوسعية بالنسبة للقارة الأفريقية .

وفيما يلي تحليل لهذه العوامل التي ساهمت في بلوغ هذه النتيجة وتقسيمها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية .

أولاً : العوامل الذاتية وتشمل^(١) .

(١) مشكلة التمويل :

نظراً لافتقار إسرائيل للمصادر التمويلية واعتمادها أساساً على المساعدات الأجنبية لسد العجز في ميزانها التجاري ، فإن ذلك يشكل عقبة رئيسية تحول بينها وبين تلبية طلبات الدول الأفريقية وذلك للأسباب الآتية :

- تحمل إسرائيل كثيراً من النفقات المالية سواء على بعثاتها الدبلوماسية في القارة أو في إرسالها الخبراء أو استقبال المتدربين الأفارقة وتقديم المنح لها على حسابها فضلاً عن القروض والإعانات التي تقدمها للدول الأفريقية .

- الظروف الاستثنائية التي عاشتها إسرائيل منذ حرب يونيو ١٩٦٧ والتي تمثلت في زيادة متطلبات الأمن بعد بروز دور المقاومة الفلسطينية وتزايد الخسائر المادية والبشرية تبعاً لذلك .

- انخفاض معدلات السياحة لعدم توفر الأمن مع تناقص تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخاصة .

(ب) المشاكل الاقتصادية الداخلية في إسرائيل^(٢) :

أدت المشاكل الاقتصادية التي واجهتها إسرائيل بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ إلى عجزها عن تنفيذ تعاقدها والتزاماتها مع الدول الأفريقية وقد تمثلت في الآتي :

١ - زيادة الديون الداخلية والخارجية وما ترتب على ذلك من نشوء اختناقات صناعية وعدم القدرة على الاستجابة لاحتياجات التصدير .

(١) Shible, Yusuf- Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.

وانظر أيضاً : حمد سليمان المشوخي : التخلل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢

(٢) Halevi and Klinon- Malul: The 'Economic Development of Israel (٢)
Jerusalem and New York, 1968

٢ - التضخم وزيادة الضرائب والنقص الكبير في الاحتياطي في النقد الأجنبي .

(ح) وهناك مشاكل أثرت على نشاط إسرائيل داخل أفريقيا تأثيراً سلبياً كما يتضح فيما يلي ^(٣) :

- فشل بعض المشروعات الخاصة بتجربة المزارع في القارة على غرار ما هو متبع في إسرائيل ، وذلك بسبب عدم تلاؤمها مع الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في القارة ، علاوة على سيادة الروح القبلية والاعتماد على الحكومات وانتشار الآفات في معظم الدول الزراعية .

- طابع السرعة الذي اتسمت به المشروعات الإسرائيلية في أفريقيا أدى إلى نشوء ثغرات كبيرة أساءت لسمعة الشركات والمؤسسات الإسرائيلية ، وأوقفت في بعض الأحيان أى احتمال لتجديد تعاقداتها لمشروعات جديدة مع الدول الأفريقية ، وقد تمثل ذلك في بناء مطار أكرا على غير المواصفات التى تم الاتفاق عليها ، كذلك إعادة بناء البرلمان ودار البلدية في منروfia مرة أخرى إلخ

- صعوبة تكيف الخبراء الإسرائيليين الموفودين للعمل في الدول الأفريقية مع المناخ الاجتماعى بها ، بالإضافة إلى افتقاد اللغة المشتركة وصعوبات الحياة اليومية .

- افتقار الاقتصاد الإفريقى للأيدى العاملة المدربة والمعدات الحديثة فضلاً عن انعدام وسائل الاتصال الداخلى للقارة .

- عدم قدرة إسرائيل على تلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية في مجال الخبرة الفنية ، وخاصة من المهندسين الفنيين والمرضين .

- العلاقات الاجتماعية للإسرائيليين الذين يعملون في أفريقيا اتسمت بالعزلة الكاملة واتجاههم إلى الإقامة في حى واحد وانعدام اندماجهم بالأفريقيين ، وذلك

(٣) المصدر السابق .

برغم ماتتظاهر يبدله الحكومة الإسرائيلية من محاولات التقريب بين الخبراء الإسرائيليين والأفريقيين .

(د) موقف إسرائيل من القضايا الأفريقية :

لقد تنهت الدول الأفريقية أخيرا إلى موقف إسرائيل إزاء كثير من القضايا الأفريقية سواء مواقفها السابقة من قضايا الاستقلال الأفريقي أو مواقفها الحالية في تأييد الحركات الانفصالية والتعاون مع الأنظمة العنصرية في أفريقيا .

برغم العلاقات الوثيقة التي تربط إسرائيل بالأنظمة العنصرية في الجزء الجنوبي من القارة فهي تحاول التظاهر بعدم رضاها عن سياسة التمييز العنصرى المطبقة في (جنوب أفريقيا) مراعاة لشعور أصدقائها من الدول الأفريقية ، ولكن في الوقت نفسه ظل الاتجاه العام بداخلها يواصل العمل من أجل مزيد من تدعيم العلاقات بينها .

برغم محاولة إسرائيل إيهام حركات التحرير الأفريقية في أنجولا وموزمبيق بأنها تقف بجانبها وتؤيد نضالها مع الإعلان عن تقديمها تبرعات مالية للصندوق الخاص بالنضال ضد الاستعمار والتمييز العنصرى - فإن تعاوناً عسكرياً بينها وبين سلطات الاستعمار البرتغالى ، وخاصة في مجال الأسلحة والتدريب العسكرى .

ثانيا : العوامل الموضوعية :

ويمكن تحديد ما في عدة نقاط أبرزها مايلي^(٤) .

١ - التغييرات التي طرأت على خريطة العلاقات الدولية والخريطة السياسية لأفريقيا منذ عام الاستقلال الأفريقى سنة ١٩٦٠ حتى نهاية سنة ١٩٧٣ . فهناك

(٤) المرجع السابق نفسه :

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخي : التخلخل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة سنة ١٩٧٢ .

عوامل ساعدت على تذبذب موقف إسرائيل في القارة تتمثل فيما يلي :

- خسرت إسرائيل تأييد قطاعات كبيرة في الرأي العام الأفريقي بسبب تواطئها مع المعسكر الاستعماري المعادي لحركات التحرر الوطني الأفريقي .

- وجود تناقضات بين إسرائيل والدول الاستعمارية حدث نتيجة صدام بين مصالح إسرائيل ومصالح هذه الدول ، وتبلور هذا الصدام في المنافسة الحادة التي واجهتها السلع الإسرائيلية من المنتجات الفرنسية والبريطانية والأمريكية واليابانية وغيرها من الدول المتقدمة اقتصادياً والتي لا تستطيع إسرائيل أن تصمد طويلاً أمام منافستها .

- التناقضات التي بين إسرائيل والدول الاشتراكية أثرت فعلاً في اهتزاز صورة إسرائيل لدى الأفريقيين ومازالت تورق المصالح الإسرائيلية المتبقية في القارة أبرزها موقف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ويوغسلافيا في التنديد بإسرائيل والكشف عن حقيقتها كقاعدة للاستعمار الجديد في الشرق الأوسط ودول العالم الثالث ، وخاصة أفريقيا .

- توسع بعض دول الحياض الإيجابي كيوغسلافيا في علاقاتها الأفريقية ؛ وذلك بما لديها من إمكانيات ، بالإضافة إلى أن موقفها يسير في اتجاه معاد لإسرائيل ومؤيد للعرب في قضاياهم مما يشكل أخطاراً ملموسة على المخطط الإسرائيلي في القارة .

٢ - التقارب العربي الأفريقي : ويعتبر هذا العامل - كما سبق تحليله تفصيلاً في الفصل السابق - من أبرز الأسباب التي حدثت من التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ، يلي ساهم في انكماشه وتدهوره في عديد من الدول الأفريقية ومن أهم دعائم هذا التقارب ما يلي :

- أقامت الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء .

- قيام الجامعة العربية بافتتاح عدة مكاتب إعلامية في شرق أفريقيا وغربيها (كينيا - السنغال - نيجيريا) ، كما قامت بإجراء عدة اتصالات سياسية واقتصادية مع الدول الأفريقية عن طريق البعثات والوفود العربية ، وكذلك شاركت في معظم المؤتمرات التي انعقدت في القارة .

- مساهمة الدول العربية الأفريقية بقدر كبير في تحقيق التقارب بين الدول العربية والأفريقية ، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وتعاونها مع الدول الأفريقية المجاورة بجانب دورها في منظمة الوحدة الأفريقية .

- تبنى بعض الدول العربية لحركات التحرر الأفريقية ، وتقديم تيسيرات عديدة تضمن لها حرية الحركة والقيام بدورها لخدمة القضية الوطنية في القارة مثال ج . م . ع والجزائر وسوريا .

- الجهد العربي المنسق في مجال المقاطعة في ظل الجامعة العربية الذي أدى إلى تضيق الخناق على الكيان الإسرائيلي منذ إقامته .

- تطور التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية وزيادة التمويل العربي للمشروعات الأفريقية مع تقديم المنح الدراسية وإرسال الخبراء والاشتراك في المعارض التجارية الأفريقية .

- قيام الدول العربية بعقد اتفاقات مع السوق الأوربية المشتركة لمزاحمة إسرائيل في الأسواق الأفريقية وتقوية العلاقات العربية مع الدول الأفريقية المتسبة للسوق^(٥) .

٣- تطور الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاسه على العلاقات الأفروإسرائيلية :
مع بلوغ إسرائيل في أوائل عام ١٩٦٧ مكانة سياسية وإستراتيجية في القارة الأفريقية لم تبلغها في أى وقت مضى - انعكست هذه المكانة على تأييد الدول

(٥) حمد سليمان المشوخي : التغفل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة ١٩٧٢ .

الأفريقية لإسرائيل في قضاياها في المحافل الدولية ، أبرزها قضية الصراع العربي الإسرائيلي : ففي عام ١٩٦٧ وبرغم وضوح الحق العربي وبرغم العدوان الإسرائيلي على الدول العربية واحتلالها أرضاً عربية - فقد أيدت الدول الأفريقية إسرائيل في عدوانها عند عرض القضية في الدورة الطارئة للأمم المتحدة في يونيو ١٩٦٧ . فمن خلال مشروعات القرارات التي عرضت على الجمعية العامة يمكن تصنيف مواقف الدول الأفريقية من تأييد إسرائيل والقضية العربية كما أشرنا إلى ثلاث فئات هي :

(أ) دول معادية للعرب وأخرى مؤيدة لإسرائيل بشدة .

(ب) دول مؤيدة للعرب .

(ج) دول اتخذت موقفاً سلبياً .

- وعندما أصدرت الجمعية العامة قرارها في ديسمبر عام ١٩٧١ الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة لحرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وإحياء مهمة يارنج - تغير موقف الدول الأفريقية نوعاً ما بتأييد معظمها لهذا القرار مع زيادة عدد الدول التي امتنعت عن التصويت^(٦) .

٤ - دور منظمة الوحدة الأفريقية : لم تقف المنظمة بحزم منذ البداية نظراً لقيام علاقات سياسية واقتصادية وثيقة بين عديد من الدول الأفريقية وإسرائيل ، ولقد أعلن في الجلسة الافتتاحية للمنظمة أنه لن تطرح للمناقشة مشكلة إسرائيل التي هي أداة للتسلل الاستعماري ؛ لأن العمل الأفريقي سيكشف هذه الحقيقة ولم يتخذ المؤتمر أى قرار بإدانة إسرائيل .

ولقد كان موقف المنظمة يتناقض هو ومبادئها في مكافحة الاستعمار . وفي اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ومن خلال مؤتمرات القمة الثاني

(٦) د . محمد عبد الغنى سعدى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها - القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٣٣٤ وما بعدها .

والثالث والرابع في سنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ لم يرد فيها ما يتعلق بإسرائيل ، ولا ذكر للقضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي إلا عندما اعترض مندوب ملاجاش في مؤتمر القمة الرابع نوفمبر سنة ١٩٦٦ لعدم دعوة السفير الإسرائيلي لحضور الجلسة الافتتاحية ، واستمرت الدول العربية والأفريقية على عدم اتفاقها بالنسبة للمشكلة الإسرائيلية ، وذلك برغم الجهود المكثفة للدول العربية الأفريقية الأعضاء في المنظمة في كل اجتماع كل سنة لتحريك المنظمة للتقرب من وجهة النظر العربية .

ونتج عن ذلك حساسية بين الدول الأفريقية والدول العربية الأفريقية الأعضاء في المنظمة بحيث أن كل طرف كان يعتقد أن الآخر يفرض سيطرته على المنظمة .

وفي مؤتمر القمة الخامس (كنشاسا - سبتمبر سنة ١٩٦٧) :

فقد كان لحرص بعض الدول الأفريقية على تجاهل مسألة العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية في يونيو سنة ١٩٦٧ - أن انعقد المؤتمر ولم تدرج هذه المسألة في جدول أعماله إلا أنه اتخذ قراراً نص على تأكيد تمسكه بمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء والمحافظة على سلامة أراضيها ، كما أعرب عن قلقه إزاء الموقف الخطير الناتج عن احتلال قوة أجنبية لجزء من أراضي دولة عربية أفريقية ، وقرر السعي داخل الأمم المتحدة من أجل إتمام الجلاء عن أراضيها .

وكان نتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في فبراير سنة ١٩٦٨ بناءً على دعوة هذا المؤتمر الذي يطالب جميع الدول الأعضاء بتقديم مساندتهم المادية والمعنوية لمصر وباقي الدول العربية ووصف إسرائيل بأنها عدوانية - أن حدث رد فعل عنيف لدى بعض الأوساط الإسرائيلية التي طالبت بقطع المساعدات عن الدول الأفريقية التي أبدت هذا القرار ، وعلق وزير الخارجية الإسرائيلية في « الكنيست » على هذا الموقف بأنه من الضروري بذل

مزيد من الجهد في شرح وجهة نظر إسرائيل تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والعمل على إقناع الدول الأفريقية بها .

وفي مؤتمر القمة السادس (الجزائر - سبتمبر ١٩٦٨) :
طالب المؤتمر بانسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ طبقا لقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن كما ناشد جميع الدول الأعضاء في المنظمة استخدام نفوذها من أجل ضمان التنفيذ الدقيق لهذا القرار ، إلا أن بعض الدول الأفريقية المساندة لإسرائيل اعترضت على هذا القرار !

وفي مؤتمر القمة السابع (أديس بابا - سبتمبر ١٩٦٩)^(٧) :
أدرج المؤتمر أزمة الشرق الأوسط للمرة الأولى في جدول أعماله كبند قائم بذاته وليس ضمن موضوعات أخرى ؛ كما أكد في بيانه ضرورة تطبيق القرار الذي اتخذته في دورته السابقة بالجزائر

وفي مؤتمر القمة الثامن (أديس بابا - سبتمبر ١٩٧٠)
أكد المؤتمر من جديد قراراته السابقة التي تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ٤ من يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(٧) د . يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٧٦ (الفصل الرابع من الباب الثاني) .
وانظر أيضا الدكتور (عبد الغنى سعودى وآخرون) : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها القاهرة ١٩٧٨ م ص ٣٨١ .

وفي مؤتمر القمة التاسع (أديس بابا - يونيو ١٩٧١) :

تصاعد الموقف داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، ونتج عن ذلك اتخاذها قراراً بتشكيل لجنة من عشر دول أفريقية للمساهمة في حل أزمة الشرق الأوسط ، وكان محور نشاط هذه اللجنة يدور حول إنجاح مهمة يارنج مبعوث سكرتير الأمم المتحدة ، وقد انتهت مهمة الرؤساء الأفريقيين إلى الطريق المسدود بسبب عدم استجابة إسرائيل للتعاون مع يارنج وتحديداً لمقترحاته الخاصة بالسلام .

في مؤتمر القمة العاشر (الرباط - يونيو ١٩٧٢) :

واصلت منظمة الوحدة الأفريقية تأييدها للموقف العربي وقد انعكس ذلك بشدة على قرارها الذي اتخذته في هذه الدورة ؛ إذ استنكرت رفض إسرائيل الاستجابة لمبادرات المنظمة الخاصة بتأكيد مبدأ عدم ضم الأراضي العربية - ونجد أن إسرائيل قد فقدت في ذلك الوقت تأثيرها على الدول الأفريقية غير العربية بقدر مساوٍ لزيادة تأثير الدول العربية الأفريقية الأعضاء في المنظمة ولا سيما بعد رئاسة كل من رئيس جمهورية موريتانيا للمنظمة الأفريقية سنة ١٩٧١ وملك المغرب ١٩٧٢ .

كما أوصت المنظمة بالآتي ^(٨) :

- حث جميع الدول الأعضاء بالمنظمة على تقديم كل مساعداتها لمصر .
- تكثيف عمل الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة لاتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة .

(٨) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية من ٦٧ إلى ٧٣ ، القاهرة سنة ١٩٧٣

وانظر أيضاً : نشرة الجمعية الأفريقية ، القاهرة ١٩٧٦

- إدانة موقف إسرائيل الذي يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ .

- مطالبة الدول الأعضاء بالامتناع عن تزويد إسرائيل بأى أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوي قد يمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية وتماديها في الاستمرار في احتلال الأراضي العربية الأفريقية .

مؤتمر القمة الأفريقي الحادى عشر في أديس أبابا مايو سنة ١٩٧٣ :
لقد أحدث هذا المؤتمر نوعاً جديداً من العلاقات العربية الأفريقية ، وأثبت مدى عمق العلاقة وتغيير موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الأزمة إذا قورنت بموقفها في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ويرجع ذلك إلى دور الدبلوماسية العربية في هذا المؤتمر .

فاعترفت المنظمة الأفريقية في هذه الدورة بأن احترام حقوق شعب فلسطين يشكل عنصراً أساسياً فى أى حل عادل ومنصف لأزمة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى تحذيرها الذى وجهته إلى إسرائيل من أن موقفها قد يحمل الدول الأعضاء فى المنظمة على أن تتخذ على المستوى الأفريقي بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضدها^(٩) .

ونتيجة لما سبق تحليله تفصيلياً عن دور المنظمة الأفريقية يتضح ما يلى :
(١) إن منظمة الوحدة الأفريقية قد قطعت شوطاً بعيداً منذ اجتماعها فى سبتمبر ١٩٦٧ الذى يعكس مدى تجاهل الدول الأفريقية لمسألة الصراع العربى الإسرائيلى برغم وقوع عدوان مسلح على أعضاء المنظمة بل وصعوبة إدراج هذا الموضوع فى جدول أعمال المنظمة ثم صعوبة اتخاذ قرار بإدانة التوسع الإسرائيلى .

(٩) انظر قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى دورته العادية العاشرة رقم

(ب) تبنت الدول الأفريقية تدريجاً خطورة الموقف ، واتجهت نحو تبني القرارات التي تدين التوسع الإسرائيلي وترفضه برغم أن هذه القرارات لاتعارض الوجود الإسرائيلي في ذاته ، ولكنها تدعو إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية فحسب .

(ج) حدوث تغيير حقيقى فى موقف الدول الأفريقية وفهمها لمسألة الصراع العربى الإسرائيلى واعترافها بحقوق الشعب الفلسطينى وتحذيرها لإسرائيل باتخاذ تدابير ضدها تمشياً مع المبادئ الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بعد أن كانت قضية الصراع العربى الإسرائيلى هذه فى نظر الحكومات الأفريقية جسماً غريباً لامكان له ضمن اهتماماتها الأولى بعد فشل جهود المجموعة العربية داخل منظمة الوحدة الأفريقية طوال السنوات الأربع التى تلت الهزيمة العربية فى إدراج المشكلة الفلسطينية ضمن قرارات الإدانة لهذه المنظمة التى أولت كامل انتباهها جنوب القارة حيث. تعاني الشعوب الأفريقية من سياسة «الأبارتهايد» التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية^(١٠) .

ولقد حدث فعلاً أن قامت بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بل وتدفق تيار القطع كما يلى^(١١) :

- | | |
|---------------------------------|------------------------|
| ١ - غينيا : ١٩٧٢/١/٥ | ٢ - أوغندا : ١٩٧٢/٣/٣٠ |
| ٣ - الكونغو الشعبية : ١٩٧٢/٣/٣١ | ٤ - تشاد : ١٩٧٢/١١/٢٧ |
| ٥ - مالى : ١٩٧٣/١/٥ | ٦ - النيجر : ١٩٧٣/٥/١٦ |

Paul Balta, Monde Diplomatique, June, 1974

(١٠) انظر مقال

وانظر مقال د. ياسين العيوطى : أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلى - مجلة السياسة الدولية عدد يوليو

سنة ١٩٧٢ .

Africa Research Buletin, October 1973 Vol, 10 No 10 P. 3022.

(١١)

٧ - بورندي : ١٦/٥/١٩٧٣ ٨ - توجو : ٢١/٩/١٩٧٣

٩ - زائير : ٤/١٠/١٩٧٣

وجدير بالملاحظة أن حرب العاشر من رمضان قد زادت من تفجر الموقف الأفريقي ضد إسرائيل ، وضاعفت من تيارات القطع كما سيتضح في الفصل التالي .

مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر :

ولقد تضمن مؤتمر القمة الأفريقي في كمبالا الخاص بأزمة الشرق الأوسط ديباجة طويلة وعشر فقرات تعبر عن تأييد أفريقيا الكامل لدول المواجهة العربية وحققها في استرداد أرضها بجميع الوسائل .

ومن هنا فإن هذا القرار يعتبر انتصاراً دبلوماسياً عربياً لا يستهان به في الظروف الدولية الراهنة^(١٢) .

وبتبع مواقف الدول الأفريقية إزاء القضية العربية هذه سواء داخل الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو في البيانات والتصريحات التي صدرت في أوقات زمنية متفاوتة من رؤساء الدول والحكومات أو وزراء الخارجية والسفراء الإسرائيليين - نجد أن جميعها تشير إلى أن جميع الدول تعترف بإسرائيل باستثناء الصومال وموريتانيا ؛ كما تدل على أن الأمر قد تعدى ذلك إلى المناذاة بوجهة النظر الإسرائيلية ، بل وذهبت بعضها إلى تأييد التوسع الإسرائيلي الذي حدث في يونيو سنة ١٩٦٧ ، إلى أن تطور الموقف الأفريقي داخل منظمة الوحدة الأفريقية

(١٢) راجع قرارات مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في كمبالا عن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين

رقم AHG-Res 77 (XII)

لمزيد من الإيضاح راجع المقالات التالية حول اجتماعات المؤتمر الأفريقي في كمبالا :

Summit - Africa. No 49 September, 1975 PP. 27- 29

Michael Walfers: OAU Sideshow at Kampala, West Africa, August, 1975.

وانعكاس ذلك على المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة .
فتبدل الوضع المنحاز تماماً لوجهة النظر الإسرائيلية إلى محاولة لفهم أبعاد القضية العربية ، وخاصة بعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .
ولقد تجلّى تضامن الدول العربية والأفريقية في اتباع سياسة عدم الانحياز وذلك في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر في الفترة من ٥ - ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وحضره وفود ٣٢ دولة أفريقية غير عربية كما حضره وفود جميع الدول العربية والسكرتير الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد أصدر المؤتمر عدة قرارات خاصة بالموقف في الشرق الأوسط تتضمن تأييده لجمهورية مصر العربية وسورية والأردن في كفاحها ضد العدوان الإسرائيلي ودعوة دول عدم الانحياز لتقديم كل مساعداتها للشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الاستعمار والصهيونية ، ورحب بالدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل .
كما تلاقت الدول العربية والأفريقية في مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذي عقد بسري لانكا .

وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية والأفريقية حتى لو كانت في بعض الأحيان مجرد شعار فإنها أمر جوهري بالنسبة لوضع هذه الدول السياسي ؛ لأنها تعمل على تجنب وجود القواعد العسكرية لمصلحة الدول الكبرى . كما أن النمو الاقتصادي لهذه الدول يحتم عليها أن تختار هذه السياسة .
ومن الأهمية بمكان في هذا المجال تتبع المواقف المنفردة التي تبنتها الدول الأفريقية المشار إليها والتي تتنوع وتختلف أسبابها . إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أهم عناصرها الرئيسية :

١ - غينيا : كان للتفهم الصحيح للحكومة الغينية للقضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من حركة التحرر العالمية وأن شعب غينيا كان معرضاً ليكون بديلاً للشعب

الفلسطيني والشعوب العربية ، ومن منطلق هذا الموقف السياسي والفكري ونتيجة للعدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ كانت غينيا هي أولى الدول الأفريقية التي أعلنت عن قطع علاقاتها مع إسرائيل ، ووقفت موقفاً صريحاً في إدانتها لإسرائيل بسبب عدوانها على الدول العربية^(١٣) .

٢ - أوغندة : هناك أسباب أدت إلى توتر العلاقات بين أوغندة وإسرائيل تتمثل في الآتي^(١٤) :

- قيام الحكومة الإسرائيلية وسفارتها في كمبالا بممارسة نشاط تخريبي ضد الحكومة الأوغندية .

- الأسلحة التي باعها إسرائيل لأوغندة كانت مستخدمة من قبل .

- دخول أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى الدولة بطريقة غير مشروعة ؛ إذ بلغ عددهم نحو ٧٠٠ شخص على حين توضح سجلات إدارة الهجرة أن عددهم يترواح بين ٤٠ ، ٥٠ شخصاً فقط .

- إزاء هذه الأسباب اتخذت الحكومة الأوغندية الإجراءات التالية :

- في فبراير سنة ١٩٧٢ وجه تحذيراً بإغلاق السفارة الإسرائيلية إذ ثبت أن إسرائيل تعمل ضد مصالح أوغندة .

- في ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢ أعلن الرئيس الأوغندي أنه لن يحدد العلاقات الخاصة بالتدريب العسكري بين بلاده وإسرائيل .

- في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ أعلن وقف كل المشروعات التي تنفذها الشركات الإسرائيلية في أوغندة وفي مقدمتها مشروع إنشاء مطار في شمالي الدولة .

(١٣) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها القاهرة ١٩٧٨ .

(١٤) جان كسان : ماذا حدث في تشرين ؟ تاريخ إسرائيل في أفريقيا دمشق ١٩٧٤ - دار البعث للصحافة والنشر ص ٢٨٤ .

- كما صدر قرار بترحيل جميع الإسرائيليين المقيمين في أوغندا وعددهم ٧٠٠ شخص مدني .

- وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢ صدر قرار بإغلاق السفارة الإسرائيلية في كمبالا ، وتم قطع العلاقة بين أوغندا وإسرائيل^(١٥) .

صدي الإجراءات التي اتخذتها أوغندا في إسرائيل :

- التظاهر باللامبالاة ومحاولة التخفيف من الأحداث في البداية خشية تلاشي الأحلام الإسرائيلية في الاحتفاظ بأفريقيا كرصيد احتياطي لمساندة إسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية إذا ما انتهجت باقي الدول الأفريقية الأسلوب الأوغندي نفسه .

- تصاعد الاهتمام بالموقف الأوغندي حتى أصبح دعوة شاملة لإعادة النظر والتقييم للسياسة الإسرائيلية بكاملها في أفريقيا ؛ إذ يعتبر عام ١٩٧٢ أكثر الأعوام اشتعالاً في تاريخ العلاقات الأفروإسرائيلية .

- إحجام الشركات الإسرائيلية عن استثمار أموالها في أفريقيا خشية تكرار ما حدث في أوغندا برغم جهود وزارة الخارجية الإسرائيلية في إقناعها .
والجدير بالذكر أن القرار الأوغندي ضد إسرائيل لم يكن حدثاً شاذاً عن مجريات الأمور داخل أوغندا ، بل يعتبر جزءاً من سياسة كاملة بدأتها الحكومة الأوغندية وما زالت تواصلها الآن .

ومما لا شك فيه أن أوغندا قد استفادت من اصطدامها بإسرائيل لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وبالذات الأفريقية منها .

(١٥) المصدر السابق

وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة - معهد الدراسات العربية ١٩٧٨ .

٣ - الكنفو الشعبية : يمكن إرجاع القرار الكنفولى فى ٣١ من مارس سنة ١٩٧٢ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى سببين رئيسيين هما :
(١) طبيعة النظام السياسى الكنفولى الذى كان له تأثيره الواضح فى فهمه لحقيقة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط ، ورأس جسر للاستعمار الجديد فى أفريقيا .

(ب) كذلك استمرار إسرائيل فى عدم الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتماديها فى تجاهل القرارات الدولية . ومنها قرارات منظمة الوحدة الأفريقية^(١٦) .

٤ - جمهورية تشاد^(١٧) : الملاحظ أنه نظراً لشعور السلطات التشادية بأن وجود الإسرائيليين فى تشاد يهدد أمنها وأمن الدول الأفريقية المجاورة - أعلنت الحكومة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى ذكرى إعلان الجمهورية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، ووقف كل أشكال التعاون معها ، وتأكيد مساندتها للشعب الفلسطينى مع رغبتها فى إيداء تضامنها مع أشقائها الأفريقيين من أبناء الأمة العربية فى صراعهم ضد إسرائيل .

ولقد أعربت الدوائر الرسمية فى إسرائيل عن أسفها لهذا القرار ، وأشارت إلى أن تشاد أول قطر أفريقى يحذو حذو أوغندة ، كما أعرب الإعلام الإسرائيلى عن إحساسه بنجية الأمل والقلق بسبب هذا الموقف التشادى ، واعتبره ضربة نفسية كبيرة ، وقد فسرت الدوائر الإسرائيلية بأن ذلك يرجع للأسباب الآتية :
- التقارب الليبى التشادى الذى تم بتشجيع من فرنسا التى اشترطت على ليبيا

Colin Legum (Editor): Africa contemporary Record, Vol. VI.
1973, 74.

(١٦)

(١٧) المصدر السابق

وقف مساندتها للثوار في تشاد مقابل الحصول على طائرات الميراج .
- المال العربي الذي كان وراء هذا التحول والذي مكن دول النفط من كسب الزعماء الأفريقيين .

- مقدرة الدول العربية على استغلال الدين الإسلامي لأغراض سياسية ؛ كما هي الحال بالنسبة للسعودية وجمهورية مصر العربية .
- ومن المرجح أن قرار تشاد قد اتخذ بتشجيع من فرنسا التي أوضحت للرئيس التشادي نتيجة لموقفها المتفهم للقضية العربية أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي من الزاوية الموضوعية ؛ كما أوضحت له أن أفضل وسيلة لتوفير الأمن في تشاد إنما هو كسب حياد ليبيا وأن هذا القرار سوف يفتح أمام بلاده مجالاً واسعاً للتعاون مع الدول العربية الغنية بإمكاناتها الاقتصادية والقادرة على مساندة سياستها في مواجهة أى اضطرابات قد تواجهه في الداخل .

- ولاشك أن الثقافة الفرنسية التي كان لها أثر فعال في التنشئة السياسية لقادة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها تشاد - تفسر لنا مدى التأثير الفكري والسياسي الذي تستطيع أن تمارسه فرنسا بالنسبة للقارة في منطقة الفرانكوفون ؛ كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة المصالح الوطنية ومآتمليه من مواقف وقرارات لها تأثيرها على العلاقات الدولية .

٥- جمهورية مالي : نظراً لأن مالي قد أيدت جميع القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وحرصاً من حكومة مالي على إظهار استنكارها وتضامنها مع الشعوب العربية - فقد قررت قطع كل علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع إسرائيل في يناير ١٩٧٣ .

٦- جمهورية النيجر : يرجع أسباب إعلان حكومة النيجر في مايو ١٩٧٣ بقطع علاقاتها مع إسرائيل إلى الآتي :

- مراعاة مشاعر سكان النيجر المسلمين .
- قيام فرنسا - كما سبقت الإشارة بدور هام في شرح أبعاد القضية العربية للتيارات الأفريقية في منطقة الفرانكوفون ومنها النيجر مما ساهم في خلق رؤية جديدة للأوضاع في المنطقة العربية .
- تعنت إسرائيل وعدم احترامها للقرارات الدولية ومنها قرارات المنظمة الأفريقية .
- على أثر ذلك أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية قراراً بأن إسرائيل ليس لديها خطط لتغيير سياستها في أفريقيا ، وأن على إسرائيل ان تتعلم كيف تستوعب الانتكاسات التي واجهتها في القارة الأفريقية بالطريقة التي اتبعتها نفسها الدول الاستعمارية السابقة عندما تعرضت لظروف مشابهة في القارة .
- كما توقف المسئولون الإسرائيليون عن الإدلاء بالتفسيرات المختلفة ومحاولة إرجاع الموقف إلى أسباب ومؤثرات خارجية منها المال العربي والإسلام . . . إلخ ، مع توقع إقدام دول أفريقية أخرى على قطع العلاقات مع إسرائيل .
- ٧- جمهورية بورندي : لقد قررت بورندي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أيضاً في مايو ١٩٧٣ للأسباب الآتية :
- عدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة ولتطبيق سياسة إدانة الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة .
- اقتناع بورندي بمساندة إسرائيل للمتطرفين الذين قاموا بمحاولة لغزوها في مايو سنة ١٩٧٣ (١٨)

(١٨) المصدر السابق

وانظر أيضا Meulen, J. Van Dar - Israel's Relations with Africa, London, 1974.

- ولقد علقت الصحافة الإسرائيلية على قرار قطع العلاقات بأنه لا يلحق أضراراً بإسرائيل وأن الهدف منه هو التأثير على دول أفريقية أخرى ، وأنه من الضروري القيام بعمل جاد من أجل تجاوز مفاجآت أخرى في أفريقيا على هذا القرار ، ولا سيما أن الدول الأفريقية الفقيرة اقتصادياً من السهل وقوعها تحت ضغط الحاجة ، وإلى تكرار التجربة نفسها بعد قطع كل من أوغندا وغينيا وتشاد والنيجر والكونغو ومالي وبورندي علاقاتها مع إسرائيل .

- وجدير بالملاحظة أن إسرائيل قد انكشفت حقيقتها واقتنع بالاعيبها وأساليبها المتمردة والمتصفة باللامبالاة أيضاً كل من زائير وتوجو لذا تم قطع علاقة كل منها مع إسرائيل فقطعت توجو علاقاتها بها في ٢١/٩/١٩٧٣ وزائير في ٤/١٠/١٩٧٣ .

- يتضح من الدراسة التحليلية السابقة أن الجهود العربية في أفريقيا لم تثمر إلا في منتصف الستينيات عندما عملت على تقاربها وتنمية علاقاتها مع الدول الأفريقية كضرورة لتعويق وتجميد النشاط الإسرائيلي في القارة . ولقد انعكس ذلك على مواقف معظم الدول الأفريقية من القضية العربية ، وظهر جلياً اعتباراً من مؤتمر القمة الأفريقي السابع ١٩٦٩ ودورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام نفسه . - وبالرغم من أن هذه الجهود قد أسفرت عن نتائج واضحة فإنها قد تمت ببطء شديد ، وخاصة أن إسرائيل كانت قد وثقت علاقاتها مع الدول الأفريقية بدرجة كبيرة ودون أي عائق من جانب الدول العربية إلا مؤخراً .

- ولقد تفاوتت ردود الفعل الإسرائيلية إزاء قرارات قطع العلاقات التي اتخذتها الدول الأفريقية وترددت ما بين الدهشة والإحساس بنجية الأمل أحياناً والنقد الذاتي ومحاولة إلقاء المسئولية على مؤثرات خارجية أحياناً أخرى ! ولكن أجهزة الإعلام الإسرائيلية لم تعترف مطلقاً بأن سبب قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية يرجع إلى عامل أساسي نصت عليه جميع القرارات الأفريقية الخاصة

بقطع العلاقات وهو التعتت الإسرائيلى وعدم الاستجابة إلى قرارات الأمم المتحدة
ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية
المحتلة . !

الفضل السابع

إنجازات حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ تجاه القارة الأفريقية

أولاً - أسعار البترول وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣

لقد ظلت الدول العربية المنتجة للبترول منذ أن اكتشفت البترول فيها وأنتج وصدر بعد الحرب العالمية الثانية حتى إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في سبتمبر ١٩٦٠ ببغداد ظلت تحت رحمة الشركات العملاقة المنتجة للبترول بصفة مطلقة من كل ما يتعلق بالبترول المستخرج من أراضيها وبالذات فيما يتعلق بأسعار بيعه وبالنصيب الذي تحصل عليه حكومات هذه الدول من حصيلة البيع ، وهكذا بلغ متوسط نصيب الحكومات في فترة الخمسينيات حوالي ٦٠ سنت^(١) في البرميل المنتج من البترول ، في حين زاد نصيب الشركات المنتجة عن الدولار في البرميل . وطوال فترة الستينيات لم تفلح دول الأوبك في زيادة إيرادات الحكومات المنتجة للبترول عن الحد المذكور ، وكل ما أفلحت فيه هو منع هذا الحد من الانخفاض ، وهو ما كان يحدث أحياناً في الخمسينيات . وفي عام ١٩٧١ حدث رفع جزئي للسعر المعلن للبرميل ولنصيب الحكومات في البرميل الواحد ؛ كما حدثت زيادات طفيفة لاحقة حتى أغسطس ١٩٧٣^(٢) .

(١) الدولار الأمريكي : ١٠٠ سنت .

(٢) مجلة قضايا عربية : مقال د . محمد علي الماشطة - العدد ٨ أول سنة ١٩٧٤ .

وانظر أيضا : مجلة نفع العرب : مقالان لخبير البترول المعروف عبد الله الطريق - العدد الثاني السنة

العاشرة نوفمبر سنة ١٩٧٤ والعدد الثامن - السنة العاشرة مايو سنة ١٩٧٥

وعندما وقعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ونجحت الدول العربية في استخدام النفط في المعركة بعد أن نجح جنود مصر في اقتحام خطوط الدفاع الإسرائيلية الحصينة شرق قناة السويس - شعرت الدول المنتجة للبترو ل لأول مرة في تاريخها بقوتها ، وتيقنت قدرتها على ضمان حقوقها في ثرواتها بعد أن تيقنت أن الأسعار التي كان يباع بها بترو لها أدنى بمراحل مما يعتبر سعراً عادلاً له .

وهكذا أعلنت الدول الست المنتجة للبترو ل في الخليج في ٢٣ من ديسمبر ١٩٧٣ وإيراداتها المنفردة رفع السعر المعلن للبترو ل القياسي ، وهو البترو ل السعودي الخفيف ذو الكثافة ٣٤ درجة إلى ١١,٦٥١ من الدولار للبرميل الواحد كي تأخذ الحكومات في كل برميل مبلغ ٧ دولارات ، ولم يكن السعر المعلن لهذا البترو ل يتجاوز ٢,٨٩٨ من الدولار حتى ١٥ من أكتوبر ١٩٧٣ (٣) .

وبهذا تضاعفت أسعار البترو ل بأكثر من أربعة أضعاف دفعة واحدة عقب حرب أكتوبر ، وكتيجة من نتائج هذه الحرب وفي ديسمبر ١٩٧٤ قرر المجلس الوزاري للأوبك المنعقد في فيينا تحديد عائدات الحكومة المنتجة من كل برميل على أساس البترو ل القياسي بمقدار ١٠,١٢ من الدولار مع الأخذ في الاعتبار فوارق النوعية والكثافة اعتباراً من الأول من يناير ١٩٧٥ ؛ كما تقرر تجميد هذه الأسعار لمدة تسعة أشهر (٤) .

وقد ترتب على هذا التضاعف لأسعار البترو ل بما يزيد على أربعة أضعاف خلال فترة وجيزة - أن زادت فاتورة البلاد الصناعية المستوردة للبترو ل بمبلغ ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ : أي بما يعادل ١,٥٪ من مجموع الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول .

وفي سبتمبر ١٩٧٥ قرر المجلس الوزاري لمنظمة الأوبك المنعقد في فيينا أيضاً

(٣) مجلة عالم النفط - المجلد السادس - العدد ٢١ في يناير سنة ١٩٧٤

(٤) مجلة عالم النفط - المجلد السابع - العدد ١٩ في ديسمبر سنة ١٩٧٤

زيادة سعر البترول بنسبة ١٠٪ ومن ثم أصبح سعر البرميل الواحد من الأول من أكتوبر ١٩٧٥ مقدار (١١,٥١ من الدولار) بعد أن كان ١٠,٤٦ من الدولار ، وهو السعر الموحد الذى طبق اعتباراً من الأول من يناير ١٩٧٥ ؛ كما تقرر تجميد هذا السعر لمدة تسعة أشهر تنتهى فى آخر يونية ١٩٧٦ ، وهذه الزيادة فى السعر كفيلاً بتحقيق دخل إضافى للدول المنظمة قدره عشر مليارات من الدولارات فى السنة .

وجدير بالذكر أنه لو ربطت أسعار البترول بمؤشرات « الايكونوميست » لأسعار السلع منذ عام ١٩٦٠ - أى عقب تأسيس الأوبك - لكانت عائدات الدول المنتجة فى آخر عام ١٩٧٤ قد بلغت ٣,٤٠ من الدولار فقط للبرميل الواحد بدلاً من ١٠,٢٠ من الدولار ، ولو ربطت بمؤشر أسعار التصدير للسلع المصنوعة لكانت العائدات قد بلغت ٢,٥٠ من الدولار للبرميل الواحد . ولو ربطت بأسعار الذهب فى السوق الحرة لكانت قد بلغت ٦,٤٠ من الدولار للبرميل الواحد .

وإذا علمنا أن الذهب كان هو السلعة التى تضاعف سعرها أكثر من أية سلعة أخرى فى العالم عقب قرار الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار إلى ذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية والهيئات الدولية فى ١٥ من أغسطس ١٩٧١ - أمكننا أن ندرك مدى ضخامة الارتفاع الذى طرأ على أسعار البترول بمضاعفتها أربع مرات خلال أسابيع قليلة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣^(٥) والذى لا شك فيه هو أن هذه الحرب هى التى أعطت الدول المنتجة للبترول الفرصة للشعور بقوتها كمجموعة متحدة المصالح ، وهى التى مكنتها من استخدام هذه القوة لمصلحتها بمضاعفة أسعار بترولها بإرادتها المنفردة ، رغماً عن القوة الهائلة

(٥) المصدر السابق

وانظر أيضاً : دراسة لجهة الايكونوميست - منشورة فى عالم النفط ، المجلد السابع العدد ٤٠ فى ١٧ مايو

١٩٧٥ .

لشركات البترول الضخمة وضد إرادة الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى .
وهناك تساؤلات عديدة عن السبب الذي من أجله صبرت الدول المنتجة
للبنترول على حقيقة كون سلعتها نادرة في السوق وعلى التضخم الذي حصل طوال
عشرات السنين ، ولماذا حدث الاكتشاف المفاجئ لهذا كله بعد حرب أكتوبر فقط
وبعد النجاح في استخدام سلاح البترول الذي لم يكن ليحدث لولا نجاح جنود
مصر في عبور أقوى مانع مائي في العالم ؟

وتعليل هذه الحقيقة وضحتها دراسة مجلة الايكونوميست السالفة الذكر معللة
بأن القفزة الحقيقية لأسعار البترول جاءت مع حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بين العرب
وإسرائيل ؛ إذ قامت الدول العربية الأعضاء في الأوبك بفرض عقوبات نفطية
ضد الدول الصديقة لإسرائيل ، ووجدت كل الدول المنتجة للبنترول أن الدول
الصناعية التي جوبت بهذا التقييد في العرض مستعدة لدفع أسعار أعلى^(٦) .
وهكذا ارتفع سعر البترول من دولارين للبرميل الواحد في منتصف سنة ١٩٧٣
إلى ١٠ دولارات سنة ١٩٧٤ .

كما يقول مدير مؤسسة الأبحاث البترولية في دراسة قدمها لمؤتمر معهد الشرق
الأوسط بواشنطن : إنه « لولا حرب أكتوبر وما نتج عنها من حظر للصادرات
النفطية العربية ما ارتفعت الأسعار بالسرعة نفسها بذات الفترة القصيرة^(٧) » .

الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ :
في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ استخدمت الدول العربية البترول كسلاح في
المعركة ونتج عن ذلك مظهران :
الأول : استخدام البترول كسلاح سياسي .

(٦) مجلة عالم النفط - المجلد السابع ، العدد ٤٠ في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥ .

(٧) مجلة عالم النفط ، المجلد السابع العدد ١٢ في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ .

الآخر : الارتفاع الحاد في أسعار البترول كما أوضحنا ، مما أدى إلى إرهاب ميزان المدفوعات الخاص بالدول الأفريقية بسبب زيادة الأسعار ، الأمر الذي كان محل اهتمام الدول العربية حيال الدول الأفريقية .

ويلاحظ أن الدول النامية ومن بينها الدول الأفريقية قد أصابها الضرر مرتين : الأولى عندما زادت أسعار البترول الخام ، والأخرى : عند استيراد السلع المصنعة من الدول الغربية التي قامت بإضافة الزيادة في أسعار البترول إلى ثمن السلع المصنعة .

والدول الأفريقية التي أصابها الضرر من ارتفاع أسعار البترول عددها سبع عشرة دولة وهي :

بتسوانا وبورندي والكاميرون وتشاد وداهومى وغامبيا وملاوى ومالى وموريتانيا ، والنيجر وليسوتو والصومال وسوازيلاند وأوغندا وفولتا العليا وتوجو وموريشيوس .

وقدمت السكرتارية الإدارية لمنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً إلى مجلس وزراء المنظمة في دور انعقاده في مقديشيو في الفترة من ٦ - ١١ من يونيو ١٩٧٤ ، وتضمن التقرير استعراضاً لآثار الحظر البترولى على الدول الأعضاء في المنظمة . وعلى ذلك فإن ارتفاع أسعار البترول قد أثر تأثيراً واضحاً على اقتصاديات الدول الأفريقية .

فلقد اقترحت الوفود الأفريقية أن تُمنح الدول الأفريقية أسعاراً تفضيلية أو أن يعطى الفرق في الأسعار كمنحة لهذه الدول في إطار برنامج التعاون العربى الأفريقى أو اتباع نظام الخصم في الأسعار .

كما اقترحت بعض الدول الأفريقية في اتصالاتها مع بعض الدول العربية تبادل منح أسعار تفضيلية لمنتجات كليهما .

وقد رفضت الدول العربية مناقشة فكرة منح أسعار تفضيلية للدول الأفريقية

على أساس أن ارتفاع أسعار النفط يتصل بالسوق العالمية ، وفي مقابل ذلك كان هناك إجماع بين الوفود العربية على وجوب مساعدة الدول الأفريقية ؛ حتى تتمكن من مواجهة آثار ارتفاع أسعار النفط .

وقد قرر وزراء البترول العرب :

١ - الإسراع في العمل على قيام البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

٢ - إنشاء صندوق برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمصرف العربي

للتنمية الاقتصادية في أفريقيا فيما بعد ، وذلك لتقديم القروض للدول الأفريقية بفائدة رمزية ولمدة معقولة ، ويتم قيام هذا الصندوق قبل نهاية شهر مارس ١٩٧٤^(٨) .

والدراسة التفصيلية لذلك في الدراسات التالية من البحث :

حظر النفط على الدول ذات الأنظمة العنصرية :

وقرر وزراء البترول العرب إرضاء الدول الأفريقية إحكام الرقابة لمنع وصول

البترول العربي إلى الأنظمة العنصرية (جنوب أفريقيا وروديسيا) .

وقد صدر بيان مشترك عن هذه الاجتماعات أكد فيه وزراء كل من منظمة

الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية - مواصلة العمل من أجل التعاون العربي

الأفريقي في الميادين كافة .

ولقد بلغت منظمة الوحدة الأفريقية رسمياً قرارات وزراء البترول العرب إثر

اجتماعهم بلجنة السبعة وموافاتها بالموقف البترولي للدول الأفريقية .

ومن الملاحظ أن هذه الاجتماعات تعتبر الخطوة الأولى على طريق التضامن

العربي الأفريقي ؛ كما تعتبر القرارات العربية عملية وواقعية ؛ إذ نص قرار وزراء

(٨) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها

المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ .

البترول العرب على الإسراع فى العمل على قيام البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا مع اختصار الإجراءات المعتادة لقيام مثل هذه المؤسسة ، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها بأسرع وقت ممكن .

كانت الوفود الأفريقية تأمل أن تحصل من الدول العربية على أسعار تفضيلية للبترول حتى تتفادى من زيادة قروضها الخارجية .

ونرى أن عدم موافقة الدول العربية على خفض سعر النفط بالنسبة للدول الأفريقية جنبها مخاطر مطالبة الدول الصديقة الأخرى وخاصة الدول الآسيوية بتخفيض سعر النفط بالنسبة لها .

ومما يجدر ذكره أن تجربة البترول كسلاح سياسى قد مرت فى عدة مراحل :
فلقد طالما تكلم العرب عنه ولوّحوا به دون أن يجمعوا هم أنفسهم على رأى موحد ودون أن يأخذهم الآخرون بجدية أو اهتمام ، وكذلك حاول الكثيرون عزله عن السياسة وعن المعركة بزعم أنه سلاح اقتصادى فقط لا دخل له بالسياسة ، وهذا غير صحيح على الإطلاق ، فلقد كان البترول دائماً فى قلب السياسة العربية ومحور السياسة الدولية فى المنطقة ، إذ كان سبب الأخطار التى تعرض لها الوطن العربى فى العقود الأخيرة ، وكان السباق الاستعمارى رهيباً من أجل بترول العرب .

بل إنه من الثابت المؤكد أن خلق إسرائيل نفسها كان على علاقة عضوية بالبترول ، ومنذ البداية إلى النهاية كان الاستعمار يستخدم إسرائيل « كلب الحراسة » لمصالحه فى المنطقة أو إرهابياً مخصصاً لتأديب أصحاب البترول حتى لا يتمردوا على حظيرة الاستعمار البترولى يوماً ما ، فلقد كان من وظائف إسرائيل باستمرار تهديد العرب والبترول ، وآخر محاولاتها فى هذا الصدد تصريحات إسرائيل قبل أكتوبر عن التهديد بضرب مناطق البترول العربية . . . أبعد من هذا كان البترول العربى هو شريان حياة إسرائيل المادية والاقتصادية ، وتلك كانت قمة المتناقضة التاريخية

والمأساة السياسية ! فالملاحظ أن الاستثمار البترولي كان يمول إسرائيل إلى حد
التخمة بجزء فقط من مكاسبه في البترول العربي .

ولما كانت أمريكا بوجه خاص هي المسيطر على الجزء الأكبر من امتيازات
واحتكارات البترول العربي ، وكانت أيضاً المورد الأساسي للسلاح والأموال
لإسرائيل - فإنها بذلك كانت الوسيط الأول بين العرب كضحية وبين إسرائيل
كقاتل ، تماماً مثلما كانت الوسيط الأكبر بترولياً بين العرب كمتجدين وأوروبا
كمستهلكة ، فكان لابد إذن للعرب من تحويل بترولهم من سلاح اقتصادي يمت
إلى سلاح سياسي مسلط حاسم وبتأثير .

وفي ظل الوفاق العربي الحكيم برز البترول لأول مرة ملكاً منذ اللحظة الأولى في
المعركة العسكرية ازدوجت بمعركة سياسية موازية لا تقل خطراً وفاعلية ^(٩) .

ثانياً : بداية التضامن العربي الأفريقي وتتابع قطع العلاقات الأفروإسرائيلية ^(١٠)

إنه مع مطلع حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣ تقف أفريقيا على عتبات يوم
مجيد وهذا بلاغ منها للبشر كافة . . بأن موقفها السياسي تجاه قضية الشرق
الأوسط يتحول إلى موقف شامل وتغيير عضوي يترك آثاره العميقة على الفكر

(٩) د . جمال حمدان : ٦ من أكتوبر في الإستراتيجية العالمية ، القاهرة ١٩٧٤ .

(١٠) الدكتور محمد عبد الفتاح سعودي وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها
المختلفة ، معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ ص ٣٨١ وما بعدها .

- وانظر أيضاً : مجلة السياسة الدولية - مقال الحرب والتضامن الأفريقي للدكتور عبد الملك عودة العدد
٣٥ ، يناير سنة ١٩٧٤ .

الأفريق العام ، ويطرح نتائج على العلاقات الأفريقية المتبادلة داخلياً في القارة ، والعلاقات الخارجية التي ترسم موقف أفريقيا الموحد تجاه سياسات الأطراف الأخرى في الصراعات الدولية المعاصرة.

فلقد أعربت الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تضامنها التام مع النضال العادل الذي تخوضه الشعوب العربية من أجل تحرير أراضيها المحتلة .

ولقد ترجم هذا الموقف إلى تتابع إجراءات قطع جماعي اتخذتها الدول الأفريقية ، تلك الإجراءات التي بدأت مع مطلع عام ١٩٧٢ حيث بلغ عدد الدول التي قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل منذ تلك السنة حتى قبيل حرب أكتوبر المجيدة تسع دول أفريقية ، وذلك باعتبار إسرائيل الدولة التي تعرقل بسياساتها العدوانية إحراز السلام في الشرق الأوسط ، وبعد الحرب اطردت الزيادة في عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل . . حتى بلغت تسعاً وعشرين دولة فإذا أضفنا إلى هذا المجموع الدول الأفريقية التي لم تتبادل التمثيل الدبلوماسي وإسرائيل ، وأيضاً جمهورية موريشيوس التي قطعت علاقاتها بإسرائيل في يوليو سنة ١٩٧٦ أصبح أكثر من ٣٨ دولة أفريقية - بإضافة الدول العربية الأفريقية إليها - تلتزم بالموقف الأفريق الموحد ، ولم يبق خارجاً على الإجماع الأفريق سوى ثلاث دويلات هي ملاوى وليسوتو وسوازيلاند ، وكذلك دول الأنظمة العنصرية ممثلة في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا .

وفيما يلي بيان بموقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ :

١ - الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع العرب -
فبالإضافة للدول التسع السابق الإشارة إليها والتي قطعت علاقاتها بإسرائيل قبل

الحرب - إليك البيان التالي (١١) :

| ٢ | الدولة | التاريخ | ٢ | الدولة | التاريخ |
|----|------------------|------------|----|------------|------------|
| ١٠ | داهومي | ١٩٧٣/١٠/٩ | ٢٠ | غامبيا | ١٩٧٣/١٠/٢٦ |
| ١١ | رواندا | ١٩٧٣/١٠/٩ | ٢١ | زامبيا | ١٩٧٣/١٠/٢٦ |
| ١٢ | فولتا العليا | ٧٣/١٠/١٠ | ٢٢ | غانا | ١٩٧٣/١٠/٢٨ |
| ١٣ | الكاميرون | ٧٣/١٠/١٣ | ٢٣ | السنغال | ١٩٧٣/١٠/٢٩ |
| ١٤ | غينيا الاستوائية | ٧٣/١٠/١٥ | ٢٤ | جابون | ١٩٧٣/١٠/٢٩ |
| ١٥ | نترانيا | ٧٣/١٠/١٩ | ٢٥ | سيراليون | ١٩٧٣/١٠/٢٩ |
| ١٦ | ملاياش | ٧٣/١٠/٢٠ | ٢٦ | كينيا | ١٩٧٣/١١/١ |
| ١٧ | أفريقيا الوسطى | ٧٣/١٠/٢١ | ٢٧ | ليبيريا | ١٩٧٣/١١/٢ |
| ١٨ | إثيوبيا | ١٩٧٣/١٠/٢٣ | ٢٨ | ساحل العاج | ١٩٧٣/١١/٣ |
| ١٩ | نيجيريا | ١٩٧٣/١٠/٢٥ | ٢٩ | بنسوانا | ١٩٧٣/١١/٨ |

ملاحظة : جمهورية موريشوس قطعت علاقتها أوائل يوليو ١٩٧٦ (استجابة

إلى الرأي العام الأفريقي بمؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في عاصمتها) .

٢ - الدول الأفريقية التي لم تبادل التمثيل الدبلوماسي وإسرائيل :

(أ) الدول العربية الأفريقية .

(ب) الدول الأفريقية التي استقلت حديثاً وهي :

غينيا بيساو ، وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وساو تومي وبرنسيب وجزر

الكومورو ، وأنجولا وجزر سيشل .

٣ - الدول الأفريقية التي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل وتشمل :

(أ) ملاوي (ب) سوازيلاند (ج) ليسوتو

(د) دول الأنظمة العنصرية ممثلة في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا^(١٢) .

وجدير بالملاحظة أن قيام الدول الأفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل سنة ١٩٧٣ يعتبر استجابة لموقف الدول العربية سنة ١٩٦٥ التي رحبت ببناء الدول الأفريقية بمقاطعة جنوب أفريقيا ، وأن فلسطين أفريقيا السوداء تكون في جنوب أفريقيا ، وأن قيام الدول العربية بقطع الإمداد البترولي عن جنوب أفريقيا يعتبر بداية العلاقات العربية الأفريقية ، ومنطلق علاقة أفريقيا السوداء بالشرق الأوسط^(١٣) .

تفسير قيام الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل :

كان لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل صدها الواسع في الصحف العالمية وفي إسرائيل نفسها نظراً لقوة العلاقة التي كانت تربط إسرائيل بالدول الأفريقية^(١٤) .

ويرجع قطع هذه العلاقات إلى عدة عوامل^(١٥) :

١ - اكتشاف الأفريقيين وتيقنهم أن الشركات والمشروعات الإسرائيلية في أفريقيا تمارس أساليب غير مشروعة وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول

(١٢) انظر الخريطة في الصفحة السابقة .

(١٣) Raph Uwechue: Afro- Arab solidarity, Africa No., 29 January 1974. P. 8.

(١٤) انظر نشرات هيئة الاستعلامات المصرية رقم ٩٣٣٣ في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، ورقم ٩٣٣٠ في نوفمبر ١٩٧٣ ورقم ٩٦١٨ في ٨/٩/١٩٧٤

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية القاهرة أبريل ١٩٧٤/٤/٨ ص ١٧١ .

(١٥) د . محمد عبد الفتى سعودى وآخرون : التعاون العربى الأفريقى - دراسة في أبعادها المختلفة - القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٤٦ ومابعدها . راجع في هذا الصدد المقالات التالية :

الأفريقية ، وهذا شيء طبيعي باعتبار أن مطامع إسرائيل جزء لا يتجزأ من مطامع الاستعمار الجديد في أفريقيا .

٢ - تحرك الدول الأفريقية في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وفاء بالتزام تضامني مع دول عضو في منظمة الوحدة الأفريقية « جمهورية مصر العربية » على حسب ميثاق المنظمة ، وقد يترتب على عدم الوفاء به المساس بكيان المنظمة نفسها .

٣ - التعتت الإسرائيلي ، واستمرار إسرائيل في سياستها التوسعية ، وخطورتها وإصرارها على احتلال الأراضي العربية ، وتناديها في تعكير صفو السلام والأمن في الشرق الأوسط وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، مما أدى إلى إيقاظ الدول الأفريقية على أن إسرائيل دولة دخيلة لا تنتمي أيديولوجياً إلى أفريقيا أو آسيا أو العالم الثالث ، كما تكشفته الصفة العنصرية لإسرائيل ، وتجلت في التفاهم مع جمهورية جنوب أفريقيا التي قامت بإرسال قوات جوية إلى إسرائيل للمشاركة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كذلك تقديم البرتغال كل المساعدات والتسهيلات لضمان إمداد إسرائيل بالأسلحة والعتاد .

٤ - كما قد تكشفته للدول الأفريقية أيضاً أن المرتقة الإسرائيليين كانوا يحاربون بجانب الاستعمار البلجيكي في الكنفو والاستعمار البرتغالي في أنجولا وموزمبيق .

٥ - نمو حركة التحرر الوطني في أفريقيا و بروز دور المقاومة الفلسطينية كإحدى

A. Africa and The Middle East: West Africa 5 the October 1973
No. 2940 P. 1443.

B. Afro- Arab Relations- A new era begins: African
Development, London, July 1975 P. 11.

C. The Middle East and Africa: Africa confidential, London,
October, 1973 Vol. 14 No. 21 P. 7.

أثر كبير في ربط القضية الفلسطينية بقضايا التحرر الأفريقية واعتبار النضال الفلسطيني قضية عربية أفريقية .

ويرى البعض أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل يعتبر نصراً للدبلوماسية العربية يعززه تفاهم مشترك في الأيديولوجية والدين واللغة بين الدول العربية والأفريقية ومن هنا فإنه لا توجد حالياً دول أفريقية عديدة تسمح لنفسها بالتقرب إلى جانب إسرائيل ، لأنها سوف تواجه الغزلة الأفريقية ، ولذلك فإنني أرى أن موقف إسرائيل حالياً من دول منظمة الوحدة الأفريقية لا أصل في إعادته لمصلحتها .

وعلى ذلك نجد أن هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت في تقريب أجل العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل ، وأيقنت الدول الأفريقية أن إسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي العربية ، وتتحدى القرارات الدولية .

وجدير بالملاحظة أن التفسير الفعلي لقطع علاقة الدول الأفريقية مع إسرائيل ليس فقط التضامن والتأييد للدول العربية وحقوقها المشروعة ؛ وإنما أيضاً الإيمان المتزايد في العقل الأفريقي بأن إسرائيل - كما سبقت الإشارة - ظاهرة استيطان استعماري ، وهي صورة متكررة لأوضاع النظم العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا ، ومن ثم فالانسجام في المواقف يستدعي مواجهة إسرائيل بما استقر عليه الرأي تجاه جنوب أفريقيا وروديسيا .

وفي الواقع نجد أن حياة أفريقيا المعاصرة تدور حول مركز ثابت ، وهو الرغبة والأمل في أن تستقيم الدول والشعوب الأفريقية في طريق واحد نحو المستقبل ، ومنذ بداية الستينيات من هذا القرن تشير الأحداث إلى أن السياسة الأفريقية قد بدأت تعيش مرحلة النضج فهي بعد معاناة لتجربة الصواب والخطأ - دخلت إطار الموقف الواحد الذي يعبر عنه قرار واحد . . . سيراً إلى المستقبل الواحد ؛ ومعايشة

المشكلات اليومية في القارة دليل كشف الحساب في رصيد الإيجابيات في نمو ورصيد السلبات يتراجع . . وإن كان في بطء .

كل هذه عوامل وظروف زادت من عزلة إسرائيل الدولية حيث تجد نفسها الآن في وحدة رهية ، ليس فقط على المستوى الأفريقي ، بل على الصعيد الدولي ، كما أنه من المعروف أنها تقابل بالرفض وعدم الاعتراف أيضاً من جانب عدد كبير من الدول في آسيا تقريباً كل دول الشرق الأقصى .

كذلك في جنوب أوروبا نجد أن كلاً من إسبانيا واليونان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، ودول أوروبا الشرقية قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل - ماعدا رومانيا - في أعقاب العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ كذلك عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية .

ومن هنا فلقد مضى التفاعل السياسي يأخذ مجراه في داخل البنية السياسية الأفريقية في صور فردية وجماعية حتى استقر على قمة التفهم واستقراء حقائق التاريخ بقرارات مؤتمر وزراء الخارجية إعلاناً عن المعنى الصحيح لنتائج هذا التفاعل واستجابة الدول الأفريقية لحقائق العصر والقيم التي زرعتها حرب (٦ أكتوبر) على الجبهات العربية ضد إسرائيل^(١٦) .

ولهذا فإن الموقف الأفريقي يعرض أمامنا مؤشرات ومعاني يجب أخذ قيمتها في الاعتبار وهي :

١ - الإقرار الأفريقي الجماعي بأن إسرائيل نظام حكومي عنصري استعماري يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية الاستعمارية في القارة ممثلة في جنوب أفريقيا

(١٦) مجلة السياسة الدولية - مقال الحرب والتضامن الأفريقي للدكتور عبد الملك عودة - العدد ٣٥ ،

يناير سنة ١٩٧٤ .

وانظر أيضاً : استنتاجات من المقالات السابقة .

وروديسيا بكل ما يترتب على هذا من معان فكرية وتطبيقية في القارة وخارجها .
٢ - إن الموقف الأفريقي تجاه هذا التكتل الاستعماري العنصرى فى هذه المنطقة من العالم الثالث هو المواجهة الشاملة ، وفرض حظر شامل ، واتخاذ إجراءات فردية وجماعية من أجل زيادة عزلة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية .

٣ - إن هذا الموقف الأفريقى الشامل يقر استخدام سلاح النفط ، وهذا مؤشر بالغ الأهمية ، فهو موجه إلى جميع الدول المنتجة ممثلة فى ليبيا والجزائر ونيجيريا ، وهو موجه إلى جميع منظمات المناضلين والمقاومة الأفريقية فى عملهم العسكرى ضد منشآت النفط فى المستعمرات البرتغالية .

٤ - اعتراف جماعى وتأييد تام باسم منظمة الوحدة الأفريقية بشرعية نضال الشعب الفلسطينى من أجل استعادة حقوقه الوطنية العادلة بكل الوسائل . . . معنى ذلك أن قضية فلسطين قد أصبحت فى الفكر الأفريقى العام على مستوى قضايا الشعوب الأفريقية المكافحة فى روديسيا وجنوب أفريقيا وباقى المناطق المحتلة فى القارة والجزر المحيطة بها^(١٧) .

٥ - كل هذه الإجراءات تستهدف التوصل إلى مواقف دولية تتمثل فيها إسرائيل ، وتستجيب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وتنفيذ فوري لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وغيره من قرارات المنظمة الدولية الخاصة بالقدس وإقرار حل عادل لقضية الشرق الأوسط .
ومن الملاحظ أنه خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ تيقنت جميع القوى العالمية

(١٧) المقالات السابقة

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية - مقال الحرب والتضامن الأفريقى للدكتور عبد الملك عودة - العدد

٣٥ ، يناير سنة ١٩٧٤ .

أن نحولاً عاماً يسرى في البيئة الأفريقية ويترك نتائج عميقة الأثر والمفعول في إطار شبكة الالتزامات المتبادلة بين الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي المبادئ التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الموقف الأفريقي الواحد ، وبين باقي الدول الأطراف في العلاقات الدولية المعاصرة ؛ كما ظهرت علامات هذا التحول الجذري في عمل وحركة منظمة الوحدة الأفريقية .

والملاحظ أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية هو أول خطوة على طريق الالتزام والتضامن الأفريقي . ولكن أثره السياسي يتوهج بسرعة ، ولذلك سرعان ما يستلزم أن تسانده باقي الخطوات الضرورية على طريق الموقف الأفريقي الواحد . إن تصفية المصالح الاقتصادية والثقافية وباقي أنواع العلاقات المتبادلة يجب أن تكون هي الخطوة الثانية على هذا الطريق وتتابع الخطى واجب تفرضه المواقف الفكرية والخطوات التطبيقية التي سبقت ، وهذا هو المفهوم والمتنظر من بعض الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية ، ولم تتخذ بعد ما يليها من خطوات ، علماً بأن بعض الدول الأفريقية قد اجتازت الطريق إلى نهايته بتصفية المصالح الاقتصادية والثقافية الإسرائيلية في بلادها . . . !

إن على الدول العربية الأفريقية أن تعرف قيمة ما حدث وأن تعطيه من المتابعة والتنمية وأن تبنى شبكة من العلاقات المتبادلة على المستوى الملائم نفسه لهذا الموقف الأفريقي الواحد . إن النضج في القرار وفي التنفيذ ، والتغير الذي يتم في بنية منظمة الوحدة الأفريقية وفي الجسد الأفريقي عامة - يتطلبان منا استيعاب الموقف بالعلم والعمل .

وأخيراً . . فإن موقف أفريقيا يتحرك للأمام في وعى وتفهم . . لا يتصف بالجمود أو التلكؤ . . وإنما يتحمل مسؤولياته ، ويعبر عنها في خطوات رائدة متتالية . لقد اتخذت قرارات فتحت أبواب تصفية بعض المصالح الاقتصادية

والعسكرية والثقافية إلى جوار ما تبقى من مصالح ونفوذ سياسى إسرائيلى فى القارة ، ومثل هذا التحرك الأفريقى يجب ألا يبقى من جانب واحد ، إنما يجب أن يواكبه تحركٌ عربى جماعى منظم ، تحكمه أهداف واحدة وخطة عمل للمستقبل تبنى على الأساس القائم ، وتستهدف نمواً للتعاون المتبادل وأحكاماً لسد الثغرات ومواجهة للاحتياجات الناشئة عن هذا الموقف الجديد .

وفعلأً بدأ التحرك العربى ، وكذلك التلاحم العربى الأفريقى كما سيتضح من متابعة الدراسة حتى نهاية هذا الفصل والفصول التالية من الكتاب^(١٨) .

تقييم التحول الأفريقى من وجهة النظر الإسرائيلية :

لقد تنوعت وتعددت التفسيرات التى أبدت بها أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعليقاً على التحول الأفريقى الذى بدأت بواقده منذ مارس عام ١٩٧٢ ، وتصاعد خلال عام ١٩٧٣ حتى وصل إلى الوضع الراهن الذى يتسم بالقطيعة السياسية الكاملة ، فمن خلال التعليقات الصحفية والإذاعية حول هذه النقطة يمكننا أن نتبين وجود تباين داخل الإعلام الإسرائيلى لتقييم الموقف الأفريقى وتفسير أسبابه :

التيار الأول : ويغلب عليه الطابع الانفعالى ، ويرى أن سبب هزيمة إسرائيل فى أفريقيا هو المال والإسلام : المال اللبى بصفة خاصة والضغط الإسلامى فى القارة الأفريقية التى تضم غالبية مسلمة رؤساء ومسيحيون .

التيار الآخر : ويغلب عليه الطابع الموضوعى ، ويرى أن تدهور مكانة إسرائيل فى أفريقيا يرجع إلى تغير المناخ السياسى فى القارة لغير مصلحة إسرائيل ، كما يغزو ذلك أيضاً إلى تدهور مكانة الغرب فى القارة السوداء .

وبرغم اختلاف معالجة كل من التيارين للموقف الأفريقى وآثاره على مستقبل الوجود الإسرائيلى فى القارة فإنهما يتفقان فى نقطتين هما :

(١٨) المصادر السابقة .

(أ) ضرورة إعادة النظر في السياسة الإسرائيلية في أفريقيا .
(ب) استبعاد مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وإصرار إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة كسبب رئيسي للتحول الأفريقي ضدها .
واستنتاجاً لما سبق يمكن القول بأن أسباب الفشل الإسرائيلي في أفريقيا يرجع إلى عدة عوامل أبرزها ما يلي :

- عدم نجاح إسرائيل في تبرير وجودها في المناطق التي احتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وإقناع الدول الأفريقية بضرورة ذلك لها .

- المبالغة في تقدير الإنجازات الإسرائيلية الناجحة في أفريقيا أمام الأفريقيين ، وإقناعهم بأن لديها إمكانات الدول الكبرى ، وقد ترتب على ذلك توهم القادة الأفريقيين أن إسرائيل قادرة على كل شيء ، وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فكشفت إسرائيل على حقيقتها .

- غياب السياسة الإسرائيلية المتبلورة إزاء أفريقيا ، وذلك من ناحية عدم وضوح الهدف من علاقات إسرائيل بها مع عدم وضوح الأولويات في هذه العلاقات ، وما يجب أن يستثمر فيها ، وهذا يدل على قصور وزارة الخارجية وبقاى الأجهزة الإعلامية في أداء دورها بفاعلية في القارة لضالة الاعتماد المرصود في ميزانية وزارة الخارجية والذي لا يكفى إلا مجرد المحافظة على الوجود الرمزي لإسرائيل في أفريقيا .

- تحليلاً لما سبق نجد أن أبرز إنجازات حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ تتمثل في دعم التعاون العربي الأفريقي حيث إن سياسة الدول الأفريقية قد تميّزت في العقد السابع من القرن الحالى بأربعة عوامل رئيسية في العلاقات الدولية وهى :

١ - علاقاتها مع العرب .

٢ - علاقاتها مع الكتلة السوفيتية .

٣ - علاقاتها مع الصين .

٤ - علاقاتها مع العالم الثالث .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغير طريق هذه العلاقات ، وأصبح بين هذه العوامل عامل خامس وهو علاقة الدول الأفريقية بالعالم العربى .

وإحدى نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى تقارب الدول الأفريقية من الدول العربية وتأييدها للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى تأييداً كاملاً ، ويتجلى ذلك فيما يلى :

- قيام أغلبية الدول الأفريقية - كما اتضح من التحليل السابق - بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

- تأييد منظمة الوحدة الأفريقية للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى .

- ربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرير الأفريقية^(١٩) .

ومن جهة أخرى نرى تقدير جامعة الدول العربية لموقف منظمة الوحدة الأفريقية ، وإصدار مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ والذى أصدر قراراً خاصاً بأزمة الشرق الأوسط ومن أهم نصوصه^(٢٠) :

١ - أن التحالف بين بريتوريا ولشبونة وتل أبيب الذى عكسه العون السياسى والعسكرى والمالى ، وقدمته كل من جنوب أفريقيا والبرتغال لإسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ يشكل تهديداً لأمن القارة الأفريقية ، ومن ثم للأمن الدولى .

٢ - أكد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطينى القومية الثابتة وشرعية نضاله ضد

(١٩) عدة لقاءات مع مجدى حماد المشول بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٨٥ .

(٢٠) Africa contemporary Record, 1973/1974 P. A3, A4.
وانظر أيضا : The Afro- Arab Alliance- Africa, No, 31 March, 1974 P. 78.

الاستعمار ، وأعرب عن اقتناعه بأن التضامن الأفريقي مع ج . م . ع والدول العربية الأخرى يعتبر موقفاً إيجابياً في النضال ضد الاستعمار ويتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - التوصية بالإبقاء على قطع العلاقات مع إسرائيل لحين انسحابها من الأراضي العربية المحتلة كافة ، ولحين استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه القومية المشروعة .

٤ - دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء في المنظمة لفرض حظر اقتصادي كامل ، وخاصة في مجال البترول بالنسبة لإسرائيل والبرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا .

٥ - دعا المؤتمر السكرتير العام الإداري للمنظمة إلى متابعة تطور الموقف في الشرق الأوسط ، وعرض تقرير على الدورة الثالثة والعشرين لمجلس وزراء المنظمة ، كما قرر المؤتمر إبقاء مسألة الوضع في الشرق الأوسط على جدول أعمال جميع اجتماعات المنظمة بوصفها بنداً أساسياً .

٦ - اتخذ المؤتمر قراراً بتشكيل لجنة من سبع دول أفريقية هي : تانزانيا وغانا والكاميرون ومالي وبتسوانا والسودان وزائير . ومهمة هذه اللجنة هي تنظيم وتطوير التعاون العربي الأفريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية . وبذلك فإن المؤتمر أشار إلى مايلي :

- إعلان التضامن العربي الأفريقي في الكفاح ضد الاستعمار .

- تعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في أفريقيا .

- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد ، وأشار إلى أن إسرائيل نظام حكومي عنصري استعماري يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية الاستعمارية في جنوب أفريقيا وروديسيا .

- تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربى إلى هذه الدول العنصرية .
- المساندة المادية لكفاح منظمات التحرير الأفريقية .
- تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية باتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلائها بين الدول العربية والأفريقية^(٢١).
- وتوالت مؤتمرات القمة العربية التى تحوى عديد القرارات لدعم التعاون العربى الأفريقى ، فاجتمع المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية بالقاهرة فيما بين ٣ - ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وعلى هدى قرارات مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر بخصوص التعاون العربى الأفريقى صدرت عدة قرارات تهدف إلى تدعيم الرابطة الاقتصادية مع الدول الأفريقية كالاتى^(٢٢) :

- ١ - إنشاء البنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا :
- وقرر المجلس تكوين لجنة من الدول المكتسبة فى رأس مال البنك على مستوى الخبراء المتخصصين فى الشؤون المالية والاقتصادية لإعداد مشروع النظام الأساسى للبنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا طبقاً للأسس والمبادئ

(٢١) المصادر السابقة

Africa Research Bulletin, November, 1973. P 3041

وانظر أيضا :

راجع قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها الثامنة غير العادية فى نوفمبر ١٩٧٣ رقم

ECM/RED- 21/REV - ١٧٨٨٨

(٢٢) الدكتور عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها

المختلفة - القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٦٦ ومابعدها .

وانظر أيضا : نيه الأصفهاني : التضامن العربى الأفريقى - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -

الأهرام ، القاهرة ١٩٧٧ .

والأهداف التي تضمنها قرار مؤتمر القمة العربي السادس واقتراحات الدول في اجتماعات المجلس الاقتصادي .

٢ - تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط :

أوصى المجلس بأن تحدد كل دولة عربية مقدار نوعية مساهمتها في هذا المجال نظراً للظروف العصيبة التي تعيشها بعض الدول الأفريقية من جراء القحط ، وأنه على الأمين العام أن يقوم بإجراء الاتصالات اللازمة بالدول الأفريقية المتضررة لمعرفة احتياجاتها المختلفة والتنسيق بين جهود الدول العربية في هذا المجال .

٣ - تبادل المعونات الفنية بين الدول العربية والأفريقية :

أوصى المجلس بالقيام في أقرب فرصة بتشكيل فرق عمل من الخبراء العرب المتخصصين ومن المنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع المنظمات الأفريقية للقيام بما يلي :

(أ) تجميع البيانات عن احتياجات الدول الأفريقية العاجلة والآجلة في مجالات العون الفني المختلفة .

(ب) دراسة القرارات العربية المتوفرة في مجال تقديم العون الفني من النواحي الفنية والبشرية والمادية .

(ج) وضع برنامج لتبادل المعونة الفنية بين الدول العربية والأفريقية في ضوء ما تسفر عنه الدراسات ، وقد اقترح المجلس إنشاء صندوق لتبادل المعونة الفنية بين الدول العربية والأفريقية ينحصر له مبلغ ١٥ مليون دولار دفعة أولى على أن يعرض الموضوع على المؤتمر القادم لوضع سياسة طويلة المدى بصدد المعونة الفنية للدول الأفريقية .

٤ - مواصلة تمويل الدول الأفريقية بالبتروال العربى :

تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربى السادس بشأن اتخاذ إجراءات مواصلة التمويل الطبيعى للدول الأفريقية بالبتروال العربى - قرر المجلس إحالة هذا الموضوع إلى وزراء البتروال العربى فى أول اجتماع لهم لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

وفى ٢٩ من ديسمبر ١٩٧٣ : عقدت لجنة السبعة المنبثقة من منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعها الأول فى أديس أبابا ، وناقشت آثار الحظر البتروالى الذى فرضته الدول العربية المنتجة للبتروال عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقررت ما يلى :

١ - أن عدد الدول الأعضاء فى المنظمة التى تأثرت بهذا الحظر البتروالى بلغت ٣٦ دولة ، وأنه ينبغى اتخاذ إجراءات فورية لضمان وارداتها من البتروال .

٢ - أنه ينبغى إبراز الصعوبات التى تواجهها تلك الدول ليس فيما يتعلق بما يكفيا من الواردات البتروالية فحسب ؛ وإنما أيضا نتيجة لرفع الأسعار بصورة عالية ومستمرة .

٣ - ضرورة الاجتماع بين لجنة السبعة ووزراء البتروال العربى فى أقرب فرصة ، وأوصت بإيفاد بعثة تحضيرية من المنظمة إلى القاهرة لكى تعرض على الجامعة العربية خطورة الموقف الذى تواجهه الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية (٢٣)

كما عقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٧٤ مؤتمر عربى أفريقى واشتملت محادثاته على

(٢٣) نبيه الأصفهاني : التضامن العربى ، الأفريقى - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة مارس ١٩٧٧ .

ملاحظة : لإلقاء مزيد من الضوء على دور لجنة السبعة انظر .

د . يحيى رجب : الرابط بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٩٩ وما بعدها .

أربعة موضوعات أساسية تشمل :

- ١ - ضمان وصول إمدادات البترول للدول الأفريقية .
- ٢ - تأثير اقتصاديات الدول الأفريقية بالزيادات التي طرأت مؤخراً على أسعار البترول .

٣ - إحكام حظر البترول على جنوب أفريقيا .

٤ - التعاون الاقتصادي بوجه عام بين الدول العربية والأفريقية .

وأعلن بيان المؤتمر تأكيد الدول العربية المصدرة للبترول ضرورة تزويد الدول الأفريقية الشقيقة بحاجتها الفعلية من البترول ، مع ضمان عدم تسريه إلى دول تنطبق عليها قوانين المقاطعة العربية الخاصة بالبترول أو إعادة تصديره إلى دول أخرى . ودعت الدول العربية الدول الأفريقية إلى تذليل بعض المشاكل الفنية التي تعوق وصول البترول العربي إليها

ودعا البيان البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى الإسراع في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي الأخير في الجزائر لتقديم المساعدات الفنية للدول الأفريقية

وتنفيذاً لقرارات المؤتمر بادر وزراء البترول العرب المشتركين في المؤتمر بالموافقة على إنشاء صندوق خاص للتنمية لتقديم تسهيلات ائتمانية وقروض مخفضة للدول الأفريقية لمواجهة آثار ارتفاع أسعار البترول طبقاً للشروط المتفق عليها^(٢٤) .
هكذا تتضح أبعاد التعاون العربي الأفريقي الذي يخطو خطوات جادة لمصلحة التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية .

(٢٤) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها

المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ .

- لمزيد من الايضاح Colin Legum (Editor) - Africa contemporary Record, Vol. VI
1973- 74.

وفي أواخر مارس سنة ١٩٧٤ صدر قرار بالموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية بالإحاطة علماً بسداد السعودية بمساهماتها وبمساهمات كل من الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية .
وأوصى المجلس بأن تقوم بقية الدول العربية في أقرب وقت بتحديد مساهمتها وسدادها للأمانة العامة للمجلس ؛ حتى يتسنى للصندوق مباشرة مهامه طبقاً لمباحثات وزراء البترول العرب مع لجنة السبعة الأفريقية .
ولقد توالى ورود مساهمات الدول العربية حتى بلغت جملة مساهماتها في الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية ١٨٥ مليون دولار .
في يونيو سنة ١٩٧٤ وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بمقديشو على ما يلي :

- ١ - قبول الاعتماد المالى الذى قدمته الدول العربية المنتجة للبترول ، وتقدير هذا العمل القيم من أعمال التضامن العربى الأفريقى .
- ٢ - طلب تحويل هذا الصندوق إلى بنك التنمية الأفريقى الذى سيتولى إدارته نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية^(٢٥) .
- ٣ - طلب من إدارة « لجنة السبعة » الأفريقية القيام بتحديد شروط الاستفادة من هذا الصندوق .
- ٤ - دعوة الدول العربية والأفريقية لتنشيط التعاون فى جميع المجالات وبصفة خاصة فى الميدانين الاقتصادى والتجارى .

(٢٥) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨
وانظر أيضاً : د . يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٧٦

وفي أغسطس ١٩٧٤ :

اجتمعت « لجنة السبعة » الأفريقية بدار السلام لتحديد معايير توزيع أموال صندوق القروض ، حيث أقرت طريقة التوزيع التي تم اقتراحها بالاشتراك بين أمانة منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي ، كما أوصت بالاتصال بالدول الأفريقية أعضاء جامعة الدول العربية لكي تتزل عن حقها في الانتفاع من هذا الصندوق ، كذلك ناشدت اللجنة الدول الأفريقية المتجهة للبتروال المساهمة في هذا الصندوق .

مؤتمر مقديشيو عاصمة الصومال في الفترة من ٦ - ١١ من يوليو سنة ١٩٧٤ :
لقد أصدر هذا المؤتمر قراراً بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط أعلن فيه ^(٢٦) : أن
السلام العادل في المنطقة يستند على المبادئ الآتية :
- انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها .
- تحرير مدينة القدس .
- ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره .

وفي أكتوبر ١٩٧٤ :

عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط فيما بين ٢٦ - ٢٩ من أكتوبر ونظر
موضوع الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، ووافق على
النظام الأساسي للصندوق ، وعلى رفع المبلغ المخصص له من ١٥ مليون دولار إلى
٢٥ مليون دولار . كما أن المؤتمر قد قرر أيضاً ما يلي :
١ - تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في جميع
المجالات .

(٢٦) راجع قرار وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في مقديشيو رقم CMIRES 232 XX III

٢ - الموافقة على عقد مؤتمر قمة عربي أفريقي ، على أن يجرى الأمين العام للجامعة الاتصالات بالدول الأفريقية لاستطلاع آرائها في الموضوع ، وفي حالة الموافقة تتخذ الترتيبات اللازمة لاجتماع مؤتمر وزراء خارجية عربي أفريقي للإعداد للمؤتمر .

٣ - إيفاد بعثة من وزراء خارجية الإمارات العربية ، الجزائر والسودان والسعودية وسوريا ولبنان والكويت وج . م . ع ، وموريتانيا وذلك لزيارة الدول الأفريقية دعماً للتضامن العربي الأفريقي وتعريفاً بمقررات القمة العربي السابع في هذا المجال .

وفي مؤتمر ١٢ - ١٣ من فبراير ١٩٧٥ بأديس أبابا تقرر إعادة تأليف لجنة السبعة التي قامت بتشكيلها الدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء المنظمة إلى لجنة الاثني عشر من الدول الآتية : الكامبيون وتزانيا وغانا ومالي وبتسوانا وزائير والسودان والجزائر والسنغال وسيراليون وبورندي وج . م . ع .

ولقد استقر الرأي على أن تعمل اللجنة الجديدة كلجنة لتنسيق التعاون العربي الأفريقي وكشف آفاق جديدة للتعاون ، وبذلك نرى أن مجلس وزراء المنظمة أعطى اللجنة الجديدة اختصاصات واسعة تدور حول دراسة أوجه التعاون العربي الأفريقي والإعداد لمؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي تم انعقاده في ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ بالقاهرة (٢٧) .

(٢٧) نبيه الأصفهاني : التضامن العربي الأفريقي - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام مارس سنة ١٩٧٧ .

Africa Research Bulletin, February 1-28- 1975 Vol. 12 No. 2 PP. 3219, 3520.

وفي مارس سنة ١٩٧٦ :

على أثر اعتداء حكومة جنوب أفريقيا على جمهورية أنجولا الشعبية واستمرار فرنسا في احتلالها لجزيرة « مايوت » التابعة لجمهورية القمر المستقلة - قرر مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده « من ١٥ - ٢١ من مارس » الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية للجامعة العربية التي نصت على ما يلي :

أولاً :

١ - إدانة النظم العنصرية في جميع أشكالها بأفريقيا وفي فلسطين وجميع أنحاء العالم ، والإشادة بكفاح شعوب زيمبابوى وناميبيا المطابق للكفاح العربى ضد الصهيونية في فلسطين .

٢ - التأكيد على التزام الدول العربية بمقاطعة النظم العنصرية ، ومساعدة حركات التحرر الأفريقية ، وتأييد الإجراءات التى اتخذتها موزمبيق ضد نظام الحكم العنصرى في زيمبابوى .

٣ - إدانة عدد من النظم العنصرية في جنوب أفريقيا لعدوانها على أنجولا ولاحتلالها جزءاً من أراضيه الوطنية والمطالبة بالانسحاب الفورى غير المشروط .

ثانياً :

١ - استنكار الاستفتاء الذى أجرته السلطات الفرنسية في جزيرة « مايوت » لمسائه بسيادة دولة القمر .

٢ - رفض الاحتلال الفرنسى في « مايوت » ومطالبة القوات الفرنسية بالانسحاب الفورى منها .

٣ - تكليف الأمين العام والدول العربية بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بقلق الجامعة العربية إزاء هذا الاحتلال ومطالبته بالتدخل لدى فرنسا لسحب قواتها .

ثالثاً :

- ١ - تفويض الأمين العام في الاتصال بالدول الأعضاء لمواصلة تقديم مساعداتها للدول الأفريقية الحديثة الاستقلال وإلى حركات التحرير المعترف بها .
- ٢ - دعوة ممثلى الدول العربية فى الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودهم مع المجموعة الأفريقية من أجل اتخاذ موقف موحد إزاء هذه القضايا عند عرضها فى المنظمة الدولية^(٢٨).

مؤتمر داكار بالسنگال :

وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٦ عقدت الدول الأفريقية والعربية أول اجتماع مشترك على مستوى وزراء الخارجية العرب والأفارقة فى داكار بالسنگال ، لقد ضم المؤتمر وفود ٥٤ دولة عربية وأفريقية .

ولقد وافق على الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى فى مختلف المجالات الذى يعتبر الوثيقة الأولى للتعاون المشترك بين الدول العربية والأفريقية . كما أنه كان من جدول أعمال هذا المؤتمر الإعداد لمؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى مهدت لإعداده لجنة الاثنى عشر السالفة الذكر^(٢٩) . ونظراً لأهمية نصوص ووثائق هذا المؤتمر - مؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى انعقد فى القاهرة فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ فى التقارب والتعاون الكبير بين العرب والأفريقيين - فلقد فضلت أن ينحصر له فصل مستقل .

وفى يوليو سنة ١٩٧٦ اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وأصدر قراراً أكد فيه من جديد مساندته الكاملة والفعالة لشعب فلسطين ، ودعا منظمة

(٢٨) انظر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ق ٣٣٨٨ د ، ٦٥٠ ج ٢ - ٢١ / ٣ / ١٩٧٦ .

(٢٩) نبيه الأصفهاني : التضامن العربى الأفريقى - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام -

القاهرة مارس سنة ١٩٧٧ .

التحرير الفلسطينية ولجنة التحرير الأفريقية لتنسيق أعمالهم من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٣٠).

هكذا أصبح التعاون العربي الأفريقي بُعداً من أبعاد سياسة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وهي مهمة مشتركة تنتظر الدول العربية والأفريقية على حد سواء بعد أن اقتنعت بفائدة وضرورة تحقيق هذا التعاون .

(٣٠) انظر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية رقم : CM/RES 482 XXV11

الفصل الثامن

من نتائج مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول

الوحدة الأفريقية العربية تتحول إلى قوة عالمية من القوى الكبرى :
لقد شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول فيما بين ٧ ، ٩ من مارس سنة ١٩٧٧ والذي اعتمد عدة وثائق أساسية تمثل فيما يلي ^(١) :

- ١ - الإعلان السياسي الذي سمي (إعلان القاهرة) .
- ٢ - إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي .
- ٣ - إعلان التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي .
- ٤ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي .

الوثيقة الأولى : إعلان القاهرة السياسي :

تستند الوثيقة إلى إرادة الشعوب العربية والأفريقية وتعزيز التعاون القائم على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

كما أكد الإعلان الالتزام بمبادئ عدم الانحياز ، وإقامة نظام اقتصادي دولي

(١) الدكتور محمد عبد الغني سعودي وآخرون : إشراف الدكتور محمد محمود خيرى عيسى : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة - القاهرة سنة ١٩٧٨ .

عادل واحترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وأشار الإعلان إلى أن قضية فلسطين والشرق الأوسط قضية عربية أفريقية على مستوى قضايا زمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا .

وأوصى المؤتمر في الإعلان بمواصلة بذل مزيد من الجهد في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي .

الوثيقة الثانية : إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريق العربى :

تتضمن هذه الوثيقة ما يلى :

- المبادئ التى يسير عليها التعاون المشترك :

١ - احترام السيادة والمساواة بين الدول والحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل .

٢ - السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية .

٣ - نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال وضم أراضى (الغير) بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٤ - الكفاح المشترك ضد السيطرة والتفرقة العنصرية والاستغلال فى جميع صورته .

مجالات التعاون وبرنامج العمل :

أوصى الإعلان بأن التعاون المشترك يكون فى المجالات التالية :

- ١ - الميدان السياسى والدبلوماسى والالتزام بسياسة عدم الانحياز وإدانة الاستعمار والصهيونية والفصل العنصرى وتعزيز التمثيل الدبلوماسى والاقتصادى .
- ٢ - الميدان الاقتصادى والمالى والتجارى .
- ٣ - الميدان التربوى والثقافى والاجتماعى والعلمى والفنى .

الوثيقة الثالثة : إعلان حول التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى :

أشارت إلى ما يلى :

- ١ - تشجيع المؤسسات المالية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى لمشروعات التنمية فى أفريقيا .
- ٢ - تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التى تعمل فى ميدان التنمية الأفريقية .
- ٣ - تدعيم العلاقات التجارية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة وتشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الأفريقية .
- ٤ - زيادة المساعدات المالية الثقافية وتنسيق المساعدات المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية .
- ٥ - تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية فى الدول الأفريقية فى شكل قروض أو ودائع واستثمارات مباشرة خاصة عن طريق المشروعات المشتركة .
- ٦ - أن تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ .

الوثيقة الرابعة : تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى :

انطوت هذه الوثيقة على الأجهزة الرئيسية التالية :

- ١ - مؤتمر القمة المشترك ، ويعقد مرة كل ثلاث سنوات .

٢ - مجلس وزراء الخارجية المشترك ، ويعقد الاجتماع العادى للمجلس مرة كل ثمانية عشر شهراً .

٣ - اللجنة الدائمة وتتكون من ٢٤ وزيراً أو ممثليهم من السفراء على الأقل ، وتختص بتنفيذ أعمال التعاون العربى الأفريقى وتوجيه التعاون نحو أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٤ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة : تنشأ هذه المجموعات فى الميادين التى أشار إليها إعلان وبرنامج التعاون الأفريقى العربى وهى ميادين التجارة والتعدين والصناعة والزراعة والطاقة والنقل والمواصلات والتعاون المالى والتعليمى والعلمى والفنى .

وتتكون كل مجموعة عمل من عدد متساو بقدر الإمكان من خبراء من الجانبين .

٥ - لجنة التنسيق : تتولى تحت إشراف اللجنة الدائمة مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل من ناحية ، ومن ناحية أخرى ضمان تنفيذ القرارات الواردة فى مجال التعاون المشترك^(٢) .

٦ - محكمة أفريقية أو لجنة للتوفيق والتحكيم لفض أى نزاع قد ينشأ بين الطرفين .

مؤتمر القمة العربى الأفريقى وأبعاده :

إن لقاء القمة العربى الأفريقى الأول يمثل ثمرة جهد متصل بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ بداية عملها المشترك فى أوائل عام ١٩٧٤ ، وذلك بعد أن أدركت الدول العربية والأفريقية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣

(٢) المرجع السابق

وكذلك : انظر الرسم البيانى للهيكل التنظيمى بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية طبقاً لقرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى الصفحة المقابلة .

ما يربطها من عوامل تاريخية وأهداف مشتركة ووحدة المصير .
ولقد جاء لقاء القمة للمجموعتين العربية والأفريقية لأول مرة بعد أن كان هذا اللقاء يتم في إطار مجموعة دول عدم الانحياز ، ومن خلال مؤتمرات الدول النامية ، وفيما يلي نتائج وأبعاد قرارات هذا المؤتمر :

أولاً : جدية تحقيق التعاون المشترك :

أكد هذا المؤتمر النوايا الطيبة من جانب الدول العربية ، وخاصة الدول النفطية العربية في رغبتها في تحقيق التعاون المشترك وفي استثمار رؤوس الأموال العربية في أفريقيا وإنجاز المشروعات الأفريقية ، وكان ذلك محل تقدير الدول الأفريقية وإزالة المخاوف والشائعات التي كانت ترددها القوى الاستعمارية . ومما لا شك فيه أنه سوف يبقى للعرب والأفارقة أعداء لها مها كانت العلاقات العربية الأفريقية ، وأكبر رد تستطيع الدول العربية والأفريقية أن تقدمه للقوى الصهيونية والاستعمارية التي تحاول الدس والوقبة إنما هو الاستمرار في تحقيق التلاحم العربي الأفريقي الذي تجلّى في هذا المؤتمر .

ثانياً : قضايا التحرر العربية والأفريقية :

لقد أصبحت القضية الفلسطينية بعد هذا المؤتمر في الفكر الأفريقي العام على مستوى قضايا تحرير الشعوب الأفريقية المكافحة في روديسيا وجنوب أفريقيا . وأكد رئيس جمهورية السنغال في المؤتمر حق منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة دولة تقيم عليها شعبها ، وطالب باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، كما أعلن رئيس زامبيا الموافقة على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في لوزاكا عاصمة زامبيا ، وأعلن تأييد بلاده لنضال الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية .

وقد سبق أن قامت عدة عواصم أفريقية في عام ١٩٧٣ بفتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بلادها ، وبدأت ذلك أوغندة ثم تشاد والسنغال . وهذا كله يدل على تفهم الدول الأفريقية العميق للحق العربي والقضية الفلسطينية .

ومن جهة أخرى فقد أكد المؤتمر مساندته التامة لنضال شعوب زيمبابوي وجنوب أفريقيا وجيبوتي لاستعادة حقوقهم الوطنية المشروعة وكانت مبادرة ج . م . ع والدول العربية في تقديم الدعم المادي لحركات التحرر الأفريقية دليلاً يؤكد ارتباط نضال الشعوب الأفريقية والشعب الفلسطيني في معركتهم ضد العنصرية والاستعمار .

ثالثاً : كما أدى هذا المؤتمر إلى ضعف الموقف الإسرائيلي أمام عوامل الأيدولوجية الأفريقية في مكافحة الاستعمار بعد أن اقتنعت الدول الأفريقية بأن إسرائيل دولة استعمارية عنصرية دخيلة لا تنتمي أيدولوجيا إلى أفريقيا أو آسيا أو العالم الثالث .

وهذا التضامن الأفريقي يجد سنده القانوني من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي نص على مكافحة الاستعمار وعلى وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

رابعاً : التساند العربي والأفريقي في الأمم المتحدة :

يؤكد هذا المؤتمر أهمية تحقيق تنظيم التساند السياسي العربي الأفريقي في مجالات الأمم المتحدة لأنه إذا اتحدت أصوات الدول العربية الأفريقية فإنها تتمتع بحق القيتو في الأمم المتحدة ، وتجعلها قادرة على منع صدور أى قرار في غير مصلحتها . ولقد تجلّى التضامن العربي الأفريقي خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٥ والتي أوصت باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية .

خامساً : التعاون الاقتصادى المشترك^(٣) :

تتيح القرارات الاقتصادية التى أصدرها المؤتمر الفرصة للدول العربية والأفريقية لإجراء التعاون والتكامل الاقتصادى فى مجالات الزراعة والصناعة حتى تتمكن من التعامل مع الدولة الصناعية على أساس المنفعة المتبادلة وعدم الاستغلال .
وتتمشى هذه القرارات مع توجيهات مؤتمرات دول عدم الانحياز ومؤتمرات الدول النامية والتى أوصت بضرورة اعتماد الدول النامية على نفسها وعلى دعم التعاون فيما بينها حول حاجات الدول العربية والأفريقية .
ومما هو جدير بالذكر أنه قد عقد فى يوليو من السنة نفسها مؤتمر قمة أفريقى آخر فى ليرفيل بجابون يدعم ويؤيد قرارات مؤتمر القاهرة ، ويزيد عليها ، وها هو ذا فى الفترة من ١٨ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ قد عقد مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر فى الخرطوم العاصمة السودانية .

١ - مؤتمر ليرفيل بجابون من ٢٣ من يونيو إلى ٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ :
ولقد أثرت فى هذا المؤتمر المؤتمرات التى تتعرض لها القارة الأفريقية والأخطار التى تحيط بها حيث أصبحت أفريقيا المستقلة ميدان صراع للقوى المتنازعة فى العالم بعد أن انتقل مسرح هذه المؤتمرات من آسيا وأمريكا الجنوبية ، مما يحتم على شعوب القارة اليقظة التامة للتصدى لهذه الأخطار ودعم وحدة هذه الشعوب وحل مشاكلها بأنفسهم عن طريق التشاور والحوار والمفاوضات .
ومن قرارات المؤتمر التركيز على التحرير الكامل لأفريقيا ؛ كما أنه قد رحب بانضمام جيبوتى إلى منظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة حصولها على الاستقلال فى يوليو سنة ١٩٧٧ داعياً جميع الدول الأعضاء فى المنظمة إلى بذل قصارى جهدها لمساعدة هذه الدولة الحديثة ودعم استقلالها .

(٣) محمد عبد القى سعودى (دكتور) وآخرون : مرجع سابق - القاهرة ١٩٧٨ .

وفي مجال مناهضة النظم العنصرية في القارة والمتمثلة في جنوب أفريقيا ناشد المؤتمر تشديد الخناق حول نظم حكم الأقلية البيضاء التي يترعها كل من إيان سميث المتمرد وفورستر الفاشستي مع تقديم العون المادي والمعنوي لحركات التحرير . وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط أوصى المؤتمر بفرض العزلة على إسرائيل على المستوى الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والعسكري مطالباً كل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن تؤيد بلا تحفظ الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني واكتشاف جميع الوسائل التي تؤدي إلى سلام دائم في الشرق الأوسط . ولقد أجريت مقارنة بين العدوان العنصري على موزمبيق والعدوان الصهيوني الذي شنته قوى عنصرية أخرى متمثلة في إسرائيل على الدول العربية والشعب الفلسطيني ؛ كما أسترعيت الأنظار إلى البعد الجديد والخطر للموقف في هذه المنطقة الناجم من تولى جماعة ليكود الإرهابية الحكم في إسرائيل .

ولقد أكد المؤتمر من جديد مساندة منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء لقضية الشرق الأوسط وفلسطين ماعدا وفد ساحل العاج الذي تحفظ في نقطة « واعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية » ، كما أجمع مجلس المؤتمر على الاعتراف بضرورة وجود تنسيق فعال بين أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لمكافحة أعدائها المشتركين^(٤)

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي أكد المؤتمر ضرورة تنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية على أن يمتد هذا التعاون إلى الدول النامية ، وعليه فإنه يجب على هذه الدول أن تزيد من ترابطها وتماسكها من أجل فرض نظام دولي جديد أكثر عدلاً .

كما أشاد المؤتمر بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة والذي - كما سبقت الإشارة - كرس مبدأ التكامل بين

(٤) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الإفريقية لسنة ١٩٧٧ .

المجموعة العربية والأفريقية .

كذلك ناشد مؤتمر ليبرفيل كلاً من المغرب وبنين العودة إلى شغل مقعديهما داخل منظمة الوحدة الأفريقية .

وأقر المؤتمر أن تصاعد الكفاح المسلح لحركات التحرير هي وحدها الكفيلة بتمكين شعب زيمبابوى وناميبيا من نيل حقوقهما في الاستقلال وتقرير المصير . ولقد أثار المؤتمر موضوع الأحداث التي وقعت بين زائير وأنجولا ، وأدت إلى غزو إقليم شابا بجنوب شرقي زائير وأثير بأن الهجوم على زائير كان من داخل أراضي أنجولا .

وأشار المؤتمر إلى أن الوضع في (جنوب القارة) مقلق للغاية ومسئولية حله مسئولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في المنظمة . كما أنه قد علق على مشكلة الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها قوات نظام حكم إيان سميث غير الشرعية العنصرية على موزمبيق ، وقرر المؤتمر تأييدها ، كما تألفت لجنة خاصة لمعاونتها .

ولقد تقرر أن يُعهد إلى البنك العربي للتنمية في أفريقيا في إطار توزيع الأعمال مهمة القيام بالأبحاث والدراسات اللازمة لدى الدول الأفريقية وإجراء الاتصالات بينها وبين الدول العربية الممولة وقُدّم مشروع قرار في هذا الصدد .

وقد أثار المؤتمر مشكلة التدخلات في الشؤون الداخلية للدول ، ومشكلة انتهاك مبادئ ميثاق وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، وعرضت وثيقة بشأن الأساليب والإمكانات الخاصة بالتوصل إلى حل للمنازعات المقلقة داخل القارة الأفريقية ، واقترح بالتفويض بالتحقيق فوراً في جميع حالات الخلاف التي يمكن أن تؤثر على التجانس والسلام والأمن في أي منطقة بالقارة الأفريقية واتخاذ القرارات اللازمة لذلك^(٥) :

(٥) المصدر السابق .

كما أثار المؤتمر مشكلة الخلافات بين ليبيا وتشاد ، وتقرر تشكيل لجنة لبحث وسائل تسوية الخلافات بين الدولتين .

وكذلك تقرر تشكيل لجنة ثانية لدراسة التراع القائم بين الصومال وإثيوبيا وهي نفس اللجنة التي عهدت إليها هذه المهمة سنة ١٩٧١ .

وتقرر تشكيل لجنة ثالثة لحسم التراع بين إثيوبيا والسودان الناتج عن مزاعم اتهام حكومة السودان بالتدخل في شئون إثيوبيا عن طريق مساندة ما سميت بالحركات الانفصالية في إقليم إرتيريا وأنصار الإمبراطور السابق ، وذلك برغم دوره في مساندة الوحدة بين شمالي السودان وجنوبه .

وقرر المؤتمر في صدد الخلافات التي تنشأ بين الدول الأفريقية إنشاء لجنة خاصة للوساطة والتحكيم لحل المنازعات التي تنشب بين الدول الأفريقية .

وعلى ذلك نجد أن المؤتمر قد صادق على القرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء الخارجية ، وخاصة تلك التي لا تثير أية مشاكل أوحساسيات بين الدول الأعضاء .

أما فيما يتعلق بالموضوعات التي تنطوي على حساسيات خاصة بالنسبة للعلاقات بين الدول الأعضاء فقد تقرر تشكيل لجان خاصة لدراسة هذه الموضوعات وإيجاد الحلول لها .

ومن هنا يمكن القول بأن المؤتمر لم يتمكن من إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الحالية التي تتعرض لها القارة الأفريقية بل على العكس من ذلك فقد بدت واضحة سياسة المحاور ، كما نجد أن من أهم قراراته تلك الخاصة بقضية الشرق الأوسط ودعم ج . م . ع ودول المواجهة ضد إسرائيل ، وقرارات آخر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته ، كذلك الإشادة بمبادرة الرئيس المصري لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط .

٢ - مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر في الخرطوم من ١٨ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ (٦) :

انعقد هذا المؤتمر أيضاً في فترة دقيقة بالنسبة لأفريقيا بعد أن تحولت إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى وغدت مجالاً للتنافس الشديد بين المعسكرين ، بالإضافة إلى الخلافات المتزايدة بين الدول الأفريقية نفسها .

ولقد ساد الشعور بأن هذا المؤتمر سوف يقدم حواراً جاداً لحل المشكلات الأفريقية العديدة بغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية .

ولعل اختيار الخرطوم العاصمة السودانية بما تمثله من حلقة اتصال بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية كمكان لانعقاد المؤتمر اختيار له دلالة في محاولة ربط القارة بعضها ببعض وتقريب وجهات النظر الأفريقية العربية .

من القرارات الهامة لهذا المؤتمر أيضاً تلك التي نوقشت بخصوص قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية ، ولقد انتهت المناقشات باتخاذ قرارات تعتبر نصراً للدول العربية وامتداداً لسياسة الدول الأفريقية منذ حرب أكتوبر ، وصدر قرار يؤكد اعتبار قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية قضية أفريقية عربية ، وإدانة إسرائيل ومساندة مصر ودول المواجهة العربية وشعب فلسطين ، وأدان القرار سياسة إسرائيل التوسعية وسياستها في بناء المستوطنات ، وأشار إلى حق دول المواجهة العربية والشعب الفلسطيني في السيادة الكاملة على الأراضي العربية .

وناشد المؤتمر المجتمع الدولي عزل إسرائيل ، وقد نص القرار أيضاً على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر في مسألة الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية والعمل على إنشاء جهاز موحد للأمانتين من أجل تعاون أفضل ، كما أن المؤتمر يناشد دول العالم كافة

(٦) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الأفريقية لسنة ١٩٧٨ .

وانظر أيضاً : مجلة السياسة الدولية : مقال د . سلوى لبيب - العدد ٥٤ ، أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين . ويندد بالاعتداءات الإسرائيلية المشروعة على الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة بما تقتضيه إسرائيل كل يوم من القمع والإرهاب وبناء المستوطنات وتغيير معالم الأرض الجغرافية والسكانية والحضارية ، ولقد بلغت هذه العدوانية ذروتها عندما غزت إسرائيل جنوبي لبنان مما يؤكد طبيعتها العدوانية والتوسعية .

ولقد أشاد المؤتمر بمبادرة السلام المصرية ووصفها بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائم على العدل .

وعلى ذلك فلقد نجحت الدبلوماسية العربية في الحصول على التأييد الكامل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ومسألة فلسطين من قبل مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر .

كما أن المؤتمر يدين التحالف غير المقدس بين النظام الصهيوني في إسرائيل والنظام العنصري في جنوب أفريقيا وزمبابوي وناميبيا والإمبريالية ، ويهيب بكل الدول الأعضاء لمواجهة أخطار هذا التحالف على الشعوب العربية والأفريقية مؤكداً أن الكفاح المسلح ضد العنصريين والصهيونيين والإمبرياليين هو أكثر الوسائل فعالية .

وصدر قرار لتحويل لجنة السبعة الخاصة بدراسة الحظر البترولى للدول العنصرية إلى لجنة دائمة ، وطالب القرار دول الأوبك وخاصة الدول الأفريقية بفرض وتنفيذ الحظر البترولى على الدول العنصرية في الجنوب الأفريقي .

وفما يتعلق بمشكلات القارة الاقتصادية والتعاون العربي الأفريقي فقد تناول المؤتمر مشكلتين هامتين :

الأولى خاصة بظروف القحط والكوارث الطبيعية في القارة ، والأخرى

بشأن التعاون العربى الأفريقى والمساعدات التى قدمتها الدول العربية لأفريقيا : فلقد طالبت غانا وتترانيا بتقديم المزيد من العون المالى العربى ، وطالبت الجابون وتترانيا والجزائر بإلغاء مجموعات العمل القائمة على دراسة التعاون العربى الأفريقى لأنها تزيد من تعقيد الأمور . وأعلنت كينيا أن حجم المعونات العربية إلى الدول الأفريقية ضئيل ، واقترحت السنغال تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار من الأموال العربية لدول القحط والكوارث على أن تكون بصورة هبة ، وطالبت نيجيريا بتوصية الدول العربية بتوجيه استثماراتها إلى الدول الأفريقية بدلاً من البنوك العربية . ومن الملاحظ أن القضايا الأساسية التى تعرض لها المؤتمر قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، ولعل هذا التهديد لأمن القارة وأهمية المشكلة هو الذى دفع أربعة وثلاثين رئيساً أفريقياً للمشاركة فى هذا المؤتمر ، ومع أن الخلافات اجتمعت بين القادة الأفارقة وكانت أوضح ما يكون حول تعريف التدخل الأجنبى وصوره - فإن الاتفاق كان تاماً فيما يتعلق بأحقية كل دولة أفريقية فى طلب المعونة من أية دولة أوجهة خارج القارة ^(٧) .

ونجد أن القرارات الخاصة بهذا الشأن جاءت مائعة تعكس عدم الاتفاق والخلاف فى رأى بين الدول الأفريقية .

وانعكس هذا أيضاً على القرار الخاص بإنشاء قوة الأمن الأفريقية ، وهذا ليس بمستغرب بسبب التكوين السياسى والاقتصادى لدول القارة .

أما بالنسبة لفض المنازعات الأفريقية فلقد جاءت قرارات هذا المؤتمر مشابهة لقرارات مؤتمرات القمة السابقة حيث يتم اللجوء إلى تشكيل لجان توسط من بين رؤساء الدول لدراسة المشكلة ومحاولة التوسط فيها ، وهذه هى الدبلوماسية

(٧) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الأفريقية لسنة ١٩٧٨ .

وانظر أيضاً : مجلة السياسة الدولية : مقال د . سلوى لبيب - العدد ٥٤ أكتوبر سنة ١٩٧٨ (مصادر

سابقة)

الشخصية التي أصبحت سمة مميزة لدبلوماسية القمة الأفريقية التي لجأت إليها المنظمة منذ نشأتها لأن طبيعة المنازعات الأفريقية تجعل من الصعب التوصل لحل شامل لها من خلال اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات .

وصدر قرار بالاتفاق التام بين القادة العرب والأفارقة في يتعلق بالنظم العنصرية في القارة - والسابق الإشارة إليها - فقد تمت الموافقة الجماعية على استقلال ناميبيا والتأييد التام لانتقال السلطة إلى الأغلبية السوداء في روديسيا ومساندة حركات التحرير في جمهورية جنوب أفريقيا .

مستقبل العلاقات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية أولاً : في المجال السياسي

لقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى إيضاح آثار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ في مجال دعم التضامن بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في المجال السياسي وقيام الدول الأعضاء في المنظمة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع الحق العربي واعتبار قضية فلسطين على مستوى قضايا الشعوب الأفريقية .

كذلك سبقت الإشارة إلى دور جامعة الدول العربية في تأمين حركات التحرر الأفريقية وإدانة سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا .
كذلك موقف الدول العربية المستجة للبترول في استمرارها بغرض الحظر البترولي على دول الأنظمة العنصرية .

وعلى ضوء ماسبق تتضح لنا الرابطة السياسية التي تمت فعلاً بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أننا نلاحظ في هذه المرحلة تعدد الخلافات السياسية الإقليمية بين بعض الدول العربية ، وكذلك تعددها بين الدول الأفريقية ، مما دفع ذلك ببعض هذه

الدول إلى الاستعانة بالقوى الكبرى لدعم موقفها وأدى ذلك كله إلى خلق الميل لدى كل منهما إلى التجاوب مع سياسات الدول الكبرى .

وهذا وضع يحقق بطبيعة الحال أطماع الدول الكبرى ، ويعرقل من تقدم التعاون الأفروعربي^(٨) .

وعلى ضوء ذلك فإنى أقترح أنه يجب أن تعمل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على الحفاظ على المكاسب التى تحققت حتى الآن فى مجال التعاون العربى الأفريقى .

وأن تقوم اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بإنشاء مجموعة عمل سياسية تعمل على وضع إستراتيجية مشتركة تهدف إلى الحفاظ على المكاسب السياسية التى حققتها المنظمتان وخاصة بعد تحقيق تضامنها السياسى إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وصدهما عن الدول العربية والأفريقية أطماع الدول الكبرى .

كما يجب أن تضع مجموعة العمل المقترحة فى اعتبارها أيضا الوضع الإسرائيلى فى القارة الأفريقية ، وتعمل على عدم تمكين إسرائيل من محاولاتها لإعادة وجودها بالقارة وجهودها فى هذا الصدد وهو ما سيتضح فى الدراسة التالية .

وذلك ضرورى وهام فى هذه المرحلة التى اختلفت فيها وجهات النظر فى مواجهة العدو الإسرائيلى وحتى تكون الصورة واضحة لدى الدول الأفريقية التى التزمت فى قرارات مؤتمرات القمة الإفريقية بعدم عودة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ، وأن التزامها هذا إنما هو نابع من أيديولوجية مشتركة أكدها إعلان القاهرة السياسى الذى أصدره لقاء القمة العربى الأفريقى الأول .

وبذلك يمكن تكوين رؤية واضحة وتفاهم كامل بين المجموعتين العربية والأفريقية مما يساعد على تعميق التعاون العربى الأفريقى للوصول به إلى أهدافه .

(٨) عدة لقاءات مع السيدة مديرة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية بالقاهرة .

ثانياً : فى المجال الإعلامى

إن مرحلة التفاعل العربى الأفريقى التى نشهدها هذه الأيام لا يمكن أن ترسخ على أسس موضوعية إلا من خلال عمل إعلامى صادق وموضوعى ، والدول العربية والأفريقية تحتاج إلى تفاهم مستمر حول قضاياها وتمارس الجامعة العربية الوظيفة الإعلامية فى أفريقيا عن طريق مكاتبها الإعلامية فى بعض العواصم الأفريقية فى داكار ولاجوس ونيروى وأديس أبابا .

غير أنه ليس لهذه المكاتب أى وجود رسمى فى الدول الأفريقية حيث إنها تعمل بصفة غير رسمية ويلحق مديرو هذه المكاتب بالسفارات العربية التابعين لها بجنسياتهم فى العواصم الأفريقية .

وتعتبر كينيا أول دولة إفريقية وافقت على فتح مكتب للجامعة العربية فى نيروى بصفة رسمية ، وذلك فى يناير ١٩٧٥ ، وقد تم افتتاح مكتب الجامعة فى أديس أبابا خلال مايو ١٩٧٦ ، وقد وافقت الحكومة الإثيوبية على اعتماد ممثل الجامعة لدى منظمة الوحدة الإفريقية وبانتظار موافقتها على فتح مكتب الجامعة العربية فى أديس أبابا بصفة رسمية . . وأعتقد أنه قد حان الوقت بعد تحقيق التلاحم العربى الأفريقى فى مؤتمر القمة لى تقوم الدول الأفريقية بالاعتراف بمكاتب الجامعة العربية ولموظفيها بالصفة الدولية ، وأن تقوم منظمة الوحدة الإفريقية بافتتاح مكاتب إعلامية مماثلة فى الدول العربية ، وخاصة فى القاهرة حيث مقر الجامعة العربية^(٩) . كما يجب أن تعمل مجموعة العمل المشتركة فى مجال الإعلام التى أنشأتها اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى من أجل تقديم الواقع الأفريقى إلى الشعوب العربية

(٩) تقرير مندوب الأمانة العامة إلى بعض الدول العربية لجمع المعلومات عن العلاقات الثنائية مع الدول

الأفريقية - الجامعة العربية - يناير سنة ١٩٧٧ .

وتقديم الواقع العربى إلى الشعوب الأفريقية ، وتعمل أيضاً على تنشيط التعاون بين اتحاد إذاعات الدول العربية واتحاد المنظمات الوطنية للإذاعة والتليفزيون فى أفريقيا .

ثالثاً : فى المجالين الثقافى والاجتماعى

لقد كان دخول الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا منعطفاً تاريخياً فقد اختلط العرب والمسلمون بجميع شعوب القارة الأفريقية ، وارتحلت القبائل العربية والإسلامية عبر الصحراء وارتبطت بالإفريقيين شمالى القارة ووسطها وشرقها وغربها .

وكان للعرب تأثير فى شرق أفريقيا وغربها فى انتشار اللغة العربية ، وأغلب المناطق التى تتحدث باللغة غير الأوربية فى شرق أفريقيا هى السواحيل وفى غربى أفريقيا الهوسا ، ونجد أن حوالى ٢٠٪ من مصطلحات لغة السواحيل والهوسا جاءت من اللغة العربية (١٠) .

ومن ذلك نرى مدى المشاركة التاريخية فى ارتباط الثقافتين العربية والأفريقية وأن ٧٠٪ من أولئك الذين يسمون إلى الثقافة العربية يعيشون فى أفريقيا .

آفاق التعاون الثقافى العربى الأفريقى :

الملاحظ أن التزوع إلى الثقافة أصل الطموحات البشرية من أجل التقدم والتنمية ، ولاشك أن العلاقات الأفروعربية ستعزز بطريقة مجدية عملية التفاهم العميق بين الأمة العربية والدول الأفريقية عن طريق التفتيش النشط والكشف

(١٠) African Affairs, London, The Royal African Society, No. 278, 1971.

وانظر أيضاً : د . حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام فى القارة الأفريقية - القاهرة ١٩٦٦ .

الحديث للإنتاج والثمرات التي نجمت عن العلاقات العربية الأفريقية منذ أقدم العصور .

بدأ الأفارقة إحياء تراثهم الثقافي الذي ظلما أهمله وقلل من شأنه المستعمرون - وقد آن الأوان لأن يعيد العرب والأفارقة بناء الجسور المتينة التي كانت تربط فيما بينهم في إطار النضال المشترك من أجل تصفية الاستعمار والصهيونية والعنصرية ؛ والعمل لذلك يتطلب دراسة مقترحات معينة نوردتها في النقاط التالية^(١١) :

١ - **الاتفاقيات الثقافية :** والخطوة الأولى في نظري هي تشجيع الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والأفريقية والتي قد تتضمن إقامة مراكز ثقافية وتبادل الطلبة والمنح الدراسية وتبادل الوفود الثقافية والتربوية وغيرها . .

٢ - **المراكز الثقافية :** المراكز الثقافية مرايا تعكس انعكاساً صادقاً الحقائق المميزة للشعوب . والدول العربية الأفريقية قد عرفت تجربة المراكز الثقافية التي عملت في أقطارهم إبان الاستعمار مثل المجلس البريطاني ومدارس التحالف الفرنسي ، ومعاهد جوته الألمانية وقد آن الأوان للبلدان العربية والأفريقية لأن تقوم ببناء المراكز الثقافية في الوطن العربي وأفريقيا لتكون بمثابة ميادين لعرض الميراث الثقافي بجميع أنواعه ومضامينه .

٣ - **المنح الدراسية :** إن الشباب أفضل وسيلة لتعزيز العلاقات بين الشعوب ، ويمكن وضع برامج للتبادل الثقافي على مستوى ثنائي ، أو عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية لزيادة عدد الطلبة الأفارقة الذين يذهبون للدراسة بالجامعات العربية ، ولقدوم الطلبة العرب من أجل تحصيل العلم في الجامعات الأفريقية . وتجب الإشارة هنا إلى أن اللغة ليست بعائق لأن الموضوعات العلمية والطبية تدرس باللغة العربية وبالإنجليزية في الجامعات العربية .

(١١) مجلة السياسة الدولية العدد ٥١ ، يناير ، سنة ١٩٧٨ ص ١٧٧/١٧٨ .

وانظر أيضا : لقاء مع مسئول بالمركز الإستراتيجي بالأهرام .

٤ - دراسة التاريخ وتعليم اللغة العربية : تتمتع اللغة العربية باهتمام دولي متزايد وهي لغة أفريقية ومُعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ؛ كما أنها إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ، ومن المعروف أن عدداً كبيراً من المعاهد الأفريقية راغبة في وضع مناهج لتدريس هذه اللغة ، وانتشار اللغة العربية في الأقطار الأفريقية سيؤدي بصورة ملموسة إلى إزالة بعض الحواجز التي تعترض التبادل الثقافي ، وتقوية الاتصالات بين الشعوب الأفريقية والأمة العربية .

وفي الوقت نفسه يجب على معاهد الدراسات العليا في الأقطار العربية - أن تعنى بتدريس اللغات الأفريقية كالسواحيلية والهوسا لطلابها وكذا تاريخ الدول الأفريقية .

٥ - المجلس الجامعي الأفرو-عربي : أوصى مؤتمر القمة الأفرو-عربي الأول بإقامة أطراً إدارية لتنسيق نشاطات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية المشتركة وحبذا لو أقيم ضمن هذه الأطر مجلس جامعي أفرو-عربي للتعاون في المجال الأكاديمي يكون من بين أعماله :

(أ) تبادل تنسيق المناهج الجامعية .

(ب) إعداد البحوث العلمية ذات الاهتمام المشترك .

(ج) تبادل الأساتذة .

(د) تنظيم المؤتمرات والندوات للعلماء العرب والأفريقيين لتقديم بحوثهم في مجالات العلوم والأدب .

(هـ) نشر مجلة دورية متخصصة في الشؤون العربية الأفريقية .

إن جامعة الدول العربية وبخاصة المنظمة العربية للعلوم والتربية والثقافة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية - مقتنعتان بالحاجة إلى توطيد العلاقات الثقافية بين الأمة العربية والشعوب الأفريقية . ولاشك أنها تأسيساً على منطلقات التعاون العربي

الأفريقي - سيسهمان بدور فعال في إعادة التاريخ العربي الأفريقي إلى مجراه ، وهذا سيؤدي إلى دعم مسيرة التعاون العربي الأفريقي الذي هو تيار تحرري هام في حركة التحرير العالمية (١٢) .

رابعاً : في المجال الاقتصادي

إن سمات التشابه بين الاقتصادين العربي والأفريقي كثيرة بحيث تكاد تتطابق ، ونلاحظ تشابه الاقتصادين في الصفات المميزة التالية :

- ١ - إنتاج المواد الأولية .
 - ٢ - ضآلة دور الصناعة في الاقتصاد القومي .
 - ٣ - انخفاض مستوى الدخل القومي والفردى .
 - ٤ - اعتماد الاقتصادين العربي والأفريقي على محصول واحد .
 - ٥ - تبعيات الاقتصاديات العربية والأفريقية .
 - ٦ - ضعف نسبة التبادل التجارى فيما بين الدول العربية ، وكذلك فيما بين الدول الأفريقية وضآلة نصيب الدول العربية والأفريقية من التجارة العالمية .
- ويتضح مما سبق مدى مايعانيه الاقتصادان العربى والأفريقي من تشابه في مشكلات مميزة في الوقت الذى تقوم فيه الدول المتقدمة بخلق تكتلات اقتصادية تهدف إلى تحقيق خير مجتمعيها .
- وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة وجدت نفسها في حاجة إلى التكتل حتى تزداد قوة فإننا نرى أن الدول العربية والدول الأفريقية أحوج ما تكون لتحقيق مثل هذا التعاون بهدف تنسيق مواردها الطبيعية والصناعية والزراعية .
- ولامتلك الدول العربية والأفريقية منفردة من الموارد والإمكانات وتكامل

(١٢) المصادر السابقة .

عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ما يمكنها من أن تحقق لسكانها رخاءً حقيقياً مستمراً .

ولهذا ظهرت الرغبة في تحقيق وتوسيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأفروعربية .

والقارة الأفريقية غنية بمصادرها الطبيعية وخاماتها المتنوعة ، ولكننا نرى أن الفائدة المستغلة من منتجات القارة الأفريقية محدودة ، ويرجع ذلك إلى بطء استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ، وفي الوقت نفسه نجد أن الدول العربية وخاصة الدول المنتجة للبترول تقوم باستثمار أموالها دون تنسيق أو تخطيط .

وعلى أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحقيق التضامن العربي الأفريقي نجد أن الرأي العام الأفروعربي قد اقتنع بأهمية تحقيق الرابطة الاقتصادية بين الدول العربية والأفريقية والاستفادة من مصادر الثروة الطبيعية للقارة ، وأن في ذلك فائدة مشتركة للطرفين العربي والأفريقي .

والملاحظ أن ظاهرة الحياة الاقتصادية والثورة التكنولوجية والعلمية التي صاحبها وضخامة مشاكل التنمية المعقدة في الدول الأفريقية والعربية تدعوها إلى الاعتماد المتبادل على قدراتها الذاتية والتعاون بينها في ترشيد الاستخدام المشترك لإمكاناتها لتسريع معدل التنمية فيها بما يحقق مستوى معيشي لائق بالإنسان العربي والأفريقي واستكمال سيطرتها على موارد ثروتها الطبيعية ^(١٣) .

إننا أصبحنا نعيش في عالم يتزايد فيه دور العوامل الاقتصادية ويتضاءل أثر الأيديولوجيات ، عالم أضحت أهم أسسه دعم الروابط بين شعوبه وتبادل المصالح

Africa, Journal of International African Institute, London,
Oxford press, Year 1973, 1975.

(١٣)

وانظر أيضا : د . عبد الغنى سعودى وآخرون - العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة في أبعادها المختلفة -
القاهرة سنة ١٩٧٨ .

الاقتصادية ، ومن هنا فإن المدخل الاقتصادى للعلاقات العربية الأفريقية لوأحسن اختيار أسسه والمبادئ التى يرتكز إليها فإنه سيزيد من قدرة المجموعة على تحديات العصر ، وأعتقد أن مبدأ التدرج فى التعاون يجب أن يكون أساساً مشتركاً فى جميع مجالات التعاون . فالدول العربية والأفريقية تفتقر إلى الخبرة فى مجال العمل المشترك ويواجهها العديد من المشاكل المعقدة ، ولذا فإنه فى ضوء هذه الظروف قد يكون من المناسب أن تختار دول المجموعة الأفرو - عربية أهدافاً محدودة وتحقق عائداً ملموساً ، وذلك يساعد على اكتشاف أنسب الأساليب للتعاون فى مختلف المجالات من تجارية ومالية وصناعية وزراعية وغيرها ، فضلاً عن أن النجاح فى تحقيق نتائج ملموسة - وإن كانت محدودة - من شأنه تنمية الثقة فى مزايا التعاون والعمل المشترك ويسمح بالانطلاق نحو مشروعات أكثر طموحاً .

وهذا يتطلب التعرف على ظروف وإمكانات كل دولة من دول المجموعة ، ولقد لوحظ أن هناك نقصاً واضحاً فى المعلومات الأساسية المتوفرة لدى كل طرف عن الطرف الآخر ؛ كما أن المصادر التى يستقى منها كل طرف معلوماته عن الطرف الآخر مازالت فى معظمها مصادر أجنبية لاتقدم فى حالات عديدة تطابق الواقع ، يساعد على ذلك حائط العزلة التى فرضته الدول الاستعمارية على هذه الدول فى الماضى .

ولذا يلاحظ أن الخطوة الأولى المناسبة لبدء التعاون العربى الأفريقى فى المجال الاقتصادى هى التعريف المتبادل بالظروف والإمكانات الاقتصادية لكل دولة من دول المجموعة الأفروعربية وتنظيم تبادل هذه المعلومات بشكل دورى ومتجدد ، والدور الهام فى هذا المجال للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والسكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية مع الاستعانة بالخبراء المتخصصين من الطرفين^(١٤)

(١٤) الدكتور عبد الفتى سعودى وآخرون إشراف د . محمد محمود خيرى : العلاقات العربية الأفريقية

(دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة - القاهرة ١٩٧٨) .

وجدير بالذكر أن التعاون العربي الأفريقي ليس وليد ظروف طارئة ، فظروف العصر وحقائقه لم تعد تسمح للكيانات القومية بالاستمرار ، ومن ثم فإن هذا التعاون يجب أن ينظر إليه على أنه إستراتيجية وجود لاغنى عنها .

ومن هنا فلا بد أن يأخذ هذا التعاون شكله التنظيمي الثابت الذي يسمح باستمرار الاتصالات بين دول المجموعتين على مختلف المستويات ، ويمكن التفكير مثلاً في إنشاء منظمة إقليمية خاصة بالتعاون العربي الأفريقي في المجال الاقتصادي . أو أن تنشأ لجنة دائمة لهذا التعاون تجتمع دورياً مرتين في العام مثلاً في إحدى العواصم العربية ثم في إحدى العواصم الأفريقية مرة أخرى ، وهذه تكون اجتماعات تمهيدية لاجتماع الوزراء المتخصصين .

وأعتقد أن المشروعات المشتركة تعتبر أفضل السبل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي حيث تشترك فيها مجموعة عربية وأخرى أفريقية فتتقاسم عضوية مجلس الإدارة - مثل إنشاء بنك مشترك وشركة للتجارة الخارجية - وهذه المشروعات المشتركة تستطيع أن تدعم وتعمق التعاون العربي الأفريقي وتُفضّل على نظام القروض الذي لا يرتبط بأي مشروعات اقتصادية مدروسة ويحوّل لفائدة الدول في شكل إعانات للخزينة .

ونلاحظ أن أجهزة الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي ونحث اللجان الاقتصادية التابعة لها على تقوية روابطها مع المنظمات الإقليمية .

ولذلك فإني أرى أنه يجب أن تعمل المجموعات الاقتصادية المشتركة بين المنظمتين على الاستفادة من خبرة اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة في مجالات التعاون الاقتصادي ، وكذلك في الاستعانة بخبرة وآراء الأجهزة المتخصصة ذات الخبرة العالمية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة الأغذية والزراعة

العالمية ، والمنظمات العربية والأفريقية المتخصصة .
هذه الرؤية المستقبلية للتعاون العربي الأفريقي تُعطى بعداً جديداً للعلاقة والرابطة
التي يجب أن تكون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وتكسيها
أسساً وفلسفة في إستراتيجية محكمة ومنسقة بعيدة عن الارتجال والبحث المستمر عن
إيجاد روابط وثيقة بين المنظمتين تحقق آمال الدول العربية والأفريقية وتطلعاتها إلى
مستقبل أفضل .

الفصل التاسع

التعاون العربي الأفريقي في المجال الاقتصادي

أركز في هذه الدراسة بصفة خاصة على التعاون الذي تم في نطاق جامعة الدول العربية ويتوقع أن يتطور في المستقبل القريب بفضل الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية والحوار الذي بدأ مع الدول والمنظمات الإقليمية في أفريقيا ، على أن التعاون العربي مع الدول الأفريقية لا يقتصر نطاقه على الجهود التي تبذلها الجامعة العربية ، وإنما يتخذ هذا التعاون أشكالاً أخرى بفضل العلاقات الثنائية التي تسعى بعض الدول العربية ، إلى توثيقها مع الدول الأفريقية ، ويشمل هذا التعاون تبادل الخبرات الفنية وتقديم القروض والمعاهدات المالية للدول الأفريقية .

والملاحظ أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية لا يشكل في الوقت الحاضر سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية لهذه البلاد ، مما يستوجب العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما سواء عن طريق الاتفاقات التجارية الثنائية أو الجماعية وتوثيق العلاقات بين أجهزة التسويق والإعلام الاقتصادي عن طريق التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية^(١).

(١) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للإعلام - إدارة الرأي العام والمعلومات رقم

النشرة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧ .

أولاً : التعاون الاقتصادى فى نطاق جامعة الدول العربية

فما يلى تحليل لأوجه التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى فى نطاق جامعة الدول العربية وتشمل ما يلى :

- ١ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .
- ٢ - الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية .
- ٣ - الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
- ٤ - تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط .
- ٥ - مواصلة التمويل الطبيعى للدول الأفريقية بالبتروىل .

١ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا^(٢) :

لقد تم إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا بقرار من مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . ولقد تم اختيار مدينة الخرطوم مقراً للمصرف فى مؤتمر القمة العربى السابع الذى عقد بالرباط فى الفترة من ٢٦ - ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

ويهدف هذا المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول العربية والأفريقية فى شكل قروض إنمائية بشروط ملائمة لمقتضيات الإنماء الاقتصادى ، فهو يسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية بالدول الأفريقية ، ويشجع

(٢) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول : دكا ١٩ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ .

وانظر أيضا (الدكتور / عبدالغنى سعودى وآخرون) إشراف د . محمد محمود خيرى عيسى / العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة - القاهرة ١٩٧٨ .

مشاركة رموس الأموال العربية في التنمية الأفريقية والإسهام في توفير المعونة اللازمة للتنمية في أفريقيا لتحسين تكتيك الإنتاج ومسايرة العلوم الحديثة .

وجدير بالملاحظة أن هناك صلة بين الهيكل التنظيمي القائم للإدارة وتيسير أعمال المصرف الذي يتميز بالمرونة وسرعة التنفيذ والطابع العملي .

إن اختيار الكوادر الفنية ذات الكفاءة العالية - لكي يتمكن المصرف من تقديم أحسن الخدمات وأفضل الخبرات لأفريقيا مع تفضيل الاستعانة بالخبراء العرب والأفارقة - هو من المهام الأولى في إستراتيجية المصرف فيما يختص بالعاملين ، ويتألف من أربع هياكل تنفيذية : (إدارة العمليات والإدارة القانونية والمالية وإدارة الإعلام والنشر والعلاقات الخارجية ، وإدارة الإدارة العامة) . كما يتألف من ثلاثة هياكل استشارية (لجنة القروض واللجنة المالية واللجنة الإدارية) .

ولقد وقع على اتفاقية المصرف ثمانى عشرة دولة ، كما زادت كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان مساهماتها في هذا المصرف ويبلغ رأسماله ٢٣١ مليون دولار .

وقد تم التصديق على الاتفاقية من : المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وفلسطين .

وفيما يلي موجز لعمليات هذا المصرف العربى فى القارة الأفريقية :

تتضمن إستراتيجية عمليات تمويل مشروعات التنمية بالقارة سواء بمفرده

أو بالمشاركة الثنائية أو المتعددة الأطراف مع شركاء عرب أو أفارقة أو غيرهم ،
أو مع مؤسسات تمويل وطنية أو إقليمية أو دولية ذات طابع عام أو خاص .
كما أنه يساعد منظمات التمويل ولاسيما بنوك التنمية الأفريقية والمنظمات
والصناديق الدولية الشبيهة بالمصرف .

كذلك فإنه يساهم في إرساء مشروعات عامة وخاصة بأفريقيا بقروض طويلة
الأمد لمصلحة دول ومؤسسات مالية مختلفة ، عامة أو خاصة . . . بهدف إنجاز
مشروعات التنمية التي يصادق عليها المصرف .

وبالمثل فإنه يؤدي دور المنشط بدعوة المؤسسات العربية لاستثمار الأموال العامة
أو الخاصة لإنجاز مشروعات التنمية في أفريقيا وبصورة عامة : فإنه يبذل قصارى
جهده في عملياته بأفريقيا لتحقيق نوع من التوازن بين القطاعات الإنتاجية واستثمار
الموارد الطبيعية والصناعات ذات العائد والطاقة والنقل والمواصلات بالإضافة إلى
إنجازات ذات طابع اجتماعي مثل تدريب الكوادر الأفريقية والاهتمام بمجال التربية
والصحة ؛ كما أن التوازن الجغرافي يعتبر أمراً منشوداً لاستخلاص نظام للأولويات
في تنمية الأقاليم والبلدان والمناطق التي لسبب ما قد تعدت مستوى الإيقاع المتوسط
للزيادة بالقارة .

إن هذا المصرف يشرع وقبل أية عملية مالية في تقييم محدد لمشروعات وبرامج
التنمية التي تعرضها عليه حكومات الدول الأفريقية ومؤسسات التمويل المالية
الأفريقية أو الأفريقية العربية . . . العامة أو الخاصة . أو تلك التي تعرضها عليه أية
منظمة أخرى مالية للتنمية تعمل بأفريقيا ، وعند تحديد إجراءات العمليات المالية
فإن المصرف يأخذ في اعتباره حساب موارده - ولاسيما تلك التي بوسعه اقتراضها
من الأسواق المالية ، كما يأخذ المصرف في اعتباره احتياجات الدول والهيئات
المقتضة .

أما فيما يختص بإجراءات القروض التي يمنحها المصرف العربي في إطار العمليات

المالية المذكورة فإن وضع جدول وتحديد مدة السداد أمور تتوافق هي ووضع البلد المستفيد وطبيعة المشروع والشروط التي تطبقها الهيئات الأخرى التي تقوم بالإقراض .

ولقد صادق مجلس إدارة هذا المصرف الذي اجتمع في الفترة من ٢١ - ٢٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ على مبلغ ١٨,٥ مليون دولار ، وهذا يترجم بلغة التعهدات المالية ارتفاع قيمة العمليات التي نفذها المصرف خلال أقل من ١٨ شهراً إلى ١٤٣,٥ مليون دولار : أي ما يعادل نحو ٦٠٪ من رأسماله المكتسب به ، وهي عبارة عن مجموع مساهمات المصرف في ٢٠ مشروعاً (بما في ذلك مشروع « بانافيل » للاتصالات السلكية واللاسلكية) الذي أسهم فيه المصرف بجهة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وهذا يعني أن عدد الدول الأفريقية المستفيدة من مساعدات المصرف بلغ عشرين دولة .

وتتدرج المشروعات التي ساهم المصرف في تمويلها تحت القطاعات التالية :

١ - قطاع اأفياكل الأساسية : لقد قدم المصرف هنا ما يعادل ٥٦,٥٪ من مجموع عملياته .

٢ - قطاع الطاقة الكهربية والمائية : قدم المصرف بشأنه ١٠,٥٪ من مجموع العمليات^(٣) .

٣ - قطاع الزراعة : قدم المصرف له ما يعادل ٢٠,٥٪ من مجموع عملياته .

٤ - قطاع الصناعة : قدم المصرف في هذا الصدد ١٢,٥٪ من مجموع العمليات .

وفيما يلي جدول يوضح القروض التي صادق عليها المصرف العربي للتنمية

(٣) جامعة الدول العربية - المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي الأول دكا ١٩ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ .

| الدولة المقترضة | المشروع | المبلغ | أجل التسديد | سعر الفائدة | تاريخ التصديق |
|-----------------------------|---|-----------------|-------------|-------------|---------------|
| ١ - نيجرو وساحل العاج وغانا | بناء مصنع لطحن الكينكر | ١٥ مليون دولار | ١٥ عاماً | - | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٢ - جمهورية الكونغو الشعبية | إعادة بناء الخط الحديدى Hallip Dohic | ١٥ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٣ - الكاميرون | تحسين وتطوير ميناء Douata | ١٥ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٤ - فولتا العليا | بناء خط حديد Tambao | ١٥ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٥ - زائير | توفير خدمات إمداد المياه | ٥ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٦ - تنزانيا | إنتاج الليرة الشامية | ٧ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٧ - النيجر | تحسين طرق | ٥ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٣ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٨ - ملاجاشي | تنشيط وإحياء زراعة الكاكاو | ١,٦ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ٩ - غانا | تطوير تربية الماشية | ٨ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ١٠ - السنغال | بناء تربية الماشية | ٥ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٦ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ١١ - بنين (داهومي) | بناء مصنع لطحن الكينكر | ٥ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٥/١١/٢٩ |
| ١٢ - جمهورية رواندا | برنامج غرس السنوات للتنمية الريفية | ١٠ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٦/٣/٢٣ |
| ١٣ - جمهورية زامبيا | طريق Nodla-Kitwe | ٣,٣ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٦/٣/٢٣ |
| ١٤ - جمهورية جامبيا | التنمية الزراعية والحيوانية | ٥ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٦/٣/٢٣ |
| ١٥ - جمهورية كينيا | برنامج التكامل الزراعى والتنمية الريفية | - | ١٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٦/٣/٢٣ |
| ١٦ - جمهورية سريالون | الطاقة - الكهربية (الثالث) | - | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٦/٣/٢٣ |
| ١٧ - جمهورية مالي | خزان سيلينجى | ١٠ ملايين دولار | ١٥ عاماً | ٪٤ | ١٩٧٦/٦/٢٣ |
| ١٨ - جمهورية موريشيوس | مشروع للطاقة الكهربية | ١٠ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٦/٦/٢٣ |
| ١٩ - فولتا العليا | مشروع تنمية ريفية | ٤,٥ مليون دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٦/٦/٢٣ |
| ٢٠ - بروندي | مشروع جابر المدينة بوجمورا | ٤ ملايين دولار | ٢٥ عاماً | ٪٢ | ١٩٧٦/٦/٢٣ |

الاقتصادية في أفريقيا حتى ٢٣ من يونية ١٩٧٦^(٤) .

وعلى الرغم من السرعة التي استجاب بها المصرف العربي لرغبة الحكومات الأفريقية فإننا إذا ما قسنا مستوى التعهدات المالية التي قدمها بالعجز المتزايد لدى الدول الأفريقية في الحصول على رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة وجدنا أن هذا المستوى يتسم بالتواضع ، ومع ذلك فإن مبلغ ١٤٣٥ مليون دولار الذي دعم اقتصاديات أفريقيا أو على وشك أن يدعمها يمثل كما أشرنا أكثر من نصف موارد المصرف .

وعلى الرغم من أن تنمية القارة الأفريقية ليست مسئولية الدول العربية وحدها ، وإنما هي مسئولية تقع أيضاً على عاتق الشركاء المعنيين بضرورة التنمية الاقتصادية للأمم ، وذلك في إطار تعاون دولي يكفل التوازن والمساواة والعدالة - فإن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لا يتخلى عن مسئوليته في هذا المجال الذي يمهّد الطريق إلى المستقبل .

إن إستراتيجية المصرف على المدى الطويل أصبحت معروفة وتتمثل باختصار في أن يقوم المصرف خلال الأعوام الخمسة القادمة بدور القائد في تنمية القارة وإذا ما ترجمنا هذا إلى أرقام نجد أن هذا التطور يعني تعبئة موارد إضافية وزيادة رأسمال المصرف ، وهي مسألة تأتي في مقدمة الأولويات التي يضعها المصرف نصب عينيه . وأخيراً فإن الدول العربية إذا اعتبرت العمل الذي قام به هذا المصرف حتى اليوم إنجازاً وفعالاً ويدعو لإعجاب واحترام الدول الأفريقية - فإن هذا العمل ليس إلا مجرد خطوة على طريق التعاون العربي الأفريقي . ومن هنا تبرز ضرورة أن يواصل المصرف أعماله بضرورة تكثيفها وتكاملها ، وليكتمل عمل هذا المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا - فإن الأمر يتطلب توافر عدد من الشروط تأتي

(٤) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي الأول - دكا ١٩ - ٢٢ من أبريل سنة

في مقدمتها تلك المسألة الهامة الخاصة بزيادة رأس المال ، ومسألة أخرى لا تقل أهمية عنها ألا وهي وضع إستراتيجية شاملة وعلى مدى أطول للتعاون بين العالم العربي والقارة الأفريقية^(٥) .

٢ - الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية :

لقد قرر وزراء البترول في الدول العربية المصدرة للبترول في يناير ١٩٧٤ التوصية لدى حكوماتهم بإنشاء صندوق برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا فيما بعد ، على أن يوضع رأسمال هذا الصندوق في بنك أو مؤسسة مالية قائمة ، وتحدد منظمة الوحدة الأفريقية مبالغ القروض والدول المحتاجة بالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية . والملاحظ أن مدة القرض ٢٥ سنة تبدأ اعتباراً من التاريخ الذي يتم فيه توقيع اتفاق القرض الذي يخضع لفائدة قدرها ١٪ لتغطية المصروفات الإدارية . ويتم السداد بالعملة التي دفع بها بعد فترة سماح مقدارها ١٠ سنوات . وفيما يلي بيان بالدول الأفريقية التي حصلت على قروض من الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية^(٦) :

(٥) المصدر السابق .

(٦) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للإعلام . إدارة الرأي العام والمعلومات - رقم النشرة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ .

| رقم واسم الدولة | مقدار كل قسط (بالدولار الأمريكي) | تاريخ توقيع القسط الأول | تاريخ توقيع القسط الآخر |
|-----------------------|-------------------------------------|---|------------------------------------|
| ١ - بتسوانا | ٢,٧٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/٢/١ | ١٩٧٥/٢/٢٧ |
| ٢ - بورندي | ١,٠٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٢/٣ | ١٩٧٥/٤/٢٩ |
| ٣ - الكاميرون | ٢,٨٥٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٥/٢/١٩ |
| ٤ - ساحل العاج | ٣,٦٠٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٤/١٢/١٧ |
| ٥ - داهومي | ١,٢٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/١/٢٥ | ١٩٧٥/٢/١ |
| ٦ - إثيوبيا | ٧,١٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٠/٢٤ | ١٩٧٥/٦/١١ |
| ٧ - غامبيا | ٠,٣٥٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٥/٥/٢٧ |
| ٨ - غانا | ٤,٤٠٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٤/١١/١٠ |
| ٩ - غينيا | ٠,٨٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٢/٢ | من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان |
| ١٠ - غينيا الاستوائية | ٠,٢٥٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٥/٢/٢٥ |
| ١١ - غينيا بيساو | ٠,٢٥٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/٢/١٥ | ١٩٧٥/٣/١٨ |
| ١٢ - فولتا العليا | ٢,٧٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/١/٢٣ | ١٩٧٥/٢/١١ |
| ١٣ - موريشيوس | ١,٣٥٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٢/١٦ | ١٩٧٥/٥/٢٤ |
| ١٤ - كينيا | ١,٨٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٠/١٧ | ١٩٧٥/٤/١ |
| ١٥ - ليسوتو | ١,٤٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١١/١٨ | ١٩٧٥/٩/١١ |
| ١٦ - ليبيريا | ١,٨٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١١/١٤ | أوقف صرف المبلغ |
| ١٧ - مدغشقر (ملاجاش) | ٢,٤٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٠/٢٨ | ١٩٧٥/٥/١٤ |
| ١٨ - ملاوى | ٣,٧٥٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيدجان | ١٩٧٥/١/٣٠ |
| ١٩ - مالي | ٣,٩٠٠,٠٠٠ | | |
| ٢٠ - النيجر | ٢,٧٠٠,٠٠٠ | | |

| رقم واسم الدولة | مقدار كل قسط (بالدولار الأمريكي) | تاريخ توقيع القسط الأول | تاريخ توقيع القسط الثاني |
|--------------------------|-------------------------------------|--|-----------------------------|
| ٢١ - أوغندا | ٥,٦٥٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٠/١٣ | ١٩٧٥/١/٢٠ |
| ٢٢ - رواندا | ١,٠٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١١/٣ | ١٩٧٥/٢/١١ |
| ٢٣ - أفريقيا الوسطى | ١,٢٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١١/٢١ | ١٩٧٥/١/٢٩ |
| ٢٤ - السنغال | ٣,٧٥٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/١/١٥ | ١٩٧٥/٣/١٣ |
| ٢٥ - سيراليون | ١,٨٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٢/٧ | ١٩٧٥/٢/١٢ |
| ٢٦ - سوازيلاند | ٢,١٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/١/٢٧ | ١٩٧٥/٥/٢٥ |
| ٢٧ - تنزانيا | ٧,١٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٠/١٧ | ١٩٧٥/٢/١٥ |
| ٢٨ - تشاد | ٤,٤٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١١/٦ | ١٩٧٥/٢/١ |
| ٢٩ - توجو | ٠,٩٠٠,٠٠٠ | تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأيديجان | |
| ٣٠ - زامبيا | ٦,٣٥٠,٠٠٠ | ١٩٧٤/١٢/٢٨ | ١٩٧٥/٣/٢٠ |
| ٣١ - زائير | ٦,٢٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/٦/٨ | ١٩٧٥/٦/٨ |
| ٣٢ - الصومال | ٧,٥٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/٢/١٠ | |
| ٣٣ - جزر ماوتومي وبرنسيب | ٠,٥٠٠,٠٠٠ | ١٩٧٥/٨/٣١ | |

٣ - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية :

لقد وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في أواخر سنة ١٩٧٣ على إنشاء صندوق لتبادل المعونة الفنية ينحصر له مليون دولار كدفعة أولى للصرف منها على مايلي^(٧) :

(١) إيجاد مجالات جديدة للتعاون الإنمائي والفني بين الدول العربية والأفريقية .

(٧) المرجع السابق Secretariat General - Arab fund for Technical Assistance

to: African and arab countries, 1976.

انظر أيضا :

(ب) إعداد الدراسات الفنية الاقتصادية أو دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ذات الطابع العربي المشترك وتوفير المناخ الملائم لتنفيذها .

(ج) معاونة الدول العربية في بناء المؤسسات اللازمة لدفع وتأيد الجهود الإنمائية .

(د) التنسيق بين جهود الدول العربية والأفريقية عن التطوير العلمى والتكنولوجى واجتذاب المعونات الخارجية والعمل على تحسين كفاءة استخدامها .
(هـ) العمل على توجيه رموس الأموال العربية إلى الاستثمار فى مشروعات عربية وتوجيه الخبرات العربية للوفاء باحتياجات الإنماء والتطور العلمى والتكنولوجى فى الدول العربية والأفريقية .

وقد وافق مؤتمر القمة العربى السابع بالرباط على النظام الأساسى للصندوق ؛ كما قرر رفع المبلغ المخصص للصندوق إلى ٢٥ مليون دولار ، ولقد باشر الصندوق اختصاصاته فى أوائل شهر أغسطس ١٩٧٥ ، وتقرر فى فبراير سنة ١٩٧٧ البدء فى دراسة كيفية العمل فى ميدان المشروعات الإنمائية بالتعاون مع بيوت الخبرة العربية .

وتتمثل الدول المساهمة فى الصندوق فى ١٢ دولة عربية :
الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر وليبيا ومصر واليمن الديمقراطية .

نشاط الصندوق سنة ١٩٧٦ :

- ١ - إرسال بعثات ميدانية لزيارة اثنتى عشرة دولة من الدول الأفريقية غير العربية للتعرف على احتياجاتها من المعونة الفنية .
- ٢ - إيفاد عشرين مدرساً إلى جزر القمر .
- ٣ - تقديم مطبعة كاملة بالحرف العربى إلى جزر القمر .

٤ - تقديم معونة إلى بوروندى تشمل في تغطية مرتبات وأجور سفر ١٤ مدرسا في التعليم العام .

٥ - تخصيص خمس منح دراسية لمدة عامين للطلبة الأفارقة بكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم بالسودان .

٦ - إرسال خير تربيوى لدراسة النظام التربوى والاحتياجات التعليمية في جزر القمر .

٧ - الاتصالات مع حكومات تونس والجزائر والمغرب لترتيب منح دراسية وتدريبية على نفقة الصندوق للطلاب الأفارقة الناطقين باللغة الفرنسية .

نشاط الصندوق سنة ١٩٧٧ :

١ - السودان : الإسهام المالى فى إنشاء معمل الأجهزة والمعينات السمعية والبصرية لتعليم اللغة العربية بجامعة جوبا .

- تخصيص خمس منح دراسية للطلاب الأفارقة من غير مواطنى الدول العربية الأفريقية لعامين بجامعة جوبا .

٢ - أوغندا : إيفاد ٢٠ خبيراً ودفع نفقات ٤٠ خبيراً بمختلف التخصصات .

٣ - غينيا : تقديم عشر منح دراسية للطلاب فى الجامعات العربية .

- إيفاد عشرة خبراء فى تخصصات مختلفة .

٤ - غينيا بيساو : إيفاد مبعوث من الأزهر لدراسة مستويات الطلاب المقترح إيفادهم على منح دراسية مقدمة من الصندوق .

- تقديم عشر منح دراسية لدراسة اللغة العربية .

- إيفاد مبعوثين لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامى .

٥ - جزر الرأس الأخضر : تقديم عشر منح دراسية للطلاب فى الجامعات العربية .

٦ - جزر القمر : مركز تدريب للعمال والفلاحين لتشغيل المطبعة المقدمة من الصندوق .

٧ - تقديم منح للدراسة والتدريب وخبراء للدول الأفريقية في ميدان العمل البريدي بالتعاون مع الاتحاد البريدي العربى والاتحاد الأفريقى والتنسيق مع الاتحاد البريدي العالمى .

٨ - الاتصالات مع ليسوتو وملاياش وزامبيا والصومال لدراسة نوع وحجم المعونة الفنية المطلوبة^(٨) .

٤ - تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط :

أوصى المجلس الاقتصادى (ديسمبر ١٩٧٣) بأن تحدد كل دولة عربية مقدار ونوعية مساهمتها فى المساعدات المقدمة إلى الدول الأفريقية التى تضررت من جراء القحط ، وأن تبلغ الأمانة العامة ذلك لتنسيق وتسهيل تقديم هذه المعونات بعد الاتصال بالدول الأفريقية .

والدول الأفريقية المصابة بالقحط هى موريتانيا والسنغال وتشاد وفولتا العليا ومالى والنيجر .

وفى ما يلى بيان ما قدمته كل دولة عربية :

١ - الكويت : لقد قدمت الكويت مائة ألف دولار لمساعدة كل من موريتانيا ومالى وتشاد وفولتا العليا والسنغال ، ولقد تم تحويل هذه المعونة إلى منظمة الأغذية والزراعة الدولية التى تتولى بدورها توزيعها على هذه الدول كما قدمت أيضا ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لجمهورية النيجر .

٢ - المغرب : قدمت المساعدات التالية^(٩) :

(٨) المراجع السابقة .

(٩) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية . الإدارة العامة للإعلام - إدارة رأى العام والمعلومات -

نشرة رقم ٢ - فبراير سنة ١٩٧٧ .

موريتانيا : ٢٠٠ طن أرز و ٢٠٠٠ طن شعير .
السنغال : ٢٢٢ طن سردين ، و ١,١٢٩,٨١٠ أطنان عصير البرتقال .
مالي : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
فولتا العليا : ٧٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
النيجر : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
تشاد : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الملك الحسن الثاني وجه عندما كان رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية نداء لجميع رؤساء الدول الأفريقية بالمنظمة يسترعى فيه وجهه نظرهم إلى خطورة الحالة التي عليها بعض الدول الأفريقية بالمنظمة بسبب الجفاف ، وطلب منهم أن يرسلوا باستعجال إلى الدول المتضررة العون الضروري كلٌّ على حسب إمكانياته .

٣ - ليبيا : قدمت المساعدات التالية :

| | |
|--------------|----------------------|
| فولتا العليا | مائتي ألف دينار ليبي |
| النيجر | مائة ألف دينار ليبي |
| موريتانيا | مائة ألف دينار ليبي |
| مالي | مائة ألف دينار ليبي |
| تشاد | مائة ألف دينار ليبي |

هذا كما قدمت الجمهورية العربية الليبية عشر شاحنات نقلٍ تبلغُ قيمتها مائة ألف دينار ليبي لكلٍّ من الدول الآتية :

مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وذلك لنقل المواد الغذائية إلى المناطق المتضررة بالجفاف في هذه الدول .

٤ - السودان :

قدمت المساعدات التالية :

| | |
|-----------|-------------|
| السنگال | ٣٠٠ طن ذرة |
| موريتانيا | ١٠٠٠ طن ذرة |
| تشاد | ١٠٠٠ طن ذرة |

وقد سبق أن اعتذرت حكومة السودان عن عدم تقديم العون في إمداد جمهورية مالي من الأرز لأن السودان من الدول المستوردة للأرز لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

٥ - العراق :

قدمت المساعدات التالية للدول الست المصابة بالقحط :

تمور في حدود ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني
الدبس في حدود ١٥٠ طناً بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني .
أدوية في حدود ٧٥,٠٠٠ جنيه إسترليني .

سيور وأحذية مطاطية : قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني .
كما قدمت أيضاً حكومة الجمهورية العراقية إلى حكومة مالي خمسة آلاف طن من الحنطة .

٦ - الإمارات العربية المتحدة :

قدمت المساعدات التالية :

- ١ - الدول المتضررة بالجفاف
مبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي وسترفع إلى ٦ ملايين دولار .
- ٢ - جمهورية موريتانيا
مبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي .
- ٣ - جمهورية غينيا
مبلغ مليوني دولار أمريكي .

- ٤ - جمهورية مالي مبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي .
٥ - جمهورية النيجر مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي .
٦ - جمهورية الصومال مبلغ ٩ ملايين دولار أمريكي .
كما دفعت حكومة أبوظبى للأمانة العامة مبلغ ٢٠٠ ألف دولار لصندوق المساعدات الأفريقية .

٥ - مواصلة التكوين الطبيعي للدول الأفريقية بالبترو : لقد اتخذ الوزراء العرب عدة قرارات هامة في الاجتماع الذي حضره وزراء

البترو والخارجية في الدول العربية المصدرة للبترو ، وذلك في أواخر ١٩٧٣ ،
وتتمثل هذه القرارات فيما يلي :
١ - تأكيد ضرورة تزويد الدول الأفريقية بحاجتها الفعلية من البترو مع مراعاة ما يأتي :

- (أ) ضمان عدم تسرب البترو إلى الدول المقاطعة أو إعادة تصديره إلى دول أخرى .
(ب) ألا يؤدي ذلك إلى إحلال البترو العربي محل بترو آخر كانت الدول الأفريقية تستورده من جهات غير عربية .
٢ - نظرا لما لاحظته المجتمعون من وجود كميات من البترو مخصصة للدول الأفريقية بموجب القرارات العربية السابقة لم تشحن بعد مما يدل على وجود مشاكل فنية حالت دون استيراد تلك الكميات - فإنهم في سبيل العمل على وصول البترو العربي إلى الدول الأفريقية ، ويوصون بأن تقوم هذه الدول بالاتفاق فيما بينها لا استئجار ناقلات البترو العربي إلى هذه الدول ، وتؤكد الدول العربية استعدادها بمجتمعة ومنفردة لتقديم أية مساعدة فنية ممكنة لتحقيق ذلك^(١٠) .

(١٠) المصدر السابق : انظر أيضا (الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون) العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ، معهد الدراسات العربية - القاهرة سنة ١٩٧٨ .

آخرأ - التعاون الاقتصادى خارج نطاق الجامعة

المؤسسات المالية الأفريقية التى تساهم فيها الدول العربية :

البنك الأفريقى للتنمية :

وهو أول بنك ينشأ على مستوى القارة الأفريقية عام ١٩٦٤ ويبلغ رأسماله حوالى ٥٠٠ مليون دولار وتساهم الدول العربية الأفريقية بـ ٤٧٪ من رأسماله وتمثل ج م ع وليبيا والجزائر المراكز الثلاثة الأولى من حيث نسبة مساهمتهم فى رأسمال البنك ؛ إذ تبلغ تلك النسبة ١٢٪ ، ١٢٪ ، ٩,٤٪ على التوالى .

وسياسة البنك تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء عن طريق القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتمويل المشروعات والبرامج الاقتصادية بشروط سهلة وتوفير المساعدات الفنية اللازمة .

ولقد ساهم البنك فى إنشاء الصندوق الأفريقى للتنمية الذى يهدف إلى مساعدة البنك فى تدعيم التعاون الاقتصادى وتنمية التجارة الخارجية بين الدول الأفريقية والعالم الخارجى .

وتتمثل الدول الأعضاء بالبنك فيما يلى ^(١١) .

(١١) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول - دكا ١٩ - ٢٢ (أبريل سنة

١٩٧٦ .)

انظر أيضا : Secretariat General - Arab Fund for Technical Assistance to African and Arab countries, 1976

| | | |
|-----------------|------------------|----------------|
| الكاميرون | ملاوي | الجزائر |
| ج . ٢٠٠ ع | المغرب | بورندي |
| الجابون | نيجيريا | أفريقيا الوسطى |
| غينيا | السودان | إثيوبيا |
| تشاد | السنغال | الكنغو |
| كينيا | توجو | غانا |
| ليبيا | فولتا العليا | ساحل العاج |
| موريتانيا | بنين | ليبيريا |
| موريشيوس | جزر الرأس الأخضر | موزمبيق |
| ساوتومي وبرنسيب | جزر القمر | رواندا |
| الصومال | غينيا الاستوائية | سيراليون |
| تنزانيا | غامبيا | سوزيلاند |
| أوغندا | غينيا بيساو | تونس |
| زامبيا | ليسوتو . | زائير |
| | ملايانش | بوتسوانا |

عمليات البنك : لقد بدأ عملياته عام ١٩٦٦ ومنذ هذا التاريخ وحتى أواخر سنة ١٩٧٥ مَوَّلَ البنك مشروعات وبرامج ودراسات بلغ عددها ٩٩ وذلك في ٣٥ دولة من الدول الأعضاء .

وفي سنة ١٩٧٥ فقط قام البنك بتمويل ٢٨ مشروعاً ودراسة في ٢١ دولة بلغت تكلفتها الكلية ١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، مقابل ٢٤ مشروعاً ودراسة بلغت تكلفتها ٨٨,٢ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٧٤ : أي بزيادة تبلغ ١٧٪ بالنسبة لسنة ١٩٧٤ .

وسيركز البنك مستقبلاً على المشروعات الزراعية التي تشكل مع النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية القطاع ذا الأولوية . وقد كان لدخول صندوق التنمية الأفريقي المرحلة العملية فضل كبير في اتساع عمليات البنك ؛ لتشمل

قطاعات جديدة تشكل التنمية لها مقدمة الانطلاق الاقتصادى لعدد كبير من الدول الأعضاء .

ويقوم بنك التنمية الأفريقى بعلاقات وطيدة سواء مع المنظمات الإقليمية والفرعية الأفريقية أو مع الهيئات الدولية التى بوسعها إعانتها فى إنجاز أهدافها . ولقد وقع البنك اتفاقيات تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وهيئة تطوير زراعة الأرز بغرب أفريقيا ، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

ولقد أعدَّ ونظَّم البنك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة المؤتمر الأفريقى الوزارى الأول حول التجارة والتنمية والمشكلات النقدية والذى انعقد بأبيدجان فى مايو سنة ١٩٧٣ ، واقترح فيه الوزراء الإعلان الأفريقى حول التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى وهو الإعلان الذى تبناه فيما بعد رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية خلال اجتماعهم بأديس أبابا فى العام نفسه (١٢) .

صندوق التنمية الإفريقى :

إن صندوق التنمية الأفريقى الذى أنشأه بنك التنمية الأفريقى فى يونية سنة ١٩٧٢ يعتبر هيئة متعددة الجنسيات اكتب به إلى جانب بنك التنمية الأفريقى ١٧ دولة غير أفريقية مصدرة لرءوس الأموال وهذه الدول هى :

(١٢) المصادر السابقة .

انظر أيضا (الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون) العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة - معهد الدراسات العربية - القاهرة سنة ١٩٧٨ .

| | | |
|----------------------------|--------------------------|---------------------------|
| بلجيكا | البرازيل | كندا |
| الدنمارك | فنلندا | جمهورية ألمانيا الاتحادية |
| إيطاليا | اليابان | هولندا |
| النرويج | المملكة العربية السعودية | إسبانيا |
| السويد | سويسرا | المملكة المتحدة |
| الولايات المتحدة الأمريكية | يوغسلافيا | |

وهناك ثلاث دول أخرى محتملة هي : الكويت - عبر صندوقها للتنمية - رومانيا وفرنسا وقد أعربت جميعا عن رغبتها في الانضمام وأن تصبح دولاً مساهمة بالصندوق .

حتى يونية سنة ١٩٧٦ بلغ مجموع تعهدات الدول المشتركة بالصندوق نحو مليون وأربعمائة ملايين دولار أمريكي تم إيداع ما قيمته نحو ١٤٨ مليون دولار أمريكي . ولقد بدأ الصندوق في عملياته في أغسطس ١٩٧٣ ، وبلغت تعهداته في أواخر سنة ١٩٧٥ نحو ١٤٠ مليون دولار مقسمة على ٤٠ مشروعاً ودراسة ولا سيما بالمناطق المتأثرة بالجفاف .

وهذه المشروعات وزعت تبعاً للقطاعات على النحو التالي^(١٣) :

١٦ مشروع للزراعة بقيمة قدرها ٥٨,٩٢ مليون دولار نسبتها ٤٢,٢٪ من مجموع المشروعات .

١٤ مشروع خاص بقطاع النقل بقيمة ٣٧,٤٤ مليون دولار نسبتها ٢٦,٨٪ من مجموع المشروعات .

٦ مشاريع بقطاع مياه وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية بقيمة قدرها ٢٣,٢٨ مليون دولار نسبتها ١٦,٧٪ من مجموع المشروعات .

(١٣) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي الأول دكا ١٩ - ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٦ .
وانظر أيضا : الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة - معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ .

٣ مشاريع خاصة بقطاع الصحة بقيمة قدرها ١٤,٤٤ مليون دولار نسبتها ١٠,٣٪ من مجموع المشروعات .

١ مشروع خاص بقطاع التربة بقيمة قدرها ٥,٥٦ ملايين من الدولارات نسبتها ٤٪ من مجموع المشروعات .

فالجمله ٤٠ مشروعاً تكاليفها ١٣٩,٦٤ مليون دولار بنسبة ١٠٠٪

إن هذه الإنجازات السريعة لتنهض دليلاً ملموساً على ديناميكية سياسة الإقراض التي تبناها الصندوق لتدعيم نشاط البنك الرامى إلى التعجيل بالنمو الاقتصادى للدول الأعضاء به ولكفالة تطور إقليمي متوازن . . . إن القروض التي منحها الصندوق بشروط مجزية معفاة من أية فائدة وتسدد خلال خمسين عاماً .

ولقد أدت الجهود التي بذلها بنك التنمية الأفريقى لتعبئة موارد إضافية بداخل القارة الأفريقية إلى قيام صندوق نيجيريا الخاص والذي عهد أمر إدارته إلى البنك . إن هذا الصندوق الذى حددت قيمته المبدئية بنحو ٨٠ مليون دولار أمريكى مخصص لتمويل مشروعات مكرسة لتشجيع النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بأفريقيا ولا سيما بالدول الأعضاء بينك التنمية الأفريقى التى أقل تطوراً أو التى تأثرت بصورة خطيرة نتيجة كوارث مفاجئة أو نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية ذات الأثر السلبي على اقتصاديات تلك الدول .

إن شركة سيفيدا شركة استثمار مساهمة أنشئت فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ بمبادرة ومساهمة من البنك ، وتعتبر نموذجاً آخر للتعاون المتعدد الجنسيات المكرس لتشجيع التنمية الاقتصادية فى أفريقيا . إن هذه الشركة القائمة بجنيف تعتبر شركة تجارية ترمى إلى : تعبئة رؤوس الأموال الخاصة الدولية لتشجيع قيام وتوسيع الشركات الإنتاجية بأفريقيا .

إن المساهمين بهذه الشركة يضمون بالإضافة إلى المؤسسة المالية الدولية حوالى

مائة من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا ، ويبلغ رأسمال هذه الشركة المصرح به ٥٠ مليون دولار ، ويقدر رأسمالها المكتسب به ١٢,٥ مليون دولار .

إن البنك يعمل بهمة ونشاط في كثير من المجالات الأخرى التي تشمل بوجه خاص التعاون مع هيئات التنمية الإقليمية والفرعية بأفريقيا ، وفي التمويل المشترك للمشروعات مع الوكالات الأخرى ، وفي الإسهام في رأسمال أسهم بنك التنمية الوطنية ، وكذلك بتقديم المساعدات المختلفة في مجال العون الفني .

تشجيع المؤسسات الإقليمية^(١٤) :

إن من أهم إنجازات البنك في سبيل تعبئة المزيد من الموارد الإضافية من أجل التنمية الاقتصادية للقارة - قيام الشركة الأفريقية لإعادة التأمين أفريكير والتي تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها بمؤتمر الوزراء المفوضين من طرف البنك و ٣٢ دولة الذي عقد بالكامبيرون في فبراير سنة ١٩٧٦ .

إن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التي كانت من نتاج تفكير البنك والتي تكفل بتشجيعها - تهدف إلى تشجيع تطوير التأمين وإعادة التأمين بأفريقيا وتشجيع نمو التأمين البحري على المستوى الإقليمي والفرعي وزيادة القدرة على دعم التنمية الاقتصادية بأفريقيا .

وفي نطاق سياسته لتشجيع التعاون الإقليمي والدولي لمصلحة أفريقيا قرر البنك أن يضع نفسه تحت تصرف منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية لتشجيع التعاون العربي الأفريقي ، ومن ثم أسهم البنك بنشاط - وبناء على طلب هيتين سياستين - بالمنجزات التي أدت إلى تبنى إعلان داكار وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الأفريقي .

(١٤) المصادر السابقة .

كما قرر البنك وضع تنظيمه وخبرته تحت تصرف الدول العربية الشقيقة الراغبة في منح عونها ومساعداتها الفنية لأفريقيا .

البنك العربي الأفريقي :

يهدف البنك إلى تحقيق التعاون بين رموس الأموال العربية بغية توظيفها واستثمارها لمصلحة البلاد العربية والأفريقية ، ويبلغ رأسمال البنك ١٠ ملايين جنيه إسترليني موزعة كالتالي :

وزارة المالية والنفط الكويتية ٣٤٪

البنك المركزي المصري ٣٣٪

مصرف الرافدين بالعراق

البنك المركزي الجزائري

وزارة المالية الأردنية ٣٣٪

وزارة المالية بقطر

مجموع أفراد ومؤسسات ١٠٠٪

وقدم البنك قروض تنمية للدول الأفريقية الآتية (١٥) :

تشاد ١٦٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لصناعة مواد البناء

إثيوبيا ١٩٣,٠٠٠ جنيه إسترليني لصناعة مواد النسيج

كينيا ٢١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لصناعة مواد الورق

زامبيا ١٠٤,٠٠٠ جنيه إسترليني لصناعة مواد الجلود

ويشارك البنك العربي الأفريقي في رأسمال البنوك والشركات المالية التالية :

- البنك العربي الأفريقي في موريتانيا ، نواكشوط بموريتانيا .

(١٥) جامعة الدول العربية ، المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي الأول - دكا ١٩ - ٢٢ من أبريل ١٩٧٦ .

- اتحاد المصارف العربية والفرنسية بباريس .
 - المصرف العربي الياباني ، يوبان بهونج كونج .
 - المصرف الوطني للإئتماء الصناعي والسياحي ببيروت .
 - بنك الاتحاد الصناعي الأردني بعمّان .
 - الشركة المصرية للاستثمار بلوكسمبورج .
 - الشركة المالية للسياحة بتونس .
 - شركة أقطان إثيوبيا .
 - الشركة الأفريقية العربية للاستثمار والتجارة بالكويت .
- ولقد اتخذ قرار في ١٩/٧/١٩٧٤ بمضاعفة رأس مال البنك إلى ٢٠ مليون جنيه إسترليني .

صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية^(١٦) :

كان هدف الصندوق هو مساعدة الدول العربية في تنمية اقتصادياتها وعلى نطاق ضيق تقديم المعونة الفنية ، ولكن في أوائل ١٩٧٤ قررت الحكومة الكويتية أن تمتد أنشطة الصندوق ، لتشمل البلاد النامية غير العربية ، ولهذا الغرض فقد زاد رأسمال الصندوق في مارس ١٩٧٤ من ٢٠٠ مليون دينار إلى ألف مليون دينار كويتي ، وخلال عام ١٩٧٤ قامت بعثة من الصندوق بزيارة كل من زائير وغانا ، كما حصلت السنغال خلال عام ٧٤/٧٥ على مساعدات مالية .

الصندوق السعودي للتنمية العربية^(١٧) :

أنشئ في ١٩٧٤ ، ويستهدف تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة للدول

(١٦) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون ، العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها

المختلفة ، معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ .

(١٧) المراجع السابقة .

النامية العربية وغير العربية لمساعدتها على تحقيق برامجها الإنمائية ، ويبلغ رأسمال الصندوق ١٠ مليارات دولار ، وتنص الأنظمة التأسيسية على ألا تتجاوز قيمة كل قرض نسبة ٥٪ من قيمة رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠٪ من مصروفات وتكاليف المشروع الذى منح القرض لأجله .

الصندوق العراق للتنمية الخارجية :

أنشئ في يونيو ١٩٧٤ ورأسماله ٥٠٠ مليون دولار ، ويستهدف منح قروض بأسعار فائدة منخفضة نسبياً لتمويل مشروعات التنمية في الدول النامية العربية وغير العربية .

صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

أنشئ عام ١٩٧١ وارتفع رأسماله في مايو ١٩٧٤ إلى مليار درهم ، ويستهدف تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة وأثر ارتفاع رأسماله امتد إلى دول العالم الثالث .

الشركة العربية الأفريقية للاستثمار والتجارة الخارجية :

تأسست عام ١٩٧٢ برأسمال قدره مليارا دينار كويتي وتساهم فيها كل من :

شركة الكويت للتجارة الخارجية والاستثمارات ٦٠٪

البنك العربي الأفريقي ٢٥٪

بنك مصر فرع لبنان ١٢,٧٪

شخصيات عربية مختلفة ٢,٥٪

وتهدف الشركة إلى تدعيم التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي .

البنك السنغالي الكويتي :

أنشئ عام ١٩٧٤ برأسمال ٤ ملايين دولار موزعة كالتالي :

شركة الكويت للاستثمار ٥٠٪

حكومة السنغال ٢٥٪

جهات سنغالية أخرى ٢٥٪

ويهدف البنك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في السنغال وتدعيم أوجه التعاون العربي الأفريقي .

البنك العربي الليبي الخارجي :

يبلغ رأسمال البنك ٢٠ مليون دينار وينصب نشاطه على توظيف الأموال بالخارج .

المصرف العربي الدولي :

تأسس عام ١٩٧٣ ، ويبلغ رأسماله ٨١,٥ مليون دولار ، وتساهم فيه كل من ج . م . ع وليبيا وسلطنة عمان ودولة الإمارات وقطر ، وخلال عام ١٩٧٤ امتد نشاطه ليشمل الدول النامية غير العربية ، وهو يدرس حالياً إمكان تقديم قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لحكومة زامبيا لتمويل مشروع لتصنيع النحاس^(١٨) .

اتحاد البنوك العربية الفرنسية .

تأسس عام ١٩٧٠ ويبلغ رأسماله ١١٠ ملايين فرنك موزعة كالتالي :

المساهمون الأوروبيون ٤٠٪

المساهمون العرب ٦٠٪

(١٨) د . محمد عبد الغنى سعودي وآخرون (مرجع سابق) القاهرة سنة ١٩٧٨ .

وخلال عام ١٩٧٣ امتد نشاط البنك ، ليشمل الدول الأفريقية ، فقام بإدارة قرض لمصلحة شركة Sogaeinex مقداره ١١ مليون دولار لعشر سنوات وذلك بضمان حكومة جمهورية الجابون .

حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والدول الأفريقية :

يلاحظ بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية - تركز التجارة فى الجانب العربى فى كل من السعودية والجزائر وج.م.ع والمغرب والكويت ، إذ يبلغ حجم التبادل التجارى لتلك الدول ٢٦,٠٠٠ مليون دولار ، ١٤,٣٠٠ مليون دولار ، ١١,٩٦٠ مليون دولار ، ١٣,٩٦٩ مليون دولار ، ١٨,٧٥٠ مليون دولار على التوالى .

أما بالنسبة للجانب الأفريقى فيلاحظ تركز التجارة فى كل من كينيا والسنغال وساحل العاج وإثيوبيا وتترانيا ونيجيريا حيث بلغ حجم التبادل التجارى ٣٢,٣٤٤ مليون دولار ، ٢٧,٣١٥ مليون دولار ، ٢٦,٠٦٤ مليون دولار ، ٢١,٨٠٦ مليون دولار ، ١٨,٨٦٩ مليون دولار ، ١٦,٠٢٧ مليون دولار على التوالى أيضا .

أما من حيث الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى فيتبين لنا أنه بالنسبة للجانب العربى تحتل كل من موريتانيا والصومال المركز الأول والثانى ، حيث بلغت الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى لكل منها مع الدول الأفريقية ١٠,٩ ٪ ، ٦,٩ ٪ على التوالى ، ويرجع هذا إلى أن لهاتين الدولتين علاقات تجارية قوية مع باقى الدول الأفريقية ، هذا بالنسبة للجانب العربى /أما بالنسبة للجانب الأفريقى فيلاحظ أيضا انخفاض الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى مع الدول العربية ، إلا أنها ترتفع نسبيا بالنسبة لكل من السنغال وإثيوبيا حيث تبلغ ٤,٧ ٪ ، ٦,٢ ٪ على التوالى .

هذا وأهم صادرات الدول العربية للدول الأفريقية هي : البترول ، غزل القطن والأنسجة القطنية ، الأرز ، التمور ، الحمضيات ، الصمغ العربي ، الأسمنت . أما أهم الواردات فهي الحيوانات الحية والمذبوحة ، البن ، السكر ، الأخشاب ، السجاد ، الجلود الخام ، التبغ الخام ، السمسم ، والفواكه الطازجة (١٩) .

مما سبق يتضح أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية ضئيل فى الوقت الحاضر سواء إذا ما نظرنا إليه من حيث حجمه المطلق أو من حيث أهميته النسبية لكل من الجانب العربى أو الجانب الأفريقى . ومن هنا يجب أن تُبذل الجهود لتنشيط حجم التبادل التجارى وتوسيع آفاقه وإن اقتضى الأمر تخطيطاً واعياً محدداً لهذا الغرض .

وفى ما يلى توصيات يجب على العرب أخذها فى الاعتبار لتثبيت الوجود العربى بالقارة وإحلاله محل الوجود الإسرائيلى بها تتمثل فيما يلى :

- اتباع سياسة الانفتاح على جميع الدول وعدم معاداة الأنظمة الأفريقية مهما كانت اتجاهاتها والعمل على تطويعها بما بضمن كسب أصواتها وتأييدها وفتح أسواقها أمام تجارتها . ولاشك أن السياسة التى تتبعها قيادتنا خلال الفترة الحالية ستؤدى بدون شك إلى كسب جميع الأصوات الأفريقية إلى جانب قضيتنا ممثلة فى توطيد علاقتنا مع بعض الدول الأفريقية : أوغنده وزائير إلخ . . .

- دعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة الدول العربية وإطلاعهم على نواحي التقدم فى هذه الدول واستغلال ذلك فى شرح مشكلة الشرق الأوسط ، ولاشك أن

(١٩) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للإعلام - إدارة الرأى والمعلومات - رقم

النشرة ٢ - فبراير سنة ١٩٧٧ .

انظر أيضا : جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول ، دكا/أبريل ١٩٧٦ .

العبء الأكبر في ذلك يقع على جمهورية مصر العربية ، وأرى أن توزع أدوار الدول العربية بشمالى أفريقيا على هذه المساعدات حتى لا يقال إن مصر تستأثر بالمراكز الرئيسية دائماً .

- الاقتناع بأن منظمة الوحدة الأفريقية ومؤسساتها طريق مناسب لتدعيم العلاقات بين دولها والدول العربية ولشرح قضية فلسطين والعدوان الإسرائيلى وذلك لمواجهة الدعاية الإسرائيلية فى القارة .

- إقامة جسور للتفاهم مع القوة التقدمية التى تبرز فى القارة بما يدعم نفوذ العرب فى المنطقة والعمل على أن تميل هذه القوى إلى جانب العرب لمواجهة التيارات الرجعية والمقاطعة مع إسرائيل .

مراعاة الارتباطات التاريخية بيننا وبين دول شرق أفريقيا والتنسيق القائم حالياً بين جمهورية مصر العربية والسودان لكسب العمق الإستراتيجى فى المعركة ضد إسرائيل .

- تدعيم العلاقات السياسية بين الدول العربية ودول القارة على زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسى والتجارى والثقافى لتدعيم الرباط مع هذه الدول .

- الوقوف فى المنظمات الدولية لجانب الدول الأفريقية لمساعدتها فى الحصول على حقوقها الشرعية والعادلة .

- المساهمة فى حل مشاكل الدول الأفريقية ، وخاصة بالنسبة للحدود دون تحيز لكسب ولاء هذه الدول .

مضاعفة وزيادة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للدول الأفريقية بشروط سهلة لمنافسة رؤوس الأموال الإسرائيلية .

- المساهمة فى إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية التى تتجها دول القارة باعتبار أنها مواجهة ضرورية للزحف الإسرائيلى المتزايد .

- قيام الأجهزة المسئولة فى الدول العربية وخاصة ج . م . ع بالوفاء بالتزاماتها

وخاصة في إطار التعامل التجاري واستغلال قرب القارة في تسويق المنتجات العربية بأقل التكاليف مع الأخذ في الاعتبار تفوق ج. م. ع اقتصادياً على الدول المحيطة بها .

– زيادة المساهمة في إنشاء المدارس والجامعات ومضاغفة إيفاد المدرسين وخبراء التعليم إلى دول القارة .

– وفي المجال الديني وهو أساس اتجاهات العمل يمكن ببعض الجهود إقامة المساجد والوعاظ والمكاتب الدينية للحصول على مكاسب مادية ومعنوية كبيرة في بعض دول القارة .

– استخدام الأساليب الحديثة في النشاط الإعلامي تجاه الدول الأفريقية لمواجهة التحرك الإسرائيلي بالقارة .

– العمل على الحصول على معلومات كافية بشأن المسائل البالغة الحساسية والخطرة مثل : الوجود العسكري الإسرائيلي في الجزر الإثيوبية ، وحقيقة مشروعات مياه النيل في أفريقيا حيث تحصل مصر على ٨٦٪ من مياه النيل من هضبة الحبشة ، حتى يمكن رسم سياسة واضحة تجاه هذه المسائل .

وفي المجال العسكري نجد النصر السريع الذي أحرزته إسرائيل وتمكنت من نسج روايات لأعمال الجيش الإسرائيلي في ظروف نكسة ١٩٦٧ حاز إعجاب بعض الدول الأفريقية التي لم تتعمق في دراسة معركة يونيو ١٩٦٧ وتاريخها . وأعتقد أن النصر الذي أحرزته جمهورية مصر العربية وسوريا في معركة التحرير في ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ سيمحو بل محاً تماماً الصورة التي وضعتها إسرائيل في أذهان الأفريقيين . والآن يمكن أن تكون هذه الصورة – صورة الانتصار العظيم هي – المنطلق الذي يمكن التحرك على أسسه ، وخاصة بعد قطع ٣٠ دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل وفي محاولات التحرك في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بهذه القارة البكر .

الفصل العاشر

مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

الرؤية المستقبلية للعلاقات الأفروإسرائيلية :

من تحليل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في المجالات المختلفة على حسب ما تقوم - نلاحظ النقاط التالية والتي سوف تؤدي بنا إلى الرؤية الواضحة لما ستكون عليه العلاقات الإسرائيلية الأفريقية مستقبلاً وتتمثل في الآتي :

(أ) برغم ما يثار حول العلاقات الأفريقية والتغلغل الإسرائيلي داخل القارة فإن حجم هذه العلاقات في المجالات المختلفة لم يعد بالضخامة التي أدلت بها معظم المصادر ؛ إذ أصبح هذا الوجود ضئيلاً بحيث يمكن القضاء عليه والحد من توسعه مستقبلاً .

(ب) إن نجاح إسرائيل في دعم علاقاتها أو زيادة نشاطها في أفريقيا يقاس بما يلي :

- مدى تأييد دول أفريقيا سياسياً لإسرائيل وهو حالياً تحول إلى جانب العرب ، وهذا ما سبق إيضاحه في الفصل السابع .

- حجم التبادل التجاري مع إسرائيل : وهو حتى الآن صغير حيث لم تتعد الصادرات للدول الأفريقية أكثر من ٥٪ من المجموع الكلي لصادرات إسرائيل ، والواردات ١,٣٪ من مجموع وارداتها .

(ج) إنه في السنوات الماضية لو قارنا بيننا وبين إسرائيل نجد أن الوجود

الإسرائيلي في أفريقيا قد احتل مكاناً متقدماً فيها ، وتغلغل في شتى المجالات بها برغم
حدائته وبرغم مايتوفر للعرب من مميزات وعوامل مساعدة هي :
- وجود ثمانى دول في أفريقيا تعتنق الدين الإسلامى ، واعتناق أكثر من ٥٠٪
من سكان القارة له .

- المشاركة فى الوحدة الأفريقية وإمكان عرض قضايهم وغياب الطرف الآخر
عن المنطقة نفسها .

- الإمكانيات المالية المتوفرة والتعداد البشرى بالمقارنة بإسرائيل .

(د) إنه فى الحالات التى نجحت فيها إسرائيل لم يكن ذلك راجعاً إلى إسرائيل
وحدها ، بل كان النجاح يكمن فى عناصر أخرى مساعدة ، وهذه العناصر أبدت
فى الفترة الأخيرة تحولاً تدريجياً فى غير مصلحة إسرائيل بعد اكتشاف دورها الحقيقى
فى القارة . وبدأ العرب تحركهم لمواجهة وتحدى الاستعمار عن استخدامها كوسيط له
حتى الولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعض الشئ عن مناصرة إسرائيل وتأييدها
التأييد الكامل المتظر منها كحليفة لها على طول الخط ، والأدلة على ذلك تأييد
الولايات المتحدة لمبادرة السلام التى قام بها الرئيس العربى المناضل « محمد أنور
السادات » ومناصرة كل خطاه نحو السلام العادل ومؤازرة الحق العربى .

(هـ) إن التقدم الإسرائيلى لايقوم على جهد ذاتى بقدر ما هو مستمد من تقدم
دول أخرى ، وهو ما يضع حدوداً على ما تستطيع إسرائيل تقديمه من مساعدات ،
ومن ناحية أخرى فإنه فى الوقت الذى يؤدي فيه التقدم الإسرائيلى دوره كوسيلة
لتنمية العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول الأفريقية - يقف حائلاً دون ذلك
بالنسبة لبعضها الآخر ، وخاصة تلك التى تشك فى كل ما هو غربى .

- لذلك فإننا نرى أن نجاح أو فشل إسرائيل فى تدعيم وجودها وتكثيف نشاطها
فى أفريقيا مستقبلاً مرهون ببعض عناصر أخرى على النحو التالى :
- قدرة العرب بوجه عام ومصر بوجه خاص على مواجهة النشاط الإسرائيلى فى

القارة بمخطة مدروسة وتنسيق جيد في جميع المجالات التي امتد إليها النشاط الإسرائيلي .

- قدرة الدول الأفريقية العديدة في فهم وإدراك الدور الحقيقي لإسرائيل في القارة ومقدرة الإعلام العربي في كشفه لهذه الدول .

- مدى المساعدات والمعونات التي يقدمها الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لتمكينها من تكثيف نشاطها وممارسة دورها في أفريقيا ومقدرة العرب في إبراز عدم جدوى هذه المساعدات لإسرائيل بعد أن انكشف دورها وبعد أن تطورت العلاقات العربية مع هذه الدول إلى أحسن في محاولات لتشعب وتغلغل وزيادة التمويل والاستثمار العربي في شتى المجالات الأفريقية وإحلاله محل التغلغل الإسرائيلي الذي كما اتضح أخذ في التدهور والتناقل بعد سنة ١٩٦٧ .

ولكن مما يجدر ذكره أن إسرائيل لم تقتنع بأن وجودها قد ضعف بل ولى وانتهى من القارة الأفريقية ، ولا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أن مناخ القطيعة السياسية الحالية التي يسود العلاقات الأفريقية مع إسرائيل سوف يستمر طويلاً ، فقد حاولت وتحاول حتى الآن استعادة مكانتها وتوازنها في القارة عن طريق مناصرتها - كما سبقت الإشارة - للأنظمة العنصرية في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا ، وإن هناك جهوداً إسرائيلية تبذل من أجل تعديل بعض الأساسيات الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا ؛ فقد بدأت بوادر هذه السياسة الجديدة منذ مطلع سنة ١٩٧٢ ويمكن أن تلاحظ مايلي^(١) :

- القرار الذي اتخذته إسرائيل بإقامة علاقات على مستوى سفارة مع كل من «ليستو» و«تسوانا» و«سوازيلاند» وهي دويلات صغيرة وقعت تحت النفوذ السياسي لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

(١) تقارير المخابرات العسكرية والحربية .

- اتجاه السياسة الإسرائيلية إلى التعامل مع الدول الأفريقية كل دولة على حدة بدلا من التعامل مع أفريقيا ككل ، وقد ظهرت بوادر هذا الموقف في الكتاب السنوى للحكومة الإسرائيلية (١٩٧١ - ١٩٧٢) حيث بدأ لأول مرة يتحدث عن استحالة التعميم ويشير إلى ضرورة معالجة علاقة إسرائيل بكل دولة أفريقية على حدة .

- إعادة النظر في المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية انطلاقاً من ضرورة عدم التورط في التزامات فوق طاقة إسرائيل واحتمال التركيز على الجوانب الاقتصادية والمساعدات الفنية فقط .

- كان هناك اتجاه لتأجيل القيام بأى تحرك إسرائيلي جديد في أفريقيا إلا بعد التوصل إلى تسوية ما لأزمة الشرق الأوسط . وحيث كان المتوقع أن تركز إسرائيل على عدد محدود من الدول الأفريقية التى تتميز بأهمية إستراتيجية من ناحية ، وتربطها بها مصالح اقتصادية متشعبة من ناحية أخرى . بالإضافة إلى تميزها باستقرار سياسى نسبي مثل ليبيريا وكينيا وساحل العاج وغانا .

غير أن إسرائيل قد قامت بمحاولات جديدة خلال هذه الفترة الأخيرة لإعادة توازنها ووجودها في أفريقيا عن طريق التركز في القرن الأفريقى ، وذلك للأهمية الإستراتيجية لدوله حيث إنه يُمكن إسرائيل عن طريق دول القرن الأفريقى أن تتحكم في جزر القمر ومضيق باب المندب الذى تحده على الساحلين كيانات سياسية مختلفة : فاليمن الشعبية وإثيوبيا : يميلان إلى المعسكر الشرقى على حين أن اليمن الديمقراطية والصومال يميلان إلى الاعتدال قليلاً مع الاتجاه إلى المعسكر الغربى ؛ كما أن بوغاز باب المندب يتمتع بأهمية خاصة ؛ لأنه فى منتصف المسافة بين السويس فى ج . م . ع وبمباى فى الهند ، كما أن إسرائيل تحاول زيادة التركز والتركز فى دول القرن الأفريقى مستغلة فى ذلك فرصة الخلافات والمشاكل بين دوله وبوجه خاص بين الصومال وإثيوبيا لزيادة الشغب والإثارة واتساع الهوة والفجوة بين الطرفين

محاولة التقرب ومد العون لإثيوبيا في محاولة لإحياء الإمبراطورية الإثيوبية القديمة ، ومواجهة القوى العربية المتزايدة في المنطقة ، وخاصة تلك التي تميل إلى النظام العربي الإسلامي مثل السعودية واليمن الديمقراطية . إن إسرائيل تريد عن طريق إثيوبيا بسط نفوذها والسيطرة على البحر الأحمر ذي الأهمية الإستراتيجية والذي يعد بجزراً عربياً بمعنى الكلمة ، إنها تريد عن طريقه موضع قدم على أية جزيرة في البحر .

والجدير بالذكر أنه في العام التالي لإنشاء دولة إسرائيل قد سارعت وأنشأت ميناء إيلات على خليج العقبة لتصريف منتجاتها واستقبال المواد الأولية الإستراتيجية وخاصة البترول فبناءً عليه - تسعى باستمرار على المحافظة على الملاحة في البحر الأحمر . ومن هنا يمكن تفسير مدى العلاقة الوثيقة التي استمرت عبر السنين ومازالت بين إسرائيل وإثيوبيا .

ولكن مما لاشك فيه أن هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإغلاق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية قد جعل جزيرتي تيران وصنافير عديمي الأهمية . والذي زاد الطين بلة أن قيام دولة جيبوتي قد جعل جميع موانئ البحر الأحمر مغلقة أمام الملاحة الإسرائيلية باستثناء ميناء مصوع على الساحل الأرترى الذي فقد هو الآخر الكثير من أهميته بسبب حرب التحرير الدائرة هناك^(٢) .

وعندما فاقت إسرائيل من صدمتها إثر حرب أكتوبر وأعقابها وبدأت تعيد غطرسها وقوتها الإقليمية وخاصة البحرية في أمن البحر الأحمر ، ذلك البحر الذي يعد بالنسبة لإسرائيل الشريان الحيوى لتجارها ، وخاصة المواد الأولية الإستراتيجية وأهمها البترول من إيران وبعض المواد الأخرى من السلع المصنعة ونصف المصنعة من شرق أفريقيا وجنوبها مع تحالفها مع الدولة العنصرية في (جنوب أفريقيا) .

Church (Harrison) Modern colonization, London, 1960

(٢)

وانظر أيضا : عبد الغنى عبد الرحمن محمد : البحر الأحمر والأطماع الدولية - القاهرة ١٩٧٨ .

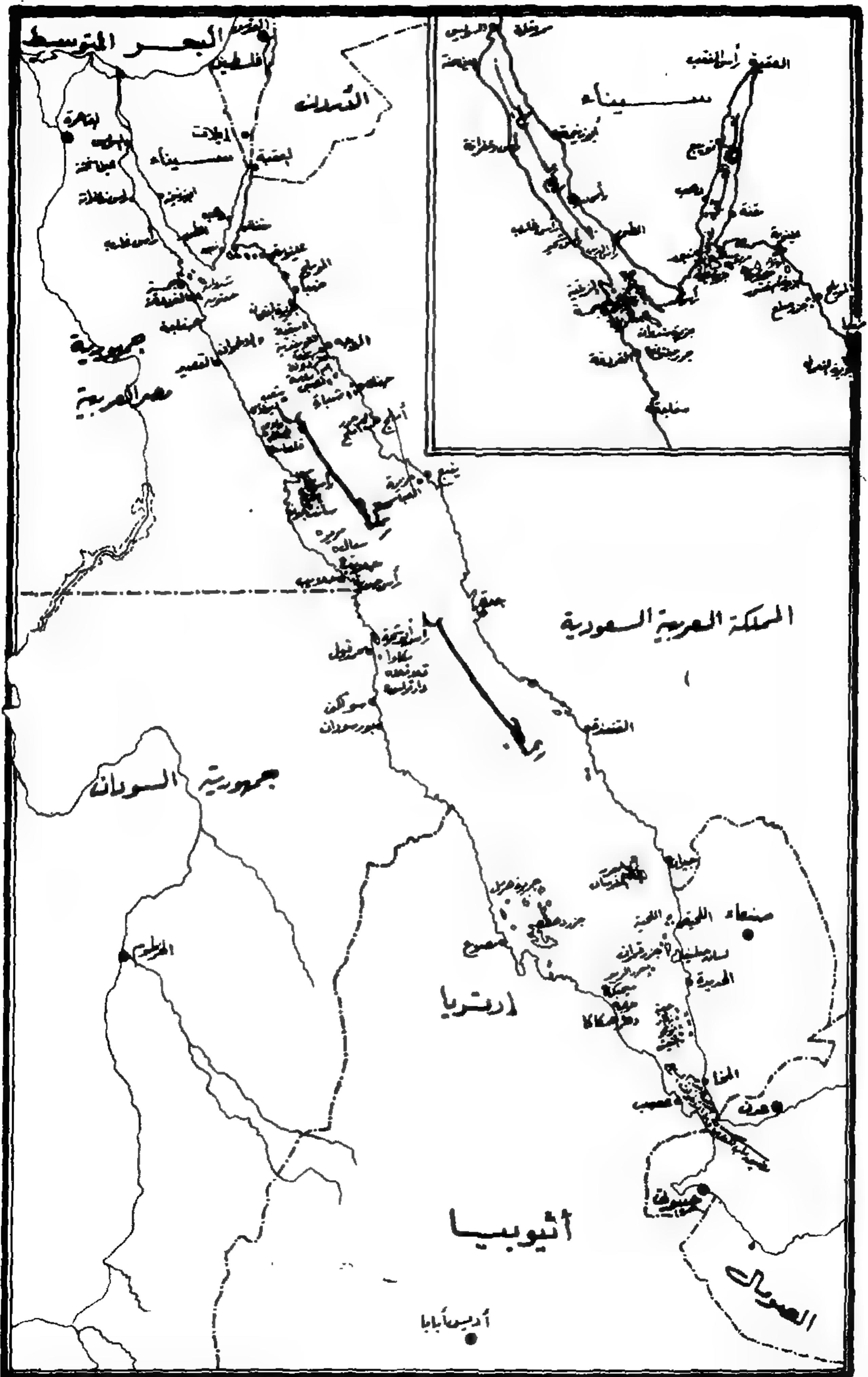
لقد أكملت مشروع خط أنابيب البترول الذى يبدأ من إيلات على خليج العقبة ، وينتهى فى عسقلان على البحر الأبيض المتوسط ليكون عوضاً عن قناة السويس وحرية الملاحة فى البحر الأحمر ، وساعد ذلك إتمام الطريق البرى من إيلات إلى شامى إسرائيل ليخدم التجارة الآتية من أفريقيا وآسيا ، فالبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل هو الطريق الأرخص تكلفة وأقصر مسافة من وإلى إسرائيل .

إن أهمية البحر الأحمر ترجع أساساً لموقعه الجغرافى وأثره فى التاريخ البشرى والحضارى للإنسانية ، فهو يتمتع بموقع فريد بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا . ولقد زادت أهميته بعد شق قناة السويس ليتصل بشقيقه الأكبر فى الشمال البحر المتوسط وفى الجنوب يتصل بالمحيط الهندى عن طريق بوغاز ضيق يتمثل فى باب المندب الذى يتوسط أيضاً المسافة بين قارات العالم الجنوبي وبحاره ومحيطاته .

إنه لم يكن قط عاملاً حازماً فاصلاً بين قارتى أفريقيا وآسيا ، إنه بمضيقه وبما فيه من جزر ووجود بوغاز باب المندب فى جنوبيه وقناة السويس فى شماليه جعله دائماً بجزراً داخلياً أفروآسيوياً يصل ولا يفصل بعكس غيره من البحار . .

إنه فى منطقة متوسطة بين الشرق والغرب تتحكم فى طرق التجارة البحرية والبرية بينهما ، ولقد كان الطريق البرى يكمل طريقه إلى البحر فى العصور الوسطى مما أعطى مصر بالذات مكانة خاصة دفعت بالبرتغال لمحاربتها فى عصر المماليك للتخلص من سيطرتها على هذا الشريان الحيوى للتجارة العالمية . . لقد تحول طريق التجارة لفترة من الوقت إلى رأس الرجاء الصالح ، فقلت أهمية البحر الأحمر إلى حين . حتى استعاد مكانته وللمنطقة موقعها الإستراتيجى فى الملاحة العالمية بعد شق قناة السويس سنة ١٨٦٩ .

ومما يزيد من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر أنه يضم - كما سبقت الإشارة - العديد من المضائق والموانئ ومئات الجزر التى لها مجالها الحربى والتى تميزه على الكثير من بحار العالم ونخص بالذكر الجزر المصرية أهمها جزيرة شدوان بالقرب



مقياس الرسم ١ : ٩,٢٥ مليون

إستراتيجية البحر الأحمر

شكل (١٣)

من مدخل خليج السويس ، تلك الجزيرة التي لها تاريخ حافل بالعسكرية المصرية فقد حاولت إسرائيل اتخاذها مركز وثوب ونقطة ارتكاز تنطلق منها على موانئ البحر الأحمر والاعتداء على التراب المصري إبان حرب ١٩٦٧ ، فتصدت لها مصر ولقنت إسرائيل درساً لا ينسى في حروب البحر والأرض .
وعلى ذلك نجد أن منطقة البحر الأحمر لها أهميتها واعتبارها بالنسبة للعالم وللعرب بصفة خاصة (٣) .

ولقد كانت هناك محاولات استعمارية عديدة عبر التاريخ للسيطرة على هذا البحر كما يتضح من التحليل التالي :

١ - فنانليون يغزو مصر لأنه كما قال : ينبغي أن يقطع الطريق على عدوته اللدود بريطانيا إلى أغلى مستعمراتها في الشرق .

٢ - وتنجح بريطانيا في فرض حمايتها على عدن ، ثم لا تلبث أن تحولها إلى مستعمرة وبذلك تتحكم في منفذ البحر إلى المحيط في الجنوب وتحتل مصر كذلك ، ومن ثم تكون لها السيطرة على قناة السويس منفذ البحر في الشمال .

٣ - ولانسكت فرنسا فتكون لها مستعمرة في جيبوتي وما حولها ، وتخلق منها الصومال الفرنسي ، وبذلك تشارك بريطانيا في السيطرة على منفذه الجنوبي .

٤ - وتدخل إيطاليا ميدان الصراع بعد أن تم لها احتلال الصومال وتحاول أن يكون لها شيء من النفوذ في البحر ، ولا يكفيها احتلالها لإريتريا بل تطمع في أن تشارك في السيطرة على بوابة البحر مع بريطانيا وفرنسا فتكون لها مطامع في ميناء باليمن لم تتحقق بسبب هزيمتها في الحرب العالمية .

٥ - ولم يكن الصراع الذي شهده القرنان التاسع عشر والعشرون بجديد على البحر الأحمر ، بل كان الذروة التي وصل إليها عبر عصور التاريخ : فمن قبل

(٣) المراجع السابقة

M. M. Asfor - The Red Sea Basin, Cairo, 1969.

وانظر أيضا :

تصارعت حوله الفرس واليونان ثم الفرس والرومان والبرتغال وهولندا ، وهكذا كانت كل دولة من الدول الكبرى تشعر بأن عظمتها لن تتم إلا بسيطرتها على هذا الطريق أو يكون لها على الأقل موضع قدم فيه .

٦ - وتغيرت الأوضاع العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، فأخذت معظم دول أفريقيا وآسيا تحصل على الاستقلال تباعاً بعد كفاح مر ، وتخلصت الواحدة تلو الأخرى من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية ، وهنا لاحت الفرصة للسياسة السوفيتية لكي تحقق حلم روسيا القيصرية في الوصول إلى المياه الدفيئة . فساندت حركات التحرير الأفريقية والآسيوية ، ومونتها بالسلاح لاحقاً في الشعوب المناضلة كما تدعى دائماً ، ولكن لسبب آخر هو أن تحل ولو على المدى الطويل محل القوى الغربية التي كبت لها السيادة والنفوذ في المنطقة .

واليوم في سبعينيات هذا القرن تحاول إسرائيل في خطوة جريئة بعد أن فقدت توازنها في أفريقيا أن تركز - كما أشرنا - على إثبات وإعادة وجودها في القارة عن طريق القرن الأفريقي وتجديد أطماعها ونفوذها في البحر الأحمر وتزيد من مشاكله وذلك بإشعال الخلافات في هذه المنطقة لأن تحقيق عروبة حقيقية للبحر الأحمر سيدمر آمال إسرائيل في الاستفادة من عدة نواح سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أوسياسية :

فن الناحية العسكرية : فإننا لا يمكن أن ننسى الدور الهام الذي قام به إغلاق باب المندب في جنوبي البحر الأحمر والذي قامت به القوات المصرية خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ضد إسرائيل كما سبق توضيحه .

ومن الناحية الاقتصادية فإن السيطرة العربية على باب المندب وعلى البحر الأحمر ونحويله إلى بحيرة عربية مستقل من أهمية ميناء إيلات ، وخاصة بعد التكاليف الباهظة التي تكلفتها إسرائيل في إنشاء خط الأنابيب البترولية من إيلات إلى عسقلان على البحر المتوسط ، وكذلك في تمهيد الخط البري بين إيلات وشمال

إسرائيل ، وفي حماية تجارتها مع دول شرق أفريقيا وجنوبها ودول جنوبى آسيا والشرق الأقصى .

وأما من الناحية السياسية فإن تحقيق عروبة البحر الأحمر والسيطرة العربية على منافذه يقلل من قوى الحجاج الإسرائيلية فى الاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة . وخاصة شرم الشيخ لحماية مداخل خليج العقبة إلى ميناء إيلات الإسرائيلى .

ومن ثم فإننا نرى أنه من مصلحة الدول العربية أن تتكاتف وأن تسعى لإنهاء النزاعات الدولية والصراعات العالمية التى تظهر بوضوح الآن فى القارة الأفريقية وخاصة فى منطقة البحر الأحمر ، لأنها من الأهمية الإستراتيجية الكبرى ، ولذلك يجب إبعاد هذه الصراعات عن هذه المناطق لإنهاء صراعات دولية بين دول كبيرة لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالنتائج التى يمكن أن تصل إليها فى الإضرار بمصالح شعوب هذه المنطقة والمناطق المحيطة والقريبة منها :

فالنظر إلى خريطة البحر الأحمر يجد جميع الدول المطلة عليه دولاً عربية ماعدا خمسة كيلومترات هى لميناء إيلات الإسرائيلى على رأس خليج العقبة وإقليم إريتريا الذى مازال يكافح من أجل تقرير مصيره من محاولة الفك من عجلة الاتحاد الفيدرالى اسما مع إثيوبيا من سنة ١٩٥٢ التى فرضت عليه اللغة الأمهرية ، وحاربت عاداته وتقاليده ولغته العربية ، فقام يدافع عن كيانه ومصيره منذ اندلاع ثورته سنة ١٩٦٩ ، ولولا مساعدة الاتحاد السوفيتى وكوبا وإسرائيل لإثيوبيا لحصل على استقلاله منذ عدة سنوات^(٤) .

(٤) انظر الخريطة على صفحة ٢٩٣ .

وانظر أيضا : عبد الغنى عبد الرحمن : البحر الأحمر والأطاع الدولية - القاهرة ١٩٧٨ .

والجدول التالي يوضح الدول المطلّة على البحر الأحمر ويتبين مدى حجمها ووزنها السياسي والجبهة البحرية طبقاً لإحصاء أكتوبر سنة ١٩٧٦^(٥)

| الدولة | العاصمة | الميناء البحري على البحر الأحمر | الجبهة البحرية بالكيلو متر | عدد السكان بالمليون | اللغة الرسمية |
|-------------------------------|---------|---------------------------------|----------------------------|------------------------------|---------------|
| ١ - المملكة العربية السعودية | الرياض | جدة | ١٦٠٠ كم | ١٠ نحو ملايين نسمة | العربية |
| ٢ - جمهورية الصومال | مقديشو | بربرة | ١٠٧٢ كم | ٤ ملايين نسمة | العربية |
| ٣ - ج.م.ع | القاهرة | السويس | ٨٦٠ كم | ٣٩ نحو مليون نسمة | العربية |
| ٤ - السودان | الخرطوم | بورسودان | ٨٠٠ كم | ١٧ نحو مليون نسمة | العربية |
| ٥ - أريتريا | أسمرّة | مصح | ٨٠٠ كم | ٣ نحو ملايين نسمة | الأمهرية |
| ٦ - جمهورية اليمن الشعبية | عدن | عدن | ٧٤٥ كم | نحو مليونان | العربية |
| ٧ - الجمهورية العربية اليمنية | صنعاء | الحديدة | ٤٠٠ كم | نحو ٧,٥ مليون نسمة | العربية |
| ٨ - جمهورية جيبوتي | جيبوتي | جيبوتي | ٣٢٥ كم | أقل قليلاً من مليون نسمة | العربية |
| ٩ - الأردن | عمّان | العقبة | كم | نحو ٣ ملايين نسمة | العربية |
| ١٠ - إسرائيل | تل أبيب | إيلات | كم | نحو ٣,٥ ملايين نسمة | العبرية |
| الجملة = ١٠ | - | - | ٥٨١٢ كم نحو | مايقرب من ١٠٠ مليون نسمة ٢٠٨ | العربية |

(٥)

U.N. - Demographic Year book, 1976.

U.N. - Statistical Year book, 1977.

Richard Syngé - Africa guide, Hong Kong, 1977.

فكما سبقت الإشارة يتضح من تحليل هذا الجدول أن أغلب الجهات البحرية للبحر الأحمر في حوزة دول عربية وأن مجموع الجهات البحرية للدول المعادية والمطلّة على البحر لا توفى سوى ٨٠٥ ك.م من مجموع كلى يقرب من ٥٨١٢ ك.م .

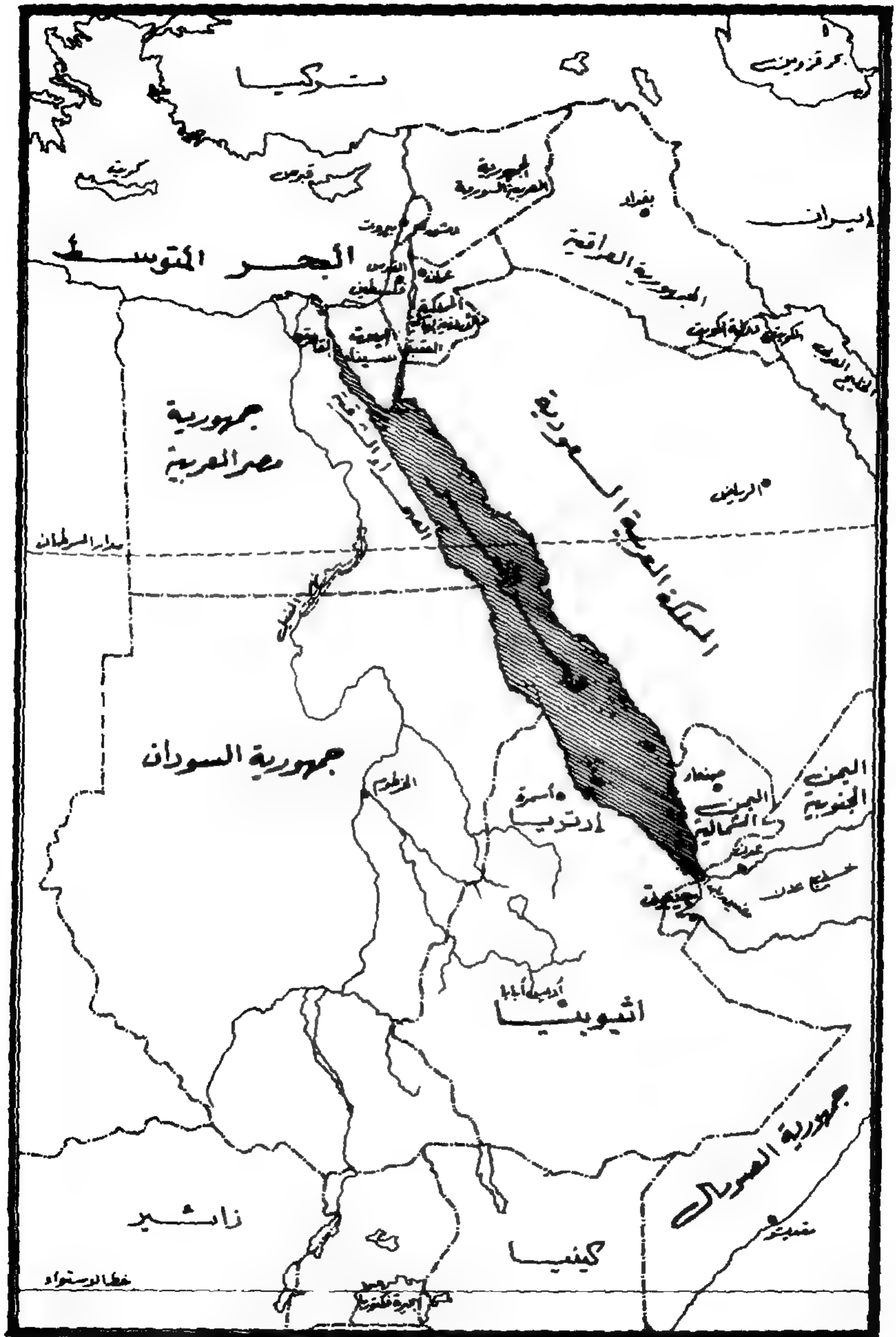
أيضاً التركز السكاني في الدول العربية ، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع الدول العربية المطلّة على البحر الأحمر باستبعاد الأمهرية والعبرية . وما يجدر ذكره في الاعتبار أنه يطل على سواحل البحر الأحمر ومدخله ثمانى دول عربية من مجموع كلى عشر دول مطلّة عليه .

فبالنسبة لجمهورية مصر العربية نقول : إن مصر الفرعونية قد عبرت بسفنها البحر المتوسط شرقاً قبل الفينيقيين وعبرت البحر الأحمر إلى بلاد الصومال . وفى عهد محمد على فى العصور الحديثة نجد أن الإمبراطورية المصرية قد أخضعت البحر المتوسط الشرقى لسيادتها ومن ثم أخضعت البحر الأحمر كله لحكمها .

وفى عهد الخديو إسماعيل تجدد مجد مصر البحرى واحتلت القوات المصرية موانى مصوع وزيلع وبربرة وقسمايو .

إذن أولى بجمهورية مصر العربية أن تدعى أن البحر الأحمر بحرهما على أساس وجود قناة السويس ، وأنها تتحكم فى منتصف المسافة بين البحرين الأحمر والمتوسط ، وتتحكم فى طريق التجارة العالمى . [الشرق الأقصى ، سنغافورة ، السويس وأوربا] .

وبحكم الدول العربية الأخرى المطلّة عليه أو القريبة من مدخله الجنوبي : السودان ، جمهورية جيبوتى العربية الحديثة الاستقلال منذ ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ بعد استعمار فرنسى دام أكثر من ١٠٠ سنة ثم انضمت للجامعة العربية ، أيضاً جمهورية الصومال الديمقراطية التى انضمت بدورها للجامعة العربية ، تلك الدولة



مقياس الرسم ١ : ١٧ مليون

البحر الأحمر بحيرة عوية

شكل (١٤)

التي تحاول استرداد إقليم أوجادين من إثيوبيا ، فهما جارتان عدوتان ، فلقد حدث صدام مسلح بينهما على هذا الإقليم ومازال ثوار إقليم أوجادين يحاولون التخلص من الاستعمار الإثيوبي ، ولقد حصل على أراضي مساحتها تقرب من ٨٥٪ من مساحة الإقليم .

كذلك تتمتع المملكة العربية السعودية بامتدادها الجغرافي الكبير على البحر الأحمر : فجيبتها البحرية تبلغ نحو ١٦٠٠ ك.م . على هذا البحر . فهي أولى الدول المطلة عليه في هذا المجال ، إن هذه الدولة ذات ثقل سياسى واقتصادى ودينى لدول المنطقة .

كما نجد أن المملكة الأردنية الهاشمية تطل بجهة بحرية صغيرة على البحر الأحمر ، هذا بالإضافة إلى الجمهورية العربية اليمنية والتي مازالت تتنازع هي وإثيوبيا على الجزر السبع في مدخل مضيق باب المندب حيث استولت الأخيرة على جزيرتين وأعطتها الاتحاد السوفيتى ، وهذا ما أثار حفيظة اليمن ، لأنها مرتبطة بالأمن العربى فى البحر الأحمر^(٦) .

كما يلاحظ أن اليمن الشعبية كذلك لها هي الأخرى جهة بحرية على البحر الأحمر .

وكما سبق ذكره نجد أن إقليم إريتريا يتمتع بجهة بحرية لها اعتبارها على البحر الأحمر حوالى ٨٠٠ ك.م - ذلك الإقليم الذى مازال يكافح من أجل تقرير مصيره والتخلص من عجلة الاتحاد الفيدرالى اسما مع إثيوبيا منذ سنة ١٩٥٢ . ومن حسن الحظ أن ثوار إريتريا قد استولوا على ٨٠٪ من مساحة إقليمهم من قبضة الحكم الإثيوبي . فعند استقلال إريتريا فى القريب العاجل بمشيئة الله ستصبح منافذ إثيوبيا على البحر الأحمر ملكا لإريتريا التى ستنضم فى الوقت نفسه للجهات البحرية

Church (Harrison) Modern colonization, London, 1960.

(٦)

وانظر أيضا : تحليل الخريطة التى فى الصفحة السابقة والجدول السابق .

العربية على هذا البحر . ومن هنا فإن إثيوبيا وحليفتها إسرائيل تواجهان حشداً عربياً كبيراً جائئاً على صدر كل منهما في البحر الأحمر . . !

غير أنه في الوقت الراهن تسعى إثيوبيا إلى اقتطاع المنطقة العفرية التي في حدودها شمال خليج تاجورة حتى ميناء عصب على الساحل الإريتري لتقيم عليها دولة عنصرية تتمتع بالحكم الذاتي وتكون مركزاً للرافضين الانتماء إلى العروبة . ومن الملاحظ أيضاً أن إسرائيل تهدف حالياً إلى شق قناة إيلات التي تبدأ من ميناء إيلات شمالاً إلى حيفا على البحر المتوسط لتنافس بها قناة السويس ، وما هي ذى الآن أقامت مفاعلاً ذرياً بصحراء النقب لصناعة القنبلة الذرية ذات حجم صغير لاستخدامها في أغراض التدمير والتوسع ومحاولة تطويعها لشق هذه القناة كي توفر عليها الوقت والجهد والمال . . ولكن لو فرض أن وضع هذا المشروع هندسياً وجيولوجياً فإنه مازالت قناة السويس لها مزاياها من حيث الموقع وقصر المسافة المكانية والزمانية ، وأخيراً لن تنجح إسرائيل في مخططاتها العدوانية إذا ما ظلت اليقظة العربية موجودة^(٧) .

فواجبنا نحن العرب أن نكون حذرين متحدى الكلمة ، وأن ننظر إلى المستقبل بحرص بالغ وحذر شديد ، وأن نحاول إحباط المخططات التي تضعها إسرائيل وحلفاؤها والاستعمار من شرق وغرب ليكون له علينا سلطان ، وألا تنسينا ملامسة جلد الأفعى مافى نابها من سم قاتل !

لقد أطلق الرومان منذ أكثر من ألفي سنة على البحر الأحمر بحر العرب ، ولقد تجسد هذا البحر كبحيرة عربية وقت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما قامت البحرية المصرية بالتعاون مع بحرية اليمن الشعبية وأغلقتا بوغاز باب المندب في وجه الملاحه

Ma J. Gen. E. Edgerton; An Engineers view of the suez canal
National Geographic Magazine, January, 1957.

(٧)

وانظر أيضاً : عبد الغنى عبد الرحمن - البحر الأحمر والأطاع الدولية ، القاهرة سنة ١٩٧٨ .

الإسرائيلية وأمام أعين الأسطول السابع الأمريكى الذى كان يحوب المحيط الهندى بالقرب من القرن الأفريقى . . وانتصرت مصر العربية ، وانتصر العرب بفضل اتحادهم ويقظتهم لنعمة الموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى منحهم الله إياه .

ولو فرض ونشبت حرب عالمية ثالثة أو حرب محلية خامسة بين العرب وإسرائيل فإن البحر سيكون مسرحاً للعمليات الحربية وستشارك فيه جميع الدول المطلة عليه حيث اعتنقت بعض الدول انتماءات سياسية للمعسكر الشرقى وأخرى للمعسكر الغربى ، وأصبح مبدأ عدم الانحياز حبراً على ورق وأن أفريقيا للإفريقيين وآسيا للآسيويين لاوجود له ، ولاشك أن الاتحاد السوفيتى أدى دوراً كبيراً فى الآونة الأخيرة فى دول القرن الأفريقى وظهر جلياً الصراع الأيديولوجى تبعه تأييد عسكرى بهدف قلب نظام الحكم فى دول عربية أفريقية^(٨) .

وعلى ذلك يجب على الدول العربية والأفريقية أن ترسم لنفسها إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر السرطانى الذى يهدد القارة الأفريقية والأمة العربية مع الاستئصال التام لهذا الوباء : إسرائيل اللعين !

إننا لدينا الكفاءات ولدينا الدولارات البترولية . . . فلماذا إذن لا نستطيع ربط الكفاءات بالدولارات للدفاع عن عدم الانحياز الأفريقى ومنع تغلغل أى نفوذ أجنبى فى أفريقيا ؟ وكذلك إبادة عقيدة « إسرائيل الكبرى » ذلك الحلم المجنون الذى بدأ ينحطم على واقع أكتوبر سنة ١٩٧٣ فهناك تفسيران مختلفان توضحهما الخرائط فى الصفحة المقابلة وذلك للأطماع الصهيونية السفهية :

- المطعم الأول يتلغ كل العراق ونصف ج . م . ع .
- المطعم الآخر يتلغ نصف العراق وكل ج . م . ع .

(٨) عبد الغنى عبد الرحمن (مرجع سابق) .

وفي الحالتين يدخل بقية المشرق العربي بما في ذلك الأراضي الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول^(٩) .

فليعلم العرب والأفارقة أن الاتحاد قوة ، وأنهم إخوة في الكفاح المشترك ، وعليهم نبذ الخلافات إلى الوراء والسعى إلى الغد برؤية مستقبلية زاهرة قابضين على سلاحهم متيقظين لمؤامرات الأعداء ومخطط إسرائيل اللعين !

لقد قام الرئيس المناضل المصري العربي والأفريقي « محمد أنور السادات » بخطوة بطولية جريئة لمواجهة ومصارحة العدو في عقد داره أملا في خلاص العالم العربي والأفريقي من شر هذه الأفعى اللعين وتحقيق الأمن في الشرق الأوسط تحقيقاً للتغيير الجذري إنها مبادرة السلام التي تمثلت في رحلة الرئيس البطل إلى القدس وخطابه الشامل الجامع الذي تضمن مبادئ التسوية السلمية للتراع العربي الإسرائيلي في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أمام الكنيست .

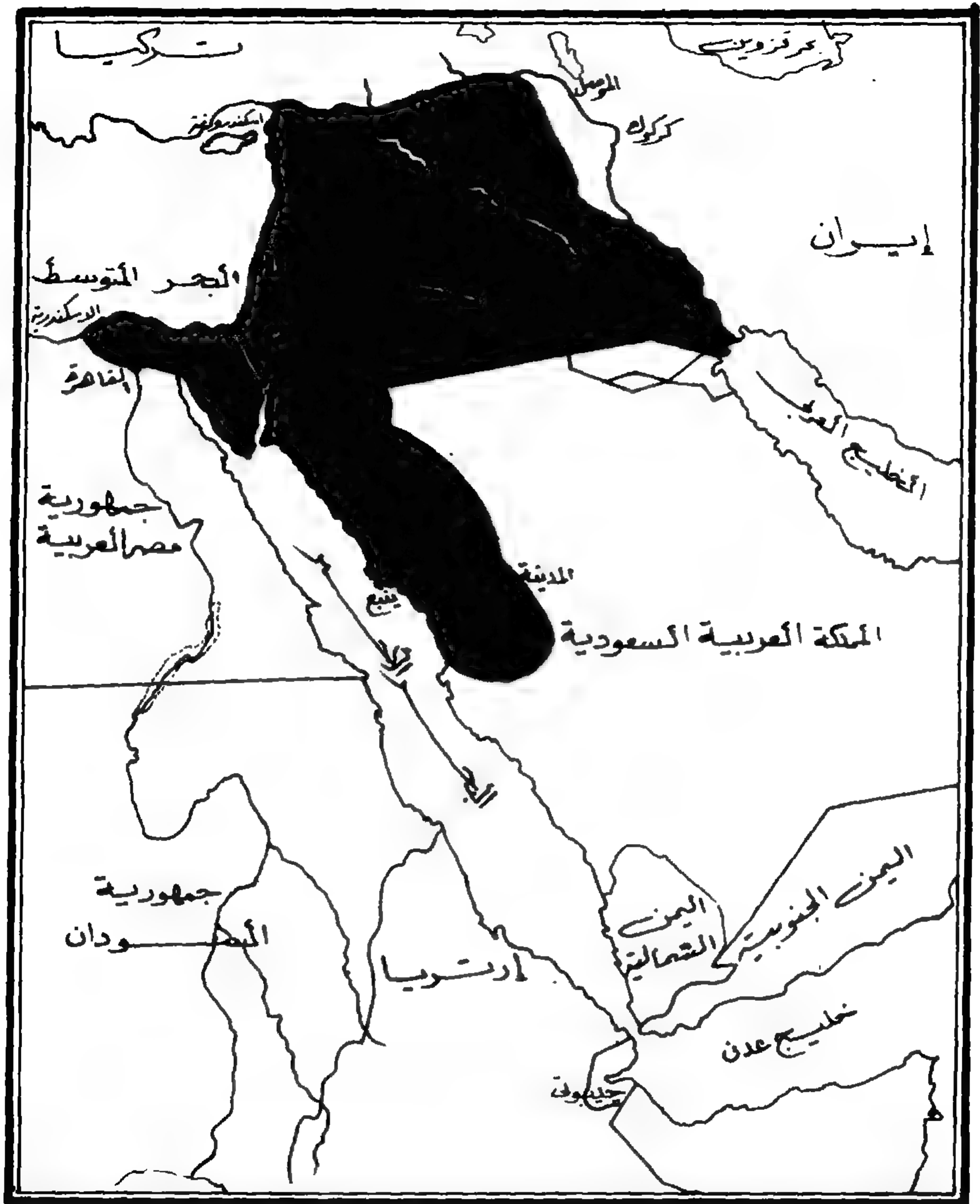
وفيما يلي نص من كلمات خطابه

« إن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً تملك من مقدمات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكي نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله - فإنه لا بد من إقرار سلام عادل لا ترعزعه الأنواء ، ولا تعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا . »

ولقد عاش جميع المواطنين في مصر والدول العربية بل وفي دول العالم أجمع - هذه الأيام مع أجهزة وأدوات الاتصال والإعلام المحلية والإقليمية والعالمية - التي

(٩) الدكتور جمال حمدان : (أكتوبر) في الإستراتيجية العالمية القاهرة سنة ١٩٧٤ .

انظر الخرائط في الصفحة للمقابلة .



شكل (١٥)

مقياس الرسم ١ : ١٧ مليون

الحلم المجنون الذي تحطم على واقع أكتوبر

- ١ - الأطماع بتلغ كل للعراق ونصف مصر بالإضافة إلى المشرق العربي بما في ذلك الأراضي الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول .

نقلت هذا الموقف العظيم الذى أخذ بأنفاس جميع البشر ، فتابعوه وعاشوه وتأثروا به

وعلى الرغم من رد الفعل العالمى المؤيد والمناصر على نطاق واسع ومتزايد يوماً بعد يوم - فإن التحرك المصرى استمر مندفعاً بالشرح وبالنقاش ، وأعلنت وزارة الخارجية المصرية مراراً التأكيد على نقاط التسوية التى أهم عناصرها حل المشكلة الفلسطينية . ولقد أعلن أن الهدف من الزيارة لم يكن التوصل إلى نتائج فورية محدودة ، وإنما كان الهدف هو إحداث صدمة عنيفة للرأى العام فى إسرائيل وفى العالم ليقف على حقيقة نوايا العرب السلمية .

إن الرئيس العربى قد تعمد فى اتصالاته المباشرة على تحديد الخطوط والقضايا الرئيسية وتجنب التفاصيل والجزئيات ، وإن السياسة المصرية قد أقوت مبدأ الاتصالات المباشرة بعد كسر حدة عدم الثقة وبعد أن أدرك الجانب الإسرائيلى أن التسوية السلمية فى مصلحته وفى مصلحة المنطقة .

وعاد الرئيس بعد إنهاء مهمته وسط أصدقاء عالمية متفائلة ، بعدها بدأ الإعداد لمؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بحضور ممثلين كل من ج . م . ع . وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة . وفرضت الطبيعة التحضيرية للمؤتمر أن يكون التمثيل فى هذه المرحلة على مستوى الخبراء ، وشكلت لجان فنية معاونة للوفود الرسمية شاركت فى الأعمال اليومية للمؤتمر ، ونم تبادل وجهات النظر بين الجانبين المصرى والإسرائيلى وكذلك بين المؤتمر وبين القيادات السياسية للأطراف المعنية^(١٠) .

ثم دخلت أعمال المؤتمر مرحلة جديدة حين أعلن موعد زيارة رئيس وزراء إسرائيل إلى ج . م . ع . ، وفعلاً بدأت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ٢٥ من

(١٠) مجلة السياسة الدولية : العدد ٥١ ، يناير ، سنة ١٩٧٨

ديسمبر سنة ١٩٧٧ في مدينة الإسماعيلية ، والتقى هو والرئيس السادات لإجراء ومتابعة المناقشات ، ولقد أعلن الرئيس ما يلي :

« إثر زيارتي للقدس في نوفمبر الماضي سرت روح جديدة في المنطقة ، واتفقنا في القدس وفي الإسماعيلية هنا على أن نمضي في جهودنا من أجل تحقيق تسوية شاملة .. وفيما يتعلق بموضوع الانسحاب حققنا تقدماً ، لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي نعتبرها لب المشكلة في هذه المنطقة فإن الوفدين المصري والإسرائيلي ناقشا المشكلة الفلسطينية .. ولقد اختلفنا هنا حول هذه القضية ، ولكننا اتفقنا على أن نناقش تلك القضية في اللجنة السياسية لمؤتمر القاهرة التحضيري .

هذه هي جهود بطلنا القائد العظيم نحو السلام ونحو الإعداد لمؤتمر جنيف لتخليص وطننا العربي الأفريقي من وبال هذه الجرثومة القاتلة التي انتهت إلى الإعداد لمؤتمر كامب ديفيد الثلاثي في سبتمبر سنة ١٩٧٨ والتي ستوضح نصوصه ووثائقه في العرض التالي :

لقاء كامب ديفيد الثلاثي في سبتمبر سنة ١٩٧٨ :

إنه بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً ورغم الجهود الإنسانية المكثفة - فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام .

إن شعوب الشرق الأوسط تشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الواسعة لم تابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن قمة كامب ديفيد جاءت نتيجة لعملية السلام التي حركتها زيارة الرئيس السادات للقدس موضحة رؤيته وشجاعته غير العادية ... لقد تجاوزت نتائج كامب ديفيد كل التوقعات ! كانت أكثر من إطار للسلام ! لقد كان المشروع

موضوع مباحثات مكثفة في كامب ديفيد انتهت إلى إقرار وثيقتين بعد ثلاثة عشر يوماً من المفاوضات الشاملة وقيام الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل والاعتماد أساساً على الدبلوماسية السرية والتعقيم الإعلامي ... ثم كانت المفاجأة وهي الوصول إلى الإطار الشامل للتسوية ... هذا الاتفاق الذي تم وسط المناخ العربي الجامح المتوتر والمتقلب وفي الإطار الدولي وصراعه وتعقيداته : فالتحلب الأمريكي حذر ، والدب السوفييتي مندفع يريد أن يكون له دور ، ويعتبر السياسة المصرية خطراً على هذا الدور ومناحم ييجين يراوغ ... ولا غرو فهو صاحب مذبحة دير ياسين وزعيم الإرهاب !

هكذا واجه الرئيس المصري - رمز السياسة المصرية - التحلب الأمريكي ورئيس وزراء إسرائيل برغم هذه الظروف إلى توقيع وثيقتين :

وثيقة أولى متعلقة بإطار السلام الشامل ، ووثيقة أخرى متعلقة بإطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، إنها تمثلان الإطار الشامل للتسوية .

وتنص الوثيقة الأولى على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وتقضى بأن تكون لهم الفرصة لتقرير الكيفية التي يرغبون فيها لحكم أنفسهم من خلال المفاوضات حول إقامة الحكم الذاتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .^(١١)

وتتيح الوثيقة لممثلي الفلسطينيين الاشتراك في المفاوضات الخاصة بالفترة التي ستعقب السنوات الخمس ، ومن ثم فيما يتعلق بمستقبلهم . وسيكون للممثلين الفلسطينيين المنتخبين فرصة متاحة للموافقة على الاتفاقية التي تنظم قواعد الوضع النهائي للمنطقة ، وتجرى هذه المفاوضات على أساس جميع البنود والمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ .

كذلك تنص الوثيقة الأولى على ترتيبات الأمن وتعهدات السلام التي يتوقع أن

(١١) مجلة السياسة الدولية : العدد ٥٤ ، أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

تكون جزءاً من أية تسوية شاملة بين إسرائيل وكل دولة من جيرانها بما في ذلك إنشاء مناطق متزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح ومناطق إنذار مبكر ووجود قوات دولية .

وتنص الوثيقة الأخرى التي أطلق عليها « إطار لايرام اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل » على انسحاب إسرائيل من سيناء على مرحلتين :

المرحلة الأولى : انسحاب رئيسي يتم في فترة تتردد بين ثلاثة وتسعة أشهر بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية التي يجب أن توقع في غضون ثلاثة أشهر ، وتمثل القطاع الغربي من سيناء الذي يحده الخط الممتد من شرق العريش إلى رأس محمد .

وتتم مرحلة الانسحاب الأخرى من شرق الخط حتى الحدود الدولية لمصر خلال عامين إلى ثلاثة أعوام .

ولقد وُضع شرط لتوقيع اتفاق السلام هو أن يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المستوطنات أو إزالتها .

وبمقتضى الاتفاق فإن المطارات العسكرية الإسرائيلية الثلاثة في شرم الشيخ والمليز وجنوب إيلات ستعود إلى السيادة المصرية حيث سيتم تحويلها إلى مطارات مدنية تخدم حركة الطيران التجاري في العالم .

وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مطارين لإسرائيل جنوبي صحراء النقب يتكلف إنشاؤهما نحو ٥٠٠ مليون دولار تعويضاً لإسرائيل عن المطارات الثلاثة .

وينص الاتفاق على إقامة طريق يربط بين مصر والأردن يمر شمال إيلات مما سيعزز عليه الربط بين المشرق العربي والمغرب العربي . والمفروض طبقاً للاتفاق أن ترابط داخل منطقة الممرات - الموضحة بالخريطة - وعلى بعد نحو ٥٠ كم شرق قناة السويس قوات أساسية من القوات المسلحة المصرية على أن تتولى وحدات

حرس الحدود صيانة الأمن في المنطقة من شرق الممرات حتى ٢٠ كم من الحدود الدولية . وفي المنطقة غرب الحدود الدولية وعمق ٢٠ كم في سيناء تقوم قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني بالإشراف على ترتيبات الأمن .

وتنص الوثيقة أيضاً على إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل عند إتمام الانسحاب في المرحلة الأولى الذي يمثل الجانب الأكبر من الانسحاب .

ولقد أُلحق بالاتفاقية بوثيقتها الأولى والأخرى نصاً القرار رقم ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ ، وهما اللذان أصدرهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .^(١٢)

كل ما تناوله بحثنا هذا عن اتفاقية كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار للجانبين المصري والإسرائيلي إنما يتم إذا صدقت النوايا ، وتوصلت الأطراف المعنية إلى الهدف المنشود من الاتفاقية على طريق تحقيق السلام القائم على العدل . لكن أين التضامن العربي في مثل هذه الظروف الحاسمة والدقيقة ؟ هل السياسة العربية رشيدة تخطط وفقاً للأسس العملية ، أو أنها تخضع للانفعالات وأهواء بعض الحكام ... ؟؟

إن الإجابة واضحة على هذه التساؤلات . فالسوابق توضح أن السياسة العربية تتميز بالميوعة في بعض الأحيان والجددة في أحيان ثانية ، والنفس القصير في حالات متعددة ، هذا بالإضافة إلى التقلب وعدم الاستقرار على حال والاكتفاء بالمواقف السلبية !

وكانت النتيجة هي التمزق بين الجماهير العربية واليأس وعدم الثقة في السياسيين ، وأيضاً الكذب ومخاطبة المشاعر ، وإثارة غرائز القطع . فمن هنا أصبح الرأي العام العربي لا طعم له ولا رائحة رشيدة !

فالمفروض أن يكون التضامن العربي في كل الأوقات بخيرها وشرها ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت أجهزة صناعة القرارات في العالم العربي على مستوى

(١٢) انظر الخريطة في الصفحة للمقابلة .

العصر ، فالسياسة هي نتاج الإمكانيات وعناصر القوى ، وليست نتاج الخطب الحماسية والدعايات السوداء واستغلال التقدم التكنولوجي في التدمير وليس في البناء .

هكذا فإن الصفوة العربية هي المؤهلة للمساهمة في تحقيق التضامن العربي وإيجاد الطرق الملائمة لتجنب التصادم وتثبيت قيم ومعتقدات ترتبط بالإنسانية والإخاء والتحدى والمصير المشترك .

ولكن أين التضامن العربي بعد قمة كامب ديفيد ؟ هل أصبح حلماً بعد أن كان حقيقة ؟ إن العالم العربي في ساعة حسم ، وقد آن الأوان لترشيد سياسة التضامن العربي ، ويمكن في إطار هذه السياسة أن تختلف وأن تتعدد الرؤية ، وقد يكون ذلك من مستلزمات المرحلة ، ولكن أن نختلف بمنطق عصر الجاهلية التي سادت قبل الإسلام ويدمر بعضنا بعضاً فسيكون جزاؤنا شديداً ، وستحاسبنا الأجيال القادمة على ذلك !

والتساؤل الآن : متى سيكون التضامن العربي ؟ متى سيتحول الحلم إلى حقيقة ؟ إن الصفوة العربية مسئولة عن تحقيق التضامن العربي الذي تقتضيه تحديات العصر ومستويات المستقبل .

لقد قال الرسول الكريم : « إن الله يرضى لكم ثلاثاً : يرضى لكم أن تعبدوه وحده ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ومن هنا يمكن أن يتحقق التضامن العربي ، كما أنه في الوقت نفسه قد آن الأوان لتستجيب الجامعة العربية لطبيعة التحدى وتقدر الأمور بواقعية^(١٣) .

موقف الدول الأفريقية من قرارات كامب ديفيد :

سبق أن أوضحنا أن دول منظمة الوحدة الأفريقية تؤيد الحق العربي وتطالب

(١٣) تحليل واستنتاجات لمقال د . محمد علي العريفي بجريدة الأهرام في ٢٠/٩/١٩٧٨ .

إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلت بفعل العدوان في سنة ١٩٦٧ وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

- تطالب الدول الأفريقية إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ويؤيدون الجهود السلمية الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل للقضية .

قامت مصر بمبادرتها من أجل السلام ، وزار الرئيس السادات القدس المحتلة ، ليحدث ثقباً في جدار الشك والخوف والمزاج النفسى الذى يسود جو اليهود وخشيتهم من أى حل لعدم ثقتهم في نوايا العرب ، وليؤكد للعالم جدية الموقف العربى وشجاعته وتحمله لمسئوليته التاريخية في التوصل إلى حل سلمى وخاصة أن الحروب التى خاضها العرب ضد إسرائيل في أربع جولات ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٩٧٣ لم تحقق السلام الكامل ولن تحققه الحروب المستقبلية .

- باركت كثير من دول أفريقيا الخطوة الجريئة التى أقدمت مصر عليها صراحة ، وهى تلك الدول التى تفهمت القضية بحقيقتها ، وهناك بعض الدول قد تحفظت في آرائها تجاه المبادرة ودولاً ثالثة رفضت المبادرة ونددت بها .

ثم تأتى مبادرة الرئيس الأمريكى في عقد قمة كامب ديفيد ويسفر المؤتمر عن إطار لحل القضية يتلخص - كما سبقت الإشارة - في وثيقتين إحداهما خاصة بالقضية الفلسطينية بصفة عامة وأخرى خاصة بمصر وإسرائيل ، وهذه القرارات تنطلق من قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وأيضاً في إطار الإستراتيجية العربية التى أقرها مؤتمر الرباط .

ولقد انقسمت الدول الأفريقية تبعاً لارتباطات هذه الدول بالدول الكبرى قسمين : فهناك دول تدور في فلك الاتحاد السوفيتى فوجهة نظرها هى وجهة نظر السوفيت نفسها تجاه مقررات كامب ديفيد التى تتلخص في رفضها والتنديد بما جاء فيها خاصة بالقضية الفلسطينية وإدانتها مصر بأنها تحاول التوصل إلى حل منفرد مع

إسرائيل ، وأن ذلك يعتبر خيانة للتضال العربى من أجل الوصول إلى حل شامل وكامل للقضية برمتها .

أما الدول الأخرى والتي تدور في فلك الغرب فإنها قد أيدت مقررات كامب ديفيد وباركتها لقناعتها بما أمكن التوصل إليه بين مصر وإسرائيل وإيمانها بأن هذا الخط هو الذى سوف يحقق السلام الدائم والعدل للقضية العربية الإسرائيلية . أما الدول العربية ومن بينها دول أفريقية وأخرى آسيوية فإنها قد انقسمت ثلاثة جبهات :

الأولى وهى التى تؤيد المبادرة ومن ثم تؤيد قرارات كامب ديفيد وعلى رأسها السودان والمغرب .

والثانية قد وقفت وسطا ولم تدن القرارات ولم تؤيدها صراحة أو قد وضعت عليها بعض التحفظات ومن بينها السعودية والإمارات العربية والكويت والأردن .

والثالثة وقد رفضت مبادرة السادات من الأصل ، ورفضت مؤتمر كامب ديفيد وقراراته وهى تلك التى تدور في فلك السوفيت وتطلق على نفسها دول الرفض وعلى رأسها سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وقضية مثل قضية الشرق الأوسط كان من الضرورى أن تنقسم الآراء حيال ما يتم تحقيقه بصدددها من حلول سلمية أو تفاوضية بتدخل واشتراك الولايات المتحدة ؛ لأن الصراع قد استمر قرابة الثلاثين عاماً وتخللته حروب أربعة ، وأصبحت المواجهة معقدة جداً والقضية متشابكة ، ولذلك كانت الآراء فى صدد الحل متباينة ، وليست كلها موافقة أو رافضة ؛ فكل يتناول ما يتم من خلال مواقفه الشخصية وأيديولوجيته التى يؤمن بها والقوى الكبرى أو العظمى التى يتبعها ، وخاصة أن المصالح الدولية تتحكم فى مواقف الدول وأن التطلع للتنمية والحصول

على تكنولوجيا العصر والسلاح الحديث يقف حاجزاً ومؤثراً من قضايا ومواقف هذه الدول .

أيد الله كفاح ونضال الرئيس المصرى البطل ، وجمع شمل العرب والأفارقة ،
ووحّد كلمتهم ، وبارك خطاهم على طريق الحرية والتحرير ، وجنب الله وطننا
العربى الأفريقى الكبير ويلات الحرب والدمار .

تصور لأهداف إسرائيل الإستراتيجية فى العقد القادم :

إن تقييم وتقدير أهداف إسرائيل الإستراتيجية فى المستقبل أمر بالغ الصعوبة
بالنظر إلى ارتباطه بالمبادئ والمفاهيم والركائز التى تستند إليها أى إستراتيجية ، وهو
أمر يحتاج إلى درجة عالية من المرونة الفكرية لتستطيع استيعاب الحقائق الواقعية
والتسليم أولاً بآثارها على المبادئ الإستراتيجية الأساسية للدول ثم الانتقال إلى
تعديل هذه المبادئ :

– ستناول تقدير أهداف إسرائيل الإستراتيجية فى العقد القادم طبقاً لمرحلتين

كالآتى :

(أ) مرحلة المفاوضات الحالية لتحقيق حل سياسى عادل للمشكلة .

(ب) مرحلة تالية للمرحلة السابقة وتطلع إلى المستقبل الأبعد .

إستراتيجية إسرائيل خلال مرحلة المفاوضات :

نقدر أن نظل أهداف إسرائيل السياسية والإستراتيجية والسابق الإشارة إليها فى
الفصل الأول عالية ثابتة ويبدو أن تتصور من خلال هذه الأهداف غايات إسرائيل
من وراء تحقيقها كالآتى :

سياسياً :

الحصول على أفضل ظروف سلام ممكنة وبأفضل شروط تحقق أهدافها ، محاولة الوصول إلى ذلك بما يلي :

- إطالة فترة المباحثات والمناورات إلى أقصى حد ممكن بأمل تغيير العوامل الضاغطة لمصلحة الحق العربي .

- تثبيت تأييد أمريكا لمطالبها ومنع تحييدها أو تأييدها للعرب .

- إقامة جسور علاقات مع الاتحاد السوفيتي .

- منع أي دور معاد أو مضاد لها في أوروبا الغربية .

- تحقيق فرقة أو متناقضات عربية تخلق فرص شروط أفضل لمصلحتها .

- محاولة الاتفاق مع كل دولة عربية من دول المواجهة على حدة .

- محاولة النفاذ إلى الشعب الفلسطيني وتجميع أو تطويع دور ممثليه وقياداته .

- استغلال ظروفها السياسية الداخلية في تقليل ما تنزل عنه إلى أقصى حد

ممكن والحصول على أفضل مكاسب أمن أو توسع أو ضمانات^(١٤) .

عسكرياً :

الاحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة رادعة تخدم المفاوض الإسرائيلي خلال مراحل

المباحثات محاولة الوصول إلى ذلك من خلال الآتي :

- الحصول على أكبر قدر من أحدث الأسلحة من مصادر إمدادها وخاصة

أمريكا .

- الوقوف على الخطوط التي تصل إليها في مراحل المفاوضات المختلفة بأكبر

كفاءة وقدرة عسكرية تمنع اتجاه الدول العربية إلى التفكير في استخدام القوة .

(١٤) أكاديمية ناصر العسكرية العليا - كلية الدفاع الوطني - الدورة الخامسة - المجموعة الثالثة - البحث

رقم ٣ لسنة ١٩٧٦/١٩٧٧ .

- استعراض قدراتها على استخدام القوة في مراحل المفاوضات للضغط لقبول شروطها أو منع نزول من جانبها .
- تطوير قواتها المسلحة ورفع كفاءتها ونوعية تسليحها وأساليب قيامها والاستعداد لمواجهة احتمالات استئناف القتال .
- سرعة تطوير أساس وإمكانات الصناعة الحربية .

إستراتيجية إسرائيل في المرحلة التالية والمستقبل الأبعد :
إن إستراتيجية إسرائيل وأهدافها في المستقبل الأبعد تتحدد طبقاً للاحتتمالات التالية :

١ - فشل الجهود الجارية للوصول إلى حل سياسى :
وفى هذه الحالة فإننا نقدر أن يكون هدف إسرائيل هو تثبيت الموقف والدخول فى صراعات قد تتطور إلى صدامات مسلحة تحاول من خلالها تحقيق نصر عسكرى حاسم على العرب تفرض من خلاله شروطها المرحلية ، وتحقق به أقصى الممكن من أهدافها السياسية الثابتة .

٢ - وصول الجهود الحالية إلى حل سياسى :
ويخلق هذا موقفاً سياسياً وإستراتيجياً جديداً لابد أن تعيد إسرائيل على أساسه حركتها وإعادة تحديد جبهات الصراع التى لابد أن تتسع حيثئذ إلى مجالات حضارية واجتماعية تسعى فيها إلى تطبيع العلاقات مع العرب .
ويمكن تصور عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية فى ضوء وصول الجهود الحالية إلى حل سياسى فيما يلى :

(أ) سياسياً واقتصادياً :

- استعادة مكانتها وارتباطاتها بمصالح وإستراتيجية أوروبا الغربية وأمريكا
- الانفتاح على الكتلة الشرقية وخلق الروابط الاقتصادية والسياسية بها وتهجير أكبر نسبة ممكنة من يهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية .
- إعادة علاقاتها ونشاطها مع دول العالم الثالث وخاصة الدول الأفريقية
- الاهتمام بالتطور الاقتصادي والتصنيع والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي واجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات بما يمكنها من الوصول إلى موقف متفوق محلياً ومصدراً للخبرة لدول العالم الثالث وخاصة أفريقيا .
- زيادة إمكاناتها البشرية بالتهجير واستغلال المساحة التي تشغلها إلى أقصى حد في الاستيعاب والاستيطان والتعمير .
- محاولة النفاذ إلى الدول العربية وتطبيع العلاقات معها مركزة على الدول التي يمكنها أن تبدأ في التعامل معها في المشرق أو المغرب العربي باقتراب مخطط إلى فتح الحدود والنشاط السياحي والخطوط الجوية محققة فائدة متبادلة متجنباً أى إثارة لسوء نواياها .
- محاولة استغلال الأقليات المختلفة العربية - الأقليات الجنسية أو الدينية أو العقائدية في خلق علاقات أوركائز لجس إمكانات التعاون وتطوير العلاقات .
- احتواء الكيان الفلسطيني سواء كان مستقلاً أو كجزء من الدولة الأردنية .

(ب) عسكرياً^(١٥) :

- خلق قاعدة صناعية عسكرية متطورة تمكنها من الاعتماد على نفسها ضد احتمالات تغير مواقف وإستراتيجيات الدول المصدرة للسلاح وترفع القيود والضغوط وكوسيلة للنفاذ إلى دول العالم الثالث ومنها أفريقيا في مجال التسليح .

(١٥) المصدر السابق .

- تطوير إمكانيات قواتها المسلحة كماً ونوعاً مع الاحتفاظ بالتفوق ضد دول
المواجهة العربية مع بروز احتمال اللجوء إلى الاختيار النووي وصولاً إلى التفوق
واحترافاً بالقدرة على الردع بعيداً عن احتمالات الإخلال بهذه القدرة من جانب
العرب .

- تطوير أساليب القتال لتلائم أهدافها الإستراتيجية في هذه المرحلة محتفظة
بالطابع التعرضي .

- اكتساب القدرة الوقائية وتأمين الدولة ضد احتمالات الهجوم العربي
المفاجئ ، بتطوير نظام دفاع جوى كفاء ونظام مخابرات جنباً إلى جانب العودة إلى
نظام المستعمرات الدفاعية في مناطق الحدود والاحتفاظ بقوات احتياطية وقوة
للردع مناسبة للموقف .

خاتمة

لقد جدت على الأحداث التي وردت في هذا الكتاب تطورات سياسية سريعة مما اضطرني إلى ضرورة تغطيتها بتحليل لكل ما تمكنت من الوصول إليه من تفصيلات .

فالجدير بالملاحظة أن الفترة ما بين مبادرة القدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ومؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر سنة ١٩٧٨ تعتبر منعطفاً هاماً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي حيث شهدت لأول مرة في تاريخ الصراع أسلوباً جديداً لمعالجة قضايا الخلاف ، يعتمد على التفاوض المباشر والمحاورة الجادة للتوصل إلى حل سياسي سلمي للمشكلة ، كما تميزت بدور أمريكي نشيط في هذه العملية انتقلت به الولايات المتحدة الأمريكية من دور الوسيط إلى دور الشريك الكامل .

وبرغم قصر هذه الفترة فإنها تضمنت حشداً من التطورات والأحداث الهامة تمثل أهم تلك التطورات بعد زيارة القدس في مؤتمر القاهرة التحضيري لقاء الإسماعيلية وما أسفر عنهما من نتائج ، وكذلك زيارة كارتر لأسوان ثم اجتماعات اللجنة العسكرية في القاهرة واللجنة السياسية في القدس والتي قطعت بعد فترة قصيرة . تلا ذلك زيارة الرئيس السادات لواشنطن وعودة الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط من خلال جولة ألفريد أثرتون في المنطقة في محاولة للحفاظ على قوة الدفع لجهود التسوية .

ثم جاء مؤتمر ليندز بناءً على دعوة أمريكية الذي أعقبه مباشرة لقاء بين الرئيس السادات والمستشار النمساوي وتضمن مقترحات من قبل الاشتراكية الدولية من

أجل دفع عملية السلام ، ثم تضمن أيضاً لقاءات بين الرئيس السادات وكل من عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي وزعيم التجمع العالى المعارض فى إسرائيل . ثم جاء لقاء « كامب ديفيد » الذى يمثل المرحلة التالية لكل هذه الجهود حيث أمكن لأول مرة التوصل إلى حد أدنى من التفاهم على القضايا محل الخلاف ؛ وأسفر عن إعلان وثيقتى كامب ديفيد باعتبارهما إطاراً مناسباً لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط^(١) .

ولقد سبق أن حللت هاتين الوثيقتين فى الفصل العاشر من الكتاب - وكما سبقت الإشارة - فلقد حظيت نتائج المؤتمر باهتمام وجدل كبيرين سواء على الصعيد العربى والعالمى أو على الصعيد الرسمى وغير الرسمى ، حيث إن وثيقتى المؤتمر تتعلق أولاهما بالإطار العام لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط وتتناول الأخرى الخطوط العريضة لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، ومن ثم يعتبر المؤتمر بتأثيره حلقة بارزة فى تاريخ تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، حيث وضع إطاراً للحل الشامل لمشكلة تسببت فى حروب استمرت ثلاثين عاماً .

ومن هنا فإن الرئيس المصرى العظيم استطاع أن يحدث تحولاً فى السياسة الأمريكية من موقف الانحياز الكامل إلى جانب إسرائيل إلى موقف متوازن نوعاً ، ثم إلى اعتبارها وسيطاً ثم إلى شريك كامل فى القضية ودعوته للسلام أمام الكونجرس سنة ١٩٧٧ ومبادرته للسلام أيضاً وزيارته للقدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ ثم قبوله دعوة الرئيس الأمريكى إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ . هذا وفى أوائل مارس لسنة ١٩٧٩ بدأت المحاولات لتنفيذ الخطوط العريضة الواردة فى اتفاقية كامب ديفيد وذلك بعد مفاوضات شاقة مضنية

(١) الأهرام الاقتصادى - العدد ٥٦٧ الأول من أبريل سنة ١٩٧٩ ص ٥٩ .

انظر أيضاً : د . د . عبد العزيز سليمان نوار وآخرون ، - دبلوماسية السلام فى الشرق الأوسط - مؤتمر كامب ديفيد . . رؤية علمية جديدة - جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .

استغرقت ١٦ شهراً وصلت خلالها إلى حافة الانهيار عدة مرات^(٢) .
وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩ تم توقيع « معاهدة السلام » بين مصر وإسرائيل
بشهادة الرئيس الأمريكى - فى واشنطن ، وذلك بعد أن نجحت مصر من خلال
مرحلة المفاوضات الصعبة فى وضع الأمور فى نصابها الصحيح من حيث :
• تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل ، وإلغاء جميع المستوطنات التى سبق
لإسرائيل إنشاؤها فى سيناء .

• التحديد الدقيق للرابطة القوية بين التسوية فى سيناء والتحرك فى الضفة
الغربية وغزة من أجل إقامة الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل خلال المرحلة الانتقالية
التي ستبعتها مرحلة التسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

• التأكيد الواضح على أن التسوية المصرية/الإسرائيلية هى أحد عناصر الحل
الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك عن طريق إعادة تأكيد المبادئ التى
تضمنتها اتفاقات كامب ديفيد فى التسوية الشاملة والعادلة والدائمة ، وحق جميع
الأطراف فى التوصل إلى معاهدات مماثلة تقوم على المبادئ التى تضمنتها المعاهدة
المصرية/الإسرائيلية .

• عدم المساس - تحت أى ظرف - بالتزامات مصر تجاه أمنها العربية وهو
ما أكدته التفسيرات المحددة لنص المادة السادسة فى المعاهدة .
ونجد أن المعاهدة تضم ديباجة وتسع مواد وعدة ملاحق وتنص على النقاط
الأساسية التالية^(٣) :

• إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وانسحاب القوات الإسرائيلية والمدنيين
الإسرائيليين بكاملهم من كل سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين
تحت الانتداب .

(٢) المصادر السابقة

(٣) انظر ملف وثائق معاهدة السلام فى الشرق الأوسط المرافق آخر الكتاب .

- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في أوقات السلم .
- إقامة ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة .
- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها ، ويتم تعديلها باتفاق الطرفين .
- لا تمس المعاهدة ، ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .
- تحل الخلافات الخاصة بتطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض ، وإذا لم يتيسر حل الخلافات بالتفاوض تحل بالتوفيق ، أو تحال إلى التحكيم .
- يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة .
- وقد اتفقت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على تفسير للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة ، أكد الآتي :
- من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل تبدأ مصر وإسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، على أن تبدأ المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام ، وتتفق حكومتا مصر وإسرائيل على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل .
- إن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ينهي إحدى المراحل الرائعة من نضال الشعب المصري والتي امتدت على مدار ٣٠ عاماً من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية بذلت مصر خلالها الغالي والرخيص ، وكانت العمود الفقري الذي التفت حوله مقاومة البلدان العربية لدرء العدوان الواقع على الأمة العربية وشعوبها .
- وفي صدد تحليل هذه المرحلة التي نعتقد أنها على وشك الانتهاء يلاحظ ما يلي :

- * أنها بدأت بالهزيمة العربية في حرب عام ١٩٤٨ .
- * أنها تنتهى ومصر على وشك التوصل إلى تحقيق القدر الأكبر من أهداف الأمة العربية في تحرير الأرض ووضع البذور الصحيحة للتسوية الفلسطينية العادلة .
- * أن مصر - في إدارتها الناجحة للصراع خلال هذه المرحلة - استخدمت جميع الأسلحة المتاحة والشرعية ، وكانت على بينة ووعى دائم بالتطورات الدولية والمفاهيم والقواعد الأساسية في السياسة والحرب .
- إن مصر - بوعى كامل لحركة التاريخ - وضعت فور هزيمة يونيو ١٩٦٧ أهدافاً إستراتيجية وأخرى تكتيكية ، وقد عملت طوال اثني عشر عاماً على تحقيقها بأساليب سياسية وعسكرية وحيث :
- * عملت على شحذ إرادة الأمة العربية وحشد مواردها لمواجهة التحدى .
- * قبلت ما كان ينادى به المجتمع الدولى كعناصر للتسوية العادلة ، وهى ما تجسد فى القرار ٢٤٢ الذى قبلته جميع الدول العربية .
- * جهزت المسرح الدولى والإقليمى والداخلى لاستعادة التوازن العسكرى والإستراتيجى بين العرب وإسرائيل ، وذلك من خلال سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة التى امتدت على مدار ثمانية عشر شهراً ، وهى فى ذلك كانت تعلم علم اليقين أن النجاح الإسرائيلى لن يوقفه إلا نجاح عسكرى عربى مماثل .
- * حاربت معركة أكتوبر العظيمة وهى على وعى كامل بأن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، وأن الهدف من العمل العسكرى هو كسر نظريات التوسع المتخفية وراء دعاوى الأمن ، وفتح الباب أمام التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة عن طريق وضع إسرائيل فى حجمها الطبيعى فى الشرق الأوسط واستعادة الإنسان العربى ثقته فى نفسه وفى قدراته الخلاقة .
- * وفى ضوء ما سبق لم يكن أمراً غريباً إلا على قلة من قيادات عربية لم تكن قادرة على فهم مفاهيم الحرب والسياسة والحركة والتفاوض - أن تقوم مصر فى قمة

الصدام المسلح بتاريخ ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للتسوية ، وأن تعمل بحساسة على إشراك الولايات المتحدة بشكل متصاعد في جهود التسوية ، ثم أن تقوم بتوقيع اتفاقيتين لفض الاشتباك مع إسرائيل حققنا لمصر فرصة إعادة بناء منطقة القناة وإعادة ما يربو على مليون مواطن مصري وفتح القناة للملاحة الدولية واستعادة بترول سيناء .

* ثم جاءت مبادرة السلام لكي تتوج الجهود المصرية خلال هذه المرحلة ، وتقود إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ووضع اللبنة الأولى للتسوية الفلسطينية .

ومن ناحية أخرى فإنه بتوقيع معاهدة السلام تبدأ مرحلة جديدة من نضال الشعب المصري لمواجهة تحديات المستقبل في المجالين الداخلي والخارجي ، وهي مرحلة تتطلب من الشعب المصري أن يضع مرة أخرى مجموعة جديدة من الأهداف والأولويات الإستراتيجية والتكتيكية التي تحقق لهذا الشعب آماله المشروعة في قطف ثمرات السلام ، وفي مقدمتها تحقيق الوفرة والأمان والاستقرار لجموع هذا الشعب الذي عانى الكثير ، وتحمل عبء المواجهة العربية - الإسرائيلية لمدة تزيد على الثلاثين عاماً ؛ كما تضع الأمة العربية على الطريق الصحيح لتحقيق آمالها وأهدافها القومية العادلة .

وتلك المجموعة الجديدة من الأولويات الإستراتيجية يجب أن تأخذ في اعتبارها المبادئ التالية :

أولاً : أن التسوية المصرية الإسرائيلية ليست هي نهاية المطاف ، بل إن مصر مستحتمل - طبقاً لتعهداتها في معاهدة السلام وفي اتفاقات كامب ديفيد - مع الفلسطينيين عبء المعركة التفاوضية الشرسة التي سيدور رحاها على جبهة التسوية الفلسطينية من أجل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتحملها لمسئولياتها الوطنية خلال الفترة الانتقالية ، كذلك ستشارك مصر - بشكل كامل - في المفاوضات

التالية الخاصة بالتوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية والشكل الأخير الذى سيأتى عليه رأى الشعب الفلسطينى بالنسبة لمصيره .

ثانياً : إن مصر ستقف إلى جانب أى طرف عربى يقبل التفاوض على أساس المبادئ العامة لاتفاقات كامب ديفيد التى توصلت إليها مصر بجهدا المنفرد فى ظروف بالغة الصعوبة .

ثالثاً : إن المصلحة العليا لمصر تفرض عليها أن تسعى لتحقيق الاستقرار - ليس فقط لنفسها على المستوى الداخلى ، ولكن أيضاً على المستوى الخارجى - فى هذه المنطقة ذات الوضع والإمكانات والموارد الإستراتيجية الحساسة .

ومصر فى محاولتها لتحقيق الهدف يجب أن تضمن دعم تأييد جميع القوى الحرة المحبة للسلام والتقدم .

رابعاً : إن مصر يجب أن تسعى بنشاط لتثبيت مواقعها وتنمية دورها فى مجالات عدم الانحياز ودعم المجموعة الإسلامية ، وتحقيق الآمال الأفريقية للقضاء على النظم العنصرية ، وكذلك تأكيد دور مبادئ القانون الدولى والأخلاق فى علاقات الدول ، وحق الشعوب فى التمتع بثمرات عملها وثرواتها دون سلب أو ابتزاز أو تهديد^(٤) .

ومن هنا فإنه برغم أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لم تؤد بعد إلى السلام الشامل الذى نهدف إليه فإنها وبلا أدنى شك تعتبر أهم خطوة إنجاز تقطع الطريق فى اتجاه الوصول إلى إقرار السلام الشامل العادل فى الشرق الأوسط ، ونقطة البداية فى مرحلة تاريخية جديدة تشمل المنطقة العربية وإسرائيل .

ومما يجدر ذكره أنه لا سعادة للبشرية بدون سلام ، والإسلام والسلام - لفظاً ومعنى - من أصل واحد ويهدفان لشيء واحد .

(٤) مجلة السياسة الدولية - العدد ٥٦ - أبريل سنة ١٩٧٩ .

- انظر أيضاً : مجلة أكتوبر - السنة الثالثة - العدد ١٢٧ ، أبريل سنة ١٩٧٩ .

ويؤكد القرآن الكريم نبذ الخلافات ويدعو إلى الاعتصام والاتحاد في قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا) (٥) .

لقد عظمت كلمة السلام في الإسلام فالله اسمه السلام ، والإسلام من السلام وتحيية المؤمنين بعضهم لبعض كلمة السلام وتحيية الملائكة لهم وهم في الجنة هي السلام (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) (٦) .

لقد آن الأوان أن يصمت اللحن الحزين الذي ينساب بين جوانحنا ، وأن يحف تدفق الألم الدفين الذي يسرى مع أنفاسنا ، ويغلف رؤى الماضي والحاضر والمستقبل .

بدت تباشير فجر جديد تمزق الستائر السوداء التي أسدلت على عقولنا وأرواحنا وأحلام أولادنا ، وتطلق الإنسان المصرى من قيود التشاؤم ! وتفك أسر الفن والأدب وكل ألوان الفكر من سجون الأحزان وبقايا قرون المهانة والإذلال ! تراث مئات السنين من مرارة الاستعمار والخوف والفقر والحروب ، تاريخ طويل يختلط فيه دم الأبرياء ودموع الفقراء وأنين الجائعين حتى باتت سمة الحزن بعضاً من سماتنا ، وصرخة الحيارى بعضاً من أغانيها ، وأصداء الخوف تردد صلاتنا ، وتنبعث في كل حركة نتحركها ، أو كلمة ننطق بها ، أو واجب نقوم به ! تراث سنوات طويلة من المعارك تحطم فيها أول ما تحطم كبرياؤنا ، وتناثرت أول ما تناثر فيها أشلاء أصالتنا ، وتشوه في خضمها تاريخنا ، أجدد التواريخ ؛ واهتزت ثقتنا بأنفسنا وثقتنا بمستقبل بلدنا وأولادنا !

إننى على يقين من أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سوف تكون بمشيئة الله حجر الزاوية في سلام شامل يحجب كل شعوب المنطقة مرارة الصراعات الطويلة

(٥) سورة آل عمران آية ١٠٣ .

(٦) سورة الرعد آية ٢٤ .

السابقة التي عاشتها ، لقد جاء الرئيس المصري العظيم ليمد يده القوية مغيرا مجرى التاريخ داعياً إلى وقف دوامة الحرب والكراهية والدمار . . .

ولولا صمود مصر الوطنية وهي قاعدة الأمة العربية ودرعها بلا نزاع لتحولت الأخطاء الفادحة والهزائم المتوالية إلى كارثة الكوارث بالنسبة للشعوب العربية كلها ، ولاستطاعت إسرائيل أن تنفذ ما تحلم به الصهيونية العالمية منذ أمد بعيد - كما سبقت الإشارة - فتقيم دولتها من الفرات إلى النيل !

ومن ثم فتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل حدث هائل وعظيم في تاريخ الشرق الأوسط والعالم ؛ لأن الشرق الأوسط سوف يدخل بهذه المعاهدة مرحلة جديدة تفتح الطريق أمام الاستقرار والسلام الشامل .

ومن الملاحظ أن المادة الأولى من معاهدة السلام تنص على سحب إسرائيل لجميع قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة . وتنص المادة الأولى من الملحق الأول على أن عودة مصر إلى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء يتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة^(٧) .

مراحل الانسحاب من سيناء :

سيتم الانسحاب من سيناء بعد المعاهدة من خلال خمس مراحل تتمثل فيما يلي^(٨) :

١ - مرحلة الانسحاب الأولى (بعد شهرين) = العريش ، أم بجمة ، البلاعيم ، قطية ، رمانة ، الطامة ، بالوطة ، أم خشيب .

(٧) انظر ملف وثائق معاهدة السلام في الشرق الأوسط المدرج آخر الكتاب .

(٨) انظر الخريطة شكل ١٧ التي توضح مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء .

- ٢ - مرحلة الانسحاب الثانية (بعد ٣ شهور) = سهل العريش ، بئر الحفن . .
- ٣ - مرحلة الانسحاب الثالثة (بعد ٧ أشهر) = الطور ، جبل موسى ، دير سانت كاترين ، صفصافة ، رأس محمد .
- ٤ - مرحلة الانسحاب الرابعة (بعد ٩ أشهر) = الجفجافة ، الحسنة ، صدر الحيطان ٥ نخل ، السر .
- ٥ - مرحلة الانسحاب الأخيرة (خلال ٣ سنوات) - أبو عجيبة ، القصيمة ، الكتلا ، رأس النقب ، التمد .

هكذا تستعيد مصر سيادتها كاملة على كل سيناء بعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين منها وفقاً لاتفاقية السلام وبعد احتلال لها عقب يونيو سنة ١٩٦٧ .

وسيتيح الانسحاب الإسرائيلي للقوات المصرية أوضاعاً إستراتيجية أقوى وأفضل مما هي عليه الآن .

وستدخل فرقة مشاه ميكانيكية تضم ٢٢,٠٠٠ رجل و ٤٠٠,٠٠٠ من قوات حرس الحدود إلى المنطقتين « ا » و « ب » للدفاع عن الحدود الشرقية لمصر . وستسلم مصر جميع المنشآت والمطارات ومحطات المياه والكهرباء والطرق سليمة من الجانب الإسرائيلي ؛ كما تعهدت إسرائيل بتدمير كل التحصينات وإزالة حقول الألغام التي في سيناء ، وستتولى الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة مراحل الانسحاب الإسرائيلي بطلعات لطائرات الاستطلاع الجوي^(٩) . وعلى ذلك ستعود سيناء إلى السيادة المصرية ويعود معها الخير والثروات المدفونة تحت الرمال . . إن سيناء تبلغ مساحتها نحو ٥٦,٠٠٠ كم^٢ .

(٩) انظر الخريطة شكل ١٨ التي توضح إجراءات ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء .
- انظر أيضا : الملحق العسكري المدرج ضمن ملف وثائق معاهدة السلام في الشرق الأوسط .

إنها أرض الديانات السماوية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم تحوى من الخير الكثير ، فهي مخزن ضخمة لثروة معدنية ومصادر طاقة هائلة !

إن شبه جزيرة سيناء ليست مجرد صندوق من الرمال كما قد يتصور البعض ، وإنما هي صندوق من الذهب مجازاً ، وهي حقيقة إستراتيجية كما هي اقتصادية .

فهي إستراتيجية ليست مجرد فراغ أوحى عازل ؛ إنما هي عمق وإنذار مبكر يمكن أن تشتري فيه الزمان بالمكان . إنها خط الدفاع الأخير عن الدلتا ووادي النيل - أما اقتصادياً فإنها كانت منذ عهد الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة والنادرة ، وهي الآن بئر بترولها ، أى أنها صندوق من الذهب الأسود بالفعل كما تحيط بسياء كتلة مائية ضخمة تضم بيئات مائية متنوعة ساعدت على توفر ثروة سمكية هائلة يمكن أن تقوم عليها صناعة منظمة للصيد والصناعات المتعلقة به .

ومما لا شك فيه أن سيناء تعد مورداً سياحياً كبيراً إذا أحسن استغلاله وخاصة في مجال السياحة الدينية . . . فهي منطقة لها أهمية دينية كبيرة عند المسلمين والمسيحيين واليهود ، حيث إنها تضم بين جنباتها آثاراً عديدة منها الآثار الفرعونية والإسلامية والمسيحية ممثلة في الكنائس والأديرة بالإضافة إلى القلاع العديدة التي لا داعي للخوض في حصرها في هذا المجال^(١٠) .

إنها ثروات هائلة تحت الرمال في انتظار السواعد السمرء ، إنها صورة سيناء المستقبل مشرقة كما تمنّاها . . فسيناء غنية بخيراتها التي احتفظت بها دائماً ، وتعود اليوم لتقدمها لأبناء مصر الذين ضحوا من أجلها والذين هم دائماً على أهبة الاستعداد لحمايتها والدود عنها .

ومن هنا فما لا شك فيه أنها ستعطى اقتصاديات مصر بخاصة وأفريقيا بعامة إضافات هائلة !

(١٠) جمال حمدان (دكتور) - شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان - القاهرة سنة ١٩٧٠ .

معاهدة السلام والرأى العام العالمى :

إنه مثل كل الأعمال الضخمة تختلف الآراء كثيراً حول معاهدة السلام ، كما اختلفت من قبل على مبادرة السلام ، وقبلها على فك الاشتباك ، وقبله على حرب أكتوبر والاستعداد لها ، وقبل ذلك على طرد الخبراء الروس ، ثم قبل ذلك على ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد ذلك سوف تهدأ خيالات الناس وأوهامهم ومخاوفهم ، ويرون الأشياء فى حجمها الطبيعي . وغداً وبعد غد سوف يقال : إن مصر كانت على حق ولم يكن أمامها بعد أن جربت الحروب والدمار وانهيار اقتصادها وتفتت خدماتها إلا أن تقوم شيئاً عن طريق آخر ، هذا الطريق لا نحن الذين اخترعناه ولا ديننا هو الذى ابتدعه ؛ فالرسول عليه السلام عقد صلحاً مع أعداء الإسلام ، وفى كل العصور بين مصر وجيرانها حدثت عقود صلح .

لقد أثارت معاهدة السلام ردود فعل واسعة النطاق فى أنحاء العالم سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى وإن اختلفت من حيث درجة حدتها ، وذلك لأن هذه الملحمة من ملاحم التاريخ لها أكبر الأثر على شعوب العالم أجمع .

أولاً : وجهة نظر السوق الأوربية المشتركة^(١١)

لا شك أن دول غربى أوروبا عامة ودول السوق الأوربية خاصة قد رحبت بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، لأن العالم المتقدم الذى عانى كثيراً من الحروب والذى تتقاسم عواطفه ومصالحه بين العالم العربى وإسرائيل يعتبر السلام خطوة إيجابية شجاعة موضوعية لاستقرار الأوضاع فى هذه البقعة من العالم .

(١١) وكالة الأنباء الفرنسية فى ٢٦/٣/١٩٧٩ .

فلقد أصدرت مجموعة دول السوق الأوروبية التسع في ٢٦/٣/٧٩ بياناً جاء فيه :

إن الدول التسع ترى أن معاهدة السلام تشكل تطبيقاً سليماً وصحيحاً للمبادئ التي ينطوي عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ برغم أن الطريق إلى التطبيق الكامل لهذا القرار مازال شاقاً .

وأشارت الدول التسع إلى رغبة الموقعين على المعاهدة المصرية الإسرائيلية في اعتبار أن هذه المعاهدة بمثابة خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية شاملة تهدف إلى إنهاء ثلاثين عاماً من الأعمال العسكرية ، وذكر أن الدول التسع أخذت في اعتبارها تماماً رغبة الأطراف الثلاثة المعنية في السلام إسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، وأنها تابعت باهتمام بالغ المفاوضات التي انتهت بإبرام المعاهدة ، وقال البلاغ : إن الدول الأعضاء في السوق تأمل أن تتمكن إرادة السلام التي حفلت الرئيس كارتر على الاشتراك شخصياً من أن تتخذ في القريب العاجل شكلاً ملموساً في إطار اتفاق شامل تشترك فيه جميع الأطراف بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني^(١٢) .

ونجد أنه من العوامل الهامة لترحيب دول السوق الأوروبية بمعاهدة السلام أن الجانب المصري قد تعود إحاطتها وعرض تسهيلات السياسة في مراحلها والتشاور بغية كسب التأيد وطلب المشورة ، وهذا بطبيعة الحال أسلوب كسب الأصدقاء . ولكن من ناحية أخرى تتفاوت نظرة الدول الرئيسية في السوق بالنسبة لمعاهدة السلام :

فوجد أن انشغال بريطانيا وإيطاليا بأوضاعها الداخلية المضطربة قد قصر الاهتمام بالقضية على الدولتين العظيمةتين فرنسا وألمانيا الغربية ، ولو أن الصحف البريطانية قد خصصت أماكن واسعة لأنباء توقيع المعاهدة ، وأبرزت الصحف إلى .

(١٢) المصادر السابقة .

جانب ذلك العداء الشديد للمعاهدة من جانب الدول العربية ، وخاصة العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وأشارت « الفاينانشيل » إلى أن المعاهدة تعد حدثاً تاريخياً وإن كان السلام مازال في الميزان ، وقالت : إن الرئيس السادات تحدث عن حقوق الفلسطينيين وضرورة نقل السلطة في الضفة الغربية وغزة لهم بجانب إنشاء وطنهم المستقل^(١٣) .

وقالت صحيفة « الديلي تلجراف » : إن المعاهدة عمل جرىء من جانب الرئيس السادات وبيجين ، وقالت : إن تنفيذ المعاهدة يقع على عاتق الرئيس المصري وحده الذي زاد أعداؤه بعد توقيع المعاهدة .

وذكرت « الديلي إكسبريس » أن توقيع معاهدة السلام نتيجة لمبادرة السادات للسلام ، كما تطالب الصحف البريطانية اليوم أن تثبت إسرائيل حسن نواياها الطيبة بعد أن أثبتت مصر رغبتها الكبرى في تحقيق السلام ؛ وبعد أن غامر الرئيس المصري بأكبر خطوة يمكن أى زعيم أن يقوم بها نظير تحقيق السلام .

ومن ثم فإن الصحف البريطانية والدوائر الرسمية قد رحبت بالمعاهدة ترحيباً مصحوباً بالحذر والتفاؤل المترن ولم تغال في الاندفاع في تأييدها لهذا الحدث التاريخي الذي سيغير الموقف في الشرق الأوسط .

وأبرزت الصحف البريطانية أنباء الخطاب الذي ألقاه الرئيس السادات في اجتماعه بأعضاء الكونجرس الأمريكى وقالت : إن الرئيس يحاول إقناع أعضاء الكونجرس بالضغط على إسرائيل كي تحل مشكلة الفلسطينيين وتعيد لهم وطنهم . وأبرزت الصحف أنباء معارضة الدول العربية الرافضة لمعاهدة السلام وعمليات الإرهاب التى بدأت فى الأراضي المحتلة ، وكذلك الاعتداءات على بعض سفارات مصر فى الخارج .

(١٣) تقرير صحفى - لندن فى ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ .

The Economist, 26 March 1979.

- انظر أيضا :

وأشارت « الفاينانشيل تايمز » إلى اجتماع الدول العربية في بغداد وقالت : إن الدول العربية المتطرفة ترى أن قرار رفع أسعار البترول جزء من خطة الدول العربية المتطرفة للإضرار بمصالح أمريكا^(١٤) .

فرنسا :

هاجمت صحيفة لومانتيه الشيوعية المعاهدة موضحة أنه وراء اقناع السلام تم التوقيع على اتفاقية انتزعتها الولايات المتحدة بوعود السلع والدولارات ، واعتبرت الصحيفة المعاهدة بداية لمرحلة تتدخل فيها أمريكا بشكل كبير في الشرق الأوسط عسكرياً ودبلوماسياً .

وأبرزت صحيفة لوماتان ردود الفعل المعادية في العالم العربي ، وأوضحت أن مناخاً من التوتر والقلق يسود الشرق الأوسط كله ، كما أوضحت أن إسرائيل تتأرجح بين الخوف والسلام ، وأن الرئيس كارتر يأمل بعد نجاحه الدبلوماسي أن يعاد انتخابه عام ١٩٨٠ ، وأن الرئيس السادات مازال واثقاً من نفسه ولا يخشى التهديدات الخارجية قدر قلقه من انتظار شعب بأسره يرغب أخيراً في معيشة أفضل^(١٥) .

ألمانيا الغربية :

(١) على المستوى الرسمي : رحب الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الغربية بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ودعا إلى ضرورة أن تساهم ألمانيا الاتحادية سياسياً واقتصادياً في دعم استقرار السلام في الشرق الأوسط^(١٦) .

(١٤) تقرير صحفي - لندن في ٢٨/٣/١٩٧٩ .

(١٥) تقرير صحفي - باريس في ٢٨/٣/١٩٧٩ .

- مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة وبعض الشخصيات المسئولة بقسم الاستماع السياسي .

(١٦) تقرير صحفي - ألمانيا الاتحادية في ٢٧/٣/١٩٧٩ .

(ب) الصحافة : صرحت صحيفة جنرال إنسيجر بأن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كان في ذاته مهرجاناً للسلام ، وأنه بعد ثلاثين سنة من الحقد والمواجهة العسكرية في أربع حروب وبعد أن دفع عشرات الألوف من المصريين والإسرائيليين حياتهم ثمناً لهذه المواجهة تقوم أقوى دولتين في المنطقة وهما مصر وإسرائيل بعقد معاهدة السلام .

وأكدت الصحيفة أن السلام الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بحصول الشعب الفلسطيني على وطن له .

وذكرت صحيفة فرانكفورت أن الدولتين اللتين وقعتا على المعاهدة هما أهم دولتين بالمنطقة ومن ثم أهم طرفين في تحقيق السلام . وأضافت أن معاهدة السلام قد وضعت بشكل يسمح للأطراف الأخرى بالانضمام لها^(١٧) .

وعموماً يمكن أن نلخص موقف السوق الأوروبية بأنه موقف تقبل من حيث المبدأ مع تحفظات في شموليته ومتابعة السلام للجميع ، وذلك عندما أعلنت أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس لقيام تسوية شاملة في المنطقة ، وترى أن معاهدة السلام تشكل تطبيقاً لمبادئ هذه القرارات على العلاقات المصرية الإسرائيلية واعتبار هذه المعاهدة بمثابة خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية شاملة . ولكن نجد أن دول السوق الأوروبية خاصة ودول غربى أوروبا عامة تواجه ضغوطاً عديدة ، منها : الضغوط الداخلية الممثلة في الأولوية الحمراء من الألمان واليطاليان وكثير منهم شيوعيون متشرون في كل دول غربى أوروبا ولهم ارتباط ومصالح مشتركة مع الفلسطينيين ... فإن هذه الجماعة يمكنها الضغط على الحكومات في غربى أوروبا بما فيها دول السوق في محاولة لمقاطعة مصر وتغيير وجهات النظر بالنسبة لمعاهدة السلام ؛ كما تتعرض هذه الحكومات نفسها لضغوط أخرى

(١٧) تقرير صحفى - بون في ٢٧/٣/١٩٧٩ .

- متابعة المناقشة مع الشخصيات المشولة السابقة الذكر .

خارجية ممثلة في الضغط العربي على دول غربي أوروبا واليابان إلى حد اعتبار مصر وإسرائيل من المطبق عليهما المقاطعة العربية ، فهناك مصالح مشتركة بين العرب ودول غربي أوروبا وخاصة فيما يتعلق بإمكان العرب محاربة هذه الدول وإرهابها بسلاح البترول ، كذلك بتهديد العرب لها تهديداً اقتصادياً وخاصة أن معظم دول غربي أوروبا مرتبطة ارتباطات اقتصادية وتجارية واسعة المدى مع الدول العربية وبالأخص السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية وإمارات الخليج ، ومن ثم فإن فرنسا أكثر دول السوق بل كل دول غربي أوروبا تحفظاً في تأييد المعاهدة للارتباطات الاقتصادية والتجارية مع العرب وخاصة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية المشاركة^(١٨) .

كذلك نلاحظ محاولتها إمساك العصا من النصف لكسب وضمان توريد النفط لها من جهة مع تقدير المبادرة الشجاعة للرئيس السادات من جهة أخرى .
أما الموقف الألماني فهو مستمد من التضامن الأمريكي الياباني الألماني واطمئنانهم إلى أن وضع السلام من شأنه إتاحة فرصة لاستثمار الأمن في الشرق الأوسط ؛ لأن إسرائيل ومصر من البقاع التي تتوفر فيها مقومات لا بأس بها لإنجاح المشروعات .

هذه هي جبهة التقبل المتحفظ من أوروبا الغربية ، فالموضوعة هنا تتخذ شكلها الأمثل في الموازنة بين التعاطف من حيث المبدأ ووزن الأمور وحساب المطلوب من ألمانيا أو غيرها من دول السوق الأوروبية وخطة كارتر لإعادة بناء مصر السلام .

دولة الفاتيكان :

ذكرت صحيفة ناطقة بلسان الفاتيكان أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية تعتبر أملاً عظيماً لا بد أن يترجم إلى أعمال مادية ، وقالت الصحيفة : إن هناك سلسلة من

المشاكل التي يتعين حلها فوراً وهي احترام حقوق الفلسطينيين حتى لو كانوا معادين للمعاهدة في الوقت الراهن ، ووضع نظام خاص للقدس تحت ضمان دولي يعترف بالطابع التعددي الخاص جداً لهذه المدينة المقدسة^(١٩).

الدول الإسكندنافية :

إن وزراء خارجية الدول الإسكندنافية الخمس يعربون في بيان لهم عن ارتياحهم لمعاهدة السلام كما يعربون عن أملهم في أن تكون المعاهدة خطوة أولى نحو حل شامل للأزمة بموجب قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨^(٢٠).

اليونان :

(أ) على المستوى الرسمي : أصدر المكتب الصحفى لحزب الحركة الاشتراكية وهو حزب المعارضة الرئيسى باليونان بياناً حول اتفاق السلام جاء فيه :
١ - إن توقيع الاتفاقية التى فرضتها الولايات المتحدة يهدد السلام العالمى ، وإنها موجهة ضد الحقوق الشرعية للعالم العربى بطريقة مباشرة .
٢ - إنه بعد انتصار ثورة الشعب الايرانى تبحث الولايات المتحدة عن حراس جدد لها فى الشرق الأوسط ، وإنها داست الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .
٣ - إن توقيع اتفاقية السلام ليس إلا استمراراً للمواقف المتفق عليها فى كامب ديفيد^(٢١).

(ب) الصحف : كتبت صحيفة الفيزونيا مقالاً قالت فيه : إنه نتيجة حرص

(١٩) برقية صحفية - الفاتيكان ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ .

(٢٠) وزارة الدفاع - إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع - فرع المعلومات (المصادر العلنية) : تطور

مشكلة الشرق الأوسط - العدد ٦ فى ٥ / ٤ / ١٩٧٩ .

(٢١) المكتب الإعلامى - أثينا فى ٢٨ / ٣ / ١٩٧٩ .

كارتر على أن يظهر أمام الشعب الأمريكي أنه أنجز شيئاً فقد أصبح يواجه التزامات ضخمة تجاه مصر وإسرائيل بالنسبة للنواحي العسكرية والاقتصادية .

ثانياً : الموقف الرسمي الأمريكي

في أعقاب التوقيع على المعاهدة استمرت ردود الفعل الرسمية بتأييد المعاهدة واعتبارها خطوة أولى على طريق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا يعني أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية في نظر المسؤولين الأمريكيين لن تحقق وحدها السلام في الشرق الأوسط ؛ وإنما لابد من حل المشكلة من جميع جوانبها وبصفة خاصة المسألة الفلسطينية التي دعت غالبية التصريحات الأمريكية إلى ضرورة مراعاتها والتي تعد ذات أهمية أساسية بالنسبة للسلام .

وتتضح هذه الحقيقة من الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عقب التوقيع على معاهدة السلام بالبيت الأبيض الأمريكي حيث قال :
« لقد كسبنا على الأقل الخطوة الأولى من خطوات السلام أو الخطوة الأولى في طريق شاق طويل ، ويجب ألا نقلل من العقبات التي تعترض الطريق . فهناك خلافات مازالت تفصل الطرفين الموقعين على هذه المعاهدة عن جيرانها ممن يخشون ما حدث ، ولكي نتغلب على هذه العقبات ولكي نطرد المخاوف يجب أن نكرس أنفسنا لهدف الوصول إلى سلامٍ أوسع نطاقاً قائمٍ على العدل لكل الأطراف المعنية .

موقف الرأي العام الأمريكي من المعاهدة :

يمكن تلخيص موقف الرأي العام الأمريكي من نتائج الاستطلاع الذي أجرته وكالة الأسوشيتد برس ومحطة إن . بي . سي N.B.C الأمريكية وأُعلن عنه في

نيويورك وأسفر عن حقيقة أن الأمريكيين يشعرون بالتشاؤم من مستقبل السلام في الشرق الأوسط عقب التوقيع على المعاهدة وجاءت نتيجة الاستطلاع كالاتي :
٤٣٪ من الأمريكيين يعتقدون أن إسرائيل لن تتوصل إلى توقيع اتفاقية السلام مع دول عربية أخرى غير مصر على حين يشعر ١٩٪ بعدم التيقن حول هذا الموضوع .

يعتقد ٣٨٪ من الأمريكيين إمكان توسع عملية السلام لتشمل بقية دول الشرق الأوسط .

٦٠٪ من الذين تم استجوابهم يعارضون المساعدات الإضافية البالغة ٥ مليارات دولار تمنحها الولايات المتحدة مصر وإسرائيل من أجل تسهيل إبرام الاتفاق المصري الإسرائيلي^(٢٢) .

في كندا : أشاد الساسة في كندا بالرئيس السادات وبيجن وكارتر للجهود التي بذلوها من أجل التوصل إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ، وبالرغم من ذلك تظاهر ما يقرب من ٥٠ عضواً من الجالية العربية في أوتاوا أمام البرلمان والسفارة المصرية احتجاجاً على الاتفاقية التي يعتقدون أنها تغبن الشعب الفلسطيني .

كما أصدر المجلس الإسلامي في كندا بياناً استنكر فيه الاتفاقية ، ووصفها بأنها حلقة للحرب ، ويرى المجلس أن النتيجة (الوحيدة) لهذه الاتفاقية حصول إسرائيل على مزيد من الأسلحة وقيامها بسرقة أراضي فلسطينية أكثر مما سرقت^(٢٣) .

(٢٢) تقرير صحفي - نيويورك في ٢٦/٣/١٩٧٩ .

The Economist, 26 March, 1979.

وانظر أيضا :

وكذلك وزارة الدفاع - إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع - فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق

الأوسط - العدد ٦ في ٥/٤/١٩٧٩ .

(٢٣) أوتاوا في ٢٧/٣/١٩٧٩ .

ثالثاً : الكتلة الشرقية

الاتحاد السوفيتي : هاجم الاتفاقية ومن ورائه بقية دول الكتلة الشرقية باستثناء رومانيا ويوغوسلافيا حيث كان لها موقف مختلف اتسم بالتحفظ .
وأكدت صحيفة برافدا في ٢٨ / ٣ / ١٩٧٩ أن احتمالات السلام في الشرق الأوسط تباعدت أكثر من ذي قبل إثر توقيع معاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر ، وأشارت الصحيفة إلى الاتفاق على مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل بعدة مليارات من الدولارات ، ذلك يعد دليلاً على أن المخططات الأمريكية تهدف إلى إنشاء تحالف بين مصر وإسرائيل للقيام بدور الشرطي في هذه المنطقة الغنية بالبترو .

وذكرت الصحيفة أن الاتحاد السوفيتي لن يكتفى بدور المشاهد السلمي للأحداث في هذه المنطقة من العالم ، وأشارت إلى المساندة السوفيتية لنضال الشعوب العربية من أجل تحقيق تسوية فعلية للتراع وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . .

وأكدت وكالة تاس أن توقيع المعاهدة قد أضر بالمشكلة الفلسطينية وجعل يد إسرائيل حرة في تسويتها على طريقتها الصهيونية ^(٢٤) ، واختتمت الوكالة السوفيتية بأن واشنطن تنوى استخدام الاتفاقية المصرية الإسرائيلية لتعزيز بصورة قانونية وجودها العسكري في الشرق الأوسط .

وفي يوغوسلافيا : خصصت الصحف صفحات كاملة لنقل النص الكامل

(٢٤) وزارة الدفاع - إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع - فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق الأوسط - العدد ٦ في ٥ / ٤ / ١٩٧٩ .
News week, 9th April, 1979.
وانظر أيضا :

لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وأفردت مساحات واسعة للاحتفال الذي أقيم في واشنطن لتوقيع المعاهدة ، وقالت صحيفة بوريا إن السادات وبيجن قد يكتبان صفحة في التاريخ ، وليس هناك مجال للعودة إلى الوراء (٢٥) .

وتحدثت صحيفة بوليتيكا إكسبريس عن المواجهات العسكرية التي جرت بين العرب وإسرائيل طوال السنين الماضية والخسائر الجسيمة في الأرواح التي نجمت عن ذلك .

وفي رومانيا : أكد الرئيس الروماني في ٨ / ٤ / ١٩٧٩ ضرورة السلام الشامل في الشرق الأوسط وصرح أن علينا أن نعمل في هذه اللحظة لبناء سلام شامل في الشرق الأوسط يحتم تحرير كل الأراضي العربية المحتلة ، وحلاً عادلاً للشعب الفلسطيني بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة (٢٦) .

رابعاً : وجهة نظر العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز

يمكن ملاحظة سمتين واضحتين تميزت بهما ردود فعل مجموعة عدم الانحياز سواء بالنسبة لقمة كامب ديفيد أو معاهدة السلام :

أولاهما : محدودية نطاق ردود الفعل الصادرة عن هذه المجموعة .
والأخرى : غياب الموقف الموحد للدول هذه المجموعة حيال كل من قمة كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

وفي واقع الأمر أن هذا الموقف يعكس أزمة اللانحيازية في عالم اليوم ، تلك الأزمة التي تضافرت لتشكيلها عوامل متعددة يمكن حصرها في مجموعتين : الأولى عوامل واكبت نشأة فكرة عدم الانحياز ، والأخرى : عوامل تعود إلى التطورات

(٢٥) بلجراد في ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ .

(٢٦) خلال زيارة الرئيس الروماني لتونس في ٨ / ٤ / ١٩٧٩ .

التي طرأت على هذه المجموعة وعلى النظام الدولي منذ الخمسينيات .
ومن المعروف أنه ليس لدول عدم الانحياز إطار معين تلتقى في ظله ، وإنما هي
تشكل شيئاً أشبه باللقاء أو التجمع ، ونجد أن سياسة عدم الانحياز شهدت
ازدهارها الحقيقي في مرحلة الحرب الباردة حين كان التنافر بين الكتلتين على أشده ،
وكانت كل منهما تخشى أن يؤدي انضمام إحدى الدول لكتلة الأخرى إلى توسيع
نطاق نفوذها ، ولذا فقد تقبلت الدول الكبرى عدم الانحياز على أنه أخف
الضررين ، بل ومنحت بعض هذه القوى وخاصة الاتحاد السوفيتي تشجيعها
لسياسة عدم الانحياز باعتبارها أداة فعالة لتخليص مناطق واسعة من العالم من
سيطرة الغرب ، فضلاً عن أن تآزم العلاقات بين الكتلتين كان يعطى الدول غير
المنحازة مجالاً أرحب للمناورة بينهما^(٢٧) .

غير أنه بالانتقال إلى مرحلة الانفراج وما صاحبها من تحولات في إستراتيجيات
القوى الكبرى وما حدث من تقارب بين القطبين مبعثه التفادي من وقوع حرب
نووية عكس آثاره على مجموعة عدم الانحياز في شكل بروز اتجاهات للاستقطاب
تجاه إحدى الكتلتين وخاصة أن الصراعات الإقليمية والمحلية في بعض دول ومناطق
آسيا وأفريقيا كانت قد دفعت دولاً تنتمي إلى هذه المجموعة إلى الاستعانة بالقوى
الكبرى لدعم مواقفها تجاه هذه الصراعات ؛ كما أن قضية التنمية بكل ضغوطها
ومتطلباتها الملحة كانت توجب الاعتماد على مصدر دولي للتمويل ؛ مما جعل ارتباط
المصالح أوضح مع معسكر منه مع معسكر آخر وفقاً لتوجيهات كل دولة .
ويضاف إلى ذلك تجارة الأسلحة الدولية ودورها في جعل دول عدم الانحياز
تعتمد على هذه الكتلة أو تلك في تزويدها باحتياجاتها من الأسلحة ؛ كما لا يمكن
إغفال أثر اختفاء القادة التاريخيين لحركة عدم الانحياز وخاصة نهرو ونكروما

(٢٧) كتاب مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سنة

وسوكانرو وعبد الناصر بكل إيمانهم باللائحيةزية ، ولقد ضاعف من حدة أزمة مجموعة عدم الانحياز ذلك التمدد الهائل الذى طرأ على حجم هذه المجموعة ، فلقد وصل عددها ثلثى أعضاء الأمم المتحدة ، وهذا لا يسمح مع اختلاف طبيعة نظم الحكم والتوجهات السياسية والاجتماعية - بوجود التجانس المفترض فى اتجاهات سياستها الخارجية^(٢٨) .

والآن فى ظل هذه الخلفية من أزمة مجموعة عدم الانحياز يمكن متابعة ردود فعل هذه المجموعة تجاه معاهدة السلام التى اتسمت - كما سبقت الإشارة - بالمحدودية وعدم التجانس .

وجدير بالذكر أنه يجب ألا نتوقع ظهور ردود فعل سريعة للمعاهدة فى الدول الأفروآسيوية قبل مضى وقت طويل نظراً لأن هذه الدول مشغولة الآن بأحداثها الداخلية :

ففى آسيا نجد مشاكل وصراعات فيتنام وكمبوديا والصين والهند وباكستان وإيران وتركيا وأفغانستان واليمن إلخ .
وفى أفريقيا نجد الصراعات فى القرن الأفريقى وأوغندة وتنزانيا وتشاد وروديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا وناميبيا . .

ولهذا قلنا : إننا لا نتوقع ردود فعل سريعة ، ولكن هذه العوامل التى تشكل فى ذاتها عناصر الصراع الداخلى فى هذه الدول لن تلبث أن تصل إلى نقطة يتحتم فيها أن تقرر موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى ومن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

من أهم هذه العوامل المؤثرة مثلاً البناء العقائدى سواء من اليمين أو اليسار . . .

(٢٨) كتاب . مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سنة

ومن أنصار الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٩)
ومن ثم فإن موقف دول أفريقيا غير موحد ، كلٌ مرتبط بالقوى التي يتبعها :
فالتى فى فلك الغرب تبنى الرضا والموافقة بعكس تلك التى تدور فى فلك السوفيت
وهكذا . . .

وكما أوضحت فإنه فى هذه الفترة نجد أن شعوب القارة فى حالة اضطرابات
وصراعات شديدة وعنيفة وكل دولة مشغولة بمشاكلها ومسئولياتها .
ومن العوامل الأخرى المؤثرة فى وجهة النظر الأفريقية من معاهدة السلام
الأموال السرية الليبية ، وكذلك المعونات المالية مثل معونات وقروض الدول
العربية لبعض الدول الأفريقية ، وكذلك الضغط الاقتصادى العربى والتهديد بوقف
مشروعات المشاركة ، وأيضاً محاولة استخدام الدول العربية النفطية - وخاصة
السعودية - سلاح البترول للضغط على الدول الأفريقية لعزل مصر وخروجها من
منظمة الوحدة الأفريقية ، ولو أن هذا احتمال يصعب تحقيقه لعدم شرعيته وعلم
الشعوب الأفريقية بدور مصر الرئيسى والأساسى فى تكوين هذه المنظمة ، كما أن
العديد من الدول الأفريقية تؤيد المعاهدة وتشجع الدور البطولى للرئيس المصرى
بالرغم من أن الضغط العربى ووقف جزء كبير من المعونات المالية والاقتصادية
والقروض ومشروعات المشاركة للدول الأفريقية حيث إن أفريقيا لم ولن تنسى دور
مصر الخالد فى مدها بالسلاح والعون وخاصة للجزائر والصومال وغينيا وغيرها فإنها
قد أمدت بالسلاح إحدى عشرة دولة أفريقية^(٣٠) .

African Business, March, 1979.

(٢٩)

مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة .

African Business, March, 1979. (The Truth about Arab aid to
Africa. P. 15.

(٣٠)

مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة ومناقشة مع رئيس تحرير المجلة الأفريقية .
- انظر أيضا : خطاب الرئيس السادات فى ٥ من مارس ١٩٧٩ أمام مجلس الشعب .

ولكن يتحتم أيضاً أن نضع في الحسبان نظرة الأفريقيين للروابط الوثيقة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا واحتمال أن يستغل الرافضون هذه الروابط في الضغط لتحديد مواقف الدول الأفريقية من المعاهدة .

ويلاحظ أن هناك محاولة من جانب العرب لمواجهة الوجود الإسرائيلي في أفريقيا الذى بطبيعة الحال سيزداد إذا ما قدر لجهود السلام أن تنجح وتحقق أهدافها حيث إن مصر حارسة أفريقيا وبوابتها الشرقية ، فنجاح معاهدة السلام سيساعد على إزالة الجفوة التى كانت قد وضعت بين بعض شعوب أفريقيا وإسرائيل - وخاصة تلك التى قطعت علاقاتها معها عقب حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣ - الأمر الذى قد يؤدى إلى إعادة العلاقات الأفروإسرائيلية .

فمعروف أنه منذ سنوات قليلة قطعت بعض دول أفريقيا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل تحت ضغط الدول العربية بحكم القضايا المشتركة ضد النفوذ الغربى من ناحية والإسرائيلي من ناحية أخرى ، ولقد ساعد على ذلك التشابه بين الاستيطان الصهيونى والاستيطان الأبيض فى أفريقيا ، كذلك كانت الأصوات العربية تؤيد القضايا الأفريقية داخل الأمم المتحدة مقابل أصوات الأفريقيين إلى جانب العرب ومن ثم أصبح هناك رباط مشترك .

ولهذا نرى أن هذه العوامل نفسها قد تدفع بعض الدول الأفريقية حينما تفرغ من التفكير فى مشاكلها من أن تأخذ موقفاً من معاهدة السلام . . ولكن الأمر على أية حال يتوقف - كما سبقت الإشارة - على الأوضاع التى مستهتة إليها صراعات هذه الدول وضغوط النفوذ يميناً أو يساراً أو ضغوط المعونات .

ومهما يكن الأمر فإن ذلك لم يمنع بعض الدول الأفريقية من أن تجد فسحة تعرب فيها عن رأيها من المعاهدة^(٣١) .

(٣١) المصادر السابقة .

وفيما يلي جدول تحليلي حول موقف الدول الأفريقية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

خامساً : ردود الفعل العربية

لقد أثارت معاهدة السلام شأنها شأن وثيقتي كامب ديفيد ردود فعل واسعة النطاق في العالم العربي سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ، ولقد اختلفت ردود الفعل من حيث درجة حدتها وإن اتفقت أغلبها على معارضة معاهدة السلام أو التحفظ عليها ، ويمكن تصنيف هذه الردود في الساحة العربية ضمن ثلاثة مستويات متباينة من حيث مواقفها السياسية والأيدولوجية :

١ - على الصعيد الفلسطيني :

نجد أنه من البديهي أن يكون رد الفعل في الساحة الفلسطينية - كما هي الحال بالنسبة لوثيقتي كامب ديفيد ومبادرة السلام - أسبق إلى التحديد والتبلور من أي رد فعل عربي آخر . فالفلسطينيون والقضية الفلسطينية كما هو مستقر عربياً وعالمياً جوهر قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، ومن هنا كان رد الفعل على الصعيد الفلسطيني يتسم بالمعارضة التامة لمعاهدة السلام وهو نفس الموقف الذي اتخذوه من مبادرة السلام ووثيقتي كامب ديفيد بحجة أن معاهدة السلام والمبادرة ووثيقتي كامب ديفيد كلها تتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما استهدفت عزل مصر عن العالم العربي وتناست المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولي التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر عدم الانحياز .

وهناك مستويات لرد الفعل في الساحة الفلسطينية :

حول موقف الدول الأفريقية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية^(٣٢)

من تصريحات المسئولين الرسميين وغيرهم

| اسم الدولة | موقفها من معاهدة السلام | الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل | المصدر |
|--------------|---|--|--|
| ١ - نيجيريا | تؤيد معاهدة السلام وترحب بها وصرحت بأنها ستؤدى إلى إنهاء نزاع الشرق الأوسط إذا تم التنفيذ الكامل لبنود المعاهدة . | ستعيد العلاقات مع إسرائيل | تصريح الزعيم السياسى (أوبانجا أولود) رئيس الحزب المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية . |
| ٢ - الجابون | تأييد كامل للمعاهدة | ستعيد العلاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية لسفيرنا |
| ٣ - غانا | تؤيد معاهدة السلام | ستعيد العلاقات مع إسرائيل | تصريح للممثلين لسفيرنا فى غانا . |
| ٤ - سيراليون | تؤيد معاهدة السلام | ستعيد العلاقات عقب تبادل مصر العلاقات معها . | تصريح سفير سيراليون فى هافانا |

(٣٢) من تصريحات المسئولين الرسميين الأفارقة .

+ مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الخارجية والاطلاع على تقارير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية
ملحوظة : كل من ناميبيا وروديسيا مشغولة فى تحرير بلادها للحصول على الاستقلال لذلك نجد أن موقف كل منها غير محدد من المعاهدة ، وجمهورية جنوب أفريقيا
تعانى من مشكلة الحاجر اللوى ، دعى على صلات وطيدة بإسرائيل لمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها .

| اسم الدولة | موقفها من معاهدة السلام | الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل | المصدر |
|----------------|---|---|-----------------------------------|
| ٥ - زائير | تؤيد معاهدة السلام | ستعيد العلاقات مع إسرائيل | تصريح الرئيس الزنزي في مطار باريس |
| ٦ - مالي | تؤيد معاهدة السلام | ستعيد العلاقات بعد بحث الموضوع في إطار المنظمة غير محدد | تصريح وزير الخارجية |
| ٧ - زامبيا | تؤيد معاهدة السلام | غير محدد | تصريحات الرئيس كلوندا |
| ٨ - أنجولا | لا تؤيد المعاهدة | لا علاقات مع إسرائيل | تصريحات الرئيس نيتو |
| ٩ - موزمبيق | غير محدد | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |
| ١٠ - مالاوي | تؤيد المعاهدة | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |
| ١١ - ملاجاش | تعارض المعاهدة | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |
| ١٢ - موريتانيا | لا تؤيد المعاهدة | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |
| ١٣ - السنغال | تؤيد اتفاقية السلام | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |
| ١٤ - غينيا | تؤيد اتفاقية خطوة في سبيل الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط وإن كانت لاتصل ذلك مرحلة حيث إنها تتوقع مساعدات مالية من السعودية وإمارات الخليج وليبيا. | لا علاقات مع إسرائيل | تصريح وزير الخارجية |

| اسم الدولة | موقفها من معاهدة السلام | الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل | المصدر |
|---------------------|--|-------------------------------------|--|
| ١٥ - توجو | تريد معاهدة السلام | لم يرد بشأنه شيء | الرئيس أباجا |
| ١٦ - الكونغو | تريد معاهدة السلام | | وزير الخارجية |
| ١٧ - فولتا العليا | تريد معاهدة السلام | | المستولون في فولتا العليا للسفير المصري |
| ١٨ - ساحل العاج | تريد معاهدة السلام | | المستولون في ساحل العاج للسفير المصري |
| ١٩ - بنين | تريد معاهدة السلام | | نصريح للرئيس كبريكو |
| ٢٠ - غينيا بيساو | يؤيدون جهود السادات وإن كانت ظروفها لا تسمح بالإفصاح | | مقابلة الرئيس كابرال لميلوج سالم |
| ٢١ - أوغندا | غير عدد نظراً للظروف التي تمر بها | | |
| ٢٢ - تشاد | غير عدد نظراً لظروفها الحالية | | |
| ٢٣ - إثيوبيا | لا تريد معاهدة السلام | | نصريح للجيزال منجستو |
| ٢٤ - تنزانيا | تريد معاهدة السلام | تحت سيطرة النفوذ الشيوعي | نصريحات جوليوس نيريري |
| ٢٥ - بيسوانا | لم يرد بشأنه شيء | | |
| ٢٦ - الكرون | لم يرد شيء | | |
| ٢٧ - النيجر | غير محدد | | نصريح رئيس الجمهورية وأعلن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية. |
| ٢٨ - جمهورية ملاجاش | ترفض المعاهدة | | |

(أ) المستوى الرسمي : ويعكسه موقف المنظمات الفلسطينية من معاهدة السلام وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية : فلقد صرح رئيس المنظمة بالرفض التام لمعاهدة السلام وأشار إلى ميثاق العمل القومي المشترك بين العراق وسوريا وقال :
إننا نؤمن بهذا الميثاق من موقع المسئولية القومية ؛ كما أكد أهمية الإستراتيجية في العمل القومي الموحد .

(ب) وعلى الصعيد الشعبي : فقد اتسعت موجة الاحتجاج ضد المعاهدة من جماهير الضفة الغربية (٣٣)

٢ - وجهة نظر جبهة الرفض : لقد تشكلت الجبهة - كما هو معروف - في أعقاب مبادرة السلام من :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية ،
الجمهورية الليبية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العراقية .

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والجبهة تتبنى نهجاً سياسياً مناهضاً لأسلوب التفاوض مع إسرائيل ومناقضاً لمبادرة السلام المصرية وماتلاها من خطوات على صعيد معالجة قضية الصراع بين العرب وإسرائيل حتى التوصل إلى معاهدة السلام .

وفي هذا الصدد قامت الجبهة بعقد ثلاثة مؤتمرات لقمة دول جبهة الصمود والتصدي بطرابلس والجزائر وأخيراً بدمشق ، وقد استندت الجبهة في موقفها على الإجماع الذي انعقدت عليه الإرادة العربية في قمة الرباط سنة ١٩٧٤ والتي تؤكد التمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧

(٣٣) كتاب مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام . ١٩٧٩ .

وانظر أيضاً : وزارة الدفاع - إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق الأوسط - العدد ٦ في ٥ / ٤ / ١٩٧٩ .

والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير والتمسك بعروبة القدس .

ومع بداية انعقاد مؤتمر كامب ديفيد حتى التوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية شهدت عواصم دول جبهة الصمود والتصدي (الرفض) نشاطاً مكثفاً لمواجهة نتائج كل من وثيقتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومناهضة دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل الأزمة وأدت سوريا دوراً بارزاً في هذا الاتجاه حيث سعت للتوصل إلى نتائج ملموسة بالتنسيق مع دول الجبهة والاتحاد السوفيتي ومنذ التوصل لوثيقتي كامب ديفيد في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ حتى إعلان معاهدة السلام في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩ تصاعدت ردود فعل دول الجبهة وزاد نشاطها المعاكس لوثيقتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومن قراراتها :

(ا) تكثيف الجهود في اتجاه التوصل إلى نتائج إستراتيجية عربية معوقة لجهود السلام .

(ب) عزل مصر نتيجة انفرادها باتخاذ خطوات عملية تغير من وجهة نظر دول الجبهة خارجة على الإجماع العربي^(٣٤) الذي ظهر واضحاً في مؤتمر قمة الرباط سنة ١٩٧٤ في معرض سعيها نحو حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، ومن هنا تبلور الاتجاه نحو استقطاب الدول العربية المعتدلة إزاء موقف مصر لتبنى خط الجبهة السياسي إزاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

(ج) الاتجاه نحو توثيق علاقات دول الجبهة بالاتحاد السوفيتي باعتباره الحليف الإستراتيجي في المرحلة الحالية لدول الجبهة وعدم الاكتفاء بالنظر إليه كمصدر للتسليح فقط .

(٣٤) المصادر السابقة

هذه هي جبهة الرفض التي يساندها الاتحاد السوفيتي وبعض دول الكتلة الشرقية^(٣٥) . .

لقد اتخذت جبهة الرفض عقب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية القرارات التالية :

لقد تم تشكيل مؤتمر وزراء خارجية ومالية الدول العربية في بغداد الذي كانت من أهم قراراته الموافقة على فرض مقاطعة اقتصادية كاملة ضد مصر وعلى قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع نظام الرئيس المصري ، حتى الدول المعتدلة والتي سيأتي ذكرها مثل السعودية في ذلك الوقت قد سلمت بكل مطالب الدول العربية الراضية والمتطرفة .

كذلك قرر المؤتمر نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس التي وقع الاختيار عليها ، ولقد قامت جمهورية مصر العربية بتجميد أعمالها في الجامعة العربية .

كما انطلقت الإذاعات العربية ووسائل إعلامها بالتحدي والحقد والتهديد والوعيد لمصر وشعب مصر وكذلك بالتشنجات والبذاءات .

٣ - دول معتدلة ومحافظة لها موقف ضد الدعوى لعزل مصر وتشمل السودان ، وسلطنة عمان ، وكانت تونس ودولة الإمارات العربية والكويت والسعودية .

لكن الموقف تغير الآن : فإن السعودية تقوم بدور المحرض وتعمل على إغواء الدول العربية على قطع علاقاتها مع مصر . لقد كشف هذا نخطاب الرئيس المصري لشعبه في عيد العمال في ١ / ٥ / ١٩٧٩ . فلقد أوضح الرئيس أن الجانب الأكبر من الدول العربية قطع العلاقات بمحاملة للسعودية واستجابة لضغوطها وأن هناك عدداً

(٣٥) المصادر السابقة .

من الدول قدمت له السعودية أموالاً ثمناً لقطع علاقاتها بمصر^(٣٦) وكشف الرئيس المصري العظيم عن أن بعض هذه الدول التي قطعت العلاقات مع مصر سواء مجاملة أو من أجل المال قد أرسل للرئيس لإبلاغه بالظروف التي تعرضوا لها وشرح أحوالهم المادية . ولقد تساءل الرئيس في خطابه : لمصلحة من تقوم السعودية اليوم بهذا الدور؟ لمصلحة بعث العراق أم بعث سوريا أم طفل ليبيا المجنون؟ ولقد أعلن الرئيس أن هذه الصغائر لن تعود بمصر إلى الوراء ، ولن توقف مسيرتها من أجل السلام ، ستمضي في تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد المرحلة الأولى من الانسحاب والتي ستعود فيها ثلاثة أرباع سيناء لمصر ، ولسوف تقابل مصر كل خطوة تخطوها إسرائيل على طريق السلام بخطوتين . ولقد أوضح السيد الرئيس حزن كثير من المصريين عند علمهم دور السعودية في قطع العلاقات مع مصر ، ولكن للحق وللتاريخ لا بد من طرح الحقائق كلها لأن السعودية بعد الملك فيصل تبدد كل ما كان لها من رصيد عند المصريين ، فأشاد الرئيس بالملك الراحل بأنه كان رجلاً شريفاً وملتزماً وأخاً في السراء والضراء^(٣٧) .

كما أنه قد تغير موقف الكويت من مصر ومن معاهدة السلام لتغير أوضاعها السياسية وخضوعها لسيطرة العراق عليها حيث إنها تتعرض لغزو عراقي عنيف لدرجة أنه يمكن القول بأنها قد أصبحت في حالة حرب مع العراق ... ! وكذلك دولة الإمارات العربية أصبحت تسير أيضاً في ركاب السعودية ودول الرفض ؛ كما قامت الحكومة المغربية بمناورات لمنع مصر من الاشتراك في المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية الإسلامية الذي افتتح بمدينة فاس بالمغرب في ٨/٥/١٩٧٩ ، فلقد وافقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على إدراج البند الخاص بتعليق عضوية مصر في المؤتمر بجدول أعمال المؤتمر ! لقد أوضحت مصر أن هذا

(٣٦) تصريحات خطاب الرئيس السادات للشعب في عيد العمال ١/٥/١٩٧٩ .

(٣٧) تحليل لخطاب الرئيس السادات للشعب في عيد العمال في ١/٥/١٩٧٩ .

القرار الطائش يُنافى أبسط قواعد الشريعة وأصول العمل الجماعى ؛ لأن ميثاق المؤتمر الإسلامى ليس فيه ما يسمى بالمساس بعضوية أى دولة إسلامية مهما كانت الأسباب .

فعندما تمسك مصر بربط حضورها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالمغرب بأن يكون هذا المؤتمر اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر قمة إسلامى ؛ ليحقق وسائل العمل على عودة القدس للسيادة العربية - فإنها تؤكد بهذا الموقف حرصها على عدم استخدام قضية مثل القدس لها أهميتها ووضعها الخاص فى العالمين العربى والإسلامى للمزايدات التى تعرضت لها القضية الفلسطينية عموماً من جانب بعض المؤتمرات التى عقدت فى بعض العواصم العربية مما يلحق ضرراً بالموقف العربى من قضية استعادة القدس للسيادة العربية .

ولا ينبغي على أحد كيف عمل الذين يزعمون الدفاع عن الحقوق الفلسطينية - على شل فاعلية أى قيادة فلسطينية قادرة على التحرك فى سبيل استغلال الفرص المتاحة فى الساحة الدولية لمصلحة القضية الفلسطينية . وذلك عندما تسببوا فى تمزيق هذه القيادة إلى مجموعات من المنظمات تخضع كل منها خضوعاً كاملاً لنظام حكم معين ، وتكون فى خدمة أغراضه الذاتية الضيقة ، قبل أن تكون فى خدمة القضية التى تحمل اسمها . فضلاً عن لجوء مثل هذه المؤتمرات التى عقدت فى الفترة الأخيرة إلى محاولة إصابة التحرك العربى لاستعادة الأرض المحتلة والحقوق الفلسطينية بالشل التام ، برفض التحرك نحو التسوية الشاملة الذى استطاعت مصر أن تبعثه فى حالة الركود التى انتابت أزمة الشرق الأوسط عشر سنوات كاملة .

لذلك كان هذا الموقف المصرى من مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالمغرب حرصاً منها على ألا يتحول المؤتمر إلى ساحة أخرى للمزايدات تسبب أضراراً بالغة لقضية مثل القدس لها قداستها فى العالمين العربى والإسلامى .

ومن هنا نجد أن مصر تدعو لمؤتمر إسلامي يعقد في يونيو القادم لبحث قضية القدس .

وجدير بالملاحظة أن الأزهر الشريف يرد على موجة الافتراء على مصر فلقد وجه الأزهر الشريف بياناً صدر عن مجمع البحوث الإسلامية وجامعة الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر ولجنة الفتوى في ١٠/ ٥/ ١٩٧٩ إلى العالم الإسلامي أعلن فيه أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تقوم في حدود الحكم الإسلامي ؛ لأنها قائمة من موضع القوة وبعد خوض معركة الجهاد والنصر ، شأنها في ذلك شأن صلح الحديبية ؛ لأنها تحافظ على حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، كما أنها لا تنطوي على أي تفريط في عروبة القدس ، فهي تؤكد عروبة مدينة القدس . ولقد بين الأزهر في بيانه أن مصر دولة إسلامية وهي ثغر من ثغور المسلمين ، ومن واجب ولي أمرها أن يسهر على حمايتها فإذا رأى أن مصلحة المسلمين في موادة الأعداء ومهادنتهم جاز له ذلك . لأن أمر الحرب وأمر الصلح وتقدير المصلحة فيها مفوض إليه ؛ فهو أعلم بشئون رعيته وأقدر على تبين مواطن القوة والضعف تجاه عدوه في حدود ما أمر به الله تعالى ورسوله الكريم (٣٨) .

إن لقيام المعاهدات بين المسلمين وأعدائهم نظاماً أقره الإسلام منذ عهد النبوة بشروط واضحة .

والقرآن الكريم أمرنا بالصلح مع العدو إذا رأى الإمام مصلحة المسلمين في ذلك بصريح قوله تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) سورة الأنفال آية ٦١ .

وأخيراً فإن معاهدة السلام قد دعت من لهم مصلحة من المسلمين إلى المشاركة في هذا الصلح ، وأن يتقدموا ليتالوا نصيبهم من مسئولية المفاوضة للحصول على ما لهم من الأراضي .

(٣٨) المصدر السابق .

من هذا التحليل للموقف العالمى عامة والعربى خاصة نجد أن الموقف من حولنا يتميز بالتشجيع الموضوعى العقلانى ، ولكن يشذ عن الحقد التعاطفى للرافضين المتشجنين إلا أن دينامية السلام بناء معمرة فى حين أن الصراع والحقد محطم ومعوق للحياة . . . :

يادعاة الحروب فى الشرق ماذا تريدون خيره أم خرابه ؟
مالككم طاش عقلكم حين قامت رسل السلم تستحث اقترابه
يادعاة الحروب وقفة عقل ما حسبتم لأى أمر حسابه
أتريدون موقفاً للتباهى وتحيلون رقعة الأرض غابه (٣٩)
إننى أرى أن هناك آمالاً أكثر من عظيمة فى أن تعود الدول العربية عن تحجرها وخوفها من اليسار الإرهابى ، وتتعاون هى ومسار التاريخ فى بناء عالم يسود فيه السلام والوثام ووحدة الصف العربى وخاصة لشرعية وقانونية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حيث إنها ليست نهاية الشوط بل مجرد حجر الزاوية على طريق طويل وشاق لدفع عملية السلام الشامل الذى لا يمكن أن يتحقق بدون إقرار حقوق الفلسطينيين .

ولقد رد الرئيس المصرى العظيم فى الخطاب الذى وجهه بتاريخ ١٩٧٩/٤/٦ .
من فوق منبر مجلس الشعب إلى مصر والأمة العربية على ادعاءات وأحقاد الرافضين لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكشف دعاوى هؤلاء المتشجنين مؤكداً على الحقائق التالية :

إن معاهدة السلام بينودها وملحقاتها ومرفقاتها والنتائج التى توصلنا إليها ليست إلا بداية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم الذى ننشده وتنشده معنا شعوب الأمة العربية ، وما زالت للطريق بقية نعرف أنها ستكون شاقة وصعبة وطويلة ،

(٣٩) دراسة تحليلية .

والمقصود بذلك المفاوضات القادمة بعد شهر من تبادل التصديق على هذه المعاهدة للتوصل إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وغزة في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني الكامل . إن مصر أكدت أكثر من مرة للإسرائيليين أنها لن تقبل استمرار السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس ، لأن ٨٠٠ مليون عربي ومسلم يرفضون ذلك ، وأنها ستثول للعرب لامحالة ، لأنها جزء من الأرض العربية . ومع هذا الإصرار الذي أكدته مصر أكثر من مرة وإثبات ذلك بالمستندات الرسمية قد خرج الرافضون ليصنعوا من القدس قبص عثمان الجديد ! إن ما يطبق على مصر ونخطوات الجلاء عن سيناء يطبق على الجولان .

إن المعاهدة ليست حلاً منفرداً^(٤٠) ، بل إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ذات شقين :

• الشق الأول الخاص بحجر الأساس للتسوية الشاملة وهو اتفاق المعاهدة بين مصر وإسرائيل .

• والشق الآخر هو بدء تعبيد الطريق لحل المشكلة الفلسطينية وهي جوهر ولب النزاع وقلبه وبدون حلها لن يتحقق السلام الشامل الذي يسعى إليه العالم العربي ، فهنا لابد من وقفة للإخوة العرب الرافضين المتشجنين لتعقل وقراءة وتفهم بنود ووثائق اتفاقية السلام والتبصر بظروفها وشرعيتها قبل الانفعالات والأحقاد !.. إن مصر قد بذلت ولا تزال تبذل كل جهودها من أجل المصلحة القومية العليا .. ولو أن لدى الرافضين طريقاً آخر يحقق الأهداف القومية فإن مصر لن تتردد في إلغاء كل مافعلته ، كما أنها لن تتردد في أن تتبع خطواتهم ، ولكن المشكلة أنهم لا يملكون بديلاً سوى الأحقاد !

(٤٠) تحليل لوثائق وينود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وانظر أيضاً : خطاب السيد الرئيس المصري في ٦/٤/٧٩ من فوق منبر مجلس الشعب لمصر والأمة العربية .

إن الأمة العربية تمر بمنعطف خطير ، وليكن الله في عون الأمة إذا ما كانت سوف تسلم زمامها إلى بعث العراق التكريتي أو البعث العلوي في سوريا ، أو إلى حماقات القذافي وجهالات هؤلاء الذين يحكمون عدن لغير مصلحة الشعب اليمني . كما أن مصر العظيمة بتاريخها ونضالها وشعبها لا يمكن أن تنساق لهؤلاء الأقزام الذين يشكلون الآن حلف بغداد الجديد وخاصة أنه ليس هناك أى اتفاقات أو تعهدات سرية بين الأطراف المعنية فكل الوثائق واضحة وصریحة أمام الشعب المصرى والأمة العربية .

وأخيراً وفي ختامى لهذا التحليل التاريخى لا يسعنى إلا أن أقدم نداء بل دعاء إلى الأخ العربى فى كل مكان فى الأرض العربية أن يقف وقفة عقل وتأمل وتفكير وأن ينبذ الانفعالات والصيحات وخاصة أننا نمر بظروف حرجة وخطيرة ارتفعت فيها كثير من الصيحات التى لا تحمل سوى شعارات كاذبة براقة اختلطت فيها أصوات الحاقدين بأصوات المتفعين بالقضية العربية .. وتوترت فيها الأعصاب إلى الدرجة التى أصبحت تهدد الأمة العربية بالمزيد من الفرقة والتزق والانقسام ! وأحب أن أوضح للأخ العربى بالرغم مما حدث من هؤلاء المتفعين وما وجه إلينا من ادعاءات كاذبة - أننا لانزال وسنظل معها تكن النتائج نوالى عملنا العربى بكل ما نملك من إيمان وقوة ، وسنظل معها تكن قسوة هجوم بعض الإخوة علينا - الجنود الأوفياء للقضية العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة حتى انحسار تلك الموجة العاتية من الهجوم القاسى العنيف على مصر آملين فى الوقت نفسه أيضاً ألا ينحرف بعض الإخوة العرب وراء تلك الموجة التى ماهى إلا إضرار بالقضية والأمة العربية وجعلها عاجزة عن مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل . وفق الله الزعيم المصرى المناضل العظيم ، وفق الأمة العربية على طريق الحرية والتحرير وسلمها من ويلات الحرب والدمار .

المصادر العربية

أولاً : المراجع

- ١ - د. أسعد رزق : نظرة في أحزاب إسرائيل ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ (بيروت)
- ٢ - د. أنيس صايغ وآخرون : فلسطينيات - بيروت ، ١٩٦٨
- ٣ - د. أنيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٤ - جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي الأول ، دكاكار ١٩ - ٢٢ من أبريل ١٩٧٦
- ٥ - جان كسان : ماذا حدث في تشرين تاريخ إسرائيل في أفريقيا ، دمشق ١٩٧٤
- ٦ - د. جهال حمدان : ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٤
- ٧ - حاتم صادق : نظرة على الخطر ، القاهرة ، ١٩٦٧
- ٨ - د. حامد ربيع : فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠
- ٩ - د. حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام في القارة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٩
- ١٠ - محمد سليمان المشوخي : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٢
- ١١ - رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهته ، مركز أبحاث المنظمة الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨
- ١٢ - د. سامي حكيم : إسرائيل والدول النامية ، القاهرة ، ١٩٦٦

- ١٣ - د. صلاح العقاد : تطور النزاع العربي الإسرائيلي (١٩٥٦ - ١٩٦٧) ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،
١٩٧٥
- ١٤ - عبد الغنى عبد الرحمن محمد : البحر الأحمر والأطماع الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٨
- ١٥ - د. عبد الملك عودة : السياسة والحكم في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩
- ١٦ - د. عبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،
١٩٦٤
- ١٧ - د. عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلي في أفريقيا ، منشورات معهد
البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦
- ١٨ - د. محمد أحمد صقر : التجارة الخارجية لإسرائيل حجمها ، تركيبها ،
اتجاهاتها ، وسياستها ، بيروت وعمان ، ١٩٧١
- ١٩ - د. محمد أحمد صقر : دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي ، معهد البحوث
والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥
- ٢٠ - د. محمد على العريفي : سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا ، القاهرة ،
١٩٧٢
- ٢١ - د. محمد عبد الغنى سعودى
وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في
أبعادها ، معهد البحوث والدراسات العربية ،
القاهرة ، ١٩٧٨
- ٢٢ - د. محمد عبد الغنى سعودى
وآخرون : الاقتصاد الأفريقى والتجارة الخارجية ، القاهرة ،
١٩٧٣
- ٢٣ - د. منير عتباوى : أضواء على الإعلام الإسرائيلى ، مركز أبحاث منظمة
التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨
- ٢٤ - نبيه الأصفهاني : التضامن العربى الأفريقى ، مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧

- ٢٥ - د. يوسف أبو الحجاج : الاقتصاد الإسرائيلي في الميزان ، القاهرة ، ١٩٦٦
- ٢٦ - د. يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٠
- ٢٧ - يوسف مروة وآخرون : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧
- ٢٨ - د. يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٧٦

ثانياً - المجلات

- ١ - مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، القاهرة ، أعداد :
عدد ١٥ (يناير ١٩٦٩) ، عدد (يوليو ١٩٧٢) ، و ٣٥ (يناير ١٩٧٤) ، وعدد
(أبريل ١٩٧٤)
- عدد ٥١ (يناير ١٩٧٨) ، عدد ٥٤ (أكتوبر ١٩٧٨)
- ٢ - مجلة قضايا عربية ،
العدد ٨ (سنة ١٩٧٤)
- ٣ - مجلة نفط العرب ،
العدد الثاني ، السنة العاشرة ، نوفمبر ١٩٧٤
العدد الثامن ، السنة العاشرة ، مايو ١٩٧٥
- ٤ - مجلة عالم النفط ،
المجلد السادس ، العدد ٢١ (يناير ١٩٧٤)
المجلد السابع ، العدد ٢٩ (ديسمبر ١٩٧٤)
المجلد السابع ، العدد ٤٠ (مايو ١٩٧٥)
- ٥ - مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية
العدد ٨ ، السنة الثانية (أكتوبر ١٩٧٦)

ثالثاً - المقالات

- ١ - حاتم صادق : « العسكريون في المجتمع الإسرائيلي » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ ، يناير ١٩٦٩
- ٢ - دراسة لمجلة الأسكونومست : عالم النفط ، المجلد السابع ، العدد ٤٠ ، ١٧ مايو ١٩٧٥
- ٣ - د. سلوى ليب : مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨
- ٤ - عبد الله الطريق : (أ) العدد الثاني ، السنة العاشرة ،
نوفمبر ١٩٧٤
مجلة نفط العرب
(ب) العدد الثامن ، السنة العاشرة ،
مايو ١٩٧٥
- ٥ - د. عبد الله النفيسي : إريتريا ، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية ،
العدد ٨ ، السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٦
- ٦ - د. عبد الملك عودة : الحرب والتضامن الأفريقي ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، السياسة الدولية
- ٧ - د. محمد علي العويني : جريدة الأهرام ، عدد ١٩٧٨/٩/٢٠
- ٨ - د. محمد علي الماشطة : العدد ٨ (أول ١٩٧٤) ، مجلة قضايا عربية
- ٩ - د. محمد محمد الصياد وآخرون : عن أخطر مؤامرة على أفريقيا ، العدد ٢٧٤٢ من مجلة المصور ، أبريل ١٩٧٧
- ١٠ - د. ياسين العيوطي : أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، عدد يوليو ، ١٩٧٢

رابعاً : قرارات وتقارير ولقاءات

(أ) القرارات :

- ١ - قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الدورة العاشرة رقم AHG Res 7 (X)

٢ - قرارات مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في كمبالا عن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين رقم AHG / RES 77 (X11)

٣ - قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الثامنة غير العادية في نوفمبر ١٩٧٣ ، رقم ECM / RED - 211 / REV - IVII

٤ - قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في مقديشو رقم CM / RES 232 XXIII

٥ - قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية رقم CM / RES 282 XXVII

٦ - قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ق/٣٣٨٨/د/٦٥٠/ج-٢ - ١٩٧٦/٣/٢١

(ب) التقارير والنشرات والبحوث

١ - الجامعة العربية ، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل :
تقارير إدارة المقاطعة الاقتصادية :

٨٩٠٥ في ١٩٦٨/٨/٢٥ ، ٦٩/٢٧٠٧ في أبريل ١٩٦٩ ، ٦٤/٤٢٤٥ في ١٩٦٤/٨/٨
٦٤/١١٦٠٢ في ١٩٦٤/١٢/٣١ ، ٣٣٠٧ في ١٩٦٦/٤/٢٣ ، ٦٧/٦٤٣٥ في
١٩٦٧/٦/٢٢ ، ٦٧/٦٠١١ في ١٩٦٧/٦/٥ ، ٦٢/٤٩٥٢ في ١٩٦٢/٩/٨ ،
٦٤/١٣٥١ في ١٩٦٤/٢/٢٥ ، ٦٦/٣١١٥ في ١٩٦٦/٦/٢ ، ٦٦/١٠٠٨٥ في
١٩٦٦/١٠/٥ ، ٦٥/٤٧٩١ في ١٩٦٥/٥/٩ ، ٦٥/٤٥٨٣ في ١٩٦٥/٥/٥ .

٢ - شركة النصر ، تقرير المؤتمر الثاني لتنمية التبادل التجاري مع الدول الأفريقية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٩ .

٣ - الجامعة العربية ، المجلس الاقتصادي العربي ، تقرير دورة الاقتصاد العاشرة ، ١٩٦٥/٢/٨ .

- ٤ - الجامعة العربية : تقرير الإدارة الأفريقية ١٩٧٧
تقرير الإدارة الأفريقية ١٩٧٨
- ٥ - الجامعة العربية : تقرير مندوب الأمانة العامة إلى بعض الدول العربية
لجمع المعلومات عن العلاقات الثنائية مع الدول
الأفريقية ، يناير ١٩٧٧
- ٦ - الجامعة العربية : إدارة الإعلام إدارة الرأى العام والمعلومات ،
نشرة رقم ٢ ، فبراير ١٩٧٧
- ٧ - مركز الأبحاث الفلسطيني : نشرات خاصة من ١ - ١١ ، بيروت ١٩٦٩
- ٨ - هيئة الاستعلامات المصرية : نشرات أرقام ٩٣٣٣ فى نوفمبر ١٩٧٣ و ٩٣٣٠ فى
نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٩٦١٨ فى ١٩٧٤/٩/٨
- ٩ - مجموعة أبحاث مكاتب التمثيل التجارى المصرى فى السفارات المصرية بأفريقيا
- ١٠ - أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، الدورة الخامسة ، المجموعة
الثالثة ، البحث رقم ٣ لسنة ١٩٧٧/٧٦ .
- لقاءات مع المسئولين بكل من : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ومركز الدراسات
والبحوث الإستراتيجية بالأهرام ، وعدة لقاءات مع السيدة مديرة الشؤون الأفريقية بوزارة
الخارجية المصرية .

المراجع

الكتب :

- (١) جمال حمدان (دكتور) : شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان - القاهرة سنة ١٩٧٠ .
- (٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) وآخرون : دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط - مؤتمر كامب ديفيد رؤية علمية جديدة - جامعة عين شمس ١٩٧٨ .
- (٣) مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام سنة ١٩٧٩ .
- (٤) وزارة الدفاع - إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع - فرع المعلومات - تطور مشكلة الشرق الأوسط - العدد ٦ في ١٩٧٩/٤/٥ .
- (٥) وثائق السلام : الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة في ٢٦ من مارس ١٩٧٩ .

المجلات :

- (٦) الأهرام الاقتصادي - العدد ٥٦٧ - الأول من أبريل سنة ١٩٧٩
- (٧) مجلة السياسة الدولية - العدد ٥٦ - أبريل سنة ١٩٧٩
- (٨) مجلة أكتوبر - السنة الثالثة - العدد ١٢٧ - أبريل سنة ١٩٧٩

تقارير صحفية

- (٩) تقرير صحفي - لندن في ١٩٧٩/٣/٢٧ .
- (١٠) تقرير صحفي - لندن في ١٩٧٩/٣/٢٨ .
- (١١) تقرير صحفي - باريس في ١٩٧٩/٣/٢٨ .
- (١٢) تقرير صحفي - ألمانيا الاتحادية في ١٩٧٩/٣/٢٧ .

- (١٣) تقرير صحفى - بون فى ١٩٧٩/٣/٢٧
- (١٤) تقرير صحفى - نيويورك فى ١٩٧٩/٣/٢٦
- (١٥) تقرير صحفى - أوتاوا فى ١٩٧٩/٣/٢٧
- (١٦) تقرير صحفى - بلجراد فى ١٩٧٩/٣/٢٧
- (١٧) برقية صحفية - الفاتيكان فى ١٩٧٩/٣/٢٧
- (١٨) المكتب الإعلامى - أثينا فى ١٩٧٩/٣/٢٨
- (١٩) وكالة الأنباء الفرنسية فى ١٩٧٩/٣/٢٦
- (٢٠) خطاب الرئيس السادات من منبر مجلس الشعب للشعب المصرى والأمة العربية فى ٧٩/٣/٥ (دراسة تحليلية)
- (٢١) خطاب الرئيس السادات فى عيد العمال فى ١٩٧٩/٥/١
- (٢٢) جريدة الأهرام فى يومى ٨ ، ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩
- (٢٣) مقالات محسن محمد فى جريدة الجمهورية الأول من أبريل سنة ١٩٧٩

مناقشات وتصريحات :

- (٢٤) مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة وبعض الشخصيات المسئولة بقسم الاستماع السياسى .
- (٢٥) مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الخارجية ، كذلك الاطلاع على تقارير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية .
- (٢٦) تصريحات المسئولين الرسميين الأفارقة .

المصادر الأجنبية

MAGAZINES

1. African Business, March 1979.
2. La Monde, Peronsel Hugoz, March 1979.
3. News week, 5, 9th April, 1979.
4. The Economist "Will it stick" 26 March 1979.
5. The Middle East International, March 1979.
6. Time Magazin 2th April, 1979.

أولا - منشورات الحكومة الإسرائيلية الرسمية

1. Central Bureau of Statistics, Statistical Abatract of Israel, No 1 1949/50
2. C.B.S. Statistical Abstract, No 2, 1951.
3. C.B.S. Statistical Abstract, No 5, 1954.
4. C.B.S. Statistical Abstract, No 7, 1956.
5. C.B.S. Statistical Abstract, No 9 1957/58.
6. C.B.S. Statistical Abstract, No 10 1959.
7. C.B.S. Statistical Abstract, No 12, 1961.
8. C.B.S. Statistical Abstract, No 15, 1964.
9. C.B.S. Statistical Abstract, No 17, 1966.
10. C.B.S. Statistical Abstract, No 20, 1969.
11. C.B.S. Statistical Abstract, No 23, 1972.
12. C.B.S. Statistical Abstract, No 25, 1974.
13. C.B.S. Statistical Abstract, No 27, 1976.
14. Israe Government Year Book, 1949/50
15. Israe Government Year Book, 1956/57

16. Israel Government Year Book, 1958/59
17. Israel Government Year Book, 1960/61
18. Israel Government Year Book, 1962/63
19. Israel Government Year Book, 1964/65
20. Israel Government Year Book, 1966/67
21. Israel Government Year Book, 1970/71
22. Israel Government Year Book, 1977

BOOKS

1. Africa Guide

- Company** : The Economist Intelligence Unit Ltd.,
England, 1977.
- 2. Asfor, M.M.,** : The Red Sea Basin, Cairo, 1969.
- 3. Baulin, J.,** : The Arab Role in Africa, London, 1962.
- 4. Ben- Gurion, D.:** Israel Years of Challenge, New York, 1963.
- 5. Cohen,** : Arab Boarder Villages in Israel, London,
1964.
- 6. Church, H.** : Modern Colonization, London, 1960
- 7. Clark, L. and 8**
others : An Advanced Geography of Africa, London,
1975.
- 8. Churba, J.** : Israel Rivalry over Aid and Trade in Sup-
Saharan Africa, Colombia, 1965.
- 9. Calbreith, J.K.** : Economic Development, Cambridge, 1968.
- 10. Halevix**
Klinov, Malul : The Economic Development of Israel,
Jerusalem New York, 1968.
- 11. Kreinin, M.G.:** Israel and Africa - A study in Technical
Cooperation, New York, 1964.
- 12. Laufer,**
Leopold : Israel and the Developing Countries, New
York, 1967.

13. **Mc Namara, R.** : The essence of Security, New York, 1968.
14. **Nurkse, R.** : Patterns of Trade and Development, Oxford, 1962.
15. **Rubner, Alex.** : The Economy of Israel, London, 1960.
16. **Safan, Nodav.** : The U.S. and Israel, Cambridge, 1963.
17. **Shible, Y.** : Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.
18. **Tettegah, T.** : How Israel Secret Agents Subvert., Africa, Ghana, 1968.
19. **Vladimirov, V.** : Israel Policy in Africa, International Affairs, Moscow, 1965.

PERIODICALS

1. **African Affairs, London, The Royal African Society, No 278, 1971**
2. **Africa Confidential, London, Oct. 1973, vol, 14, No 21.**
3. **Africa Contemporary Record, vol. VI, 1 1973/74.**
4. **Africa Journal of International African Institute, London, 1973/75**
5. **Africa Research Bulletin, Oct 1973, vol X.**
6. **Africa Research Bulletin, Feb, 1975, vol XII, No 2.**
7. **L'economie Revue, No 928, 1964.**
8. **Journal of Modern African Studies, London, vol, XI, No 1, 1973.**
9. **The Jewish Observer, Feb, 24, 1967.**
10. **Kohn, L.,: Israel's Foreign Relations, International Affairs, July 1960, vol. 36, No 3.**
11. **Plockier, S: Israel's Trade with the Socialist Bloc., A New outlook, Sept 1968**
12. **Reich, Bernard: Israel's Policy in Africa, the Middle East Journal, vol. XXIII 1964.**
13. **World Affairs, Washington, 1974/75.**

REPORTS

1. The Consulate of Israel, News From Israel, vol. XVIII, No 5, Bombay, 1971.
2. The Consulate of Israel, News From Israel, vol. XVIII No 8, Bombay, 1971.
3. Israel: Ministry for foreign Affairs, Dept. of International Cooperation, Jerusalem, 1958-68.
4. Arab League: Secretariat General.
Arab Fund For Technical Assistance to African and Arab Countries, Cairo, 1976.

INTERNATIONAL ORGANIZATIONS

- | | |
|-----------|--|
| 1. F.A.O. | : Trade Year book, 1976. |
| 2. I.M.F. | : Consultations with Israel, part II, 1969 |
| 3. U.N. | : Demographic Year book, 1976. |
| 4. U.N. | : Statistical Year book, 1964, 1971, 1976. |

ملف وثائقي

وثائق معاهدة السلام في الشرق الأوسط

- معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل
- الملحق الأول
- نصير محضر متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والملحق الأول لمعاهدة السلام.
- خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتي.
- الملحق رقم (٣) بروتوكول بشأن علاقات الطرفين.
- محضر متفق عليه خاص بالملحق الثالث
- الملحق العسكري

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

الديباجة

التزامها ، بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ .
وإذ تلاحظ أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضاً بين إسرائيل وأى من جيرانها

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل . . اقتناعاً منها بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ إذ تؤكدان من جديد

العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس . . ورغبة منها في إنهاء حالة الحرب بينها وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن . .

واقترعاً منها بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للتراع العربي الإسرائيلي بنواحيه كافة . .

وإذ تدعو الأطراف العربية الأخرى في التراع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها . . وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . .

المادة الأولى :

١ - تنهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب إسرائيل قواتها المسلحة والمدنيين كافة من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وكما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة « الملحق الأول » وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ - عند إتمام الانسحاب المبني المنصوص عليه في الملحق الأول - يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينها طبقاً للمادة الثانية (فقرة ٣)

المادة الثانية :

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة . . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لانتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة :

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة : (أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيها واستقلاله السياسي .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ويحل جميع المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل إقليمه أو (بواسطة)

قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط المدمر أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى مستقام بينهما تتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بجميع الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمر متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة

في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة :

١ - تمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول ، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لاتسم بالتمييز في جميع الشئون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة للدول كافة دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منها في الملاحة والعبور الجوى من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة :

١ - لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا التدابير اللازمة كافة لكى تنطبق فى علاقاتها أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يعارض هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى بأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة .

المادة السابعة :

١ - تحمل العلاقات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه العلاقات عن طريق المفاوضة تحمل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

المادة الثامنة :

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعريفات للتسوية

التبادلة لجميع المطالبات المالية .

المادة التاسعة :

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ - تحمل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .

٣ - تعد جميع البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حررت فى ٢٦ من مارس ١٩٧٩ .

من ثلاث نسخ باللغات العربية والإنجليزية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير يكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به .

الملحق الأول :

تفصى المادة السادسة [فقرة ٨] من الملحق الأول بما يلى : « يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات الأمم المتحدة والمراقبون على أن تكون من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول فإنها يتعهدان بقبول أو تأييد ما يقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين .

تفسير [محضر] متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحق الأول لمعاهدة السلام .

المادة الأولى :

إن عودة مصر إلى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى يتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة :

من المتفق عليه بين الأطراف أن تم المراجعة المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة [٤] عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل إلا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة :

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تستقصى مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ماتقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثابتة من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والمرور الجوى للوصول إلى أى من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة [فقرة ٢] :

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب

ديفيد .

ولا يفسر ماتقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة [فقرة ٢] من المعاهدة التى تقضى بما يلي :
« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة »

المادة السادسة [فقرة ٥] :

ومن المتفق عليه بين الأطراف أنه لا توجد أى دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ، أو أن المعاهدات والاتفاقيات الأخرى تسود على هذه المعاهدة .
ولا يفسر ماتقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة [فقرة ٥] من هذه المعاهدة التى تنص على مايلي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة وناظدة .

خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتي عزيزى :

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل أنها قد اتفقتا في كامب ديفيد ، ووقعتا في البيت الأبيض يوم ١٧

من سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعونة « إطار لإقرار السلام في الشرق الأوسط » الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد و « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » ومن أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وفقاً للإطارين المشار إليهما عاليه ، تبدأ مصر وإسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقاً لـ « إطار لإقرار السلام في الشرق الأوسط » فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات ويمكن أن يضم وفداً مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو فلسطينيين آخرين وفق ما يتفق عليه الطرفان .

وسيكون هدف المفاوضات هو الاتفاق . قبل إجراء الانتخابات على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة [المجلس الإداري] وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها ، والاتفاق على المسائل الأخرى المرتبطة بهذا .

وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء في أقرب تاريخ ممكن من هذه المفاوضات ، كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفاً للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن

إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ، وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في إطار لإقرار السلام في الشرق الأوسط وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها وتبدأ وقتل فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو محدد في الإطار لإقرار السلام في الشرق الأوسط ، ويتم حين ذلك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وبحري إعادة توزيع القوات الإسرائيلية الباقية في مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب أيضاً مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشارك اشتراكاً كاملاً في مراحل المفاوضات كافة .

محمد أنور السادات
مناحم بيجين

الملحق رقم [٣] « بروتوكول بشأن علاقات الطرفين »

مادة [١] العلاقات الدبلوماسية والقنصلية :

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المبدئي .

مادة [٢] العلاقات الاقتصادية والتجارية :

١ - يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات

الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإيهام المقاطعات الاقتصادية لأى منها ، وذلك عقب إتمام الانسحاب المبدئى .

٢ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المبدئى ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

مادة [٣] العلاقات الثقافية :

١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المبدئى .

٢ - يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى في الميادين كافة أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلوا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المبدئى بغية عقد اتفاق ثقافى .

مادة [٤] حرية التنقل :

١ - عقب الانسحاب المبدئى . يسمح كل طرف لمواطنى وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله طبقاً للقواعد العامة التى تطبق على مواطنى وسيارات الدول الأخرى . ويمنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر .

٢ - كما يسمح بالدخول دون تعويق إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادل وغير ذى طابع تمييزى .

مادة [٥] التعاون في سبيل التنمية وحسن الجوار :

١ - يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في تنمية تلك العلاقات .

٢ - يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التى قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض .

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر .

مادة [٦] النقل والمواصلات :

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات الطيران التى يكونان من أطرافها تنطبق على كل منها ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران الملتقى المعقودة في شيكاغو سنة ١٩٤٤ والاتفاق الدولى بشأن خدمات النقل الجوى المعقود في سنة ١٩٤٤ .

٢ - عقب إتمام الانسحاب المبدئى لا ينطبق أى إعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذى يعلنه أحد الطرفين وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزى .

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التى سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً (بواسطة) الدول كافة .

٤ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المبدئي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني .

٥ - يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية ، كما يتفق الطرفان أيضاً على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن ، وذلك على نحو لا يمس السيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ - عقب إتمام الانسحاب المبدئي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المطبقة .

٧ - عقب إتمام الانسحاب المبدئي - يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانئه لسفن وبضائع الطرف الآخر . وكذلك للسفن والبضائع المنجبهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى . وسوف يبدأ تنفيذ حكم المادة [٥] من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

مادة [٧] التمتع بحقوق الإنسان :

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف

يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

مادة [٨] المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة [٥] من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الإقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولي .

محضر متفق عليه خاص بالملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ، ووفقاً لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل ، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بطلبات لشراء البترول المصري الأصل والذي لا تحتاج إليه مكر لاستهلاكها المحلي ، وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من إسرائيل بنفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول . .

الملحق العسكري

المادة [١] الانسحاب وإجراءات الأمن :

أولاً : تنهى إسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتباراً من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ثانياً : ضماناً للأمن للتبادل للجانبين متواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب إجراءات عسكرية وإقامة

مناطق بالصورة المحددة في هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد .

ثالثاً : يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :
(١) الانسحاب المرحلي إلى الخط الممتد شرق العريش . . رأس محمد وفقاً للرسم المبين في الخريطة رقم ٢ . . ويجب أن ينتهي هذا الانسحاب خلال الأشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(ب) يتم الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتباراً من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
رابعاً : يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وسائل التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الإشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب ، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفي الحدود التي تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الإضافي المرفق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء .

المادة [٢] تحديد الخطوط النهائية والمناطق :

١ - من أجل منح الطرفين أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائي ، يتم إنشاء وتنظيم الخطوط والمناطق الميمنة على الخريطة (١) كما يلي :

(١) منطقة ١

١ - المنطقة (١) يحدها من الشرق الخط (١) (الخط الأحمر) ومن الغرب الساحل الشرقي لخليج

السويس كما هو مبين في الخريطة (١)

٢ - توجد في هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان .

٣ - ستكون العناصر الأساسية للفرقة من :

(١) ٣ ألوية مشاة ميكانيكية .

(ب) لواء مدرع .

(ج) ٧ كاثب مدفعية ميدانية تضم ١٣٦ قطعة

مدفعية .

(د) ٧ كاثب مدفعية مضادة للطائرات تضم

صواريخ أرض - جو فردية وما يصل إلى ١٢٦ مدفعا

مضادا للطائرات عيار ٣٧ سم .

(هـ) عدد يصل إلى ٢٣٠ دبابة .

(و) عدد يصل إلى ٤٨٠ عربة مدرعة من

جميع الأنواع .

(ز) عدد يصل إجمالاً إلى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة (ب)

١ - المنطقة (ب) يحدها الخط (ب) (الخط

الأخضر) من الشرق والخط (١) (الخط الأحمر)

من الغرب كما هو موضح في الخريطة (١)

٢ - تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤

كاثب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات مسئولية

الأمن واستكمال مهمة البوليس المدني في حفظ

النظام في المنطقة (ب) .

وتتكون العناصر الأساسية لكاثب الحدود

الأربع من عدد يصل إجمالاً إلى ٤ آلاف فرد .

٣ - وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط

إنذار ساحلية متمركزة أرضاً وذات مدى قصير وقدرة

نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .

٤ - يتم تزويد البوليس المدني المصري بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعية في المنطقة (ج) .

٥ - يتم إنشاء مطارات مدنية فقط في المناطق .
٦ - سيسمح بدون إلحاق الضرر بينود هذه المعاهدة بممارسة هذه الأنشطة الجوية العسكرية وبالتحديد الأنشطة المسموح بها في هذا الملحق في المناطق والجال الجوي فوق مياهها الإقليمية .

المادة [٤] النظام البحري :

١ - بإمكان مصر وإسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (ا) ، (د) .
٢ - يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها في المياه الإقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود في تأدية وظيفتها في هذه المنطقة .

٣ - سيقوم البوليس المدني المصري المجهز بالزوارق الخفيفة والأسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية في المياه الإقليمية للمنطقة (ج)
٤ - لا شيء في هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصا من حق المرور البريء للسفن البحرية لكلا الطرفين .
٥ - يحرم إنشاء موانئ بحرية مدنية فقط ومبانيات في هذه المناطق .

٦ - سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ودون إلحاق الضرر بينود المعاهدة .

المادة [٥] أجهزة الإنذار المبكر :

بإمكان مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل أجهزة للإنذار المبكر في المنطقتين (ا) ، (د) .

المادة [٦] عمليات الأمم المتحدة

١ - ستطلب الأطراف إلى الأمم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل أفضل جهودها لمنع أى خرق لبنوده .
٢ - فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبين وافقت الأطراف على طلب الترتيبات التالية :
(ا) تشغيل نقاط التفتيش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (ج) .

(ب) التحقق الدوري من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس أقل من مرتين شهريا إلا إذا اتفقت الأطراف على غير ذلك .

(ج) إجراء تحقق إضافي في خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .
(د) ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .

٣ - تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في هذا المادة في المناطق (ا) ، (ب) ، (ج) ، ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها في المنطقة (د) .

٤ - سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .

٥ - تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفين .

٦ - تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون في المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لأداء مهامها .

٧ - ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة إصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .

٨ - سيتفق الطرفان على الدول التي سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

٩ - يتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بأفضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة [٧] نظام الاتصال :

١ - فور حل اللجنة المشتركة ، يتم إنشاء نظام اتصال بين الأطراف ، ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق وحل أية مشاكل يمكن أن تبرز خلال عملية التنفيذ والرجوع في القضايا الأخرى التي لا يمكن حلها إلى السلطات العسكرية الأعلى في كلا الدولتين تباعا للنظر فيها . وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن أخطاء سوء التفسير من جانب أى من الطرفين .

٢ - سيتم إنشاء مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ، ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدول المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ - سيتم إنشاء خط تليفوني مباشر بين المكاتب كذلك سيتم إنشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكاتب وقيادة قوات الأمم المتحدة .

المادة [٨] احترام النصب التذكارية :

لضحايا الحرب .

المادة [٩] الترتيبات المؤقتة :

انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين إلى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الأمم المتحدة قبل الانسحاب النهائي ستحدد وفق الملحق الإضافي المرفق والخريطة (٢) .
تنظيم التحركات في سيناء :

● المادة الأولى :

المبادئ المتعلقة بالانسحاب :

١ - سيتم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها في المادة الأولى في الملحق الأول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة في هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنتق العام لقوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط في وقت لا يزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .
ويتفق الطرفان على المبادئ الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية :

(أ) وفيما يختص بما نص عليه الملحق الأول ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحق يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الإسرائيلية - وحق يتم الانسحاب المؤقت فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التي تنص على غير ذلك في المادة الحادية عشرة من الملحق .

(ب) وفي الوقت الذي يتم فيه انسحاب القوات الإسرائيلية فإن قوات الأمم المتحدة ستدخل فوراً المناطق التي سيتم إخلاؤها وذلك لإنشاء مناطق عازلة

● المادة الثانية : المراحل اللاحقة
لانسحاب :

وتقترح مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة
والتوقيت الملائم - في هذه المادة .

المادة الثالثة قوات الأمم المتحدة :

١ - سيطلب الطرفان أن تنتشر قوات الأمم
المتحدة وفقا للمهام التي تم وصفها في هذا الملحق
وإلى حين إتمام عملية الانسحاب الإسرائيلي
الكامل .

وتتحقق لهذا الهدف فإن الطرفين يتفقان على
إعادة انتشار قوات الطوارئ الدولية .

٢ - وستولى قوات الأمم المتحدة الإشراف على
تنفيذ الملحق وتبذل أفضل الجهود لتضادى أى
خرق لنصوص الملحق ،

٣ - عندما تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا
لنصوص المادة ١ ، ٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى
مهام التفتيش في المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦
من الملحق الأول وسوف تنشئ نقاط تفتيش .
ودوريات استطلاع ومراكز مراقبة في المناطق العازلة
المؤقتة التي ورد وصفها في المادة السابقة ، أما المهام
الأخرى لقوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة
المؤقتة فقد ورد شرحها في المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة : اللجنة المشتركة ومكتب الاتصال :

١ - وستعمل اللجنة المشتركة التي تم الإشارة
إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ
تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ
إتمام الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من
سيناء .

انتقالية كما هو مبين في الخريطة ٢ ، ٣ بهدف المحافظة
على الفصل بين القوات .

ويسبق أى تحرك لأى أفراد آخرين إلى هذه
المناطق .

إعادة انتشار قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق
(ج) وبعد سبعة أيام من جلاء القوات
الإسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة ١ . . . تنتشر
وحدات القوات المسلحة المصرية للذكورة في المادة
الثانية من هذا الملحق . . حتى الخط ١ أو حتى المنطقة
العازلة المؤقتة كما تبين في الخريطة رقم ٢ .

(د) وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات
الإسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة ب . . .
تنتشر وحدات الحدود المصرية للذكورة في المادة ٢
من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر في
الخريطة (٢) . وتعمل وحدات الحدود وفقا لبنود
المادة ٢ من الملحق .

(هـ) ستدخل قوات البوليس المصرى إلى
للمناطق التي سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات
الأمم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس بأداء مهامها
العادية .

(و) ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية
في خليج السويس طبقا لنصوص المادة ٢ في هذا
الملحق .

(ز) وفيما عدا مراحل الانسحاب الإسرائيلي
التي تم وصفها آنفا ، فإن انتشار القوات المسلحة
المصرية وأوجه النشاط التي تم النص عليها في الملحق
الأول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الإسرائيلية
قد أتمت انسحابها إلى خلف خط الانسحاب
المؤقت .

٢ - وتشكل اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف يرأسها مسئول كبير ، وستدعو اللجنة المشتركة ممثلاً عن الأمم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، أو عندما يطلب أى من الطرفين حضور الأمم المتحدة وستوصل اللجنة المشتركة إلى قراراتها بالاتفاق بين مصر وإسرائيل .

٣ - تتولى اللجنة المشتركة الإشراف على تنفيذ الترتيبات التى أوردتها الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى .

وتنفذا لهذا الهدف - وبموافقة الطرفين - فإن اللجنة ستقوم بـ :

(أ) تنسيق التحركات العسكرية كما أوردتها هذا الملحق الإضافى والإشراف على تنفيذها .

(ب) مواجهة المشاكل والسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى . ويبحث أى انتهاك تبلغ عنه قوة الأمم المتحدة والمراقبون وإحالة أية مشكلة لا يتم حلها إلى حكومتى مصر وإسرائيل .

(ج) تعاون اللجنة قوات ومراقبى الأمم المتحدة فى تنفيذ المهام المنوطة بها . . كما تتكفل بالجدول الزمنى لعمليات الإشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

(د) تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة فى الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

(هـ) تشرف على عملية تسليم إسرائيل للمنشآت الرئيسية فى سيناء إلى مصر .

(و) تقرر الترتيبات التى يتعين القيام بها للبحث عن جثث الجنود المصريين والإسرائيليين المفقودة

وإعادتها .

(ز) تنظيم عملية إقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش - رأس محمد تطبيقاً لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .

(ح) تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلى وآخر مصرى يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

(ط) تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق لقيادة الأمم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . . وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة . . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الأمم المتحدة المراقبة فى مناطق محددة أو مع مراقبى الأمم المتحدة العاملة فى مناطق محددة .

(ي) تناقش اللجنة أى مسألة أخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً كل شهر على الأقل - كما تعقد اجتماعاً خاصاً خلال ٢٤ ساعة فى حالة طلب أى من الأطراف أو من قيادة الأمم المتحدة .

٥ - تلتقى اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلى ، ثم بعد ذلك تلتقى على التوالى فى كل من العريش وبئر صبع . . وينعقد الاجتماع الأول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ بأكثر من أسبوعين .

المادة الخامسة : تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها :

١ - المنطقة العازلة المؤقتة - والتى ستنفذ بها قوة الأمم المتحدة الفصل بين الأفراد المصريين

والإسرائيليين - مستقام إلى الغرب - وبشكل متناخم - لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢) ، بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي والانتشار خلف الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدني المصري - المزود بأسلحة خفيفة - مهام الأمن العادية داخل المنطقة .

٢ - تتولى قوة الأمم المتحدة إدارة نقاط تفتيش ودورات استطلاع ، ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام بينود هذه المادة .

المادة السادسة : التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية :

يقرر الطرفان إعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادئ التالية . .

١ - حتى قبل ثلاثة أسابيع من الانسحاب الإسرائيلي من منطقة مانتظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق إسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط وإجراءات نقل مختلف المباني والمعدات التي ستسلم إلى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية . . وستعلن إسرائيل في تلك اللحظة عن خططها للتصرف في المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ - تتعهد إسرائيل بأن تسلم لمصر جميع المنشآت الأرضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت . . وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضيخ والموانئ كما تزود إسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل إلى أسبوعين قبل عملية تسليم مصر لها .

٣ - عندما تتخلى إسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالإشراف على هذه المنشآت والمعدات التي سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعدها مسبقا اللجنة المشتركة . . وتقوم مصر بالاستمرار في تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب إسرائيل الأخير خلف الحدود الدولية . . إلا إذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات أخرى . .

٤ - تبذل إسرائيل قصارى جهدها لإزالة أو تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الألغام في المناطق والمياه مع رسم الحدود التي تنسحب منها قواتها . . وتراعى إسرائيل في ذلك المبادئ التالية . .

(أ) تزال الاستحكامات الدفاعية أولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات الهامة .

(ب) فيما يتعلق بالحواجز وحقول الألغام التي يستحيل إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي تقوم إسرائيل بتزويد مصر والأمم المتحدة بالخرائط المفصلة التي تسلم على أكثر تقدير قبل وصول قوات الأمم المتحدة بخمسة عشر يوما . . وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

(ج) يصل سلاح المهندسين المصري إلى كل هذه المناطق بعد قوات الأمم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطة التي حددتها مصر .

المادة السابعة : أعمال الاستطلاع

١ - تنفذ أعمال الاستطلاع الجوي خلال الانسحاب كما يلي :

(أ) يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة أن تواصل طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الإسرائيلى النهائى .
(ب) الصور الجوية ستغطى مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والأسلحة ولإثبات انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التى حددتها المادة الثانية من الملحق الأول والمادة الثانية من هذا الملحق الإضافى والخريطتان رقما ٢ ، ٣ وأن هذه القوات تركزت خلف خطوطها .
(جـ) سيتم فقط الإبلاغ عن العناصر الرئيسية فى التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تمحددت فى

الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى .
٢ - يطلب كلا الجانبين أن تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة فى سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الإسرائيلى من المنطقة الواقعة شرق ممر الجدى ومتلا وبعد ذلك ينتهى عمل البعثة .
البند الثامن . . ممارسة السيادة المصرية :
تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الأجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلى كما تنص على ذلك المادة الأولى من هذه المعاهدة .

مصادر هذا الملف الوثائق :

(١) مجلة السياسة الدولية العدد ٥٦ أبريل ١٩٧٩

(٢) وثائق السلام - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة .

انظر أيضا :

I.C.A. Embassy of the United States of AMERICA, CAIRO, MARCH, 29, 1979—604

فهرس الخرائط والرسوم البيانية

- شكل ١ - خريطة توضح مركز أفريقيا من العالم .
- شكل ٢ - خريطة توضح الدول الأفروعرية .
- شكل ٣ - رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات إسرائيل (بالنسبة المئوية) .
- شكل ٤ - رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي لواردات إسرائيل (بالنسبة المئوية) .
- شكل ٥ - رسم بياني يوضح تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أفريقيا في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ .
- شكل ٦ - خريطة بيانية توضح صادرات إسرائيل إلى أهم دول أفريقيا في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ .
- شكل ٧ - رسم بياني يوضح تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ .
- شكل ٨ - خريطة بيانية توضح واردات إسرائيل من أهم دول أفريقيا في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ .
- شكل ٩ - خريطة توضح مناطق التغلغل الإسرائيلي الرئيسية في أفريقيا .
- شكل ١٠ - خريطة توضح موقف الدول الأفريقية حيال القضية العربية حتى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .
- شكل ١١ - خريطة توضح مراحل تدهور الوجود الإسرائيلي في أفريقيا .
- شكل ١٢ - رسم بياني لهيكل العلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية طبقاً لمقررات مؤتمر القمة الأول .
- شكل ١٣ - خريطة توضح إستراتيجية البحر الأحمر .
- شكل ١٤ - خريطة توضح أن البحر الأحمر بحيرة عربية .

شكل ١٥ - الحلم المجنون الذي تحطم على واقع أكتوبر .

١ - الأطماع تبتلع كل العراق ونصف مصر بالإضافة إلى المشرق العربي بما في ذلك الأراضي الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول .

٢ - الأطماع تبتلع نصف العراق وكل مصر بالإضافة إلى المشرق العربي بما في ذلك الأراضي الإسلامية وبعض مناطق البترول .

شكل ١٦ - خريطة توضح سيناء تعود إلى السيادة المصرية .

شكل ١٧ - مراحل الانسحاب الإسرائيلي بعد اتفاقية السلام .

المحتويات

صفحة

| | |
|--|----|
| مقدمة | ٣ |
| الفصل الأول - إسرائيل وأفريقيا : | |
| أولاً : أسباب اهتمام إسرائيل بالقارة الأفريقية | ٥ |
| ثانياً : أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا | ٢٠ |
| ثالثاً : العوامل التي هيأت للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا | ٢٤ |
| رابعاً : المخطط الإسرائيلي للتسلل لأفريقيا ، والوسائل التي استخدمتها لتنفيذه | ٣٢ |

الفصل الثاني - تطور العلاقات الاء إيلية الأفريقية :

| | |
|--|----|
| المرحلة الأولى : مرحلة الاستطلاع من ١٩٤٨-١٩٥٦ | ٥٠ |
| المرحلة الثانية : مرحلة التغلغل والافتحام من ١٩٥٧-١٩٦٢ | ٥٤ |
| المرحلة الثالثة : مرحلة الدعم من ١٩٦٣-١٩٦٧ | ٦٠ |

الفصل الثالث - مظاهر النشاط الإسرائيلي في أفريقيا :

| | |
|--|----|
| التغلغل الاقتصادي | ٦٧ |
| - تجارة إسرائيل مع دول العالم | ٦٧ |
| - التجارة الإسرائيلية مع الدول الأفريقية | ٧٤ |
| - الصادرات الإسرائيلية لدول أفريقيا | ٧٦ |
| - الواردات الإسرائيلية من دول القارة | ٨٦ |
| - الميزان التجاري الإسرائيلي مع دول القارة | ٨٩ |

صفحة

- عوامل تطور تجارة إسرائيل مع أفريقيا ٩٣
- أثر الشركات والخبرات الإسرائيلية في تشجيع التجارة لدول القارة ٩٩
- التمويل والإنفاق الإسرائيلي في القارة ١٠١
- الخبراء ١٠٥
- المشروعات الأفرو إسرائيلية ١٠٧

الفصل الرابع - المظاهر الأخرى للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا :

- النشاط السياسي ١٢٧
- النشاط العسكري بين إسرائيل والدول الأفريقية ١٣٠
- النشاط الإسرائيلي في المجالات الثقافية والاجتماعية والصحية ١٣٣
- النشاط الإسرائيلي في المجالات الإعلامية والدينية والنقابية ١٣٥
- دراسة تحليلية استتاجية لتقييم حجم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا ١٣٧

الفصل الخامس - مصادر المعارضة والمعوقات للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا .

- مصادر المعارضة الداخلية للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ١٤٧
- معوقات تنبع من المرتكزات الأساسية للتغلغل الإسرائيلي ١٥٢
- معوقات تنبع من الدعائم الأساسية للتغلغل ١٥٣
- معوقات تنبع من الدول الأفريقية وغيرها من الدول ١٥٤
- مصادر المعارضة الخارجية للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ١٥٥
- تأثير المقاطعة العربية على التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ١٦٤
- تحليل للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ١٦٦

الفصل السادس - (تابع) تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية :

- المرحلة الرابعة - مرحلة التدهور من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ ١٧١
- العوامل الذاتية للتدهور ١٧٢

- العوامل الموضوعية للتدهور ١٧٤
- دور المؤتمرات من الصراع العربي الإسرائيلي وأهميتها في تقريب وجهات النظر العربية الأفريقية ١٧٥
- مؤتمر القمة الخامس (كينشاسا) سبتمبر ١٩٦٧ ١٧٨
- مؤتمر القمة السادس (الجزائر) سبتمبر ١٩٦٨ ١٧٩
- مؤتمر القمة السابع (أديس أبابا) سبتمبر ١٩٦٩ ١٧٩
- مؤتمر القمة الثامن (أديس أبابا) سبتمبر ١٩٧٠ ١٧٩
- مؤتمر القمة التاسع (أديس أبابا) يونيو ١٩٧١ ١٨٠
- مؤتمر القمة العاشر (الرباط) يونيو ١٩٧٢ ١٨٠
- مؤتمر القمة الحادي عشر (أديس أبابا) مايو ١٩٧٣ ١٨١
- قيام بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وهي :
غينيا - أوغندا - الكونغو الشعبية - تشاد - مالي - النيجر - بروندي
- توجو - زائير ١٨٢

الفصل السابع - إنجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣ تجاه القارة الأفريقية :

- أولاً - أسعار البترول وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والآثار الناتجة عن ارتفاع
أسعار البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ١٩٣
- ثانياً - بداية التضامن العربي الأفريقي وتتابع قطع العلاقات الأفرو إسرائيلية
وموقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ٢٠٠

الفصل الثامن - من نتائج مؤتمر القمة الأفريق العربي الأول

(٧ - ٩ من مارس ١٩٧٧)

- الوحدة الأفريقية العربية تتحول إلى قوة عالمية أكبر ٢٢٥
- وثائق المؤتمر ٢٢٥

| | |
|-----|---|
| ٢٢٥ | الوثيقة الأولى : إعلان القاهرة السياسى |
| ٢٢٦ | الوثيقة الثانية : إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريق العربى |
| ٢٢٧ | الوثيقة الثالثة : إعلان حول التعاون الاقتصادى والمالى الأفريق العربى |
| ٢٢٧ | الوثيقة الرابعة : تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريق العربى |
| ٢٢٨ | - أبعاد المؤتمر العربى الأفريق والنتائج التى توصل إليها |
| ٢٣٢ | - مؤتمر ليرفيل بجابون (٢٣ يونيو - ٥ يوليو ١٩٧٧) ونتائجه |
| ٢٣٦ | - مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر بالخرطوم (١٨ - ٢٢ يوليو ١٩٧٨) ونتائجه |
| ٢٣٩ | - مستقبل العلاقات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية فى : |
| ٢٣٩ | أولاً : المجال السياسى |
| ٢٤١ | ثانياً : المجال الإعلامى |
| ٢٤٢ | ثالثاً : المجالين التعاونى والاجتماعى |
| ٢٤٢ | - آفاق التعاون الثقافى العربى الأفريق |
| ٢٤٥ | رابعاً : المجال الاقتصادى |

الفصل التاسع - التعاون العربى الأفريقى فى المجال الاقتصادى :

| | |
|-----|---|
| ٢٥٢ | أولاً- أوجه التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى فى نطاق جامعة الدول العربية |
| ٢٦٧ | آخرأ - أوجه التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى خارج نطاق جامعة الدول العربية |
| ٢٧٧ | - حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية |

الفصل العاشر - مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية :

| | |
|-----|---|
| ٢٨١ | - الرؤيا المستقبلية للعلاقات الأفرو إسرائيلية |
|-----|---|

صفحة

- مبادرة مصر بالسلام (نوفمبر ١٩٧٧) أمام الكنيست ٢٩٧
- لقاء كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ونصوص وثيقته ٣٠١
- موقف الدول الأفريقية من قرارات كامب ديفيد ٣٠٦
- تصور لأهداف إسرائيل الإستراتيجية في العقد القادم ٣٠٩
- خاتمة ٣١٥

| | |
|-------------------|----------------|
| ١٩٨٢/١٦٨٨ | رقم الإيداع |
| ISBN ٩٧٧-٧٣٥٨-٥-٩ | الترقيم الدولي |
| ١/٧٩/٢٣٨ | |

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

هذا الكتاب

يتناول بالبحث والدراسة والوثائق الرسمية علاقات إسرائيل بالدول الأفريقية ، ومظاهر نشاطها بين هذه الدول تجاريًا وسياسيًا وعسكريًا ؛ كما يبحث الكتاب المعوقات التي قامت في أوجه النشاط المتعددة، والتي نبعت من داخل المجتمعات الأفريقية نفسها ؛ مما أدى إلى قيام بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

ويحيط الكتاب كذلك بما نصت عليه معاهدة السلام وما نتج عنها من نتائج أثرت في العلاقات الدبلوماسية في المنطقة .